

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن
التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

إعداد

المهندس / محمد محمد سليمان حسن

رسالة مقدمه إلى كلية الهندسة - جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)

كلية الهندسة - جامعة القاهرة
الجيزة - جمهورية مصر العربية
٢٠١٣م

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن

التموي على المستوى الإقليمي في مصر

إعداد

المهندس / محمد محمد سليمان حسن

رسالة مقدمه إلى كلية الهندسة - جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)

تحت إشراف

أ.م.د/ سوسن السيد بكر
أستاذ مساعد التخطيط الإقليمي والعمراني
قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة
جامعة القاهرة

أ.د. / طارق عبد اللطيف أبو العطا
رئيس قسم الهندسة المعمارية
أستاذ التخطيط الإقليمي والعمراني
كلية الهندسة - جامعة القاهرة

كلية الهندسة - جامعة القاهرة
الجيزة - جمهورية مصر العربية

٢٠١٣م

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن

التموي على المستوى الإقليمي في مصر

إعداد

المهندس / محمد محمد سليمان حسن

رسالة مقدمه إلى كلية الهندسة - جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)

يعتمد من لجنة الممتحنين

عضواً

الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد عبد الحفيظ الأحول

عضواً

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد البرملجي

المشرف الرئيسي

الأستاذ الدكتور/ طارق عبد اللطيف أبو العطا

مشرف

أستاذ مساعد دكتور/ سوسن السيد يعقوب بكر

كلية الهندسة - جامعة القاهرة

الجيزة - جمهورية مصر العربية

٢٠١٣م

إهداء

أهدي هذا العمل إلي زوجتي وأولادي وفاءً وتقديراً لهم لتحملهم إنشغالي عنهم طوال فترة دراستي وصبرهم علي ذلك بنفوس راضية وقلوب داعية لي بالتوفيق.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي

أ.د. طارق عبد اللطيف	أ.م.د. / سوسن بكر
رئيس قسم الهندسة المعمارية	أستاذ مساعد التخطيط الإقليمي والعمراني
وأستاذ التخطيط الإقليمي والعمراني	كلية الهندسة / جامعة القاهرة
كلية الهندسة / جامعة القاهرة	

الذين ساعدوني طوال رحلتي بالدراسات العليا بعلمهم الغزير وإنسانيتهم الرقيقة التي فاضت علي طول هذه السنوات. ولذلك أتقدم لهم بخالص حبي وتقديري واحترامي تقديراً لهم علي وافر عطاءهم لي.

كما أود أن أتقدم بخالص التحية والتقدير لكل من

أ.د. / مصطفى محمد عبد الحفيظ الأحول	أ.د. / محمد محمد البرملجي
رئيس قسم الهندسة المعمارية	رئيس قسم الهندسة المعمارية السابق
وأستاذ التخطيط الإقليمي والعمراني	وأستاذ التخطيط الإقليمي والعمراني
كلية الهندسة / جامعة قناة السويس	كلية الهندسة / جامعة القاهرة

علي توجيهاتهم وإرشاداتهم المخلصة التي ساعدتني علي إنجاز الرسالة بأفضل صورة فلهم مني كل حب وتقدير.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل قضايا التنمية الإقليمية في مصر وأهمها علي الإطلاق قضية التفاوتات بين المناطق المختلفة علي مستوى الحيز المكاني لها والناشئة عن المركزية الشديدة في كافة المجالات السياسية والعمرانية والإقتصادية. والتي ترتب عليها تركيز التنمية في مناطق معينة وإغفال الطرف عن مناطق أخرى. ولقد إتبعنا الدولة العديد من السياسات لمحاولة تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة ومعالجة هذه القضية منها سياسة إنشاء المدن الجديدة لجذب السكان إلى خارج الوادي الضيق إلى المناطق الصحراوية المتاخمة له، تلتها سياسة إقامة مشاريع إستصلاح تهدف لإستصلاح ٣.٤ مليون فدان لتوفير إحتياجات السكان من الغذاء (توشكى-ترعة السلام- شرق العوينات-درب الأربعين-...إلخ)، وتلتها سياسة خلق مناطق إستقطاب جديدة في المناطق الصحراوية من خلال إقامة مشاريع تنموية كبرى توفر فرص عمل جديدة وتحقيق البيئة المناسبة للإستيطان.

ومن جانب آخر فقد كانت هناك جهود عديدة من الجهات ذات الصلة والباحثين لتقسيم مصر لأقاليم تخطيطية. والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلى إبراز عنصر المكان وأخذ بعين الإعتبار عند رسم سياسات التنمية لتحقيق التوازن التنموي المفقود. ولكن بعد مراجعة هذه الجهود نجد أنها غير ذي فاعلية من الناحية التطبيقية نظراً لسياسة المركزية التي تتبعها الدولة والتي تتعارض مع هدف الإنتشار والذي يسعى إليه فكر وفلسفة تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية.

ولهذا فقد إقترح الباحث إعادة تشكيل الحيز المكاني الوطني لمصر إلى مجموعة من الوحدات التنموية الإقليمية تعتبر الأساس في عملية التنمية المستقبلية والتي يجب أن تصب فيها جميع الجهود التنموية الحالية والمستقبلية. ولكي يتم التوصل لهذا التشكيل تم دراسة كافة الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة علي مستوي المراكز والأقسام الادارية لجميع محافظات مصر. كما تم اختيار ٧٠ مؤشر تنموي في كافة المجالات السكانية والإجتماعية والإقتصادية. وتم قياسها لهذه المراكز وتصنيفها لمجموعات تصلح أن تكون أساس للوحدات التنموية المقترحة.

ولقد وضع الباحث مجموعة من الأسس والمعايير التي تم تحديدها لتشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة يمكن تلخيصها فيما يلي:-

- توفير جميع فرص التنمية بالوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لترفع من مستواها الإقتصادي وتقيم قاعدة إقتصادية قوية بها.

- تنويع القاعدة الاقتصادية للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة بحيث يكون هناك إمكانية لتحقيق التكامل الإقتصادي بينهم.
- تحقيق الترابط الجغرافي (مراعاة عامل الجوار المكاني) بين المراكز والأقسام الإدارية المكونة للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.
- تحقيق التكامل والتوازن بين الموارد المكانية الاقتصادية المتاحة ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة بحيث يتوفر علي الأقل بكل وحدة إما موارد مكانية إقتصادية. أو تكون حصلت علي معامل ثقل تنموي مرتفع أو كلا العنصرين معاً لتحقيق التنمية بهذه الوحدة.
- مراعاة التجانس في السمات والخصائص الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية،.....إلخ في المراكز الإدارية المكونة للوحدة التنموية الإقليمية المقترحة.
- تحقيق التوازن بين الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة قدر الإمكان في المساحة الجغرافية وعدد السكان والموارد المتاحة.
- مراعاة علي قدر الإمكان الحفاظ علي الحدود الإدارية (محافظات - مراكز - أقسام) وعدم المساس بها ليسهل تطبيق وتنفيذ التشكيل المقترح في المستقبل.

وبعد تطبيق هذه الأسس والمعايير توصل الباحث إلى تقسيم مصر إلى ١٢ وحدة تنموية يتوفر بكل منها الموارد والإمكانات المكانية الإقتصادية التي تساعد علي تحقيق الشخصية المستقلة بذاتها. ثم تم وضع أولويات وتوجهات لتنمية هذه الوحدات بناءً علي السمات والخصائص التنموية التي تتصف بها كلاً منها. ولتحديد أهمية هذا التقسيم ومدى إمكانية تطبيقه في الواقع تم مقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية وخُصت هذه المقارنة إلى أهمية التشكيل المقترح الذي بُني علي توفير جميع فرص ومقومات التنمية بالوحدات المقترحة ويراعي الوحدة الوظيفية بين المراكز والأقسام والمحافظات المكونة للوحدات المقترحة.

الفهارس

- فهرس المحتويات
- فهرس الأشكال
- فهرس الجداول

فهرس المحتويات	
١أ	إهداء
٢أ	شكر وتقدير
ب	ملخص البحث
ج	فهرس المحتويات
د	فهرس الأشكال
هـ	فهرس الجداول
المقدمة	
١م	تمهيد
٢م	١- مشكلة البحث وأسباب دراسته
٢م	١-١ أسباب ومظاهر والآثار المترتبة على المشكلة البحثية
٢م	١-١-١ أسباب المشكلة البحثية
٣م	١-١-٢ مظاهر المشكلة البحثية
٣م	١-١-٣ الآثار المترتبة على هذه المشكلة البحثية
٤م	٢-١ جوانب المشكلة البحثية
٤م	١-٢-١ قضية عدم قيام الوحدات الإدارية الحالية بالدور المنوط به
٤م	٢-٢-١ قضية القوى والمتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على فكر وفلسفة التنمية الإقليمية
٦م	٣-١ صياغة المشكلة البحثية
٦م	٢- أهداف البحث
٦م	١-٢ هدف رئيسي
٧م	٢-٢ أهداف ثانوية
٧م	٣- فرضية البحث
٧م	٤- منهجية البحث
٨م	٥- مكونات البحث
١٠م	٦- هيكل البحث
الباب الأول: تأثير البعد الإقليمي على استراتيجيات التنمية الشاملة في مصر	
١	مقدمة
٣	الفصل الأول: التنمية والتنمية الإقليمية (مفاهيم - نظريات - استراتيجيات)
٣	١-١ التنمية
٣	١-١-١ الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية
٤	٢-١-١ مفهوم التنمية
٤	٣-١-١ تطور نظريات التنمية
٤	١-٣-١-١ نظرة الإسلام للتنمية

فهرس المحتويات	
٥	١-٣-٢-١ التنمية في فكر ابن خلدون
٥	١-٣-٣-١ نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية
٨	١-٣-٤-١ نظريات التنمية في العصر الحديث
٩	١-٤-١-١ قياس التنمية
٩	١-٤-١-١ مقياس الناتج القومي الاجمالي
١٠	١-٤-٢-١ مقياس مستوى المعيشة
١٠	١-٤-٣-١ مقياس مستوى التنمية
١١	١-٤-٤-١ المؤشر العام للتنمية
١١	١-٤-٥-١ مقياس التنمية الاجتماعية / الاقتصادية
١١	٢-١ التنمية الإقليمية
١١	١-٢-١ خلفية عامة عن التنمية الإقليمية
١٢	١-٢-١-١ ظهور فكر التنمية الإقليمية
١٢	١-٢-٢-١ مفهوم التنمية الإقليمية
١٢	١-٢-٣-١ نطاق التنمية الإقليمية
١٣	١-٢-٤-١ الأسلوب المستخدم للتنمية الإقليمية
١٣	١-٢-٥-١ مستويات التخطيط للتنمية الإقليمية
١٤	١-٢-٢-١ نظريات التنمية الإقليمية
١٤	١-٢-٢-١ نظرية أقطاب النمو (Growth Poles Theory)
١٥	١-٢-٢-١ نظرية القاعدة الاقتصادية (Economic Base Theory)
١٥	١-٢-٣-١ نظرية مناطق الأسواق
١٦	١-٢-٤-١ نظرية القطاع
١٦	١-٢-٣-١ إستراتيجيات التنمية الإقليمية
١٧	١-٢-٣-١ إستراتيجية الانتشار
١٧	١-٢-٣-١ إستراتيجية التركيز
١٨	١-٢-٣-١ إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزية
١٩	٣-١ خلاصة ونتائج الفصل
٢١	الفصل الثاني: القوى المحلية والعالمية المؤثرة على استراتيجيات التنمية الإقليمية
٢١	١-٢ القوى والمتغيرات المحلية المؤثرة على فكر وفلسفة استراتيجيات التنمية الإقليمية
٢١	١-٢-١ المشروعات القومية الكبرى
٢٢	١-٢-١-٢ مشروع توشكى
٢٢	١-٢-١-٢ مشروع ترعة السلام
٢٣	١-٢-١-٢ مشروع شرق العوينات
٢٤	١-٢-١-٢ مشروع درب الأربعين

فهرس المحتويات	
٢٤	٢-١-٢ مقترح ممر التنمية والتعمير
٢٧	٢-٢ القوى والمتغيرات العالمية المؤثرة على فكر وفلسفة التنمية الإقليمية
٢٨	١-٢-٢ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة
٢٨	١-١-٢-٢ نشأة المجتمع المعلوماتي
٢٩	٢-١-٢-٢ أهم استخدامات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات
٣٠	٣-٢-٢-٢ تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على استراتيجيات التنمية الإقليمية
٣٢	٢-٢-٢-٢ التنمية المستدامة
٣٢	١-٢-٢-٢ مفهوم التنمية المستدامة
٣٢	٢-٢-٢-٢ بداية ظهور التنمية المستدامة
٣٣	٣-٢-٢-٢ وجهتي نظر التنمية المستدامة
٣٤	٤-٢-٢-٢ التنمية المستدامة وتأثيرها على استراتيجيات التنمية الإقليمية
٣٤	٣-٢-٢-٢ العولمة
٣٤	١-٣-٢-٢ تعريف العولمة
٣٥	٤-٣-٢-٢ جوانب العولمة
٣٧	٣-٤-٢ العولمة وتأثيرها المتوقع على استراتيجيات التنمية الإقليمية
٣٨	٣-٢ خلاصة ونتائج الفصل
٣٩	الفصل الثالث: تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية وتنظيم الحيز المكاني لها
٣٩	١-٣ أسباب اختيار الدول محل الدراسة
٣٩	٢-٣ الجوانب التي سوف تغطيها الدراسة للدول المختارة
٤٠	٣-٣ دراسة وتحليل تجارب بعض الدول المتقدمة تنموياً
٤٠	١-٣-٣ تجربة دولة ألمانيا الاتحادية
٤٠	١-١-٣-٣ نبذة عامة عن دولة ألمانيا
٤٢	٢-١-٣-٣ بداية الاهتمام بمجال التنمية الإقليمية ودواعي ذلك
٤٢	٣-١-٣-٣ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به
٤٤	٤-١-٣-٣ تطور نظام التخطيط الإقليمي
٤٥	٥-١-٣-٣ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد
٤٧	٦-١-٣-٣ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية
٤٨	٧-١-٣-٣ أهم القضايا التخطيطية
٤٩	٨-١-٣-٣ عناصر استراتيجية التنمية المقترحة
٥١	٢-٣-٣ تجربة دولة الدنمارك
٥١	١-٢-٣-٣ نبذة عامة عن دولة الدنمارك
٥٢	٢-٢-٣-٣ بداية الاهتمام بمجال التنمية الإقليمية وتطوره عبر المراحل المختلفة
٥٤	٣-٢-٣-٣ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به

فهرس المحتويات	
٥٥	٤-٣-٣-٤ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد
٥٧	٥-٣-٣-٥ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية
٥٨	٦-٣-٣-٦ أهم القضايا التخطيطية
٥٩	٧-٣-٣-٧ عناصر استراتيجية التنمية المقترحة
٦١	٤-٣-٤-٤ دراسة وتحليل تجارب بعض الدول في طور التقدم التنموي
٦١	١-٤-٣-١ تجربة دولة الصين
٦١	١-٤-٣-١ نبذة عامة عن دولة الصين
٦٢	٢-٤-٣-١ بداية الاهتمام بمجال التنمية الإقليمية وتطوره عبر المراحل المختلفة
٦٣	٣-٤-٣-١ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به
٦٤	٤-٤-٣-١ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد
٦٧	٥-٤-٣-١ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية
٧٠	٦-٤-٣-١ أهم القضايا التخطيطية
٧٢	٧-٤-٣-١ استراتيجية التنمية المقترحة
٧٢	٨-٤-٣-١ عناصر استراتيجية التنمية المكانية المقترحة
٧٤	٢-٤-٣-٢ تجربة دولة تايلاند
٧٤	١-٤-٣-٢ نبذة عامة عن دولة تايلاند
٧٥	٢-٤-٣-٢ بداية الاهتمام بمجال التنمية الإقليمية وتطوره عبر المراحل المختلفة
٧٦	٣-٤-٣-٢ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به
٧٧	٤-٤-٣-٢ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد
٧٩	٥-٤-٣-٢ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية
٧٩	٦-٤-٣-٢ أهم القضايا التخطيطية
٨١	٧-٤-٣-٢ استراتيجية التنمية المكانية
٨٢	٥-٣-٥ خلاصة ونتائج الفصل
٨٩	الفصل الرابع: تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر
٨٩	١-٤-١ مراحل تطور استراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر
٨٩	١-٤-١-١ إنشاء المدن الجديدة
٩٠	٢-٤-١-٢ التوسع في مناطق الاستصلاح
٩٠	٣-٤-١-٣ إقامة المناطق الصناعية والحررة
٩٠	٤-٤-١-٤ الانطلاق خارج وادي النيل الي المناطق الصحراوية
٩١	٢-٤-٢ تجربة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية
٩١	١-٤-٢-١ الجهود المبذولة في مجال تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية
٩١	١-٤-٢-١ التطور التاريخي لتقسيم مصر
٩٢	٢-٤-٢-٢ الدروس المستفادة من عرض التطور التاريخي

فهرس المحتويات	
٩٣	٣-١-٢-٤ محاولات الجهات الحكومية ذات الصلة في تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية
٩٦	٤-١-٢-٤ المحاولات الأكاديمية في تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية
٩٨	٥-١-٢-٤ تقييم المحاولات السابقة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية
٩٩	٦-١-٢-٤ التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية
١٠٠	٧-١-٢-٤ تقييم التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية
١٠٠	٢-٢-٤ تقييم الجهود المبذولة في مجال تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية
١٠١	٣-٤ بعض نماذج من الدراسات السابقة في مجال التنمية الإقليمية
١٠١	١-٣-٤ إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية (NUPS)
١٠٦	٢-٣-٤ خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ م
١١١	٣-٣-٤ تقييم التجارب السابقة في مجال التنمية الإقليمية
١١٢	٤-٤ تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر ورصد أهم مشاكلها
١١٣	١-٤-٤ تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر
١١٤	٢-٤-٤ رصد أهم معوقات تجربة التنمية الإقليمية في مصر
١١٤	١-٢-٤-٤ مشكلة التفاوتات الإقليمية بين مناطق الدولة
١١٧	٢-٢-٤-٤ مشكلة الزيادة السكانية المستمرة
١١٨	٣-٢-٤-٤ مشكلة التوازن في توزيع السكان
١١٩	٥-٤ خلاصة ونتائج الفصل
١٢١	نتائج الباب الأول: تأثير البعد الاقليمي علي استراتيجيات التنمية الشاملة في مصر
الباب الثاني: دور الوحدات التنموية الاقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر	
١٢٥	مقدمة
١٢٧	الفصل الخامس: دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية داخل الاطار العام للتنمية الشاملة
١٢٧	١-٥ السمات العامة لوحدات التنمية الإقليمية
١٢٧	١-١-٥ تعريف وحدات التنمية الاقليمية
١٢٨	٢-١-٥ الفرق بين مفهوم وحدة التنمية الاقليمية و الاقليم التنموي التخطيطي
١٢٨	٣-١-٥ مستويات وحدات التنمية الاقليمية
١٣١	٤-١-٥ خصائص وحدات التنمية الإقليمية
١٣٤	٢-٥ معايير تحديد وحدة التنمية الإقليمية
١٣٤	١-٢-٥ المعايير الاجتماعية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية
١٣٧	٢-٢-٥ المعايير الاقتصادية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية
١٣٩	٣-٢-٥ المعايير المكانية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية
١٤٠	٤-٢-٥ المعايير العمرانية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية
١٤٢	٥-٢-٥ المعايير الإدارية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية
١٤٦	٦-٢-٥ المعايير و الأسس التخطيطية

فهرس المحتويات	
١٤٦	٣-٥ دور وحدة التنمية الاقليمية داخل الإطار العام للتنمية الشاملة
١٤٧	٤-٥ خلاصة ونتائج الفصل
الفصل السادس: الوحدات الادارية الحالية في مصر (العوائق التي تواجهها- سبل تطويرها)	
١٤٩	١-٦ الإدارة المحلية
١٤٩	١-١-٦ مفهوم الإدارة المحلية
١٥٠	٢-١-٦ ظهور الحاجة إلى الإدارة المحلية
١٥١	٣-١-٦ الفرق بين مفهوم الإدارة المحلية ومفهوم الحكم المحلي
١٥١	٤-١-٦ مقومات الإدارة المحلية
١٥٢	٥-١-٦ مبادئ الإدارة المحلية
١٥٣	٦-١-٦ أهداف الإدارة المحلية
١٥٥	٢-٦ نظام الإدارة المحلية في مصر
١٥٥	١-٢-٦ نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في مصر
١٥٥	٢-٢-٦ مستويات الادارة المحلية في مصر
١٥٦	٣-٢-٦ هيكل الحكومة المحلية
١٥٨	٤-٢-٦ الأجهزة الحالية للإدارة المحلية
١٥٨	١-٤-٢-٦ المجلس الأعلى للإدارة المحلية في مصر
١٥٩	٢-٤-٢-٦ الأمانة العامة للحكم المحلي
١٥٩	٣-٤-٢-٦ المجالس المحلية
١٥٩	٤-٤-٢-٦ وحدات الخدمة المحلية
١٦٠	٥-٢-٦ العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية
١٦١	٦-٢-٦ تأثير العلاقة على أداء الوحدات المحلية
١٦٢	٣-٦ الوحدات الادارية في مصر (العوائق التي تواجهها - سبل التطوير)
١٦٢	١-٣-٦ العوائق التي تواجه الوحدات الادارية الحالية
١٦٣	٢-٣-٦ سبل تطوير الوحدات الادارية الحالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة
١٦٥	٤-٦ خلاصة ونتائج الفصل
١٦٧	نتائج الباب الثاني: دور الوحدات التنموية الاقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر
الباب الثالث: تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة لمصر	
١٦٩	مقدمة
الفصل السابع: تحديد العامل التنموي لجميع المراكز الادارية علي مستوى مصر	
١٧١	١-٧ خطوات وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في تحديد العامل التنموي للمراكز علي مستوى مصر
١٧١	١-١-٧ المنهجية العلمية المستخدمة في التحليل الإحصائي
١٧٢	٢-١-٧ الأسلوب المستخدم في التحليل الإحصائي

فهرس المحتويات	
١٧٣	٣-١-٧ تحديد المؤشرات المستخدمة
١٧٧	٤-١-٧ خطوات التحليل الإحصائي
١٧٧	٥-١-٧ نتائج التحليل الإحصائي
١٧٨	٢-٧ تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام الإدارية لمحافظة مصر
١٧٨	١-٢-٧ الدورة التحليلية للبيانات
١٨١	٢-٢-٧ استنباط العوامل الثلاث التنموية
١٨٣	٣-٢-٧ تحديد العامل التنموي
١٨٣	٤-٢-٧ تصنيف المراكز والأقسام الإدارية في مصر الي فئات تنموية طبقاً للعامل الاول
١٨٣	١-٤-٢-٧ الفئة الأولى: المراكز الأكثر تميز تنموي
١٨٤	٢-٤-٢-٧ الفئة الثانية: المراكز المتميزة تنموياً
١٨٦	٣-٤-٢-٧ الفئة الثالثة: المراكز متوسطة التميز التنموي
١٨٩	٤-٤-٢-٧ الفئة الرابعة: المراكز الأقل تميز تنموي
١٩٥	٥-٤-٢-٧ الفئة الخامسة: المراكز المتأخرة تنموياً
٢٠٥	٦-٤-٢-٧ الفئة السادسة: المراكز الأكثر تأخراً تنموياً
٢٠٩	٣-٧ خلاصة ونتائج الفصل
٢١١	الفصل الثامن: تشكيل الوحدات التنموية المقترحة لمصر
٢١١	١-٨ الربط بين التميز التنموي والموارد الاقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الادارية بمصر
٢١١	١-١-٨ الموارد الاقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الادارية بمصر
٢١٢	٢-١-٨ تصنيف المراكز والأقسام الادارية بمصر إلى فئات تنموية طبقاً للموارد الاقتصادية المتاحة
٢٣٧	٣-١-٨ الربط بين التميز التنموي والموارد الاقتصادية المتاحة بمصر
٢٤٩	٢-٨ تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة
٢٤٩	١-٢-٨ أهداف إعادة تشكيل وتقسيم مصر إلى وحدات تنموية اقليمية
٢٤٩	١-١-٢-٨ الهدف الرئيسي
٢٤٩	٢-١-٢-٨ الأهداف الثانوية
٢٥٠	٢-٢-٨ معايير وأسس إعادة تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة
٢٥١	٣-٢-٨ تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة
٢٥١	٤-٢-٨ السمات والخصائص العامة للوحدات التنموية الاقليمية المقترحة
٢٦٣	٣-٨ خلاصة ونتائج الفصل
٢٦٥	الفصل التاسع: أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الاقليمية المقترحة
٢٦٥	١-٩ أولويات تنمية الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة
٢٧١	٢-٩ مقارنة بين التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للاقاليم التخطيطية
٢٧١	١-٢-٩ مقارنة بين التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للاقاليم التخطيطية
٢٧٣	٢-٢-٩ مدي التوافق بين التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للاقاليم التخطيطية

فهرس المحتويات	
٢٧٧	٣-٢-٩ أهمية التشكيل المقترح من الباحث ومدى امكانية تطبيقه
٢٧٨	٣-٩ التوجهات والرؤى العامة لتنمية الوحدات الاقليمية المقترحة
٢٧٨	١-٣-٩ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية مصر
٢٧٩	١-١-٣-٩ الأهداف العامة للرؤية المقترحة لتنمية مصر
٢٧٩	٢-١-٣-٩ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية مصر
٢٨٥	٢-٣-٩ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدات الاقليمية المقترحة
٢٨٥	١-٢-٣-٩ الأهداف العامة للرؤية المقترحة لتنمية الوحدات الاقليمية المقترحة
٢٨٥	٢-٢-٣-٩ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدات الاقليمية المقترحة
٣٠٩	٤-٩ خلاصة ونتائج الفصل
٣١١	نتائج الباب الثالث: تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة لمصر
النتائج العامة للبحث	
١ ن	١- النتائج العامة للبحث
٢ ن	٢- التوصيات
٣ ن	٣- مجالات البحوث المستقبلية
المراجع العلمية للبحث	
الملاحق	
١ ل	ملحق رقم (١) التحليل الإحصائي (بأسلوب التحليل التجميعي Cluster analysis) لبيانات المتغيرات المختارة علي مستوى المراكز والأقسام الإدارية لمصر
١٥ ل	ملحق رقم (٢) التحليل الإحصائي (بأسلوب التحليل العاملي Factor Analysis) لبيانات المتغيرات المختارة علي مستوى المراكز والأقسام الإدارية لمصر

فهرس الأشكال	
المقدمة	
٣م	شكل رقم (١) التباينات والفوارق الإقليمية بين الأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والاستثمارات
٥م	شكل رقم (٢) عناصر مقترح ممر التنمية والتعمير للدكتور/فاروق البارز
١١م	شكل رقم (٣) الهيكل التفصيلي للبحث
الباب الأول: تأثير البعد الاقليمي علي استراتيجيات التنمية الشاملة في مصر	
الفصل الأول: التنمية والتنمية الإقليمية (مفاهيم - نظريات - استراتيجيات)	
٧	شكل رقم (١-١) نظرية مراحل النمو لروستو
١٤	شكل رقم (٢-١) ظهور التنمية في نقطة تمثل قطب نمو
١٥	شكل رقم (٣-١) تحديد منطقة السوق
١٦	شكل رقم (٤-١) الشكل السداسي أفضل من الدائرة لتحديد نطاق خدمة التجمع
١٧	شكل رقم (٥-١) استراتيجية الانتشار
١٧	شكل رقم (٦-١) استراتيجية التركيز
١٨	شكل رقم (٧-١) استراتيجية الانتشار المركز
الفصل الثاني: القوى المحلية والعالمية المؤثرة علي استراتيجيات التنمية الإقليمية	
٢٢	شكل رقم (١-٢) موقع مشروع توشكى
٢٣	شكل رقم (٢-٢) موقع مشروع ترعة السلام
٢٣	شكل رقم (٣-٢) موقع مشروع شرق العوينات
٢٤	شكل رقم (٤-٢) موقع مشروع درب الأربعين
٢٥	شكل رقم (٥-٢) موقع مشروع ممر التنمية والتعمير
٢٩	شكل رقم (٦-٢) التحولات العالمية للعمران البشري
٢٩	شكل رقم (٧-٢) مكونات عملية التنمية
٣١	شكل رقم (٨-٢) تغير مفهوم الدولة المركزية
٣٣	شكل رقم (٩-٢) وجهتي نظر التنمية المستدامة
٣٧	شكل رقم (١٠-٢) مرونة الحدود لتبادل عوامل التنمية
الفصل الثالث: تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية وتنظيم الحيز المكاني لها	
٤١	شكل رقم (١-٣) الموقع الجغرافي لدولة ألمانيا
٤٣	شكل رقم (٢-٣) مستويات التخطيط بدولة ألمانيا وكيفية التنسيق بينها
٤٥	شكل رقم (٣-٣) تقسيم ألمانيا لأقاليم تخطيطية
٤٥	شكل رقم (٤-٣) تقسيم ألمانيا لوحدات إدارية
٤٦	شكل رقم (٥-٣) تطور تقسيم دولة ألمانيا منذ الحرب العالمية حتى الآن
٤٨	شكل رقم (٦-٣) توزيع نسب البطالة في أقاليم دولة ألمانيا
٤٩	شكل رقم (٧-٣) خطة التنمية الإقليمية لدولة ألمانيا
٥٠	شكل رقم (٨-٣) تخطيط إقليم مدينة برلين

فهرس الأشكال	
٥١	شكل رقم (٩-٣) موقع دولة الدنمارك
٥٢	شكل رقم (١٠-٣) استراتيجية التنمية بالدنمارك عام ١٩٦٢م
٥٣	شكل رقم (١١-٣) استراتيجية التنمية بالدنمارك عام ١٩٨٠م
٥٤	شكل رقم (١٢-٣) استراتيجية التنمية بالدنمارك عام ١٩٩٢م
٥٥	شكل رقم (١٣-٣) مستويات التخطيط بدولة الدنمارك
٥٦	شكل رقم (١٤-٣) تطور التقسيم الإداري لدولة الدنمارك
٥٦	شكل رقم (١٥-٣) تقسيم دولة الدنمارك لأقاليم تخطيطية
٥٩	شكل رقم (١٦-٣) توزيع نسب البطالة ونمو قطاع الأعمال علي أقاليم الدولة عام ٢٠٠٤م
٥٩	شكل رقم (١٧-٣) رؤية التنمية الإقليمية المقترحة عام ٢٠٠٥م
٦٠	شكل رقم (١٨-٣) تخطيط اقليم العاصمة كوبنهاجن
٦١	شكل رقم (١٩-٣) موقع دولة الصين
٦٤	شكل رقم (٢٠-٣) مستويات التخطيط بدولة الصين
٦٥	شكل رقم (٢١-٣) الأقاليم التخطيطية بدولة الصين
٦٧	شكل رقم (٢٢-٣) التقسيم الإداري للدولة
٦٨	شكل رقم (٢٣-٣) مستويات التخطيط المكاني بدولة الصين
٦٩	شكل رقم (٢٤-٣) الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطط التنمية بمستوياتها المختلفة
٧٠	شكل رقم (٢٥-٣) التوزيع الحجمي للتجمعات العمرانية عام ٢٠٠٣م بالصين
٧١	شكل رقم (٢٦-٣) توزيع المشروعات القائمة بالصين
٧١	شكل رقم (٢٧-٣) التفاوتات في الدخول بين المناطق الحضرية والريفية بين عامي ١٩٧٨/٢٠٠٤م بالصين
٧٣	شكل رقم (٢٨-٣) خطة التنمية المقترحة للدولة حتي عام ٢٠٢٠م
٧٣	شكل رقم (٢٩-٣) محاور التنمية المقترحة للدولة حتي عام ٢٠٢٠م
٧٤	شكل رقم (٣٠-٣) موقع دولة تايلاند
٧٧	شكل رقم (٣١-٣) الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الداخلية
٧٧	شكل رقم (٣٢-٣) تقسيم الأقاليم التخطيطية
٧٩	شكل رقم (٣٣-٣) أحجام التجمعات العمرانية
٨٠	شكل رقم (٣٤-٣) مركز الاستثمارات والمشاريع باقليم مدينة بانكوك العاصمة
٨١	شكل رقم (٣٥-٣) الإتصال القوي لدولة تايلاند مع دول الجوار
الفصل الرابع: تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر	
٩٣	شكل رقم (١-٤) اقتراح مؤتمر المحافظين لتقسيم مصر
٩٣	شكل رقم (٢-٤) اقتراح لجنة تخطيط القاهرة الكبرى لتقسيم مصر
٩٤	شكل رقم (٣-٤) اقتراح مشروع تخطيط اقليم أسوان لتقسيم مصر
٩٥	شكل رقم (٤-٤) اقتراح وزارة التخطيط لتقسيم مصر
٩٥	شكل رقم (٥-٤) اقتراح وزارة الحكم المحلي لتقسيم مصر
٩٦	شكل رقم (٦-٤) اقتراح هيئة تخطيط النقل لتقسيم مصر
٩٧	شكل رقم (٧-٤) اقتراح د/عايدة بشارة لتقسيم مصر

فهرس الأشكال	
٩٧	شكل رقم (٤-٨) اقتراح د/أحمد أمين مختار لتقسيم مصر
٩٨	شكل رقم (٤-٩) اقتراح د/طارق عبد اللطيف لتقسيم مصر
٩٨	شكل رقم (٤-١٠) اقتراح د/سيد عبد المقصود لتقسيم مصر
٩٩	شكل رقم (٤-١١) تقسيم الاقاليم التخطيطية المعتمد لمصر
١٠٩	شكل رقم (٤-١٢) المناطق الصالحة للبناء والتنمية طبقاً للدراسة
١١١	شكل رقم (٤-١٣) استعمالات الأراضي المقترحة لمصر عام ٢٠١٧م
١١٤	شكل رقم (٤-١٤) توزيع الاستثمارات خلال الخطة الرابعة للدولة (٢٠٠٢/٢٠٠٧م)
١١٦	شكل رقم (٤-١٥) توزيع معدلات الفقر على المحافظات
١١٦	شكل رقم (٤-١٦) فجوات التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية
١١٨	شكل رقم (٤-١٧) تركيز معظم السكان في الوادي والدلتا
١١٨	شكل رقم (٤-١٨) الفجوة بين توزيع السكان بالنسبة للمساحة المعمورة بمصر (منحنى لورانزو)
١١٩	شكل رقم (٤-١٩) الفجوة بين توزيع السكان بالنسبة إلى الأراضي الزراعية في مصر (منحنى لورانزو)
الباب الثاني: دور الوحدات التنموية الاقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر	
الفصل الخامس: دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية داخل الإطار العام للتنمية الشاملة	
١٢٩	شكل رقم (٥-١) نموذج لمستويات وحدات التنمية علي مستوى القطاع الريفي
١٣٠	شكل رقم (٥-٢) نموذج لمستويات وحدات التنمية علي مستوى القطاع الحضري
١٣٢	شكل رقم (٥-٣) مثال لنموذج الوحدات الاقليمية ذات النظام الاداري المحوري
١٣٣	شكل رقم (٥-٤) مثال لنموذج الوحدات الاقليمية ذات النظام الاداري المتعاون
١٣٣	شكل رقم (٥-٥) مثال لنموذج الوحدات الاقليمية ذات النظام الاداري الفعال
١٣٤	شكل رقم (٥-٦) المعايير الاجتماعية لتحديد وحدة التنمية
١٣٨	شكل رقم (٥-٧) حجم المزرعة في المجتمعات الزراعية خارج مصر باعتبارها وحدة تنمية
١٣٨	شكل رقم (٥-٨) حجم المزرعة في المجتمعات الزراعية بمصر باعتبارها وحدة تنمية
١٤٠	شكل رقم (٥-٩) الخصائص المكانية لوحدة تنمية
١٤٠	شكل رقم (٥-١٠) نطاق نفوذ وحدة التنمية الاقليمية
١٤١	شكل رقم (٥-١١) نموذج لتحديد نطاق تأثير أحد الوحدات التنموية الاقليمية
١٤٢	شكل رقم (٥-١٢) التقسيم الكمي للوحدات التنموية
١٤٢	شكل رقم (٥-١٣) التقسيم الوظيفي للوحدات التنموية
١٤٥	شكل رقم (٥-١٤) التقسيم الطبيعي للوحدات التنموية
الفصل السادس: فاعلية الوحدات الادارية الحالية بمصر في تحقيق أهداف التنمية الشاملة	
١٥٧	شكل رقم (٦-١) مسئوليات الادارة المحلية
١٥٧	شكل رقم (٦-٢) الهيكل التنظيمي لإحدى البلديات في فرنسا
١٥٨	شكل رقم (٦-٣) الهيكل الاداري لنظام الادارة المحلية في مصر
١٥٩	شكل رقم (٦-٤) وظائف وحدات الادارة المحلية
١٦٠	شكل رقم (٦-٥) رقابة الحكومة المركزية علي الحكومة المحلية

فهرس الأشكال	
١٦١	شكل رقم (٦-٦) أنواع الرقابة الادارية
١٦١	شكل رقم (٧-٦) صور الرقابة التشريعية
١٦١	شكل رقم (٨-٦) الجهات القضائية المختصة بالنظر في موضوعات الوحدات المحلية
١٦٤	شكل رقم (٩-٦) التحليل التقويمي والاستراتيجي علي مستوي المحافظات
الباب الثالث: تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر	
الفصل السابع: تحديد العامل التنموي لجميع المراكز الادارية علي مستوي مصر	
١٧٢	شكل رقم (١-٧) منهجية وخطوات التحليل الاحصائي
٢٠٧	شكل رقم (٢-٧) تصنيف المراكز والاقسام الادارية طبقاً للعامل التنموي الاول
الفصل الثامن: تشكيل الوحدات التنموية المقترحة لمصر	
٢١٣	شكل رقم (١-٨) الموارد الاقتصادية المكانية المتاحة بمصر
٢٣٥	شكل رقم (٢-٨) تصنيف المراكز والأقسام الادارية بمصر إلي فئات تنموية طبقاً للموارد الاقتصادية المتاحة
٢٦١	شكل رقم (٣-٨) تقسيم مصر الي وحدات تنموية اقليمية
الفصل التاسع: أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة	
٢٦٩	شكل رقم (١-٩) أولويات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة
٢٧١	شكل رقم (٢-٩) التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية
٢٧٢	شكل رقم (٣-٩) التشكيل المقترح من الباحث
٢٨٣	شكل رقم (٤-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة للتنمية بالجمهورية
٢٨٧	شكل رقم (٥-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الأولى
٢٨٩	شكل رقم (٦-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثانية
٢٩١	شكل رقم (٧-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثالثة
٢٩٣	شكل رقم (٨-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الرابعة
٢٩٥	شكل رقم (٩-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الخامسة
٢٩٧	شكل رقم (١٠-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة السادسة
٢٩٩	شكل رقم (١١-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة السابعة
٣٠١	شكل رقم (١٢-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثامنة
٣٠٢	شكل رقم (١٣-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة التاسعة
٣٠٤	شكل رقم (١٤-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة العاشرة
٣٠٦	شكل رقم (١٥-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الحادية عشر
٣٠٧	شكل رقم (١٦-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثانية عشر

فهرس الجداول	
المقدمة	
٢م	جدول رقم (١) التباينات والفوارق الاقليمية بين الأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والاستثمارات
الباب الأول: تأثير البعد الاقليمي على استراتيجيات التنمية الشاملة في مصر	
الفصل الأول: التنمية والتنمية الإقليمية (مفاهيم - نظريات - استراتيجيات)	
١١	جدول رقم (١-١) المتغيرات المكونة للمؤشر العام للتنمية
الفصل الثالث: تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الاقليمية وتنظيم الحيز المكاني لها	
٤١	جدول رقم (١-٣) التقسيم الاداري والخصائص العامة لدولة ألمانيا
٤٦	جدول رقم (٢-٣) التقسيم الاداري لدولة ألمانيا
٤٨	جدول رقم (٣-٣) توزيع الناتج المحلي الاجمالي للفرد في أقاليم دولة ألمانيا
٥١	جدول رقم (٤-٣) التقسيم الاداري والخصائص العامة لدولة الدنمارك
٥٧	جدول رقم (٥-٣) تقسيم مناطق الدولة
٥٨	جدول رقم (٦-٣) صلاحيات وزير البيئة والوثائق المتعلقة بالخطة الاقليمية للدولة
٦٢	جدول رقم (٧-٣) التقسيم الاداري والخصائص العامة لدولة الصين
٦٦	جدول رقم (٨-٣) توزيع المقاطعات بدولة الصين
٧٤	جدول رقم (٩-٣) الخصائص العامة لدولة تايلاند
٧٨	جدول رقم (١٠-٣) التقسيم الاداري للدولة
٨١	جدول رقم (١١-٣) التفاوت الاقليمي بين مناطق الدولة في معدل نصيب الفرد من الانتاج في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧م-٢٠٠٤م
٨٥	جدول رقم (١٢-٣) مقارنة بين نماذج التجارب العالمية التي تم دراستها
الفصل الرابع: تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر	
١١٥	جدول رقم (١-٤) توزيع الاستثمارات بالخطتين الرابعة والخامسة للدولة علي الأقاليم التخطيطية
١١٧	جدول رقم (٢-٤) توزيع سكان ج.م.ع خلال التعدادات المختلفة
الباب الثاني: دور الوحدات التنموية الاقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر	
الفصل الخامس: دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية داخل الاطار العام للتنمية الشاملة	
١٤٣	جدول رقم (١-٥) نماذج لبعض الدول التي حددت نطاق تأثير ونفوذ مستويات مختلفة من وحدات التنمية
الباب الثالث: تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة لمصر	

فهرس الجداول

الفصل السابع: تحديد العامل التنموي لجميع المراكز الادارية علي مستوي مصر

١٧٤	جدول رقم (٧-١) المؤشرات المختارة
١٧٩	جدول رقم (٧-٢) مصفوفة شرح التغير للعوامل على مستوى المراكز والأقسام الإدارية
١٨١	جدول رقم (٧-٣) المتغيرات المكونة للعامل الأول
١٨٢	جدول رقم (٧-٤) المتغيرات المكونة للعامل الثاني
١٨٢	جدول رقم (٧-٥) المتغيرات المكونة للعامل الثالث
١٨٣	جدول رقم (٧-٦) المراكز والأقسام الإدارية الواقعة بالفئة الأكثر تميز تنموي
١٨٣	جدول رقم (٧-٧) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأكثر تميزاً مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية
١٨٥	جدول رقم (٧-٨) المراكز والأقسام الإدارية الواقعة بالفئة المتميزة تنموياً
١٨٦	جدول رقم (٧-٩) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة المتميزة تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية
١٨٨	جدول رقم (٧-١٠) المراكز والأقسام الإدارية الواقعة بالفئة متوسطة التميز التنموي
١٨٩	جدول رقم (٧-١١) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة متوسطة التميز التنموي مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية
١٩١	جدول رقم (٧-١٢) المراكز والأقسام الإدارية الواقعة بالفئة الأقل تميز تنموي
١٩٤	جدول رقم (٧-١٣) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأقل تميز تنموي مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية
١٩٧	جدول رقم (٧-١٤) المراكز والأقسام الإدارية الواقعة بالفئة المتأخرة تنموياً
٢٠٤	جدول رقم (٧-١٥) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة المتأخرة تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية
٢٠٦	جدول رقم (٧-١٦) المراكز والأقسام الإدارية الواقعة بالفئة الأكثر تأخر تنموياً
٢٠٦	جدول رقم (٧-١٧) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأكثر تأخر تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية

الفصل الثامن: تشكيل الوحدات التنموية المقترحة لمصر

٢١٧	جدول رقم (٨-١) تصنيف المراكز والأقسام الادارية بمصر إلي فئات تنموية طبقاً للموارد الاقتصادية المتاحة
٢٣٨	جدول رقم (٨-٢) تصنيف المراكز والأقسام الادارية بمصر طبقاً لكلاً من الأهمية النسبية لتوفر الموارد بها ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه
٢٥٧	جدول رقم (٨-٣) السمات والخصائص العامة للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

الفصل التاسع: أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

٢٦٨	جدول رقم (٩-١) أولويات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة
٢٧٥	جدول رقم (٩-٢) مقارنة بين التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للاقاليم التخطيطية

مقدمة

- مشكلة البحث وأسباب دراسته
- أهداف البحث
- فرضيات البحث
- منهجية البحث
- مكونات البحث
- هيكل البحث

مقدمة

تمهيد

تعتبر قضية التفاوتات الإقليمية هي القضية المحورية بمجال التنمية الإقليمية في مصر والناشئة عن المركزية الشديدة في كافة المجالات السياسية والعمرانية والإقتصادية. وتركيز التنمية في مناطق معينة ولاسيما المحافظات الحضرية الأكثر نمواً (الإسكندرية-السويس-بورسعيد- القاهرة الكبرى) وإغفال الطرف عن مناطق أخرى مثل الصعيد شماله وجنوبه والوادي الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح (الأقاليم الأقل نمواً). ولقد ترتب علي هذا تحول المناطق الأقل نمواً إلى مناطق طرد تنزح عنها رؤوس الأموال والأيدي العاملة إلى الأقاليم الأكثر نمواً. وفي هذا السياق فلقد إتخذت الدولة العديد من الإستراتيجيات لمحاولة تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة، ومعالجة هذه القضية. ومن هذه الإستراتيجيات ما يلي¹:-

- إنشاء المدن الجديدة: وبتحليل هذه السياسة نجد أنها كانت فكرة ناجحة ولكن لم يتم تطبيقها بشكل ناجح. فمعظم المدن الجديدة لم يتم إنشاؤها بناءً علي قاعدة اقتصادية قوية، لتستطيع توفير فرص عمل تجذب السكان بالوادي، وتجعلهم يستقروا بهذه المدن.
 - مشاريع الإستصلاح في المناطق البعيدة عن وادي النيل: وبتحليل هذه السياسة نجد أنها بدأت ناجحة ولكنها لم تستمر لعدم توفير التمويل اللازم لها والذي يعتبر مكلف جداً ومرهق لميزانية الدولة المتقل بالديون والعجز في الميزانية.
 - الإنطلاق خارج الوادي إلى المناطق الصحراوية: وتعتبر أفضل السياسات التي طبقتها الدولة ويمكن مع إستمرارها أن تخفف من تكديس السكان بالوادي وأن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة بشرط إقامة أقطاب نمو خارج الوادي تتوفر بها مقومات إقتصادية قوية ومتنوعة في كافة القطاعات تستطيع جذب هؤلاء السكان.
- ومن جانب آخر فقد كانت هناك جهود عديدة من الجهات ذات الصلة والباحثين لتقسيم مصر لأقاليم تخطيطية. والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلي إبراز عنصر المكان وأخذه بعين الإعتبار عند رسم سياسات التنمية لتحقيق التوازن التنموي المفقود. ولكن بعد مراجعة هذه الجهود نجد أنها غير ذي فاعلية من الناحية التطبيقية نظراً لسياسة المركزية التي تتبعها الدولة والتي تتعارض مع هدف الإنتشار والذي يسعى إليه تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية².

¹ المصدر: مشروعات مصر العملاقة لإقتحام القرن الواحد والعشرين - زكي ابراهيم المنوفي - دار هبة النيل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - ٢٠٠٣م.

² المصدر: الباحث

١ - مشكلة البحث وأسباب دراسته

من هنا تظهر مشكلة البحث والتي أشار إليها التمهيد السابق حيث يتضح أنه لا بد من التفكير في معالجة قضية التفاوتات الإقليمية (وهي القضية المحورية للبحث والتي ما زالت مصر تعاني منها إلى الآن) بأسلوب ومنظور مختلف حيث أن المعالجات السابقة لها لم تحقق نجاح كبير. وهذا يتطلب تحديد جوانبها المختلفة وأسبابها وبناء عليها يتم تحديد الأسلوب المناسب لمعالجتها. وهذا ما سوف نوضحه فيما يلي:-

١-١ أسباب ومظاهر المشكلة البحثية والآثار المترتبة عليها

١-١-١ أسباب المشكلة البحثية "قضية التفاوتات الإقليمية"

ترجع أسباب مشكلة البحث إلى اتخاذ الدولة لسياسة المركزية بجوانبها المختلفة السياسية (مقر الحكم في القاهرة)، الإدارية (جميع الخدمات الرئيسية بالقاهرة)، الإقتصادية والإستثمارية (تركيز الإستثمارات بالقاهرة والأسكندرية والمدن عواصم المحافظات).....إلخ. حيث يوضح الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) التباينات والفوارق بين الأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والاستثمارات.

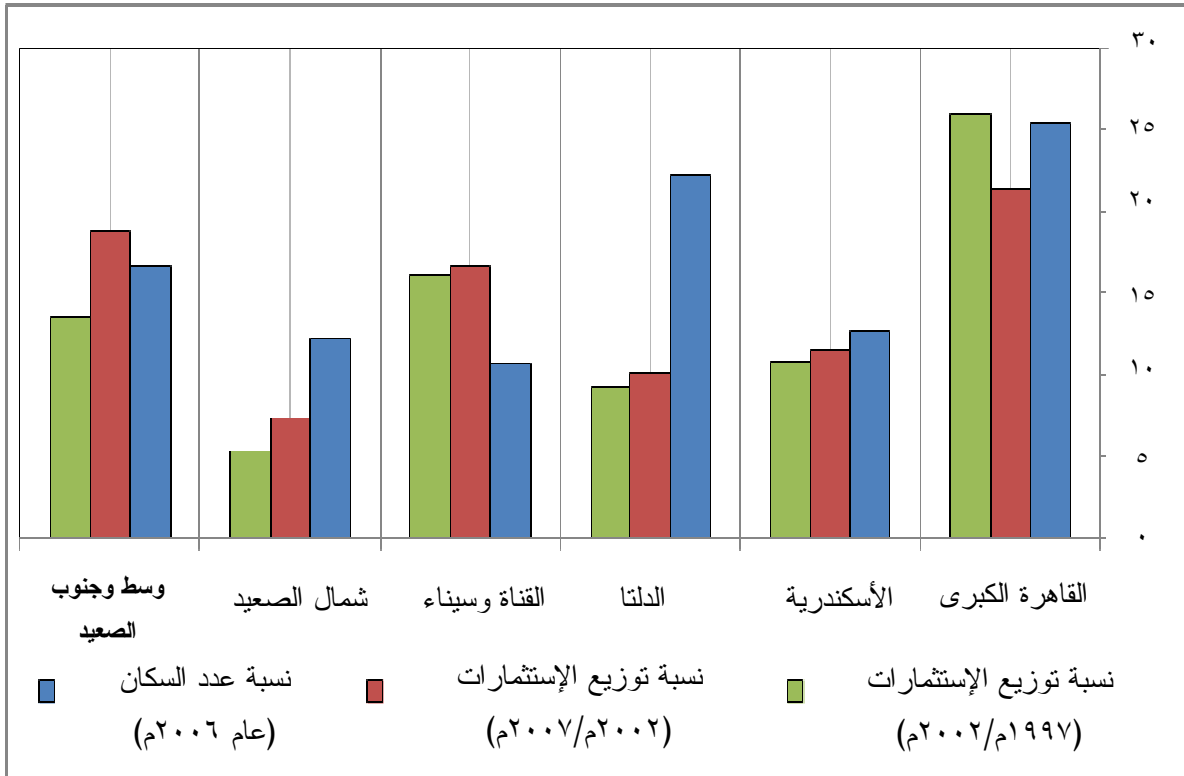
جدول رقم (١) التباينات والفوارق بين الأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والاستثمارات

توزيع الإستثمارات بالخطة (٢٠٠٢/١٩٩٧م)		توزيع الإستثمارات بالخطة (٢٠٠٢/٢٠٠٧م)		عدد السكان طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦م		الأقاليم
(%)	قيمة الإستثمارات (مليار جنيه)	(%)	قيمة الإستثمارات (مليار جنيه)	(%)	عدد السكان (مليون نسمة)	
٢٦	٣٥.٧	٢١.٤	١٥.٦٤	٢٥.٤	١٨.٣	القاهرة الكبرى
١٠.٨	١٤.٨	١١.٦	٨.٤٩	١٢.٧	٩.١	الأسكندرية
٩.٢	١٢.٦	١٠.١	٧.٣٩	٢٢.٢	١٦.٠	الدلتا
١٦.١	٢٢.١	١٦.٧	١٢.٢٢	١٠.٧	٧.٧	القناة وسيناء
٥.٣	٧.٣	٧.٣	٥.٢٨	١٢.٢	٨.٨	شمال الصعيد
١٣.٦	١٨.٧	١٨.٨	١٣.٧	١٦.٧	١٢.١	وسط وجنوب الصعيد
٨١	١١١.٢	٨٥.٩	٦٢.٥٧	١٠٠	٧٢.٠	الإجمالي
١٩	٢٦.١	١٤.١	١٠.٢	-	-	مركزي

المصدر: الباحث بتصريف عن بيانات كلاً من:-

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد عام ٢٠٠٦م.

- وزارة التنمية الإقتصادية الخطة الإقتصادية والإجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٧م).



المصدر: الباحث

شكل رقم (١) التباينات والفوارق بين الأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والإستثمارات

١-١-٢ مظاهر المشكلة البحثية "قضية التفاوتات الإقليمية"

- نتج عن هذه المشكلة ظهور مناطق أقل نمواً لا تتوفر بها أي من: الخدمات - المشاريع الإستثمارية - المرافق - فرص عمل للسكان. وأخرى أكثر نمواً يتركز بها السكان والخدمات والإستثمارات.
- ينشأ عن ذلك تباين في مستوى الحياة للسكان في هاتين المنطقتين نتيجة تباين مستويات الدخل والخدمات المتوفرة وفرص العمل المتولدة بها.

١-١-٣ الآثار المترتبة علي هذه المشكلة

- زيادة الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً. وبالتالي تضخم المراكز الحضرية الكبرى وبالتالي زيادة ظاهرة الإستقطاب.
- عدم الإتزان في ترتيب أحجام المدن وتوزيعها الجغرافي.
- تريف الحضر وظهور المناطق العشوائية وتدهور البيئة العمرانية.

٢-١ جوانب المشكلة البحثية

١-٢-١ قضية عدم قيام الوحدات الإدارية الحالية بالدور المنوطة به

نظراً للدور الهام المنوط به الوحدات الإدارية الحالية في تحقيق التنمية. فلقد صدر قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٦م.^١ والقانون المعدل له رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧م.^٢ والذي يمنح بمقتضاه وزير الدولة للحكم المحلي بعض صلاحياته للمحافظين بحيث يكون لهم القدرة علي التصرف في جوانب كثيرة من إدارة المحافظة أو الإقليم الواقع تحت مسؤوليته.

ولكن هذا الدور المنوط به الوحدات الإدارية لا تستطيع القيام به لعدة أسباب هي^٣:-

- ليس هناك خطط واضحة لهذه الوحدات تحدد دور كل جهة فيها، وعلاقتها بالمستوى الأعلى سواء علي مستوي المحافظة أو علي مستوى الدولة ككل.
- عدم الأخذ بمبدأ اللامركزية وتوزيع الصلاحيات والسلطات علي الوحدات الإدارية، حيث أن جميع القوانين التي تصدر في أي شأن فيما يخص المحليات يصدر من مجلس الوزراء، ولا توجد أي صلاحيات للمحافظين في كثير من الأمور التي تختص بالخدمات العامة والمرافق وغيرها وإنما لابد للرجوع للوزارات المختصة بهذا الشأن، كما أن ميزانية الوحدات تحدد من قبل الجهات المركزية وتتحكم في مصارف توزيعها علي المشاريع المختلفة بالوحدة الإدارية.
- عدم الأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية والمتمثل في مشاركة السكان المحليين في صناعة القرار ورسم سياسات تنمية مجتمعاتهم بالرغم من أنهم الفئة المستهدفة للتنمية ولهم القدرة علي تحديد مشاكلهم وإحتياجاتهم الفعلية سواء الحالية أو المستقبلية.
- عدم فاعلية المجالس المحلية في توجيه وإدارة العمل العام بكل محافظة مما أثر علي كفاءة الأداء وتحول هذه المجالس إلى واجهة للإدارة المحلية دون أن يتوفر لها الفاعلية الحقيقية التي كانت تهدف إليها تشريعات الإدارة المحلية.

١-٢-٢ قضية القوي والمتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر علي فكر وفلسفة التنمية الإقليمية

هناك مجموعة من القوي والمتغيرات المحلية والعالمية التي ظهرت في مصر مؤخراً وذات تأثير مباشر علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية. ومثال عليها المشروعات القومية الكبرى التي بدأت الدولة بتنفيذها في الحقبة الأخيرة (مثل مشروع توشكى - مشروع ترعة السلام - مشروع شرق العوينات - مشروع

^١ الإدارة المحلية - د. أحمد المصري - مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٦م - دراسة حالة جمهورية مصر العربية.

^٢ قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - ١٩٩٣م.

^٣ تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة - د. نادية أنس قناوي - مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م.

درب الأربعين) ومقترح ممر التنمية والتعمير للعالم الكبير الدكتور/ فاروق الباز (شكل رقم ٢). ونلاحظ أن هذه المتغيرات قد حققت بعض أهدافها بتوجيه الفكر التنموي إلى المناطق الصحراوية البكر والمليئة بالكنوز والثروات والتي لم يصل إليها إهتمام المختصين والمسؤولين إلا منذ زمن قريب. وفي ذات الوقت فإن هذه المتغيرات قد نتج عنها إقامة بعض التجمعات العمرانية التي سوف ينتقل السكان إليها. ولكن بعد توفير فرص العمل والخدمات المناسبة لهم. ولهذا لا بد من أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار عند صياغة ورسم خريطة التنمية المستقبلية المقترحة لمصر.



المصدر: ممر التنمية والتعمير وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر - فاروق الباز - ٢٠٠٧م.

شكل رقم (٢) عناصر مقترح ممر التنمية والتعمير للعالم الكبير الدكتور/ فاروق الباز

كما أن هناك مجموعة من القوى والمتغيرات العالمية التي ظهرت علي المستوى العالمي وذات تأثير علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر والعالم. ومثال عليها تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات-التنمية المستدامة-العولمة. وهذه القوى سوف يكون لها تأثير علي صياغة إستراتيجيات التنمية الإقليمية يمكن توضيحه فيما يلي^١:-

^١ المصدر: الباحث.

- لابد من أخذ الجوانب البيئية بالإعتبار في العملية التخطيطية.
- تغير مفهوم الإقليمية ليتحقق في الأقاليم مرونة الحدود نتيجة التبادلات المختلفة بين الأقاليم.
- تغير مفاهيم التدرج الهرمي الإداري والتبعية بين السلطة المركزية للدولة والأقليم والمحافظات والمراكز الإدارية.

٣-١ صياغة مشكلة البحث

مشكلة التفاوتات الإقليمية في مصر ذات جذور تاريخية طويلة ظهرت مع ظهور فكر المركزية التي إستندت علي تنمية عاصمة الدولة والمدن الكبرى المحيطة بها. كما أن مشكلة التفاوتات الإقليمية لها جوانب شديدة التعقيد حيث أنها مرتبطة بجوانب أخرى مثل إهمال البعد المكاني في التنمية والتركيز علي الخطط القطاعية (صناعة-تجارة-تشبيد وبناء-زراعة-.....إلخ). وجانب آخر هو قضية الإدارة المحلية وعدم تحقيق الوحدات الإدارية للدور المنوط به والذي يهدف في الأساس لنشر اللامركزية. وهناك جانب ثالث وهو المتغيرات والقوى المحلية والعالمية التي ظهرت في هذا المجال والتي غيرت فلسفة ومناهج التنمية الاقليمية.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المشكلة البحثية في أن الفكر المتبع لمعالجة قضية التفاوتات الإقليمية لم يأخذ في الإعتبار كافة الجوانب السابق الإشارة إليها والتعامل معها جميعاً بشكل متكامل كمنظومة واحدة. ولهذا فقد طرح الباحث فكرة إعادة تشكيل الحيز المكاني لمصر كنقطة بداية يمكن أن تنطلق منها بقية جهود التنمية (منها علي سبيل المثال إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية وتفعيله بشكل صحيح ليحقق أهدافه في نشر التنمية. ومنها أيضاً التفكير في مراجعة الفكر التقليدي القائم علي التدرج الهرمي لوحدات التنمية. فهناك وحدات تنموية صغيرة قد تؤدي دور وظيفي هام علي المستويين الإقليمي والقومي وقد تصل للعالمية والأمثلة علي ذلك كثيرة). كما أن البحث يفتح الباب في هذا المجال لبقية الباحثين لطرح أفكار ورؤي جديدة لإزالة هذه العقبات وتحاول معالجة فقدان هذا التوازن.

٢- أهداف البحث: تنقسم أهداف البحث إلى قسمين رئيسيين هما:-

٢-١ هدف رئيسي: هو محاولة تحقيق التوازن الإقليمي المفقود في مصر من خلال عملية إعادة صياغة وتشكيل الحيز المكاني الوطني لمصر وتقسيمه إلى وحدات تنموية إقليمية إستناداً علي تحقيق التكامل بينها والإستفادة من الموارد المكانية الإقتصادية المتوفرة بها والتميز التنموي الذي حصلت عليه.

٢-٢ أهداف ثانوية: لتحقيق الهدف الرئيسي من البحث لابد من تحقيق بعض الأهداف الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- الإستغلال الأمثل للموارد المكانية الإقتصادية المتاحة في مصر.
- نشر التنمية علي كامل الحيز المكاني الوطني لمصر وتخفيف التركيز السكاني بالوادي والدلتا.
- التخفيف من حدة المركزية السياسية والإقتصادية الشديدة المسيطرة علي التنمية في مصر.
- تحقيق التكامل وتنويع القاعدة الإقتصادية بين جميع الوحدات المكونة للحيز المكاني الوطني لمصر.
- التوجيه الأمثل للإستثمارات والمشاريع التي تخصصها الدولة بحيث توطن في الأماكن المثلى لها.
- تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع السكان. بحيث يتم تلبية إحتياجاتهم من فرص عمل وسكن وخدمات مناسبة لهم في جميع مناطق الدولة.

٣- فرضيات البحث

من خلال دراسة التجربة المصرية وتحدياتها كان لابد من التفكير من مدخل مختلف وهو كيف يمكن مواجهة هذه التحديات ومحاولة حلها وهذا ما فكر فيه الباحث واستدعي إتباع منهج مختلف عن ما سبق بحيث يمكن القول أن تقسيم الحيز المكاني لمصر إلى وحدات تنموية إقليمية يعتبر هو اللبنة الأساسية للتنمية بحيث تصب في هذه الوحدات جميع الجهود التنموية لتحقيق التوازن المفقود في مصر. ويكون بذلك قد تم الأخذ في الإعتبار البعد المكاني الذي أهملته الخطط التنموية السابقة. وكذلك نشر التنمية وتحقيق اللامركزية.

وفضلاً عن ما سبق يمكن في هذا الاطار التفكير جدياً في إنشاء جهة حكومية مستقلة تكون هي المسؤولة عن هذه الوحدات التنموية الإقليمية من كافة الجوانب ولها الصلاحيات الكاملة لوضع الخطط والمشروعات التي تحتاج إليها بشرط وجود رقابة عليها من الدولة لتقييم نتاج وثمار التنمية المحققة.

٤- منهجية البحث

لتحقيق الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية للبحث لابد من إتباع الخطوات التالية:-

- تحديد المفاهيم الرئيسية للتنمية والنمو الإقتصادي والفكر التنموي الإقليمي.
- تحديد القوى العالمية الجديدة التي أثرت علي تغيير الفكر التنموي وإستراتيجيات التنمية الإقليمية.

- تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز المكاني القومي.
- مناقشة العقبات التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية والتي تحول دون تحقيق دورها التنموي.
- تحديد الموارد المكانية الإقتصادية في مصر بشكل عام وفي المراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات لمعرفة فرص وإمكانات التنمية المتاحة بها.
- تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة بناءً على الموارد والإمكانات المتاحة بالمراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر.
- تحديد أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة.

٥ - مكونات البحث

للوصول الي الهدف الرئيسي للبحث، تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة يمكن إستعراضهم فيما يلي:-

- الباب الأول: تأثير البعد الاقليمي علي إستراتيجيات التنمية الشاملة في مصر

يهدف الجزء الأول من البحث إلى تحديد تأثير البعد الإقليمي في إستراتيجيات التنمية الشاملة بشكل عام ولمصر بشكل خاص وهل له دور في تحقيق التنمية المتوازنة علي مستوى المعمور المصري، وللوصول إلى هذا الهدف فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى أربعة فصول رئيسية هي:-

• الفصل الأول: التنمية والتنمية الإقليمية (مفاهيم - نظريات - إستراتيجيات)

يُهدف هذا الفصل إلى إعطاء فكرة عامة عن أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية والفكر التنموي الإقليمي وتطور نظرياتها وأهم المراحل التي مر بهما وكيف يمكن قياسهما.

• الفصل الثاني: القوى المحلية والعالمية المؤثرة علي إستراتيجيات التنمية الإقليمية

يُهدف هذا الفصل إلى تحديد أهم القوى والمتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على إستراتيجيات التنمية الإقليمية بشكل عام وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر بشكل خاص.

• الفصل الثالث: تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية وتنظيم الحيز المكاني

لها

يُهدف هذا الفصل إلى إستعراض بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية. ولقد إختار الباحث دولتين أوروبيتين متقدمتين هما ألمانيا والدنمارك وكذا دولتين آسيويتين في طور النمو ولهما مستقبل واعد في التنمية هما الصين وتايلاند لدراسة وتحليل تجربتها في مجال تنظيم الحيز

المكاني، ودور كلاً من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في عملية التنمية بهما، والسبب في إختيار هذه الدول هو تنوع النظم السياسية لهم، وكذا تميز تجاربهم في مجال التنمية الإقليمية.

• الفصل الرابع: تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر

يُهدف هذا الفصل إلى تحديد أهم التحديات التي مرت بها مصر في تجربة التنمية الإقليمية. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف يستعرض هذا الفصل أهم السياسات التي إتخذتها الدولة لحل المشكلة الرئيسية لل عمران المصري (التفاوتات أو الفوارق الإقليمية). وما هي الجهود المبذولة في تقسيم الحيز المكاني القومي لأقاليم تخطيطية. وعرض لأهم الدراسات السابقة في مجال التنمية الإقليمية وهي دراسة إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية، ودراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر عام ٢٠١٧م. والتعرف علي أهم الدروس المستفادة منها. وأخيراً يُختتم هذا الفصل بتشخيص الواقع المصري وحصر أهم التحديات التنموية التي تعاني منها الدولة في محاولة لإستكشاف أهم سبل معالجة وتذليل هذه العقبات والتحديات.

- الباب الثاني: دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر

يهدف الجزء الثاني من البحث إلى التعرف علي أهمية الجانب المكاني في التنمية ولاسيما دور الوحدات التنموية الإقليمية المكونة للحيز المكاني القومي في عملية التنمية الشاملة، وللوصول إلى هذا الهدف فقد تم تقسيم هذا الجزء إلي فصلين هما:-

• الفصل الخامس: دور الوحدات التنموية الإقليمية داخل الاطار العام للتنمية الشاملة

يهدف هذا الفصل إلى تحديد دقيق لمفهوم وحدات التنمية الإقليمية والنظريات التي تطرقت لشرح وتوضيح دورها في التنمية الشاملة.

• الفصل السادس: فاعلية الوحدات الإدارية الحالية بمصر في تحقيق أهداف التنمية الشاملة

إستعرض هذا الفصل مفهوم وخصائص نظام الإدارة المحلية في مصر، ودور كل من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في هذا النظام، وتوزيع الوحدات الإدارية بمصر. وتم ختام هذا الفصل بتقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

- الباب الثالث: تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر

يهدف الباب الثالث من البحث إلى التوصل إلي إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة والذي يعتبر الأساس الذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن التنموي المفقود.

• **الفصل السابع: تحديد العامل التنموي لجميع المراكز الإدارية علي مستوى مصر**

يهدف هذا الفصل إلى تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام الإدارية علي مستوى مصر من خلال إختيار الباحث لبعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوي التنمية بهذه المراكز وتحديد العامل التنموي.

• **الفصل الثامن: تشكيل الوحدات التنموية المقترحة لمصر**

يحاول هذا الفصل تقسيم وتشكيل جمهورية مصر العربية إلى وحدات تنموية بناءً علي الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة بها وتحديد فرص وإمكانات التنمية بها.

• **الفصل التاسع: أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة**

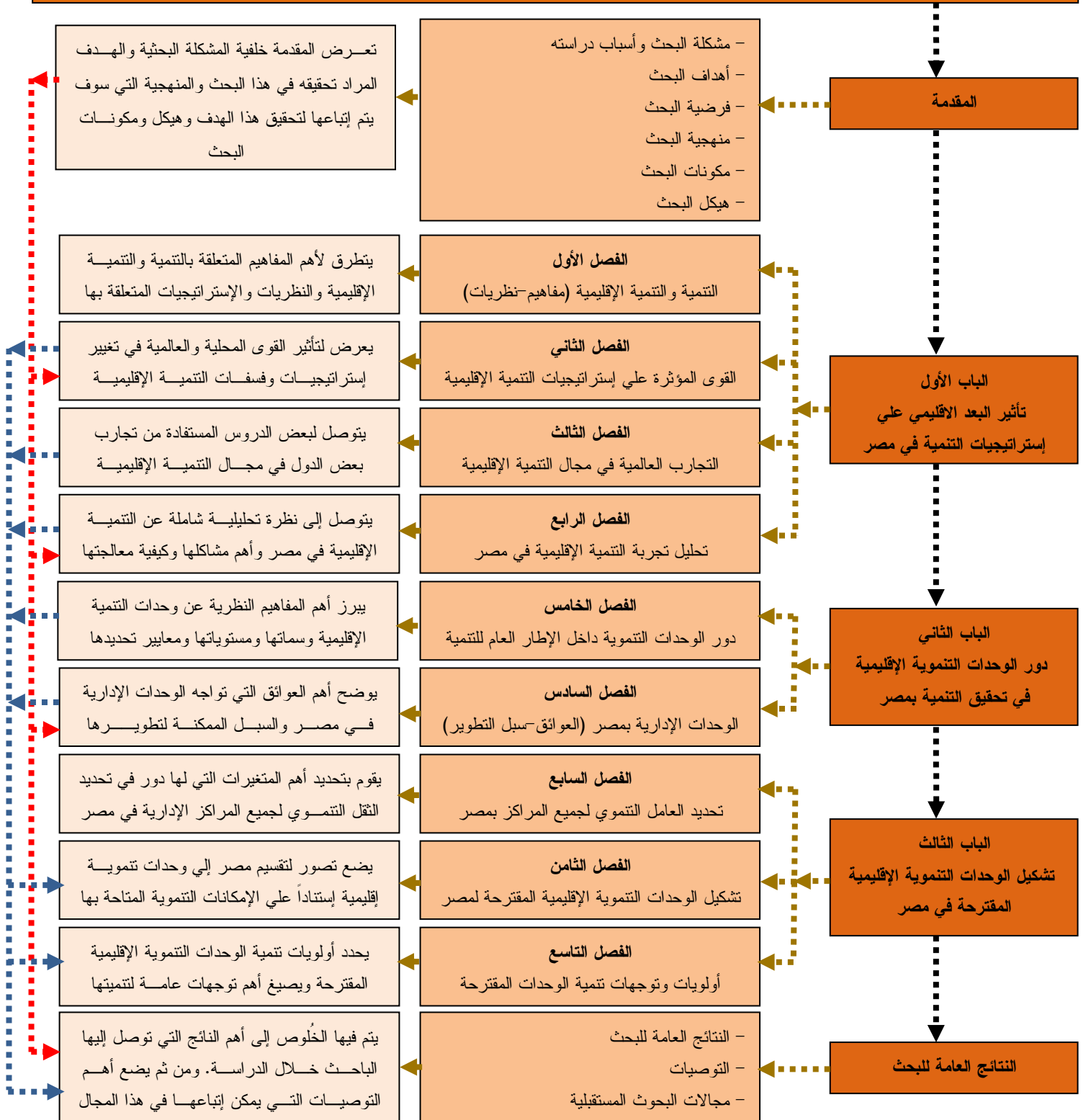
يهدف هذا الفصل إلى ترتيب الوحدات الإقليمية المقترحة طبقاً لحاجة كلا منها للتنمية بناء علي فرص وإمكانات التنمية المتاحة بها كما يهدف إلى إقتراح مجموعة من التوجهات العامة لتنمية الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.

- **خاتمة البحث: النتائج العامة للبحث والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية**

ونعرض هنا أهم النتائج العامة التي توصل إليها البحث والتوصيات الواجب الأخذ بها وأهم المجالات البحثية في هذ المجال التي يمكن دراستها في أبحاث أخرى نظراً لأن البحث لم يتطرق لها.

- **٦- هيكل البحث: يوضح الشكل رقم (٣) الهيكل التفصيلي للبحث.**

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر



المصدر: الباحث

شكل رقم (٣) الهيكل التفصيلي للبحث

الباب الأول

تأثير البعد الاقليمي علي استراتيجيات التنمية الشاملة في مصر

الفصل الأول: التنمية والتنمية الاقليمية (مفاهيم-نظريات-استراتيجيات)

الفصل الثاني: القوى المؤثرة علي استراتيجيات التنمية الاقليمية

الفصل الثالث: تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الاقليمية وتنظيم

الحيز المكاني

الفصل الرابع: تحليل تجربة التنمية الاقليمية في مصر

الباب الأول: تأثير البعد الإقليمي علي إستراتيجيات التنمية الشاملة في مصر

يهدف الباب الأول من البحث إلي تحديد تأثير البعد الإقليمي في إستراتيجيات التنمية الشاملة بشكل عام ولمصر بشكل خاص وهل له دور في تحقيق التنمية المتوازنة علي مستوى المعمور المصري، وللوصول إلي هذا الهدف فسوف يتم إستعراض عدة موضوعات رئيسية هامة تتعلق بهذا الهدف وهي:-

أ- التعرف علي مفهوم التنمية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي، وتطور نظرياتها في العصور المختلفة وتحديد أبرزها التي أثر علي الفكر التنموي، كما نعرض أهم مراحل تطور المقاييس المستخدمة لقياس التنمية. كما نتعرف أيضاً علي مفهوم الفكر التنموي الإقليمي وكيف ظهر وماهي الحاجة التي دعت لظهوره وتطور نظرياته والإستراتيجيات المتعلقة به.

ب- تحديد أهم القوى والمتغيرات التي تؤثر علي فكر وفلسفة التنمية الإقليمية وهي:-

- القوى والمتغيرات المحلية: وهي القوى والمتغيرات التي ظهرت في مصر مؤخراً وذات تأثير مباشر علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية. ومثال عليها المشروعات القومية الكبرى التي بدأت الدولة بتنفيذها في الحقبة الأخيرة ومقترح ممر التنمية والتعمير للعالم الكبير الدكتور/فاروق الباز. والذين لا بد من أخذهم في الإعتبار عند صياغة ورسم خريطة التنمية المستقبلية المقترحة لمصر.

- القوى والمتغيرات العالمية: وهي القوى والمتغيرات التي ظهرت علي المستوى العالمي وذات تأثير علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر والعالم. ومثال عليها تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات-التنمية المستدامة-العولمة.

ج- إستعراض بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية. ولقد إختار الباحث دولتين أوروبيتين متقدمتين هما ألمانيا والدنمارك وكذا دولتين آسيويتين في طور النمو ولهما مستقبل واعد في التنمية هما الصين وتايلاند لدراسة وتحليل تجربتها في مجال تنظيم الحيز المكاني لهم، ودور كلاً من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في عملية التنمية بهما، والسبب في إختيار هذه الدول تنوع النظم السياسية بهم، وكذا تميز تجاربهم في مجال التنمية الإقليمية. وهناك عدة عناصر سوف يتم دراستها في تجارب هذه الدول يمكن توضيحها فيما يلي:

- نبذة عامة عن كل دولة: وتشمل عرض لموقعها الجغرافي ومساحتها وعدد سكانها وأهم ملامحها من الجوانب المختلفة "سكانية-إجتماعية-عمرانية-إقتصادية-.....إلخ.

- كيف بدأ الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية ودواعي ذلك.
 - مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به.
 - تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد.
 - نظام التخطيط الإقليمي ودور كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية.
 - أهم القضايا التخطيطية التي تعاني منها.
 - عناصر إستراتيجية التنمية المقترحة لمواجهة ومعالجة القضايا التي تعاني منها الدولة.
- د- إستعراض أهم التحديات التي مرت بها مصر في تجربة التنمية الإقليمية. من خلال دراسة وتحليل الجوانب الآتية:-
- أهم مراحل تطور إستراتيجيات التنمية الإقليمية وعرض للسياسات التي إتخذتها الدولة لحل المشكلة الرئيسية للعمران المصري (التفاوتات أو الفوارق الإقليمية).
 - الجهود المبذولة في تقسيم الحيز المكاني القومي لأقاليم تخطيطية، سواء من الجهات الحكومية ذات الصلة. أو المحاولات الأكاديمية التي بذلها بعض المتخصصين في هذا المجال. وختاماً إستعراض التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية الصادر به قرار جمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م.
 - بعض أهم الدراسات السابقة في مجال التنمية الإقليمية وهي دراسة إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية، ودراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر عام ٢٠١٧م. والتعرف علي أهم الدروس المستفادة منها.
 - تشخيص الواقع المصري وحصر أهم التحديات التنموية التي تعاني منها الدولة مصر في محاولة لإستكشاف أهم سبل معالجة وتذليل هذه العقبات والتحديات.

الفصل الأول

التنمية والتنمية الاقليمية (مفاهيم-نظريات-استراتيجيات)

الفصل الأول: التنمية والتنمية الإقليمية (مفاهيم - نظريات - استراتيجيات)

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء فكرة عامة عن أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية والفكر التنموي الإقليمي وتطور نظريتهما وأهم المراحل التي مرا بهما وكيف يمكن قياسهما. وللوصول لهذا الهدف فسوف يستعرض هذا الفصل ما يلي:-

- تحديد مفهوم التنمية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي. والنظريات التي وضعها العلماء والمتخصصين في هذا المجال التي تبرز أهميتها وكيف يمكن قياسها من خلال إستعراض مراحل تطور المقاييس المستخدمة لذلك.

- تحديد مفهوم التنمية الإقليمية وكيف ظهر الفكر التنموي الإقليمي وأهميته. والنظريات المتعلقة بالفكر التنموي الإقليمي وأهمها نظرية أقطاب النمو ونظرية القاعدة الإقتصادية ونظرية مناطق الأسواق ونظرية القطاع. كما يهدف هذ الفصل إلى التعرف علي إستراتيجيات التنمية الإقليمية مثل إستراتيجية الإنتشار وإستراتيجية التركيز وإستراتيجية الإنتشار المركز.

١-١ التنمية

عند دراسة التنمية هناك العديد من الموضوعات التي لا بد من التعرف عليها مثل: تحديد مفهوم التنمية، الفرق بينها وبين النمو الإقتصادي. تطور نظرياتها ونظرة الإسلام لها وكيف أهتم الاسلام بتنمية الفرد والمجتمع وكيف حث علي ذلك. وأيضاً لا بد من التعرف علي المقاييس المختلفة لقياسها منذ بداية نشأتها وحتى عصرنا الحديث.

١-١-١ الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية^١

يشير النمو الإقتصادي إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية أو إجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقرونة بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.

بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغييرات العميقة في الهياكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة. وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة محددة من الزمن.

^١ التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" - د/إبراهيم العيسوي - دار الشروق - الطبعة الأولى - ٢٠٠٠م.

وعلي هذا فإن حدوث النمو الإقتصادي (أي الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي) ليس دليل على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع.

١-١-٢ مفهوم التنمية

هناك آراء عديدة في تحديد مفهوم التنمية تختلف باختلاف التخصصات في المجالات المختلفة "إقتصادية-عمرانية-إجتماعية-.....إلخ" نوجز بعضها فيما يلي:-

يعتبر البعض أن التنمية لها شقان رئيسيان هما^١:

• الأول: خلق فرص حياة أفضل للأجيال القادمة.

• الثاني: دراسة علمية للإمكانيات المجتمعية وتوظيفها التوظيف الأفضل للصالح العام.

ويري كل من سامي عامر وفيصل عبد المقصود^٢ أن التنمية هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد.

كما يرى البعض أن التنمية هي عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم بما يتفق مع إحتياجاته الفكرية والإقتصادية والصناعية. وذلك بالإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية^٣.

١-١-٣ تطور نظريات التنمية

سوف نستعرض فيما يلي نظريات التنمية وتطورها التاريخي منذ نشأة الإسلام ورؤية ديننا الحنيف للتنمية وفكر ابن خلدون لها وتطور نظريات التنمية ولاسيما في الفترة التي تسبق الحرب العالمية الثانية وحتى العصر الحديث.

١-٣-١-١ نظرة الإسلام للتنمية

إعتبر الإسلام الإنسان هو وسيلة وغاية التنمية ولذلك فقد ركز على بنائه مادياً وروحياً بحيث لا يطغى جانب على آخر وذلك بناء على أن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان وجعله خليفة له في الأرض

^١ التنمية الشاملة والتنمية السياسية- محمد الرميحي- ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الثالث لمؤسسة الفكر العربي- مراكش ٢٠٠٤.

^٢ آفاق التنمية المستدامة كركيزة في صياغة إستراتيجية التنمية العمرانية على المستوى الإقليمي - المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة" - د/ سامي عامر، د/ فيصل عبد المقصود- الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٠م.

^٣ نحو أجندة محلية للاستدامة - نورا محمد ربحان - رسالة ماجستير - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة- ٢٠٠٤م.

(ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثيراً ممن خلقنا تفضيلاً)^١.

١-١-٣-٢ التنمية في فكر ابن خلدون

ركز ابن خلدون في مفهومه للتنمية على إهتمامها بالإنسان وإعتبره أساس التنمية حيث سخر الله سبحانه وتعالى الأرض له ليسعى فيها لإقتناء سبل عيشه به وربط ابن خلدون ذلك بالعمل. حيث أعتبر أن الكسب يكون بالسعي في الإقتناء والقصد في التحصيل. كما حاول ابن خلدون تفسير دورة الحياة البشرية حيث أعتبر أن هناك دورة أو حلقة معينة تمر بها كل دولة يمكن تفسيرها كما يلي^٢:

- تبدأ بإهتمام الدولة بتحقيق أهدافها ورفع عجلة التنمية.
- ثم مع توفر العمل وزيادة الدخل وزيادة الأمن يبدأ الإزدهار والتحضر.
- ثم تميل الدولة وحكامها إلى المتعة وإستغلال السلطة وعدم الإهتمام بالمبادئ الأخلاقية والدينية وظهور الفساد.
- ثم يبدأ الإنهيار السياسي ويبدأ تمزق الدولة والتطاحن على السلطة والحروب الداخلية.
- ثم تظهر قيادة جديدة تعمل على نشر عهد جديد.
- وهكذا تتكرر هذه الدورة أو الحلقة السابقة مع الحكم الجديد.

١-١-٣-٣ نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية

تنتم هذه الفترة بأن النظريات المتعلقة بالتنمية بها إهتمت بجانبين أساسيين هما:

- دراسة وتحليل فشل الدول النامية في تحقيق التنمية.
- دراسة العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية.

وفيما يلي توضيح لأهم نظريات التنمية في هذه الفترة:

أ- نظرية مراحل النمو الإقتصادي لروستو

إقترح روستو "Rostow" نموذجاً للتطور المرحلي لخمسة عشر دولة لفترة طويلة من الزمن. ووجد إمكانية وضع كل الدول في سلسلة متصلة من المراحل التطورية حددها بخمس مراحل هي^٣:

^١ سورة الإسراء أية رقم (١٧٠) .

^٢ التنمية البشرية في مصر والعالم - كتاب الأهرام الإقتصادي - مرجع سابق.

^٣ التخطيط الإقليمي - الإطار النظري وتطبيقات عربية - د/فتحي مصيلحي - دار الماجد للنشر والتوزيع - الطبعة الرابعة - ٢٠٠١م.

● مرحلة المجتمع التقليدي Transitional Society

- وهي مرحلة تفنقر إلى المعرفة العلمية الحديثة وتتسم بعدة خصائص مثل:-
- يعمل السكان بالأنشطة الأولية كالصيد والزراعة والتعدين..... إلخ.
- مجتمع طبقي.
- تتركز السلطة في أيدي طبقة ملاك الأراضي الأرستقراطيين.

● مرحلة ما قبل النهضة (التهيؤ للإطلاق) Preconditions For Take-off

ويتغلب فيها الاتجاه نحو التغيير الجذري علي معوقات النمو، وتساعد المؤثرات الخارجية علي إحداث التنمية:-

- يحدث تطور مبدئي للإستثمار الإنتاجي.
 - يتم تشييد الطرق البرية والحديدية والمنافع العامة.
 - تظهر طبقة جديدة من المثقفين.
 - تقوم الزراعة بمساعدة الأنشطة الأخرى.
 - نزعة إلى قبول الوسائل الحديثة لحساب طبقة رجال الأعمال.
- وقد أرخ روستو لهذه المرحلة في أوروبا الغربية في القرنين السابع والثامن عشر ومنها إنتشرت فكرة التقدم الإقتصادي إلى العالم النامي، وإنتشرت من خلال المثقفين إلى أوساط أقرانهم المثقفين في أوطانهم النامية.

● مرحلة الإطلاق نحو الإكتفاء الذاتي Take off

وهي المرحلة الحاسمة في عملية التنمية والمنطلق إلى حياة المجتمعات الحديثة. وتوسعت فيها المؤشرات المؤدية إلى التقدم الإقتصادي إلى أبعد من المثقفين لتشمل كل المجتمع. وبالتالي يصبح النمو أكثر حراكاً. وتتطلب مرحلة الإطلاق ثلاثة شروط هي:-

- إرتفاع معدل الإستثمار في القطاع الإنتاجي من ٥ إلى ١٠% من الدخل القومي.
 - نمو قطاع أو أكثر من قطاعات التصنيع بمعدل عالي من التطور ليلعب الدور القيادي في الإقتصاد.
 - توفر إطار سياسي وتعليمي تام لضمان إستمرارية التطور.
- وقد دخلت بريطانيا مرحلة الإطلاق في نهاية القرن الثامن عشر، ودخلتها فرنسا وأمريكا قبل ١٨٦٠م، ودخلتها ألمانيا في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، ودخلتها كندا وروسيا في الربع

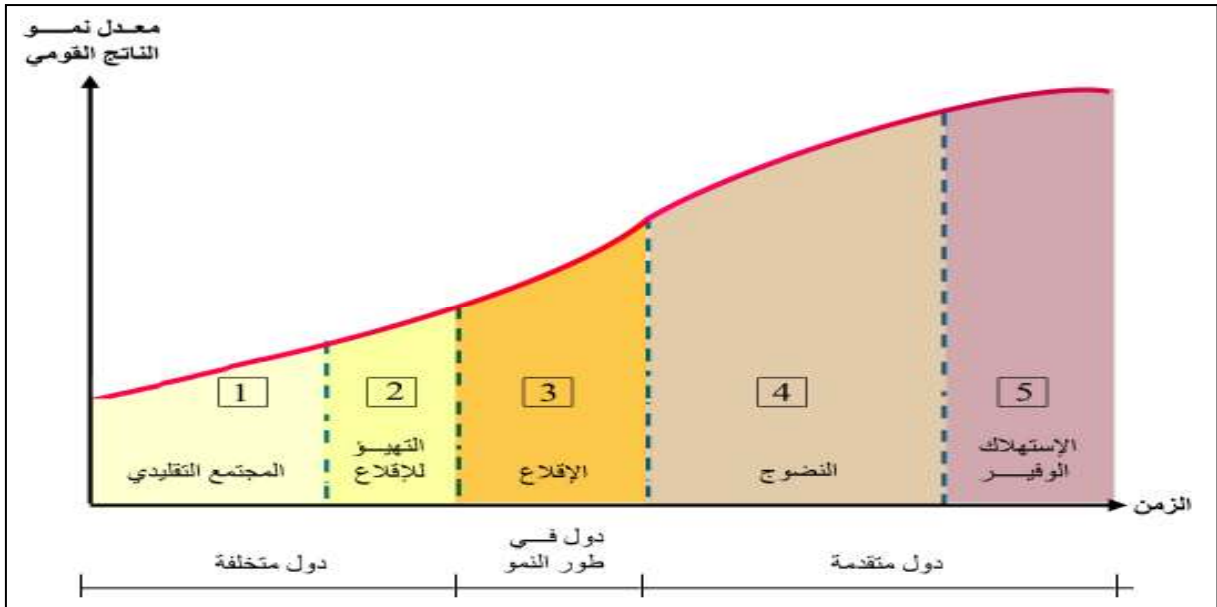
الأول من القرن العشرين (قبل عام ١٩١٤م) وبدأت كل من الهند والصين مراحل إنطلاقاتها في بداية العقد الخامس من القرن العشرين.

• مرحلة الإتجاه نحو النضج Drive to maturity

وتستثمر فيها نسبة ثابتة من الدخل القومي تتراوح بين ١٠% إلى ٢٠% من قيمة الدخل القومي سنوياً، ورغم ذبول القطاع الصناعي مع نمو القطاعات الأخرى فإن التطور ينتشر نحو الآلات والأدوات الميكانيكية والإلكترونية وتتخصص الصناعة لصالح التصدير.

• مرحلة الإستهلاك الوفير Mass Consumption

تتميز المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الإقتصادي لروستو بعدة خصائص:-
- إرتفاع مستوي الدخل الفردية، ويتجاوز إستهلاك الأفراد السلع الضرورية إلى شراء السلع الكمالية والرفاهية.
- إرتفاع حجم التطور الحضري والقوى العاملة في الوظائف المكتبية والمهن الفنية في المصانع.
- زيادة حصص ومخصصات الأمن والشئون الاجتماعية.
وقد بلغت الولايات المتحدة وكندا هذه المرحلة الخاصة في بداية العقد الخامس من القرن العشرين، وبلغتها أستراليا في بداية العقد الرابع وتجاوزتها ألمانيا والسويد واليابان عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م). ويوضح الشكل رقم (١-١) نظرية مراحل النمو الإقتصادي لروستو.



المصدر: التخطيط الإقليمي-الإطار النظري وتطبيقات عربية - ٢٠٠١م.

شكل رقم (١-١) نظرية مراحل النمو الإقتصادي لروستو

ب- نظريات التغيير الهيكلي

وتعتمد هذه النظريات على فكرة التغيير الهيكلي لإقتصاد الدول المتخلفة لتصبح دول متقدمة ومن أشهر هذه النظريات ما يلي:

● النظرية التبعية

ظهرت هذه النظرية في الستينات من القرن العشرين، ورواها يرون أن الفقر الجماعي والدائم في بلدان مثل الأرجنتين وبيرو وشيلي والبرازيل كان سببه التعرض للتأثيرات الإقتصادية والسياسية للبلدان المتقدمة. وتقوم هذه النظرية على عدة افتراضات هي^١:

- العالم مقسم إلى مراكز وأطراف.
- هناك تدرج هرمي من أكبر مركز إلى أقل طرف في العالم.
- العلاقة بين المراكز والأطراف هي علاقة إستغلالية بحته.
- الهوة بين المركز والطرف تزداد مع الزمن.
- كلما زادت العلاقة بين المركز والطرف زادت الهوة والاستغلال.
- ويتضح من هذه النظرية أن الفائض الإقتصادي للدول المتخلفة ينتقل للتبعية إلى المراكز الأكثر تقدماً عن طريق وسطاء من الدول المتخلفة الذين يكونون ثروات نتيجة لذلك في حين تبقى الغالبية العظمي من الناس في فقر دائم.

● **نظرية الدفعة القوية:** تعتمد فكرة هذه النظرية إلى أهمية وجود دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الإستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية لوضع الإقتصاد على مسار النمو الذاتي وتحقيق وفورات خارجية مما يقود إلى إنخفاض في التكاليف والأسعار ومن ثم زيادة في الدخول بمعدلات كبيرة تؤدي إلى زيادة الإدخار والإستثمار^٢.

١-٣-٤ نظريات التنمية في العصر الحديث: وتشمل نظرية الإحلال محل الواردات ونظرية التنمية بالتصدير.

● نظرية الإحلال محل الواردات Industrialization Import Substitution

إنتشرت في أعقاب نجاح حركات الإستقلال بالدول النامية وسادت خلال الخمسينات، وتعني أن الدول تستغنى عن كل ما يمكنها الإستغناء عنه مما كانت تستورده من قبل ما دامت يمكنها أن

^١ تنمية الأقاليم الهامشية في مصر - محمد محمد حسني- رسالة ماجستير -قسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة-٢٠٠١م.

^٢ تنمية الأقاليم الهامشية في مصر - محمد محمد حسني - مرجع سابق.

تنتج بديلاً محلياً. والذي لا يمكن إنتاجه محلياً فلا بأس من إستيراده، وظهر نموذج الإتحاد السوفيتي في التنمية كنموذج لدولة تحولت من التخلف إلى دولة عظمى بالإنطواء على نفسها وإغلاق أبوابها والإعتماد على سوقها المحلية، وضغطها للواردات إلى أقل مستوى ممكن في هذا العقد لم يكن العالم الثالث أو الدول النامية تمثل سوق الدول الصناعية إذ كانت السوق الأساسية هي سوق الدول الصناعية نفسها. وإنشغلت أوروبا بتكوين السوق الأوروبية وحاولت بعض الدول النامية وبعض الدول العربية إتباع نموذج الإتحاد السوفيتي في التنمية إلا أن الضغوط العالمية التي مورست عليها فضلاً عن إعتادها على الخارج قد أعاققت خططها التنموية^١.

● نظرية التنمية بالتصدير Export Promotion

وتعني التصنيع عن طريق زيادة الصادرات، وهي عكس نظرية الإحلال محل الواردات، ويقصد منها أن على دول العالم الثالث فتح أبوابها على مصراعيه للإستيراد الحر وأن ما تحتاجه من عملات أجنبية لتمويل هذا الإستيراد فعليها تحقيقه عن طريق صادراتها، وبدأ التحول منذ السبعينات وإستمر حتى الآن. وساد التأكيد على أهمية دور الإستثمارات الخاصة، والأجنبية في الإسراع في التنمية وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وإشتد الهجوم على نظرية الإحلال محل الواردات وأصبح علي دول العالم الثالث ضرورة السير وراء التغيرات العالمية^٢.

١-١-٤ قياس التنمية

تعتبر مقاييس التنمية من الوسائل الهامة جداً لتحديد مدى تقدم الشعوب والمجتمعات، وهذه المقاييس مرت بمراحل تطور كثيرة يمكن عرض أهمها فيما يلي:-

١-١-٤-١ مقياس الناتج القومي الإجمالي GNP / فرد

وهو مقياس للنشاط الإقتصادي داخل حدود الدولة، ويشمل مجموع قيمة الخدمات والبضائع والسلع المنتجة/في السنة. وكان هذا المقياس هو الأساس في ترتيب الدول تبعاً للغنى والفقير. لكنه يظهر قصور في مقدرته علي تقييم مستوى التنمية في الدول. حيث أن ارتفاع دخل الفرد في بعض الدول

١ إنعكاس تغير نظريات التنمية الإقتصادية علي عمران القاهرة د/هناء محمود شكري-مؤتمر العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة- المؤتمر الأول لقسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة-٢٠٠٤م.

٢ إنعكاس تغير نظريات التنمية الإقتصادية علي عمران القاهرة د/هناء محمود شكري-مرجع سابق.

النامية لا يعكس حقيقة مستوى التنمية. وإنما يعود إلى ثروات طبيعية (مثل دول الخليج المصدرة للبتروول) ^١.

١-٤-٢ مقياس مستوى المعيشة

وقام به معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية من خلال وضع ٢٧ متغير لقياس مستوى المعيشة وهي في الأساس متغيرات إجتماعية وإقتصادية وقام بتطبيقها علي ٢٠ دولة وقسمها لثلاث أقسام هي ^٢:-

- التغذية والمأوي والصحة وتمثل الحاجات المادية الأساسية.
- التعليم- التمتع بوقت الفراغ والأمن وتمثل الحاجات المعنوية الأساسية.
- وما يزيد عن الحاجات الأساسية تمثل الحاجات العليا.

ويؤخذ علي هذا المقياس أن يقيس مستوى المعيشة ولا يعبر عن التنمية بأبعادها المختلفة. ولذلك تعتبر نتائج هذا المقياس مضللة عندما يرتفع مستوى المعيشة بفعل إستنزاف الموارد الطبيعية.

١-٤-٣ مقياس مستوى التنمية

وقامت بتطبيق هذا المقياس منظمة الفاو "منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" علي ٢٨ دولة من خلال وضع ١٦ متغير في أربعة مجموعات هي ^٣:-

- التنمية السكانية: وتحتوي علي التغذية والصحة والتعليم.
- التقدم الإجتماعي: ويحتوي عدد الصحف/١٠٠٠ نسمة وعدد الهواتف.
- التقدم التكنولوجي: ويشمل متوسط إستهلاك الفرد للطاقة - عدد السيارات/١٠٠٠ نسمة.
- التقدم الإقتصادي: ويشمل:-

- هيكل العمالة: وتشمل نسبة العاملين بالزراعة، ونسبة السكان العاملين بالصناعة التحويلية.
- التصنيع: نسبة إنتاج القطاعات الأولية، ونسبة إنتاج الصناعات التحويلية.
- هيكل الصادرات: نسبة السلع المصدرة المصنعة إلى جملة الصادرات.
- الدخل القومي: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

^١ التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق - عبد المنعم السعيد - رسالة دكتوراه - قسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة-١٩٩٩م

^٢ التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق - عبد المنعم السعيد - مرجع سابق.

^٣ التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق - عبد المنعم السعيد - مرجع سابق.

١-٤-٤-١ المؤشر العام للتنمية

وهو مؤشر بديل تقليدي للناتج القومي ويتكون من ١٧ متغير من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية. وتم تطبيقه علي ٥٨ دولة نامية ومتقدمة وهذه المتغيرات موضحة في الجدول التالي رقم (١-١).

جدول رقم (١-١) المتغيرات المكونة للمؤشر العام للتنمية

م	المتغيرات	م	المتغيرات
١	العمر المتوقع	١٠	نسبة الحاصلين علي الكهرباء - غاز - مياه
٢	نسبة سكان الحضر (تجمعات ٢٠ ألف نسمة فأكثر)	١١	متوسط إنتاجية العامل الزراعي
٣	نسبة إستهلاك البروتين الحيواني يوميا/لل فرد	١٢	نسبة العاملين بالزراعة
٤	نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي	١٣	إستهلاك الكهرباء/لل فرد
٥	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني	١٤	إستهلاك الصلب/لل فرد
٦	متوسط الأفراد/ في الغرفة	١٥	إستهلاك الطاقة (مكافئ فحم/لل فرد)
٧	عدد الصحف/١٠٠٠ نسمة	١٦	حصة الفرد من التجارة الخارجية
٨	عدد الهواتف/١٠٠٠ نسمة	١٧	نسبة السكان العاملين بأجر
٩	عدد أجهزة الراديو/١٠٠٠ نسمة		

المصدر: التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق-١٩٩٩م.

١-٤-٥ مقياس التنمية الإجتماعية/الإقتصادية

حيث قام أ.د. طارق عبد اللطيف في عام ١٩٨٥ بإعداد دليل لقياس التنمية الإجتماعية/الإقتصادية من خلال ١٧ متغير وزعها في ثلاث مجموعات (وصفية-إجتماعية-إقتصادية) خلص منها إلى قياس التنمية لـ ١٢٨ دولة نامية ومتقدمة عبر مقاطع زمنية في الأعوام ١٩٦٥م، ١٩٧٥م، ١٩٨٠م. وتمكن من وضع مسار التنمية لهذه الدول. إضافة إلى تصنيفها ومقارنتها في مجموعات نسبة إلى مستوى التنمية فيها^١.

١-٢ التنمية الإقليمية

من خلال العرض السابق للتنمية ومفهومها وتطور نظرياتها ومقاييسها المختلفة سوف نستعرض فيما يلي خلفية عامة عن التنمية الإقليمية تشمل مفهومها وبداية ظهورها والنظريات المتعلقة بها وإستراتيجياتها.

^١ التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق - عبد المنعم السعيد - مرجع سابق.

١-٢-١ خلفية عامة عن التنمية الإقليمية

تتميز دراسات التنمية الإقليمية بتنوعها وغازرتها وتعدد الآراء المتعلقة بها، وفيما يلي نستعرض بداية ظهور فكر التنمية الإقليمية ومفاهيمها ونطاق دراساتها ومستويات التخطيط لها.

١-١-٢-١ ظهور فكر التنمية الإقليمية

بدأ فكر التخطيط والتنمية الإقليمية نتيجة الظروف التي مرت بها الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية وتدمرت إقتصادياتها. حيث نادى الكثير من الباحثين والمتخصصين في مجال التنمية بضرورة الأخذ بفكر التنمية الإقليمية لمحاولة إستغلال الثروات والإمكانات المتاحة وتوزيع الموارد بالشكل الأمثل ودون إستنزافها^١.

٢-١-٢-١ مفهوم التنمية الإقليمية

هناك عدة آراء لتحديد مفهوم التنمية الإقليمية نوجز أهمها فيما يلي^٢:-

- هي عملية شاملة تغطي كافة مجالات الأنشطة في تشابكها وترابطها وتداخلها معاً في الحيز المكاني للدولة وهي موجهة لتنمية الأقاليم.

- تهدف إلى الإستخدام الأمثل للثروات المتاحة وتشمل الإقتصادية والبشرية ومقومات التنمية العمرانية وفي مقدمتها الأراضي المتاحة لإستيعاب متطلبات الأنشطة والعمران المستجدة ومن هذا نجد أن مصطلح الإقليم التخطيطي لا يصلح أن يطلق إلا على الأقاليم التي يمكن في إطار حدودها إستيعاب كافة متطلبات الأنشطة والخدمات والعمران المضافة مع توافر مقومات التنمية الإقتصادية والبشرية وشبكات البنية الأساسية .

٣-١-٢-١ نطاق التنمية الإقليمية

نطاق التنمية الإقليمية يختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، ففي الأولى غالباً ما تنحصر التنمية الإقليمية في إقليم معين يكون متخلفاً عن بقية أقاليم الدولة ومحاولة تخطيطها إقليمياً، حيث لا يؤخذ بأسلوب التخطيط القومي الشامل وتكون سياسة التنمية الإقليمية محدودة ومركزة في محاولة

^١ التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية- د/محمد خميس الزوكة- دار الجامعات المصرية- الطبعة الثانية-١٩٨٤م.

^٢ التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية- د/محمد خميس الزوكة-مرجع سابق.

النهوض بذلك الإقليم المتخلف ليلحق بغيره من الأقاليم. أما في الدول النامية فتشمل سياسة التنمية الإقليمية جميع أقاليمها للنهوض بها في إطار خطة على المستوى القومي^١.

١-٢-١-٤ الأسلوب المستخدم للتنمية الإقليمية

تهدف التنمية الإقليمية إلى إحداث تغييرات في هياكل المجتمع الإقليمية والاجتماعية والإقتصادية وهي بذلك تحتاج إلى أسلوب يمكنها من إحداث التغيير بطريقة علمية ومضمونة الجوانب. وبذلك فإن التخطيط الإقليمي هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الإقليمية بإعتباره الأسلوب العلمي المنظم لإستخدام الموارد الإقليمية في تحقيق الإشباع الكامل لحاجات السكان في إطار التنمية الشاملة^٢.

١-٢-١-٥ مستويات التخطيط للتنمية الإقليمية

يتم التخطيط للتنمية الإقليمية على عدة مستويات هي^٣:

- التخطيط الإقليمي على المستوى الدولي: حيث تغطي خطة التنمية الإقليمية إقليمياً كبيراً يتكون من الحيز المكاني القومي لعدة دول متجاورة (مثل دول العالم العربي).
- التخطيط الإقليمي على المستوى القومي: حيث تشمل خطة التنمية الإقليمية كافة أقاليم الدولة وفي هذا المستوى يتم إضافة البعد المكاني للخطة القومية أي تجزئة خطط التنمية على جميع الأقاليم مع الأخذ في الاعتبار موائلها مع ظروف وحاجات وإمكانات كل إقليم على حدة، أو بمعنى آخر التخطيط على مستوى الدولة أحياناً في الإعتبار الوحدات المكانية المكونة للدولة.
- التخطيط الإقليمي لإقليم واحد (المستوى القومي): وهو إعداد خطة التنمية الإقليمية لإقليم واحد من أقاليم الدولة أو عدة أقاليم دون أن تشمل جميع أقاليم الدولة.
- التخطيط الإقليمي على المستوى المحلي: وهو إعداد خطة على مستوى الوحدات المحلية الإدارية المختلفة (المركز-المدن الأحياء-.....القرى) الداخلة في نطاق إقليم واحد.

^١ التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية- د/محمد خميس الزوكة-مرجع سابق.

^٢ التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية- د/محمد خميس الزوكة-مرجع سابق.

^٣ محمد عمر المنشاوى - العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - رسالة دكتوراة- كلية الهندسة - جامعة الأزهر الشريف - ١٩٨٥ م .

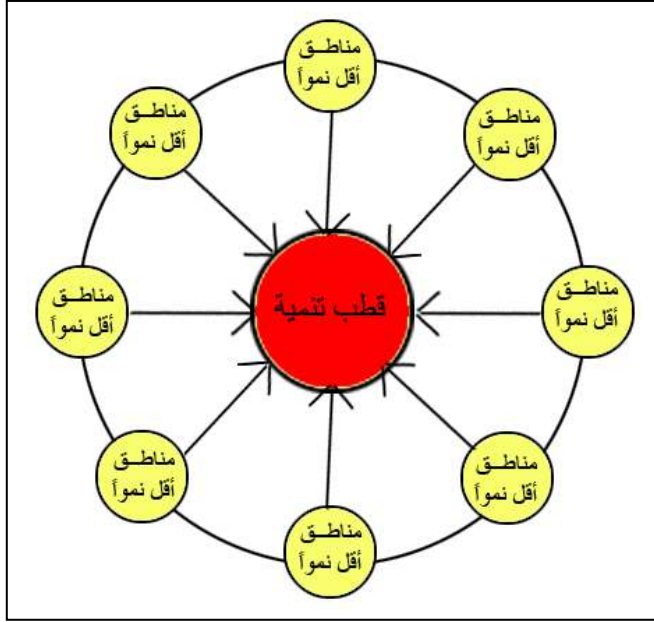
١-٢-٢ نظريات التنمية الإقليمية

هناك نظريات كثيرة للتنمية الإقليمية، وسوف يتم التركيز هنا على أهم هذه النظريات وأحدثها والتي ظهرت خلال العصر الحديث وتشمل نظريات:-

- أقطاب النمو.
- القاعدة الاقتصادية.
- مناطق الأسواق.
- نظرية القطاع.

١-٢-٢-١ نظرية أقطاب النمو (Growth Poles Theory)

تعتمد فكرة هذه النظرية على أن التنمية تظهر في نقاط معينة أو أقطاب نمو بكثافات مختلفة تنتشر من خلال قنوات معينة وفي اتجاهات مختلفة تؤثر على الإقتصاد القومي ككل. والقطب هو مجموعة



متشابهة من الأنشطة يكتمل بعضها البعض بعلاقات إقتصادية. وأحياناً ينمو القطب حول الأنشطة النامية مثل قطاع الصناعة والخدمات و... الخ.

تتلخص أهم أوجه نقد النظرية فيما يلي:

- لم تتعرض النظرية لدراسة الحيز المناسب لقطب التنمية.
- وجهة الإنتقادات لوسيلة تقليل الآثار السلبية للإستقطاب التي تتمثل في وضع أقطاب نمو أخرى.

المصدر: الباحث

شكل رقم (١-٢) ظهور التنمية في نقطة تمثل قطب تنمية

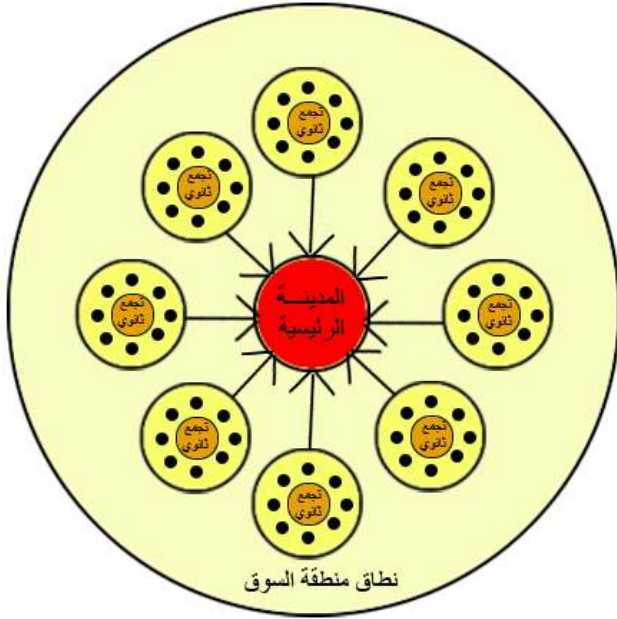
١ تأثير التوطين الصناعي على توجيه التنمية العمرانية المتواصلة - دراسة تطبيقية لإقليم جنوب الصعيد - رسالة ماجستير - جامعة الأزهر الشريف-محمد على أحمد-٢٠٠٥م.

٢ أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - علا سليمان الحكيم - رسالة دكتوراه- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٨٥ م.

١-٢-٢-٢ نظرية القاعدة الاقتصادية (Economic Base Theory)

تقوم النظرية على أساس أن نمو الإقليم أو المدينة يكون السبب فيه القاعدة الاقتصادية، وهذه النظرية تربط بين النمو الإقليمي والدخل والإنتاج، وقد قامت هذه النظرية على الفروض التالية^١:-

- إفتراض أن الاقتصاد يقوم على قطاعين الأول: أساسي وهو غالباً قطاع الإنتاج السلعي، الثاني القطاع المحلي والمرتبب بخدمة السكان المحليين داخل الإقليم نفسه.
- إن النمو الإقليمي يعتمد على الطلب الخارجي من الإقليم ويعتبر المحور الرئيسي للتنمية داخل الإقليم ويمكن عن طريقها أن يخلق الفوائض الإضافية التي تساعد على التنمية.
- إن العلاقة بين الأنشطة الأساسية وغير الأساسية ثابتة خلال فترة زمنية معينة طويلة الأجل لحساب مضاعف الدخل الإقليمي.
- وتتخلص أهم أوجه نقد النظرية فيما يلي:
- التجاهل لأثر العلاقات المتبادلة بين إقليم الدولة الواحدة والتي تؤدي إلى نوع من التكامل.
- عملية التنمية تعتبر طويلة الأجل ولكن نظرية القاعدة الاقتصادية تعتمد على حساب مضاعفة الإنتاج الذي يحدث في الأجل القصير.
- لا تشرح النظرية أسباب النمو بقدر ما تعطي صور الملامح الأساسية لمراحل نمو الإقليم.



المصدر: الباحث

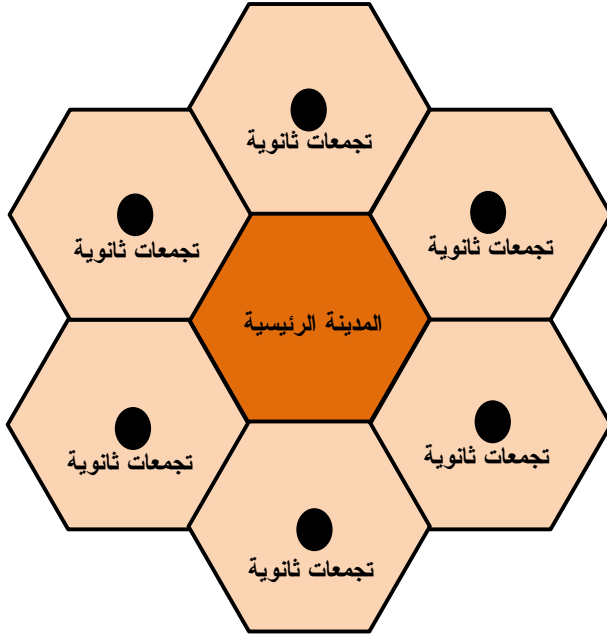
شكل رقم (١-٣) تحديد منطقة السوق

١-٢-٢-٣ نظرية مناطق الأسواق

توضح النظرية العلاقة بين حجم التجمع السكاني وبين عملية النمو فزيادة حجم التجمع يرفع من درجته وحاول " لوش " إثبات ذلك من خلال دراسة متطلب الفرد والتكلفة. وأثبت أن الشكل السداسي أفضل من الدائرة لتحديد نطاق خدمة التجمع (السوق) من الناحية الاقتصادية^٢.

١ تأثير تقسيم مصر الي أقاليم تخطيطية علي التنمية العمرانية - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - سلوى توفيق رمضان - ١٩٩٥ م.

٢ تأثير تقسيم مصر الي اقاليم تخطيطية علي التنمية العمرانية - رسالة ماجستير - مرجع سابق.



المصدر: الباحث

شكل رقم (١-٤) تحديد نطاق خدمة السوق كشكل سداسي

والأنشطة. وهذه التغيرات تحدث نتيجة الطلب الذي يصاحب إرتفاع الدخل الإنتاجية والمستوى الفني^١.

تتلخص أهم أوجه نقد النظرية فيما يلي:

- إهتمام النظرية بالتغيرات الهيكلية داخل الإقليم دون النظر لإعتبار آثار التغيرات الخارجية.
- لا تفسر أسباب النمو إنما توضح التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية نمو الإقليم.

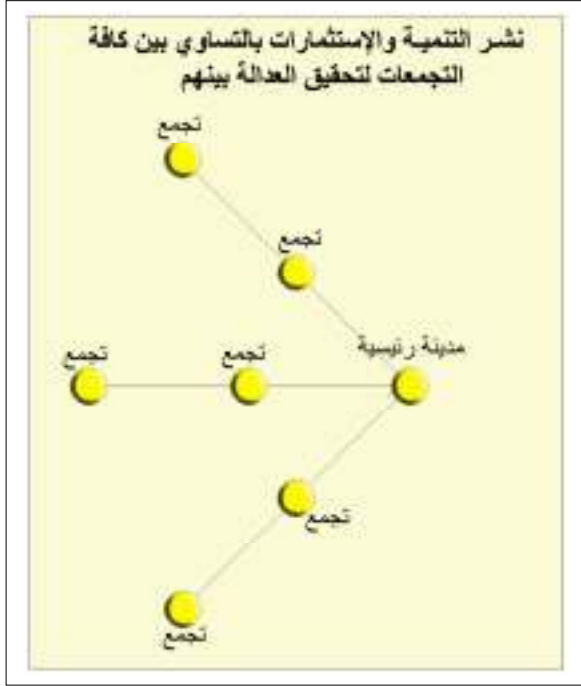
١-٢-٣ إستراتيجيات التنمية الإقليمية

هناك أكثر من إستراتيجية يمكن إتباعها لتصحيح إختلالات التوازن في التنمية الإقليمية والمحدد الأساسي للإختيار بينهم هو الهدف القومي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه ويمكن إستعراض هذه الإستراتيجيات فيما يلي:-

^١ تأثير تقسيم مصر الي اقاليم تخطيطية علي التنمية العمرانية - رسالة ماجستير - مرجع سابق.

١-٣-٢-١ إستراتيجية الإنتشار

تهدف هذه الإستراتيجية لتحقيق العدالة بين أجزاء الدولة من خلال نشر الإستثمارات والموارد على الأقاليم المختلفة ولذلك فهي أكثر تفادياً للأثار السلبية على الإقتصاد التي تنشأ من زيادة التجمع والتركز، كما أنه من الصعب تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية نتيجة لمحدودية مواردها^١.



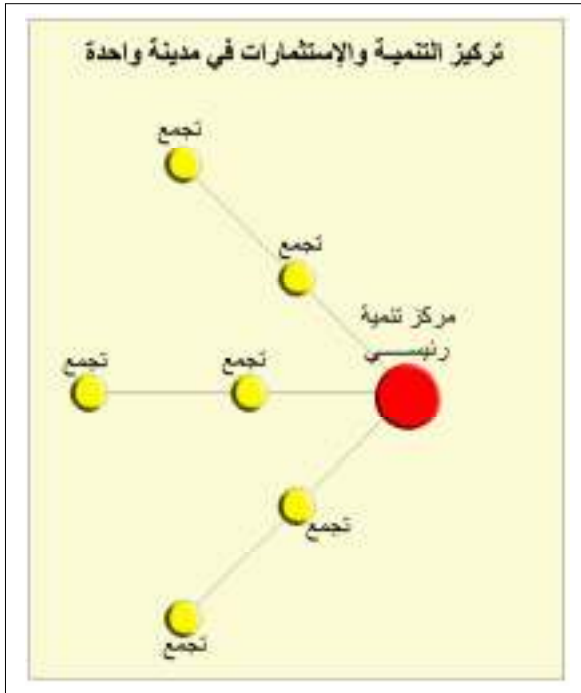
المصدر: الباحث

شكل رقم (١-٥) إستراتيجية الإنتشار

١-٣-٢-٢ إستراتيجية التركيز

وتعنى تركيز الإستثمارات الخاصة بالتنمية في مدينة واحدة أو اثنين أو عدد من المدن، فتستقطب هذه المدينة أو المدينتين التنمية والسكان وتتكدس الأنشطة للإفادة من وفورات الحجم والوفورات الخارجية حتى تتضخم هذه المدن فتبدأ الضياعات الإقتصادية في الظهور وتعالج الدولة ذلك بطريقتين^٢:

- أما باللامركزية، من خلال إيجاد نقاط جذب حول هذه المدن في شكل مدن جديدة أو مدن تابعة لتخفيف الضغط على المدينة المركزية ونقل الضياعات الناجمة عن التجمع ويستفاد في الوقت ذاته من الوفورات بالمدينة المركزية وقد إنتهجت فرنسا هذه الإستراتيجية البديلة عام ١٩٦٤ فأنشأت ثماني مدن جذب سميت بمدن التوازن وذلك لتخفيف الضغط عن باريس، ولكن بالرغم من كبر حجم هذه المدن إلا أنها كانت عاجزة عن



المصدر: الباحث

شكل رقم (١-٦) إستراتيجية تركيز التنمية

١ المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر - داليا حسين الدرييري - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ١٩٧ مايو ٢٠٠٤م.

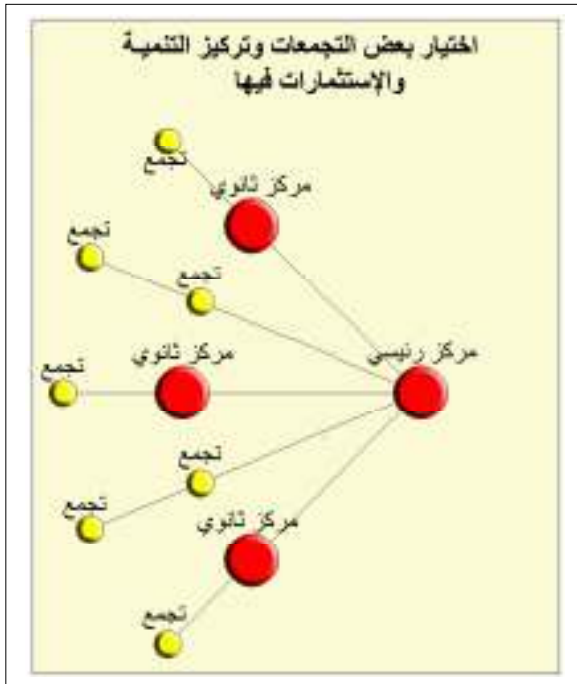
٢ المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر - داليا حسين الدرييري - مرجع سابق.

مواجهة قوي جذب مدينة باريس، فاتبعت الدولة سياسة جديدة عام ١٩٦٥م تقوم علي إنشاء خمس مدن جديدة في ضواحي باريس وتخفف الضغط عليها.

- أن يتم توجيه السكان والعمالة لمدينة مختارة لها إمكانيات عالية (قطب مضاد) بشرط أن يتوافر فيها إمكانية إقامة مدينة أخرى رئيسية كوجود الهياكل الأساسية والخدمات اللازمة بما يسمح لها بتأدية وظيفتها كقطب مضاد (إسلام أباد- بومباي الجديدة - دلهي - برازيليا).

وقد رأي البعض أنها أنسب البدائل للتطبيق بالدول النامية حيث تقتضي قلة مواردها التركيز في مكان واحد أو اثنين (أكبر المراكز الحضرية بالدولة) ولكن رغم توقعات نجاحها في التطبيق إلا أنها تركز التنمية في مناطق وإهمال مناطق أخرى قد يكون بها من الموارد الكامنة ما يؤهلها لتحقيق معدل مرتفع للنمو إذا ما وجهت إليها الإستثمارات. كما أن هذا يتعارض مع إتاحة الفرصة لهذه المناطق للمشاركة الإيجابية في التنمية كباقي المناطق وذلك إلى جانب أن تحقيق التوازن بين المناطق المختلفة أمر ضروري لا يحققه هذا البديل^١.

١-٢-٣-٣ استراتيجية الانتشار المركز



المصدر: الباحث

شكل رقم (١-٧) إستراتيجية الإنتشار المركز للتنمية

تدعو هذه النظرية إلى فكرة أقطاب النمو والتي تتلخص في إختيار عدد محدود من التجمعات والمناطق تتمتع بإمكانات النمو الإقتصادي ويتم تكثيف التنمية بها لتكون أقطاب نمو وعندما تنمو فتتمى المناطق المحيطة بها والواقعة في نطاق تأثيرها وذلك عن طريق نمو مجموعة من الأنشطة القائدة المتكاملة والتي تربطها مجموعة من العلاقات ولكي يتم ذلك لأبد من توافر شرطين أساسيين الأول: ويتمثل في وجود لامركزية سياسية وإدارية مما ييسر إنتقال العمالة لهذه الأقطاب، الثاني: ويتمثل في توافر الهياكل الأساسية والخدمات من أجل الترابط بين أقطاب النمو والسوق^٢.

١ المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر مرجع سابق.

٢ المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر مرجع سابق.

١-٣ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى إعطاء فكرة عامة عن أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية والفكر التنموي الإقليمي وتطور نظريتهما وأهم المراحل التي مرا بهما وكيف يمكن قياسهما. ويمكن إستعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- هناك فرق بين التنمية والنمو الإقتصادي حيث يشير النمو الإقتصادي إلى الزيادة الكمية في متوسط دخل الفرد الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقرونة بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.
- هناك مفاهيم عديدة للتنمية ووجهات نظر مختلفة حاولت تعريفها والتي أمكن التوصل منها بتعريف شامل للتنمية وهي أنها عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم بما يتفق مع إحتياجاته الفكرية والإقتصادية والصناعية. وذلك بالإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية
- من خلال إستعراض نظريات التنمية وتطورها التاريخي، يمكن القول بأن الإسلام هو أول من وجه إلى أهمية التنمية وأن التنمية تركز على ثلاث جوانب رئيسية هي: الشمولية بين جميع جوانب حياة الإنسان، والتوازن أو عدالة توزيع الموارد بين الفقراء والأغنياء، وأن هدفها الأساسي هو الإنسان، كما أوضح ابن خلدون في رأيه عن التنمية أن التنمية هدفها وغايتها هو الإنسان.
- من أهم نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية نظرية مراحل التنمية لروستو والتي قسمت التنمية إلى مراحل يجب أن تسير عليها الدول النامية للوصول الي التقدم وهي: مرحلة المجتمع التقليدي والتي يسودها الانتاج الزراعي ثم تتطور إلى مرحلة التهيؤ للإنتلاق والتي يسودها ظهور النشاط الصناعي ثم تتطور لمرحلة الإنتلاق نحو الإكتفاء الذاتي حيث يسعى المجتمع للقضاء علي التخلف والسير علي طريق النمو ثم مرحلة النضج ويتم فيها التوسع في التصنيع الدقيق لصالح التصدير ثم مرحلة الاستهلاك الوفير والتي يسودها ارتفاع دخول افراد المجتمع ورخاء الحياة.
- لكن نظريات التنمية في العصر الحديث ولاسيما نظرية التنمية بالتصدير دعت إلي أن الدول النامية لا بد أن تفتح أبوابها للإستيراد الحر وتعويضه بالتصدير ولا بد من جذب الإستثمارات الخاصة والأجنبية للإسراع في التنمية ومواكبة التغيرات العالمية.
- هناك مجموعة من المقاييس التي تقيس التنمية مثل: الناتج القومي الاجمالي (GNP/فرد) وهو يعبر عن مستوى التنمية الحقيقية لأنه غير مرتبط بتطور الإنتاج ومثال ذلك الدول المصدرة للبتترول

والتي يرتفع فيها دخل مواطنيها بدون زيادة في الإنتاج في شتى المجالات الإقتصادية مثل الصناعة والتجارة و.....إلخ.

- ومن هذه المقاييس أيضاً مقياس مستوى المعيشة و مقياس مستوى التنمية و مقياس المؤشر العام للتنمية. ومقياس التنمية الإجتماعية/الإقتصادية والذي قام به الأستاذ الدكتور/ طارق عبد اللطيف في عام ١٩٨٤م والذي قاسه علي العديد من الدول للتوصل إلي المستوي الحقيقي للتنمية بهذه الدول.
- ظهر فكر التنمية الإقليمية نتيجة الإهتمام بالحيز المكاني كمورد ضروري يمكن إستغلال موارده في تنمية المجتمع وتحقيق التنمية المتوازنة، وخلص هذا الفصل إلي أن التنمية الإقليمية هي أداة تحقيق التنمية الشاملة حيث أن تنمية أقاليم الدولة سينتج عنها تنمية الدولة ككل ولا بد أن تشمل التنمية الإقليمية جميع الجوانب الإقتصادية والعمرانية والإجتماعية،....إلخ.
- من أهم نظريات التنمية الإقليمية: نظرية أقطاب النمو "Growth Pole Theory" ونظرية القاعدة الإقتصادية "Economic Base Theory" ونظرية مناطق الأسواق ونظرية القطاع.
- تتلخص إستراتيجيات التنمية الإقليمية وهي إستراتيجية الإنتشار التي تعتمد علي تحقيق العدالة بين أجزاء الدولة، وإستراتيجية التركيز والتي تعتمد علي تركيز التنمية في مدينة واحدة أو مدينتين للإستفادة من وفورات الحجم حتي تتضخم هذه المدن فتبدأ المراكز الفرعية في الظهور في المدن الأخرى تلو بعضهم البعض. وإستراتيجية الإنتشار بطريقة مركزة وهي تجمع بين الإستراتيجيتين السابقتين حيث يتم إختيار عدد محدود من المناطق لتنميتها لتصبح أقطاب نمو تشع نموها إلي بقية المناطق.

الفصل الثاني

القوى المحلية والعالمية المؤثرة علي استراتيجيات التنمية الاقليمية

الفصل الثاني: القوى المحلية والعالمية المؤثرة علي إستراتيجيات التنمية الإقليمية

يُهدف هذا الفصل إلى تحديد أهم القوى والمتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر علي إستراتيجيات التنمية الإقليمية بشكل عام وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر بشكل خاص. وتنقسم هذه القوى إلي قسمين رئيسيين هما:-

- القوى والمتغيرات المحلية: وهي القوى والمتغيرات التي ظهرت في مصر مؤخراً وذات تأثير مباشر علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية. ومثال عليها المشروعات القومية الكبرى التي بدأت الدولة بتنفيذها في الحقبة الأخيرة ومقترح ممر التنمية والتعمير للعالم الكبير الدكتور/ فاروق الباز. والذين لا بد من أخذهم في الإعتبار عند صياغة ورسم خريطة التنمية المستقبلية المقترحة لمصر.

- القوى والمتغيرات العالمية: وهي القوي والمتغيرات التي ظهرت علي المستوى العالمي وذات تأثير علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر والعالم. ومثال عليها تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات - التنمية المستدامة - العولمة.

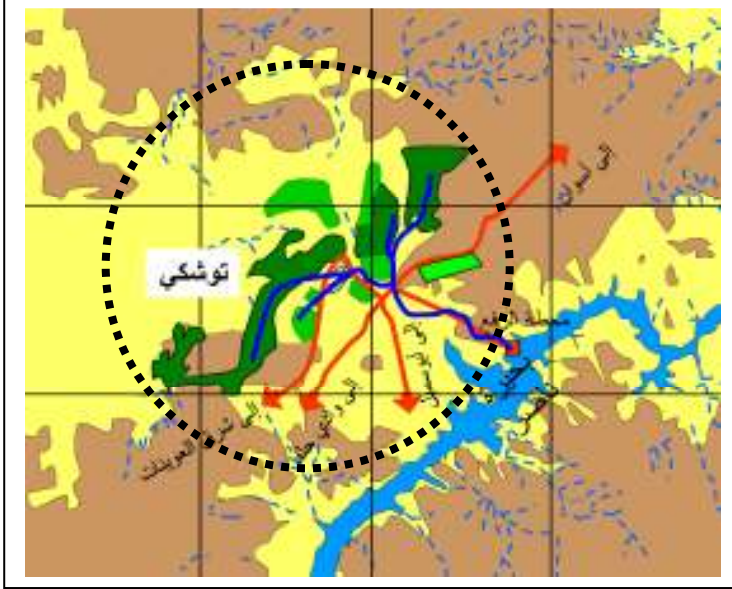
٢-١ القوى والمتغيرات المحلية المؤثرة علي فكر وفلسفة إستراتيجيات التنمية الإقليمية

قامت الدولة بالعديد من الجهود لحل مشكلات التنمية في مصر وعلي رأسها قضية التفاوتات الإقليمية بين المناطق المختلفة علي مستوي الحيز المكاني القومي، وقضية تركيز السكان في وادي النيل وحول دلتاه، وقضية الزيادة السكانية المستمرة والتي لا يقابلها زيادة في معدلات التنمية. وكان من أحد أهم هذه الجهود التي قامت بها الدولة إقامة بعض المشروعات القومية الكبرى خارج الوادي ولاسيما بالمناطق الصحراوية لجذب السكان إليها وخلخلة السكان من المناطق المكثسة. كما قام بعض العلماء بطرح بعض الأفكار والأطروحات لحل المشاكل السابق الإشارة إليها ومنها مقترح ممر التنمية والتعمير الذي نادي به العالم الكبير الدكتور/ فاروق الباز لخلق محور تنمية جديد موازي لنهر النيل في الجهة الغربية، وإقتراح إقامة بعض المشروعات التنموية والتجمعات العمرانية الجديدة عليه لجذب هؤلاء السكان إليه. وفيما يلي نستعرض هذه الجهود والأفكار بالشرح والتوضيح.

٢-١-١ المشروعات القومية الكبرى

وتهدف إلى تخفيف حدة التركيز العمراني والسكاني حول وادي النيل ودلتاه (والذى سبب العديد من المشاكل التي تعاني منها مصر حالياً) إلى المناطق البعيدة عن العمران والغير مأهولة في محاولة لتحقيق التنمية المتوازنة الشاملة على مستوى المعمور المصري وذلك في إطار خطة الدولة لتوسيع

رقعة النطاق المعمور في الوطن إلى حوالي ٢٥% من جملة المساحة حتى عام ٢٠٢٥م ، ومن أمثلة هذه المشروعات توشكى-شرق العوينات-درب الأربعين-ترعة السلام^١.



٢-١-١-٢ مشروع توشكى

يقع المشروع في أقصى جنوب مصر ويهدف إلى إستصلاح حوالي ٥٤٠ ألف فدان مقسمة علي أربعة مناطق^٢:
-الأولي علي مساحة ١٢٠ ألف فدان.
-الثانية علي مساحة ١٢٠ ألف فدان.
-الثالثة علي مساحة ١٠٠ ألف فدان.
-الرابعة علي مساحة ٢٠٠ ألف فدان.
ويعتمد المشروع علي شق ترعة رئيسية بطول ٥١ كيلو متر وعدداً من الأفرع بأطوال تصل إلي ١٨٠ كيلو متر ويتم ضخ مياه النيل من بحيرة ناصر إلى الترعة وفروعها عبر محطة رفع عملاقة. وقد بدأ بالفعل زراعة ١٢ ألف فدان من أراضي المشروع. ومن أهم المحاصيل المزروعة الفواكه والموايح والقمح.

المصدر: مشروع تدقيق التجمع العمراني بتوشكى، ١٩٩٨م

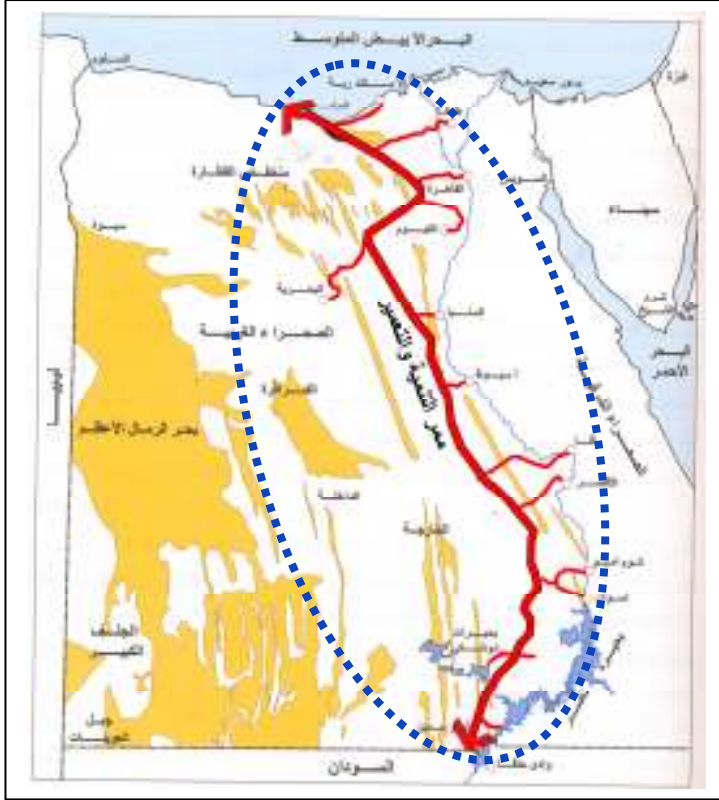
شكل رقم (١-٢) موقع مشروع توشكى

٢-١-١-٢ مشروع ترعة السلام

يقع المشروع شرق القناة. ويهدف إلى إستصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان بالإضافة إلى ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة اعتماداً علي مياه ترعة السلام بطاقة ٣ مليار متر مكعب في السنة مناصفة بين مياه نهر النيل المأخوذة من فرع دمياط، ومياه الصرف الزراعي من المصارف الموجودة في شرق الدلتا. وتمتد ترعة السلام وفروعها بطول ٢٦٢ كيلو متر وتتقسم إلى مرحلتين:

^١ د/فيصل عبد المقصود - إتجاهات الإستقطاب العكسي - النشرة العلمية لبحوث العمران - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - العدد الثاني - ٢٠٠٢م.

^٢ وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مشروع تدقيق التجمع العمراني الجديد بتوشكى - ١٩٩٨م.



المصدر: ممر التنمية والتعمير، ٢٠٠٧م

شكل رقم (٢-٥) موقع مشروع ممر التنمية والتعمير

- محور طولي للسير السريع بالمواصفات العالمية يبدأ بالقرب من العلمين ويستمر حتى حدود مصر الجنوبية بطول ١٢٠٠ كم.
- عدد ١٢ محور من الطرق العرضية التي تربط الطريق الرئيسي بالتجمعات السكنية على طول مساره.
- شريط سكة حديد للنقل السريع بموازية الطريق الرئيسي.
- أنبوب ماء من بحيرة ناصر جنوباً وحتى نهاية الطريق على ساحل البحر المتوسط على طول المحور الطولي.
- خط كهرباء يؤمن توفير الطاقة في مراحل المشروع الأولية لحين تيسير مصادر الطاقة المتجددة للمشروعات الإنمائية مستقبلاً. يقع مسار

ممر التنمية والتعمير في مسطح مستوى من الصحراء الغربية بموازية مسار وادي النيل في مناطق خالية من الجبال والتلال والمنخفضات ولا تتقاطع معه خطوط الكثبان الرملية إلا في القليل النادر، كما يمكن استخدام الطاقة المستخلصة من أشعة الشمس والرياح في المشروعات المتوقعة بالممر.

ب- أهمية المشروع: تتلخص أهمية المشروع من الناحية التخطيطية فيما يلي^١:

- مواجهة التكدس السكاني والتركيز العمراني بالدلتا والشريط الضيق لوادي النيل.
- حماية الأراضي الزراعية الخصبة من الإمتدادات والتعديلات العمرانية.
- الإستغلال الإقتصادي لموارد الصحراء الغربية في ظل مفهوم التنمية المستدامة.
- تعظيم العائد من المشروعات التنموية القائمة بالصحراء الغربية من خلال الإستفادة بوفورات ممر التنمية (مثل مشروع توشكي).

^١ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دراسة تقييم مشروع ممر التنمية والتعمير - ٢٠١٢م.

- تنشيط حركة النقل والتجارة الدولية عبر الطريق الدولي الذي يربط الدول الأفريقية جنوب مصر بالدول الأوروبية من خلال الإتصال بالمنافذ البحرية علي ساحل البحر المتوسط.

ج- إمكانية تنفيذ المشروع

تقوم الجهات المختصة ذات الصلة بإعداد مجموعة من الدراسات الأولية الإستطلاعية لتحديد مدى إمكانية تنفيذ هذا المشروع (تقييم المشروع)، وهذه الدراسات هي¹:-

- دراسات طبوغرافية وجيومورفولوجية المحاور لتحديد صلاحيتها كطرق وفرص تنفيذها.
- التعرف علي الموارد المتاحة بمناطق المحاور العرضية الأثني عشر المقترحة (٨٠٠ كم) مع الممر الرئيسي (٢٠٠ كم).
- دراسة الفرص التنموية المتاحة في الإتجاهات الإقتصادية المختلفة في ضوء تحديد نوعية الموارد وحجمها.
- دراسة متطلبات التنمية بالمسارات المقترحة من خدمات ومرافق (مياه-كهرباء-طرق) وتقويم المقترحات الخاصة بأنبوب المياه وخطوط الكهرباء والسكك الحديدية.
- تحديد حجم فرص العمل المحتملة علي أنشطة المحاور.
- تقدير حجم التجمعات العمرانية المقترحة وعدد السكان المحتمل.
- تحديد أهمية الممر الرئيسي في الربط بين المحاور العرضية وفي تنمية حركة التجارة الدولية.
- التحليل المقارن للبدائل المحتملة للممر الرئيسي.

د- دراسات الجدوى لتنفيذ المشروع

جاري الآن إعداد دراسات الجدوي الإقتصادية والفنية لتنفيذ المشروع وتشمل إعداد الدراسات التالية^٢:-

- شراكة المجتمع: ويشمل دور الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات المدنية .
- متطلبات الأمن: وتشمل دراسة إنعكاس المشروع على الأمن القومي وكيفية تأمين عناصره.
- دراسات الجدوى الإقتصادية: وتشمل تحديد التكاليف التقديرية لتنفيذ المشروع.

^١ الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دراسة تقييم مشروع ممر التنمية والتعمير - مرجع سابق.

^٢ الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دراسة تقييم مشروع ممر التنمية والتعمير - مرجع سابق.

هـ - كيفية التمويل

جاري الآن إعداد دراسات التمويل لتنفيذ المشروع وتشمل دراسة العناصر المشاركة في المشروع من حكومة وجمعيات أهلية والقطاع الخاص^١.

و - تحديد المراحل والجدول الزمني

تقدر مدة المشروع بعشر سنوات الخمس سنوات الأولى تخصص لتنفيذ المحاور العرضية والخمس سنوات الثانية تخصص لتنفيذ المحور الطولى الذى يأتى من الشمال الى الجنوب^٢.

٢-٢ القوى والمتغيرات العالمية المؤثرة علي فكر وفلسفة إستراتيجيات التنمية الإقليمية

شهد العالم خلال العقود القليلة الماضية العديد من المتغيرات والقوى التى أحدثت كثير من التغيير فى جوانب التنمية المختلفة الطبيعية والبيئية - الإجتماعية - الإقتصادية - العمرانية،..... إلخ ، والتي ساعدت على تغير فكر وفلسفة التنمية الإقليمية سواء علي المستوي العالمي أو المستوي المحلي. وهذه المتغيرات هي: ١- ثورة المعلومات والإتصالات: وهي التي جعلت العالم قرية صغيرة وسهلت تدفق المعلومات " Global Flows " بين جميع المناطق والدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف تسهم في تغير مفهوم الدولة المركزية والتي يتحكم فيها المركز علي الأطراف لصالح آليات التنظيم الشبكي، ويصبح هناك دور للمحليات من خلال شبكة تدفق المعلومات. ٢- التنمية المستدامة: وتعتمد علي ركيزتين رئيسيتين هما: الأولى النمو المحدد بقيود بيئية والذي يحقق أقصى حد من العائد الإقتصادي إستناداً إلى المعايير البيئية وتقليل التأثير السلبي. الثانية صيانة المصادر لضمان إستمرارها وبقاؤها لتلبية إحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. ٣- العولمة: ومن أهم تداعياتها ظهور ما يسمى بالوحدات الإقليمية العالمية متسارعة التنمية " Global Dynamic Regions " وهي الأقاليم التي يتعدى تأثيرها حدود الدولة الواقعة بها إلى جميع دول العالم من خلال شبكة التبادلات العالمية، حيث تتمتع هذه الأقاليم بميزات تنافسية تُحدث تدفق للإستثمارات لها الأمر الذي يجعلها تنتج سلع تدخل في شبكة التبادلات العالمية. وفيما يلي نستعرض هذه المتغيرات بالشرح والتوضيح.

^١ الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دراسة تقييم مشروع ممر التنمية والتعمير - مرجع سابق.

^٢ الهيئة العامة للتخطيط العمراني - دراسة تقييم مشروع ممر التنمية والتعمير - مرجع سابق.

٢-٢-١ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة

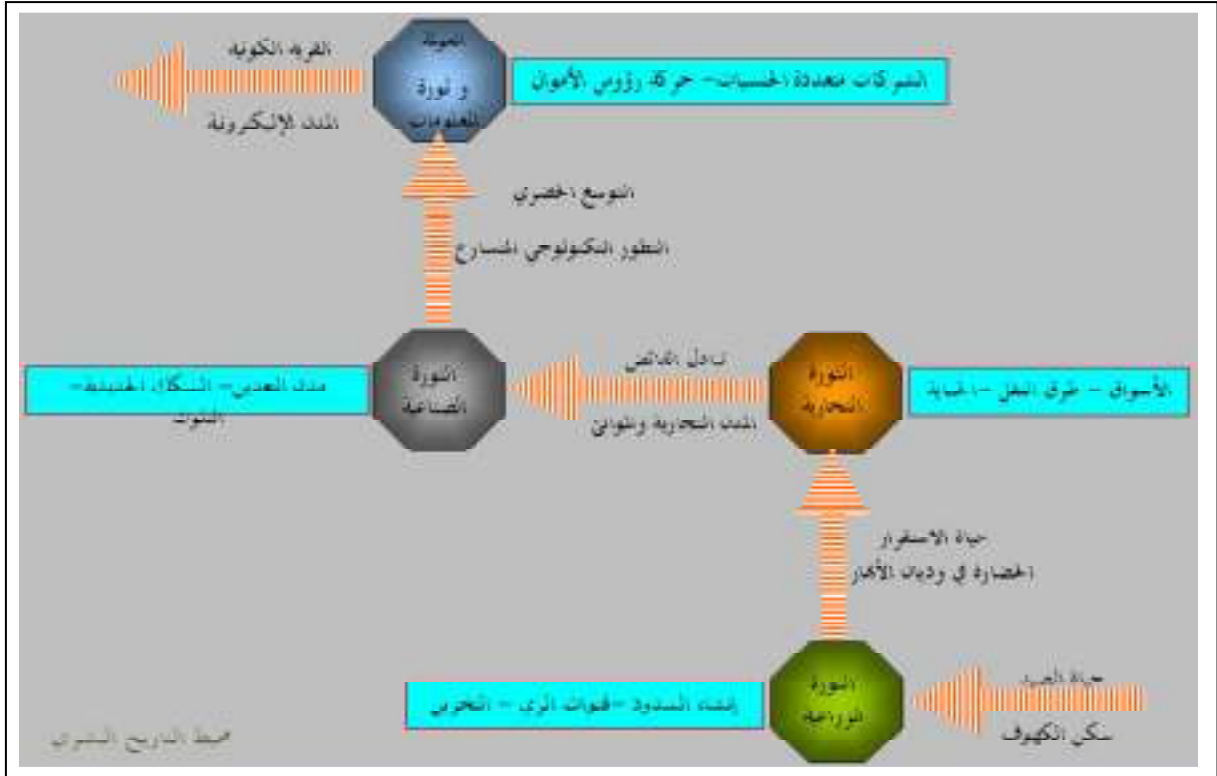
تعتبر تكنولوجيا وثورة المعلومات هي ثمرة القرن العشرين حيث يميز البعض هذا القرن على أنه قرن العلم والتكنولوجيا ويستند في ذلك إلى ما حققته البشرية من إنجازات علمية كبيرة فاقت ما تحقق في العصور السابقة جميعها، إلا أن المعلوماتية المتمثلة في تطوير أنظمة المعلومات والاتصالات الإلكترونية تعد من أهم ما تم تحقيقه في نهاية هذا القرن وهي ما يتوقع لها الاستمرار والتطور بشكل كبير في القرن الواحد والعشرين^١.

٢-٢-١-١ نشأة المجتمع المعلوماتي

مر التاريخ الإنساني بمراحل عديدة وتميزت كل منها بنوع من أنواع التكنولوجيا، فقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعد تكنولوجيا الصناعة ثم وصلت أخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات (شكل ٢-٦). والتحول إلي مجتمع تكنولوجيا المعلومات أو مجتمع المعرفة يتطلب بناء مجتمع يشجع الابتكار والإبداع والبحث العلمي وإطلاق حرية الممارسات الديمقراطية^٢. حيث تمس أنشطة المعلومات جميع القطاعات الاقتصادية وتتؤدي إلى تغييرات ثقافية وإجتماعية بالغة العمق ويرى البعض أن شكل وبنية الاقتصاد ستتغير مع الزمن وبفعل التطور التكنولوجي السريع فالنمو الاقتصادي سيتضمن إتساعاً غير مسبوق في إمكانات توفير السلع والخدمات.

^١ منهج تطوير الفكر العمراني الإسلامي - سعيد مصطفى كامل - رسالة دكتوراه- كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢م.

^٢ تكنولوجيا المعلومات والتنمية " الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر" - د/ صلاح زين الدين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٩م.

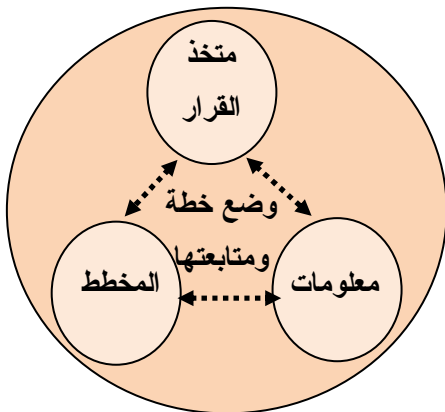


المصدر: منهج تطوير الفكر العمراني الإسلامي، ٢٠٠٢م.

شكل رقم (٢-٦) التحولات العالمية للعمران البشري

٢-٢-١-٢ أهم إستخدامات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات

إقامة بنية أساسية هامة عبارة عن مركز للمعلومات والبيانات المتكاملة في كافة القطاعات التنموية العمرانية والبيئية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية و... إلخ. سهل تداولها وتحديثها في أي وقت ومكان تتيح صورة واضحة عن الإمكانيات والمحددات المتاحة في هذه القطاعات لمساعدة المشاركين في صناعة القرار في إتخاذ قرار صحيح بناء علي معلومات دقيقة ومحدثة أولاً بأول، ومن أمثلة هذه التطبيقات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات ما يلي:-



المصدر: الباحث

شكل رقم (٢-٧) مكونات عملية التنمية

- في مجال التنمية الإقليمية: نجد أن وجود مركز معلومات متكامل يشمل جميع البيانات الطبيعية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية مدعماً بالخرائط عن إقليم ما يساعد هذا المخطط في تحديد أهم الإمكانيات والمحددات التنموية المتاحة حتي سنة الهدف. وبناء عليه يضع سيناريوهات وبدائل واقعية وحقيقية للتنمية في هذا الإقليم. ويرسم خريطة التنمية له. كما يمكنه أيضاً من

مراجعة هذه الدراسات بشكل دوري بناء على المعلومات والبيانات التي يتم تحديثها بشكل دائم ودوري.

- في مجال التنمية الاقتصادية ومنها قطاع الصناعة مثلاً تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسراع من عملية الإنتاج، حيث تسهل عملية الحصول على المعلومات بطريقة منتظمة في مراحل التصميم والإنتاج والتسويق، كما تسمح بقيام أسواق واسعة وفعالة للسلع الوسيطة والمغذية من خلال شبكة الاتصالات القوية المنتشرة والتي ستنجح الدخول إلى الأسواق العالمية. وفي مجال قطاع التجارة نجد أنها تساعد على إتساع نطاق وكثافة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بسرعة كبيرة فعلي سبيل المثال في الفترة من بداية عام ١٩٩٨م إلى نهاية عام ١٩٩٩م خلقت نحو ٢.١ مليون وظيفة تتعلق بالتجارة الإلكترونية وخدمات الإنترنت كما ارتفع حجم التجارة الإلكترونية في نفس الفترة ١٦.٥ مليار دولار إلى ٣٧.٥ مليار دولار أي بمعدل ١٢٧%^١. ومن المتوقع أن تصل التجارة عبر الإنترنت إلى عشرات المليارات.
- في مجال الخدمات نجد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على تحسين الخدمات الحكومية والتعليم والبحث العلمي والصحة^٢. من خلال البوابات الإلكترونية المتاحة لكافة المواقع الخدمية الحكومية والخاصة سواء للجامعات أو المستشفيات أو الخدمات الأمنية أو... الخ التي تتيح للفرد إمكانية الحصول على هذه الخدمات وغيرها من مكان عمله أو منزله دون التواجد في موقع هذه الخدمة.

٢-٢-١-٣ تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على إستراتيجيات التنمية الإقليمية

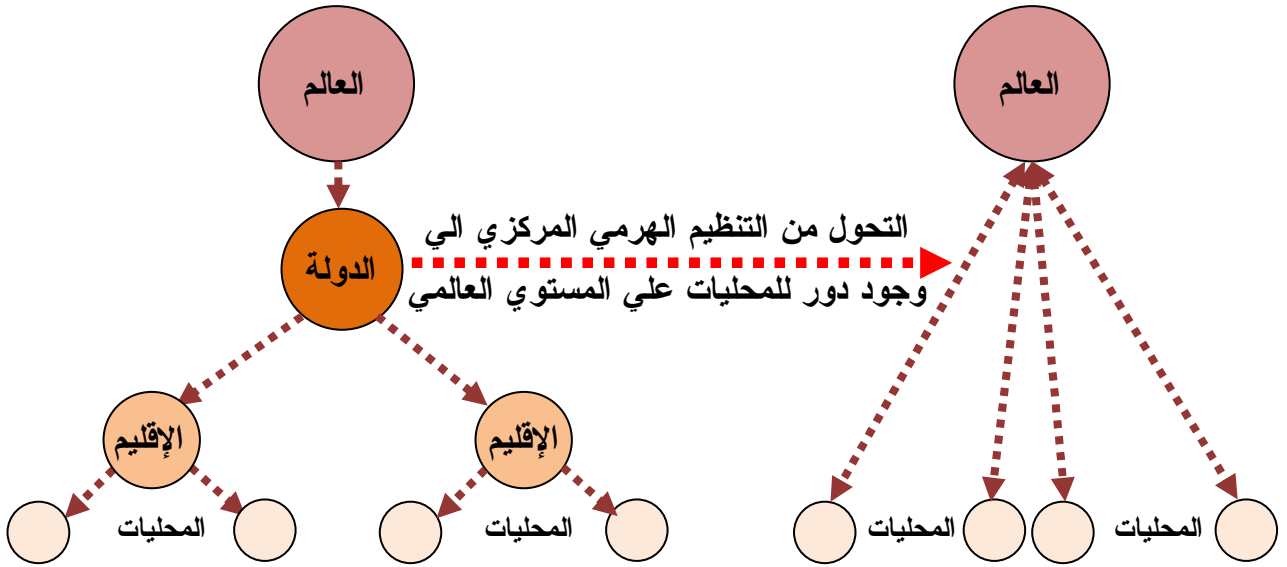
- زيادة التحضر والتمركز في المدن الكبرى: يمكن فهم أحد تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على التنمية الإقليمية إذا أدركنا نمط إنتشار العمالة المهرة القادرة على إستخدامها من جانب المواقع المفضلة من قبل الشركات متعددة الجنسيات من جانب آخر حيث أنها تنحصر في المدن الكبرى نظراً لمركزيتها في كل من شبكة الطرق الإلكترونية الحديثة وفي شبكات الأسواق الدولية والمحلية. كما أن تلك المدن هي المواقع ذات الأولوية عند تطوير شبكات الاتصالات والمعلومات في المستقبل، وبالتالي لا بد أن يكون أحد أهداف التنمية الحضرية هو تمكين سكان المراكز الحضرية الصغرى من إستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة من خلال برامج التدريب

^١ العرب وعصر المعلومات - سلسلة عالم المعرفة - د. نبيل علي - العدد ٢٤٥ - مايو ١٩٩٥م.

^٢ تكنولوجيا المعلومات والتنمية - مرجع سابق.

ووسائل التعليم المختلفة وبالتالي سيساعد هذا الهدف على نشر التنمية وعلى تجنب المشاكل الناجمة عن التركز في المدن الكبرى^١.

- تغيير مفهوم الدولة المركزية: من المتوقع مع ثورة تكنولوجيا المعلومات أن يتغير مفهوم الدولة المركزية (التنظيم الهرمي المركزي الذي يتحكم فيه المركز على الأطراف) حيث سيتغير هذا النظام لصالح اللامركزية. وبالتالي قضية المحلية لم تصبح تدرج هرمي حجمي في نظام ثابت (عالمي - قومي - إقليمي - محلي) ولم يصبح لكل مستوى في هذا الهرم ممثلين محددين (دول - دولة - إقليم - مدينة) ولكن أصبح هناك دور للمحليات بغض النظر عن أولوية تدرجها الهرمي في هذا النظام. حيث يمكن أن يتأثر نشاط ما دون غيره في إقليم ما (صناعي - خدمي)، وكنتيجة لذلك يعتبر كل مستوى من المستويات المحلية مستقل بذاته ويلعب دوراً يفصل عن النظام الهرمي المتواجد فيه^٢.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٢-٨) تغيير مفهوم الدولة المركزية

- ستسفر ثورة تكنولوجيا المعلومات عن تواضع دور المادة الخام وتعاضم دور التكنولوجيا والمعرفة وظهور منتجات يعتمد إنتاجها على ما في رؤوس البشر من معرفة والمتمثلة في السلع الذكية مثل (الهاتف - السيارة - الحاسب الآلي - الطائرة - الخ).

^١ التحضر والمدن والتنمية في العالم العربي في عصر العولمة والتكامل وثورة المعلومات - د. طارق أبو ذكري - النشرة العلمية لبحوث العمران - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - العدد الثالث - ٢٠٠٣م.

^٢ منهج تطوير الفكر العمراني الإسلامي - سعيد مصطفى كامل - مرجع سابق.

- سيكون هناك دوراً أكبر للبحوث والتطوير ومن ثم توفر قدرات تنافسية وتقنية أعلى وبالتالي سيؤدي إلى تقسيم العمل حيث أن البلد الذي يستحوذ على قدرات وإمكانيات إختراع في منتج جديد يمتلك ميزة نسبية أفضل من البلد الذي لا يتوافر لديه رأس المالي البشرى^١.

٢-٢-٢ التنمية المستدامة

يعتبر منهج وفكر التنمية المستدامة أحد المناهج والاتجاهات التي أثرت علي سياسات التنمية الإقليمية. ويتضح ذلك من خلال تغير المفهوم التقليدي للتنمية والتي كانت تعتمد علي أقصى إستغلال للموارد المكانية المتاحة في تحقيق التنمية المنشودة. أما مع ظهور فكر التنمية المستدامة فقد تغيرت هذه السياسة لتضع قيوداً في عملية التنمية تستند علي حقوق الأجيال القادمة في إستغلال هذه الموارد وضرورة عدم إستنزافها. كما تستند أيضاً علي عدم وجود أي تأثيرات بيئية سلبية نتيجة هذه التنمية وتحت علي إعداد دراسة جدوي بيئية قبل إقامة أي مشروعات تنموية مقترحة.

٢-٢-٢-١ مفهوم التنمية المستدامة^٢

- هناك مفاهيم عديدة للتنمية المستدامة ولكنها إنقفت علي ما يلي:-
- أن التنمية المستدامة هي التي تلبي ضروريات الحاضر مع قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.
 - أن التنمية المستدامة هي التي تركز علي الإدارة المثلى للموارد للحصول علي الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية، بشرط الحفاظ علي نوعية الموارد الطبيعية وإستمراريتها.

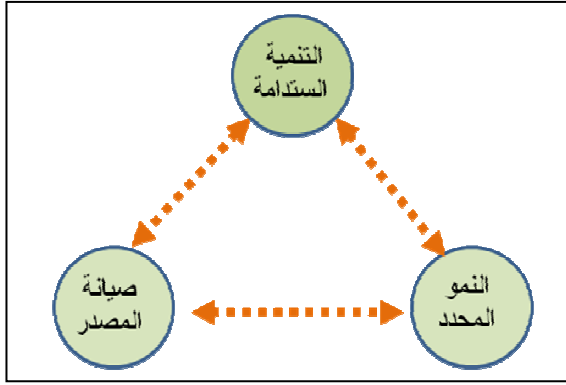
٢-٢-٢-٢ بداية ظهور التنمية المستدامة

- في سنة ١٩٨٠م قام الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) بوضع إستراتيجية الحفاظ العالمي (WCS)، وهو أول من إستخدم مفهوم "التنمية المستدامة (Sustainable Development)".
- في سنة ١٩٨٣م قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عالمية للبيئة والتنمية (WCED) والتي خلصت إلى أن بقاء الكرة الأرضية يستلزم إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية والبشرية وطالب بتطبيق مجموعة من التوصيات من أجل تنمية متواصلة ومستمرة (مستدامة).

^١ دورة الدورة والمؤسسات في ظل العولمة- د/ فتحي أبو الفضل- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ٢٠٠٩م
^٢ التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق- دراسة تحليلية مقارنة للفرات (٨٠-٩٠-٩٥) - عبد المنعم السعيد- رسالة دكتوراه- قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة- جامعة القاهرة- ١٩٩٩م.

- في سنة ١٩٩٢م إنعقدت قمة الأرض أو قمة ريو بمدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل. والذي كان الهدف الأساسي لها هو الوصول إلى مفهوم جديد هو "المشاركة العالمية" لتأمين مستقبل الأرض. وأسفرت عن مجموعة هامة من الوثائق لعل من أهمها:
 - وثيقة أو إعلان ريو
 - إتفاقية "التنوع البيولوجي"
 - أجندة ٢١
 - إتفاقية "تغير المناخ"
- ثم عقدت عدة مؤتمرات وقم برعاية الأمم المتحدة للإهتمام بالبيئة كقضية عالمية، وكان آخرها مؤتمر قمة الأرض الثاني - نيويورك ١٩٩٧م والتي إنتهت بمبادرة أمريكية تهدف إلى مكافحة إرتفاع درجة حرارة الأرض من خلال منح الدول النامية مليار دولار على مدى خمس سنوات لمساعدتها على الحد من إنبعاثات الغازات وإقامة مليون وحدة شمسية في أمريكا.
- ثم كان مؤتمر كيوتو في اليابان - ١٩٩٧م الهادف إلى الإتفاق على نسبة خفض إنبعاثات غازات الإحترار والحد من إرتفاع حرارة الأرض والآثار الخطيرة المترتبة على ذلك.

٢-٢-٣ وجهتي نظر التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة وجهتي نظر هما^١:



المصدر: الباحث

شكل رقم (٢-٩) وجهتي نظر التنمية المستدامة

-النمو المحدد: حيث يعرف بأنه مسعى النمو الخاضع للقيود البيئية بمعنى تحقيق أقصى حد من العائد الإقتصادي إستناداً إلى المعايير البيئية والإنتفاع بها، أي أن يكون النمو الإقتصادي مستمر ويهدف إلى إكثار المنفعة بإضافة الإعتبارات البيئية.

-صيانة المصدر: وهو يؤكد صيانة المصادر الحالية والمستقبلية وتقليل التأثير السلبي على البيئة وإستعمال المصادر الطبيعية بما يلبي إحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. والذي يميز صيانة المصدر تحقيق الإستمرارية البيئية سواء كانت إستمرارية ضعيفة أو قوية.

^١ نحو أجندة محلية للإستدامة - نورا محمد ربحان - رسالة ماجستير - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة بجامعة القاهرة - ٢٠٠٤م.

٢-٢-٤ التنمية المستدامة وتأثيرها على إستراتيجيات التنمية الإقليمية

تركز التنمية المستدامة في الجوانب البيئية وكيفية أخذها بالاعتبار في العملية التخطيطية ويمكن تفسير تأثيرها على فكر وفلسفة التنمية الإقليمية من خلال ما يلي:-

- منظومة العتبة الحدية البيئية "UET": هي طريقة تستخدم كجزء مكمل للعملية التخطيطية بهدف معرفة الآثار الضارة بالبيئة من التتميات المقترحة ومحاولة منع هذه الأضرار بهدف جعل التنمية مستدامة، وتعرف "UET" بأنها هي ما قبل حدود الإجهاد التي تحدث للنظام البيئي، بحيث يصبح بعد هذه الحدود عاجزاً وغير قابلاً للعودة إلى حالته الطبيعية وتوازنه السابق. ولها أربعة أنواع رئيسية هي موقع التنمية وإمكانياته الحدية القصوى. مقياس التنمية. نوع التنمية. زمن التنمية.¹
- منظومة إستتباط توزيع إستعمالات الأراضي حسب خصائصها البيئية: تعتمد على علاقة تفاعل ديناميكي بين ثلاثة أطراف للتنمية وهي موقع التنمية والمعلومات البيئية عن التنمية والموقع، ونشاط التنمية المقترح، ومن خلال تفاعل هذه الأطراف مع بعضها، يمكن إستنتاج النشاط المناسب.
- منظومة تجميع نشاطات التنمية ضمن مجموعات (Zones): تقوم على خطوتين: الأولى تحديد إمكانيات التنمية (وتتمثل في توفر مصادر المياه، وتوفر الأرض الصالحة للتنمية، وتوفر مصادر الطاقة، وتوفر الاستثمارات). والثانية تحديد وظيفة الإستعمالات المحتملة حجماً وتوزيعاً (بناء على إمكانيات الموقع ومتطلبات التنمية المقترحة).

٢-٢-٣ العولمة

تعتبر العولمة أحد التوجهات والأفكار التي أثرت بشكل كبير في صياغة وإعداد سياسات التنمية الإقليمية في القرن العشرين نظراً لكونها أزالت الحدود بين الدول والأقاليم وجعلت هناك حرية في تنقل الأفكار والنظريات والتوجهات بين العالم.

٢-٢-٣-١ تعريف العولمة

هناك عدة تعاريف للعولمة منها: أن العولمة هي العملية التي يتزايد من خلالها الإعتماد المتبادل بين الدول في الإقتصاد العالمي، والذي يتحقق نتيجة النمو في حجم نوعية التجارة عبر الحدود في

¹ التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق - دراسة تحليلية مقارنة للفترات (٨٠-٩٠-٩٥) - مرجع سابق .

المنتجات والخدمات والتدفقات المالية، ونتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشآت في الدول المختلفة^١.

وهناك تعريف آخر يوضح أن العولمة هي حركة متدفقة عبر الحدود - حركة متدفقة للإتصالات والثقافة ورأس المال والإستثمارات والإنتاج والتكنولوجيا والسلع والعمالة والإدارة والمنافسة^٢.

٢-٢-٣-٢ جوانب العولمة: تنقسم إلي يلي^٣:-

أ- العولمة الاقتصادية

ويقصد بها تلك التغيرات التي حدثت في تنظيم وإدارة العلاقات الاقتصادية فيما بين الإقتصاديات الوطنية، ومن أهم هذه التغيرات التي تسارعت وثيرتها في التسعينات ما يلي:

- بروز دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي إبتداع نظم جديدة في إدارة الإنتاج.
- ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي وإزدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الإقتصادات الوطنية، وإن كان تكاملاً يفتقر إلى التكافؤ وبخاصة عندما تكون أطرافه دولاً نامية من جهة، ودولاً متقدمة من جهة أخرى.
- نمو الإتجاه إلى تكوين تجمعات إقتصادية إقليمية ينظر البعض إليها على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر البعض الآخر إليها على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.
- ظهور مجموعة من المؤسسات والهيكل التنظيمية غير القومية والتوسع في الإتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الإقتصاد العالمي، مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية (بعضها إقتصادي وبعضها غير إقتصادي وإن كانت له صلات غير مباشرة بالممارسات الإقتصادية)، ومن ثم تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات غير وطنية - حكومية وغير حكومية.

ب- العولمة الإدارية والسياسية

بناء علي ظهور مفهوم العولمة وتأثيراتها العالمية والمحلية حدث تغيير في منظومة العلاقات والتشابكات سواء الإقليمية والمحلية علي المستوي الداخلي للدول أو تغيير علي مستوي العلاقات بين الدول وبعضها البعض. وهناك مجموعة من التحديات تواجهها مصر بناءً علي ذلك هي^١:-

^١ قضايا التنمية والإقتصاد (تحديث مصر) - شريف دولار - المكتبة المركزية - جامعة القاهرة - ٢٠٠٠م

^٢ تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي - د/ أحمد سيد مصطفى - الطبعة الرابعة - ٢٠٠٣م.

^٣ تكنولوجيا المعلومات والتنمية-الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر - مرجع سابق

– تحديات الإدارة في ظل العولمة

لابد من إعادة النظر في الهياكل الإدارية والسياسية للدولة لتقبل التغيرات العالمية، ومن هنا تطرح العولمة خمس مبادئ لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند إعادة تشكيل النظام الإداري الحالي هي:-

- إعادة النظر في الحدود الجغرافية الإدارية القائمة.
- توزيع الهيكل الإداري للحكومة ونقل إتخاذ القرار من المستوى القومي إلي المستوى المحلي "سياسة اللامركزية".
- كفاءة الهياكل الإدارية والمؤسسية مع توافر البنية اللازمة.
- مرونة النظم وقابليتها للتغيير والتكيف السريع مع النظم الأخرى.

– تحديات ومتطلبات الإدارة المحلية في ظل العولمة

- نمو بعض القطاعات والتي لها دور عالمي على حساب القطاعات الأخرى.
- التغيير في دور القطاع الخاص حيث أصبح الإقتصاد العالمي يشجع نمو دور القطاع الخاص ومؤسساته.
- التغيير في الأنشطة في إطار المجتمع المحلي والقائم على الإهتمامات المحلية لتوزيع الأنشطة والأسواق الخاصة والتي تعتمد على الاهتمامات الفردية.

ج- العولمة الإجتماعية والثقافية

هناك عنصرين أساسيين لهما تأثير على التكوين الإجتماعي الثقافي للمجتمعات في ظل العولمة هما: الأول: ينتقل منها العناصر المادية مثل رأس المال والبضائع. والثاني: الغير مادية مثل الأفكار والفنون. وتندرج الوحدات الاجتماعية إلي ثلاث مستويات هي:-

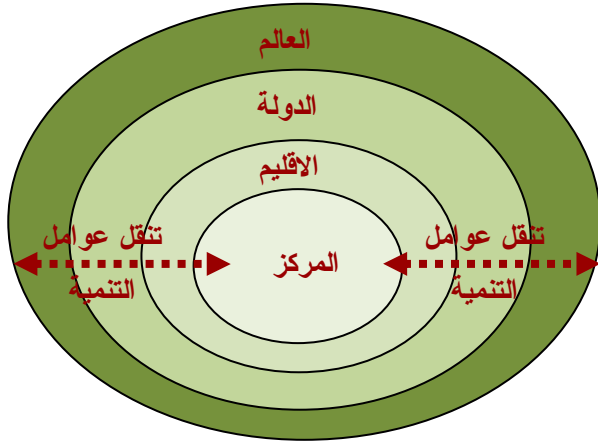
- الوحدة الإجتماعية العالمية: وتضم مجموعة من الأنظمة السياسية والتي تمثل الدول بهدف التحكم في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات المختلفة داخل المجتمع.
- الوحدة الإجتماعية الإقليمية: وهي وحدات محلية في النظام القومي ولكل إقليم مجموعة من الثقافات كما قد تمتاز خصائص بعض الأقاليم نتيجة التدفقات المتبادلة.
- الوحدة الإجتماعية المحلية: وتتميز بصغر دورها السياسي ولكن من الممكن أن يكون لها دور عالمي كما تتميز بارتفاع نسبة التحضر والبنية التكنولوجية.

¹ العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر - ابتهاج أحمد عبد المعطى - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢م.

٢-٢-٣-٣ العولمة وتأثيرها المتوقع على استراتيجيات التنمية الإقليمية

من خلال ما سبق ومع ظهور العولمة نجد أن هناك تأثير كبير لها علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية يمكن توضيحه فيما يلي^١:

- لابد من إعادة النظر في تقسيم الأقاليم التخطيطية ليتحقق فيها مرونة الحدود نتيجة التبادلات الإقليمية المختلفة بين الأقاليم وحرية تنقل عوامل التنمية.
- تغير مفاهيم التدرج الهرمي الإداري والتبعية بين السلطة المركزية للدولة والإقليم والمحافظات والمراكز الإدارية، ولكن سوف ينعكس مفهوم العولمة علي الوحدات التي سوف تقوم بدور علي المستوى الدولي والتي قد تكون هي الوحدات الصغرى في التنمية وهي المركز الإداري.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٢-١٠) مرونة الحدود لتبادل عوامل التنمية

- إعادة تحديد أدوار التجمعات العمرانية بناءً على المتطلبات والخصائص المحلية والإقليمية والعالمية مع الأخذ في الاعتبار أن التجمعات العمرانية ليست تجمعات في إطار حدودها الإقليمية فقط ولكن باعتبار أن كل تجمع قد يؤدي دوراً يمتد لأقاليم أخرى. ومع إعتبار أن كل تجمع له دور مكمل في شبكة التبادلات المحلية والعالمية.

- الربط بين التنمية الحضرية والريفية وإعطاء فرصة للتجمعات والوحدات

الريفية للمشاركة في شبكة التبادلات من خلال إعادة توزيع الأنشطة الخدمية والإقتصادية بين الحضر والريف ودعم البنية الأساسية والإقتصادية للوحدات الريفية ودعم دور التنمية من القاعدة.

^١ العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر - مرجع سابق.

٢-٣ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تحديد أهم القوى والمتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على إستراتيجيات التنمية الإقليمية بشكل عام وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر بشكل خاص. ويمكن استعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- القوى والمتغيرات المحلية: وهي القوى والمتغيرات التي ظهرت في مصر مؤخراً وذات تأثير مباشر على فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية. ومثال عليها المشروعات القومية الكبرى التي بدأت في تنفيذها الدولة في الحقبة الأخيرة. ومقترح ممر التنمية والتعمير للعالم الكبير الدكتور/ فاروق الباز. ونلاحظ أن هذه المتغيرات قد حققت بعض أهدافها بتوجيه الفكر التنموي إلى المناطق الصحراوية البكر والمليئة بالكنوز والثروات والتي لم يصل إليها إهتمام المختصين والمسؤولين إلا منذ زمن قريب. وفي ذات الوقت فإن هذه المتغيرات قد نتج عنها إقامة بعض التجمعات العمرانية التي سوف ينتقل السكان إليها. ولكن بعد توفير فرص العمل والخدمات المناسبة لهم.

- القوى والمتغيرات العالمية: وهي القوى والمتغيرات والتي ظهرت على المستوى العالمي وذات تأثير على فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر والعالم. ومثال عليها تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات-التنمية المستدامة-العولمة. والتي سوف يكون لها تأثير في:-

- أخذ الجوانب البيئية بالإعتبار في العملية التخطيطية.
- تغير مفهوم الإقليمية ليتحقق في الأقاليم مرونة الحدود نتيجة التبادلات المختلفة بين الأقاليم.
- تغير مفاهيم التدرج الهرمي الإداري والتبعية بين السلطة المركزية للدولة والإقليم والمحافظات والمراكز الإدارية.

الفصل الثالث

تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الاقليمية وتنظيم
الحيز المكاني لها

الفصل الثالث

تحليل بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية وتنظيم الحيز المكاني لها

يُهدف هذا الفصل إلى إستعراض بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية. ولقد إختار الباحث أربعة دول لدراستها. منهم دولتين أوروبيتين متقدمتين هما ألمانيا والدنمارك ودولتين أخرتين آسيويتين في طور النمو ولهما مستقبل واعد في التنمية هما الصين وتايلاند. ولقد عرض الباحث أهم أسباب إختياره هذه الدول. والجوانب المختلفة التي ستغطيها الدراسة عنهم. وفيما يلي عرض موجز لهذه الدراسة.

٣-١ أسباب اختيار الدول محل الدراسة

قام الباحث بإختيار بعض الدول لدراسة وتحليل تجربتهم في مجال التنمية الإقليمية. ولاسيما في مجال تنظيم الحيز المكاني لها ودور كلاً من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في عملية التنمية. ولقد تم تحديد بعض المعايير والأسس لإختيار هذه الدول يمكن توضيحها فيما يلي:-

- أن تكون هذه الدول بعض منها دول متقدمة وأخرى في طور النمو للإستفادة من تنوع أساليبهم وإختلاف منهجياتهم في مجال التنمية الإقليمية.
- إختلاف النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعمرانية.....إلخ للدول المختارة، وذلك بهدف عرض أنماط الإدارة لديهم.
- أن تعكس كل حالة أسلوبها المميز والمختلف عن بقية التجارب الأخرى. بهدف الإستفادة من الجوانب الإيجابية وتجنب الجوانب السلبية لكل تجربة.
- محاولة دراسة وتحليل تجارب بعض الدول التي لم تناقشها أبحاث أخرى في مجال التنمية الإقليمية تجنباً للتكرار.
- وأخيراً من العوامل الأساسية أيضاً في الإختيار توافر بيانات وافية عن هذه الدول تتيح للباحث إعداد الدراسة بشكل متكامل ويستوفي أهدافها.

٣-٢ الجوانب التي سوف تغطيها الدراسة للدول المختارة

سوف تشمل الدراسة الجوانب الآتية:-

- نبذة عامة عن الدولة: وتشمل عرض لموقعها الجغرافي ومساحتها وعدد سكانها وأهم ملامحها في الجوانب المختلفة "سكانية-إجتماعية-عمرانية-إقتصادية-.....إلخ.

- كيف بدأ الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية ودواعي ذلك.
- مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به.
- تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد.
- نظام التخطيط الإقليمي ودور كلاً من الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية.
- أهم القضايا التخطيطية التي تعاني منها.
- عناصر إستراتيجية التنمية المقترحة لمواجهة ومعالجة القضايا التي تعاني منها الدولة.

٣-٣ دراسة وتحليل تجارب بعض الدول المتقدمة تنموياً

وقع إختيار الباحث علي دراسة وتحليل تجربة كل من دولتي ألمانيا والدنمارك نظراً لتمييز تجاربهم في مجال التنمية الإقليمية. ولتوفر بيانات موثقة عنهما بالمواقع الحكومية الرسمية علي شبكة المعلومات الدولية "INTERNET" وفيما يلي نعرض هاتين التجربتين بالشرح والتوضيح.

٣-٣-١ تجربة دولة ألمانيا الإتحادية

٣-٣-١-١ نبذه عامة عن دولة ألمانيا

تمتد دولة ألمانيا من بحر الشمال وبحر البلطيق في الشمال إلى جبال الألب في الجنوب (شكل رقم ٣-١)، وتعد الدولة الأكبر بين دول الإتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان حيث يبلغ حوالي ٨٠ مليون نسمة (إحصاء عام ٢٠٠٨م) ١. وتبلغ مساحتها حوالي ٣٥٧ ألف كم٢. وتم توحيد شطري الدولة الغربي والشرقي عام ١٩٩٠م بعد سقوط جدار برلين الفاصل بينهما. ويوضح الجدول رقم (٣-١) أبرز الملامح والخصائص العامة لدولة ألمانيا.

١ http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/germany/index_e.html



Source :<http://maps.google.com.sa/maps>

شكل رقم (٣-١) الموقع الجغرافي لدولة ألمانيا

جدول رقم (٣-١) الملامح العامة لدولة ألمانيا

المساحة الإجمالية	٣٥٧ ألف كم ^٢
عدد السكان	٨١.٧٥ مليون نسمة حتي آخر عام ٢٠٠٨م
عدد الولايات	١٣ ولاية
عدد التجمعات الريفية	٢٠١
عدد التجمعات الحضرية	١١٢
عدد البلديات	١٢٢٢٧ بلدية
الناتج المحلي الإجمالي	٢٣٦٩ بليون يورو عام ٢٠٠٩م
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	٣.٦% عام ٢٠١٠م

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT) - دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/germany/index_e.html

٣-٣-١-٢ بداية الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية وأسباب ذلك

بدأ الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية قبل الحرب العالمية الأولى، حيث تزايد حجم المدن والمناطق الكبرى ولاسيما منطقة برلين ومنطقة الرور التي نشأ عنها مشاكل بيئية وعمرانية وغيرها مما دعي الباحثين والمتخصصين بالتفكير في مشروع مثل تخطيط برلين لحل مشكلة هذه المدينة^١. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية (من عام ١٩٣٩م - حتى عام ١٩٤٥م) والتي نشأ عنها تدمير معظم المدن الألمانية. تم وضع قانون التخطيط الإقليمي للدولة ونشأت الجمعيات المهمة بهذا المجال والتي دعت لفكر التنمية الإقليمية. وبذلت العديد من الجهود لحل مشاكل التنمية وتم تقسيم ألمانيا إلي العديد من المناطق أو الوحدات أو المكانية. ولكل منطقة أو وحدة مكانية لجنة للتخطيط الإقليمي تتبع الوزير المسئول بالحكومة الاتحادية. وكانت هذه اللجنة لها الحرية في إعداد الخطط والمشاريع المختلفة ولكن بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية وبقية الولايات الأخرى لعدم تعارض المصالح.

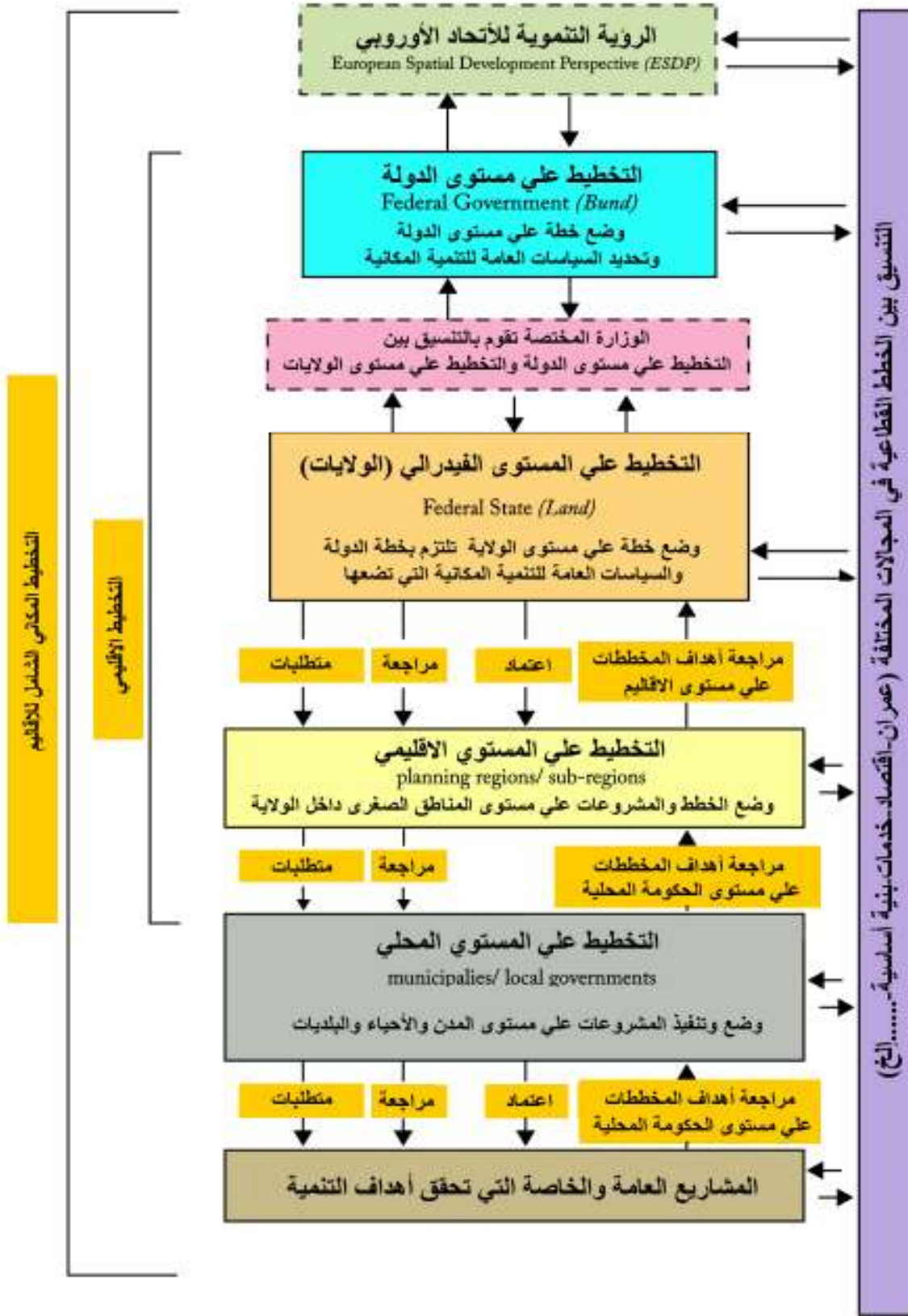
٣-٣-١-٣ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به

ينقسم نظام التخطيط بدولة ألمانيا إلي أربعة مستويات هي^٢:

- التخطيط علي مستوي الدولة (Federal Government): ويختص بوضع خطة علي مستوى الدولة ككل ويحدد السياسات العامة للتنمية المكانية.
- التخطيط علي المستوي الفيدرالي للولايات (Federal State): ويختص بوضع خطة علي مستوى الولاية ولا بد من أن يلتزم بخطة الدولة والسياسات العامة للتنمية المكانية التي تضعها. ويجوز له تعديلها ولكن بتوضيح مبررات هذا التعديل وأخذ موافقة عليه من الوزير الإتحادي والبرلمان الألماني والذي يكون حاكم الولاية عضو به.
- التخطيط علي المستوي الإقليمي (Regional Planning-Sub Regional Planning): ويختص بوضع الخطط والمشروعات علي مستوى المناطق الصغرى داخل الولاية. والتي لا بد أن تحقق الأهداف المحددة بخطة الولاية ككل.
- التخطيط علي المستوي المحلي (Local & Municipal Planning): ويختص بوضع وتنفيذ المشروعات علي مستوى المدن والأحياء والبلديات. ويوضح الشكل رقم (٣-٢) مستويات التخطيط بدولة ألمانيا.

^١ The Planning Process in the US and Germany: A Comparative Analysis-Stephen Schmidt & Ralph Buhler
Published Paper in Virginia University Location http://www.spia.vt.edu/SPIA/docs/ralphbu/papers/lu_d_usa.pdf

^٢ The Planning Process in the US and Germany- Previous Source.



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT)-دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/germany/index_e.htm

شكل رقم (٣-٢) مستويات التخطيط بدولة ألمانيا وكيفية التنسيق بينها

٣-٣-١-٤ تطور نظام التخطيط الإقليمي^١

- المرحلة الأولى (قبل عام ١٩٤٥م)

- إنشاء مجلس لتنظيم استخدامات الأراضي وشبكة الطرق والسكة الحديد.
- إنشاء مجلس التخطيط الإقليمي.
- تطبيق سياسة التخطيط الإقليمي من أسفل لأعلى مع التنسيق مع الكيان الإتحادي.
- إنشاء هيئة تخطيط الدولة. والأخذ بسياسة تخطيط الأراضي من قبل الحكومة الإتحادية.

- المرحلة الثانية (١٩٤٥م-١٩٦٠م)

- مواصلة محاولات التخطيط الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية.
- أول مشروع قانون التخطيط الإقليمي على مستوى المحافظات.
- سن قانون التخطيط الإقليمي في معظم الولايات.

- المرحلة الثالثة (١٩٦٥م-١٩٧٥م)

- سن قانون التخطيط الإقليمي وتطبيقه في معظم الولايات.
- التنسيق بين الوزارات في الولايات المختلفة بشأن الخطة المكانية علي المستوى الإتحادي.
- سن البرامج البيئية والبنية التحتية والنقل على المستوى الإتحادي.

- المرحلة الرابعة (١٩٧٥م-١٩٨٠م)

- عدم مراجعة برنامج التخطيط المكاني الإتحادي.
- سادت فترة من الركود في تطبيق قانون التخطيط الإقليمي

- المرحلة الخامسة (١٩٨٠م-٢٠٠٨م)

- الإهتمام بالتخطيط البيئي وتقييم الأثر البيئي.
- توحيد الألمانيتين ولاسيما بعد ظهور حلم الإتحاد الأوروبي وبداية إندماج بعض الدول فيه.
- توقيع إتفاقية معاهدة الإتحاد الأوروبي.
- صياغة إستراتيجية التنمية المكانية (التخطيط الإقليمي المكاني) في الدولة.
- مراجعة قانون التخطيط الإقليمي وتعديله.

^١ The Planning Process in the US and Germany- Previous Source.

٣-٣-١-٥ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد

نظراً لأن دولة ألمانيا مختلفة إلى حد ما عن بقية الإتحاد الأوروبي حيث لا تعتبر العوامل الطبيعية مثل الطبوغرافيا أو الأنهار أو غيرها عاملاً محدداً في تقسيم الدولة. لذلك فقد تم تقسيم الدولة إلى ٥ كانتونات أو مناطق كبيرة طبقاً للسمات العامة لسكان هذه المناطق^١ (شكل رقم ٣-٣) وهذه الكانتونات مقسمة إلى ولايات أو إقليم إتحادي (١٦ إقليم إتحادي) يتمتع كل منها بالحكم الذاتي. وتضم هذه الأقاليم ٤٢٩ مقاطعة ومدينة. (شكل رقم ٣-٤، جدول رقم ٣-٢). كما يوضح الشكل رقم (٣-٥) تطور تقسيم دولة ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن.



Source: <http://www.mlit.go.jp-previous> source

شكل رقم (٣-٤) تقسيم ألمانيا لوحدات إدارية



Source: <http://www.ub.edu/medame/PRMertins.pdf>

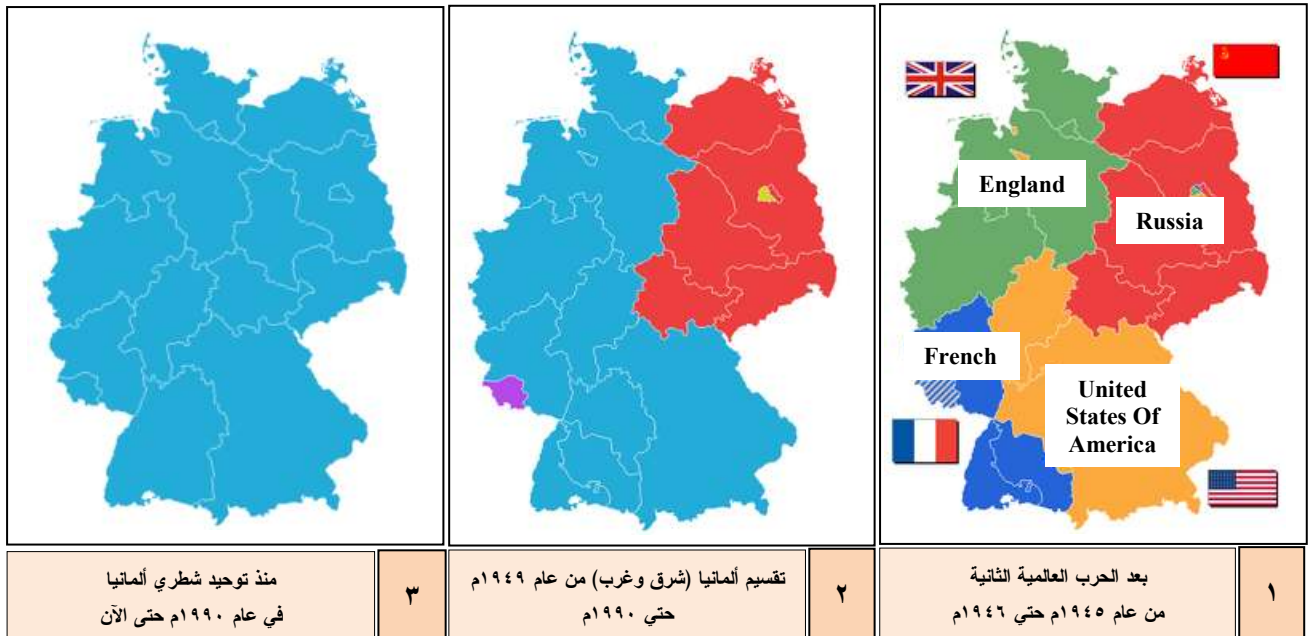
شكل رقم (٣-٣) تقسيم ألمانيا لأقاليم تخطيطية

^١ Regional Planning in Germany-Dr.Gunter and Dra. Michaela Paal & Phillips Marburg Published Paper in Barcelona University Location
:http:// www.ub.edu/medame/PRMertins.pdf

جدول رقم (٣-٢) التقسيم الإداري لدولة ألمانيا

م	الولاية	العاصمة	المساحة (ألف كم ^٢)	السكان (مليون نسمة)	م	الولاية	العاصمة	المساحة (ألف كم ^٢)	السكان (مليون نسمة)
١	بادن- فورتمبيرغ	شتوتغارت	٣٥.٧	١٠.٧	٩	ساكسونيا السفلى	هانوفر	٤٧.٦	٨.٠
٢	بافاريا	ميونخ	٧٠.٥	١٢.٤	١٠	شمال الراين	دوسلدورف	٣٤.٠	١٨.٠
٣	برلين	برلين	٠.٨	٣.٤	١١	راينلاند - بالاتينات	ماينز	١٩.٨	٤.٠
٤	براندنبورغ	بوتسدام	٢٩.٤	٢.٥	١٢	سارلاند	ساربروكن	٢.٥	١.٠
٥	بريمن	بريمن	٠.٤	٠.٦	١٣	ساكسونيا	دريسدن	١٨.٤	٤.٣
٦	هامبورغ	هامبورغ	٠.٧	١.٧	١٤	سكسونيا- أنهالت	ماغدبورغ	٢٠.٤	٢.٤
٧	هسن	فيسبادن	٢١.١	٦.٠	١٥	شليسفغ هولشتاين	كييل	١٥.٧	٢.٨
٨	ميكلينبورغ	شفيرين	٢٣.١	١.٧	١٦	تورنغن	إرفورت	١٦.٧	٢.٣

Source: <http://www.mlit.go.jp>-previous source



Source: <http://www.wikipidia.com/germany>

شكل رقم (٣-٥) تطور تقسيم دولة ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن

٣-١-٦ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية

طبقت ألمانيا فكر التخطيط الإقليمي منذ أوائل القرن العشرين لمواجهة التوسع العمراني، وبدأت هذا الفكر بالتخطيط المركزي وذلك في ظل النظام النازي، وإستمر هذا النظام إلي ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً في عام ١٩٦٠م. ولكن بعد تطورات عديدة (وسن قانون التخطيط الإقليمي) أصبح هناك خطة شاملة علي مستوي الدولة ككل تضعها الحكومة الإتحادية وتراعيها جميع حكومات الولايات الألمانية (الحكومات المحلية)، وبحيث تضع كل حكومة ولاية خطة مكانية خاصة بها تأخذ في الإعتبار الخطة الشاملة للدولة. وهذا النظام قام بتوزيع الصلاحيات والمهام بحيث أعطي بعض الصلاحيات للحكومة المحلية في أن تحدد مبادئ التخطيط الشامل وإدارة الخطة المكانية الفردية على أساس قانون التخطيط العمراني فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية وتحسين الهياكل الإقتصادية الإقليمية، وبحيث تتماشى الخطة المكانية التي تضعها مع الإطار المحدد من قبل الحكومة الإتحادية. كما أتاح للدولة أن تمارس سلطتها في مراقبة تطبيق الخطة الشاملة للدولة وتقييمها^١.

أ- دور الحكومة (الفيدرالية) الإتحادية في نظام التخطيط الإقليمي

في عام ١٩٦٥م صدر القانون الإتحادي للتخطيط الإقليمي، والذي يحدد إطاراً مؤسسياً لإجراءات التخطيط الإقليمي، وفي عام ١٩٦٧م عقد المؤتمر الوزاري للتخطيط الإقليمي لغرض التنسيق بين الحكومات في القضايا التخطيطية ولتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتخطيط المكاني. ثم أدى تعديل القانون الأساسي في عام ١٩٦٩م (بناءً علي طلب الحكومة الإتحادية) إلي تعاون الحكومة المركزية مع حكومات الولايات وتقديم المساعدة المالية السنوية لها لتحسين الهياكل الإقتصادية الإقليمية ولاسيما حكومات الولايات الشرقية بعد توحيد شطرين الدولة، وفي عام ٢٠٠٦م تم مراجعة قانون التخطيط الإقليمي ووضعت الحكومة خطة مكانية للدولة ككل.

وفي ظل هذا النظام تحدد سلطات الحكومة الإتحادية بموجب القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا سلطات الولايات، وقوانينها الخاصة المتعلقة بالتخطيط الإقليمي، كما أن لديها في الوقت نفسه منظمات حكومية تتبادل المعلومات والمشاركة، والتعاون مع بقية الولايات.

ب- دور الحكومات المحلية في نظام التخطيط الإقليمي

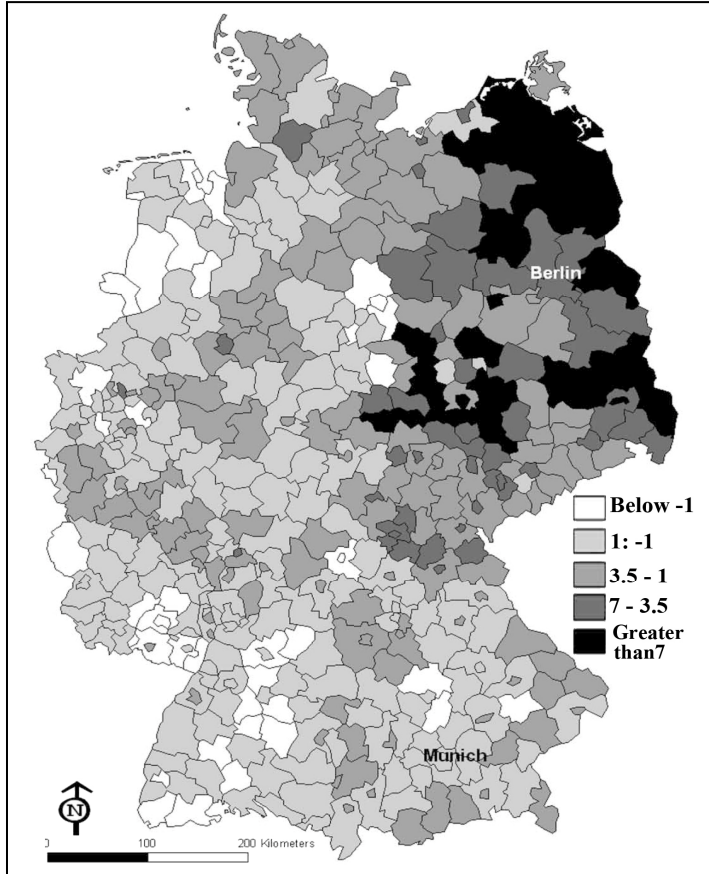
وفقاً للمادتين ٨، ١٦ من قانون التخطيط الإقليمي فإن لحكومات الولايات وضع خطة إقليمية لكامل الولاية أو لجزء منها بحيث تشكل جزء من خطة وطنية للدولة. (وقد تم إلي الآن إعداد خطة إقليمية

^١ http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/germany/index_e.htm

لحوالي ١٠٤ منطقة في جميع أنحاء الدولة) ويجري تنفيذ هذه الخطة وغيرها بما يتماشى مع الخطط الأخرى ذات الصلة في إطار خطة شاملة للدولة.

٣-١-٧ أهم القضايا التخطيطية

تعتبر من أهم القضايا التي تعاني منها دولة ألمانيا علي مدي فترة طويلة هي قضية التفاوت الإقليمي وتركيز التنمية في المناطق والأقاليم الحضرية الهامة مثل برلين في الشرق وشتوتجارت وفرانكفورت وميونخ في الغرب والجنوب وتهميش بقية الأقاليم الفقيرة، نتج عن ذلك تفاوت في الدخل بين المواطنين وتوفر فرص العمل لهم. حيث نجد إرتفاع نسبة البطالة في المناطق الشرقية مقارنة ببقية المناطق الأخرى كما يظهر ذلك في الشكل رقم (٦-٣)، كما يوضح الجدول رقم (٣-٣) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المناطق الهامشية والفقيرة مقارنة ببقية المدن الحضرية الكبرى^١.



Source: The Planning Process in the US and Germany
شكل رقم (٦-٣) توزيع نسب البطالة في أقاليم دولة ألمانيا

جدول رقم (٣-٣) توزيع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أقاليم دولة ألمانيا

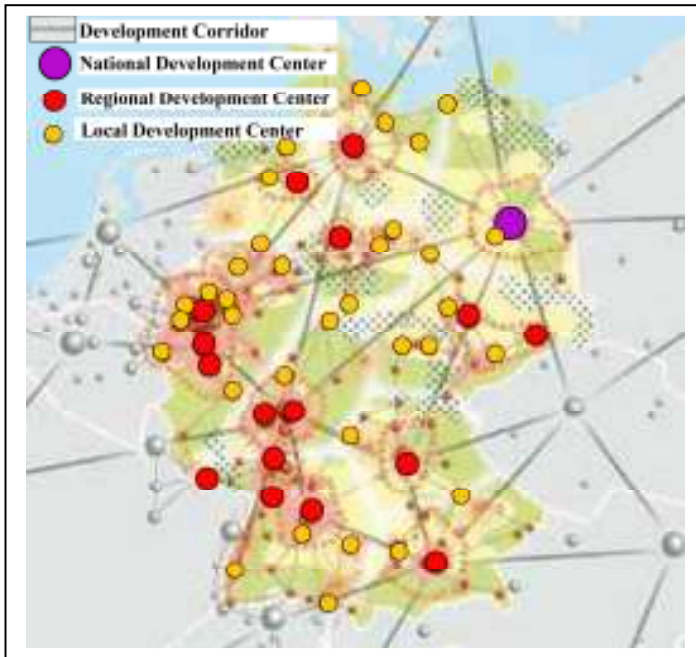
regions	population			GRDP (products per person)		
	Year (1991)	Year (2000)	Year (2005)	Year (1991)	Year (2000)	Year (2005)
Baden-Wuerttemberg	9.899,2	10.492	10.731	23.430	28.343	30.818
Bavaria	11.526,4	12.187,6	12.457,0	22.724	29.487	32.408
Berlin	3.438,8	3.384,1	3.391,4	18.427	23.161	23.470
Brandenburg	2.562,0	2.600,5	2.562,1	7.660	17.298	18.755

^١ Previous Source.

regions	population			GRDP (products per person)		
	Year (1991)	Year (2000)	Year (2005)	Year (1991)	Year (2000)	Year (2005)
Bremen	٦٨٢,٥	٦٦١,٥	٦٦٢,٧	٢٦.٨٣٨	٣٣.٤٢٦	٣٦.٩٢٧
Hamburg	١.٦٦٠,٧	١.٧١٠,٣	١.٧٣٨,٥	٣٣.٨٤٥	٤٢.٤٢٣	٤٥.٩٩٢
Hessen	٥.٧٩٥,٧	٦.٠٥٨,٣	٦.٠٩٢,٩	٢٤.٤١٩	٣٠.٢٢٣	٣٢.٤٥٤
Mecklenburg-West Pomerania	١.٩٠٧,٧	١.٧٨٣,٠	١.٧١٣,٢	٧.٤٧٠	١٦.٨٥٩	١٨.٢٦٤
Lower Saxony	٧.٤٢٦,٧	٧.٩١١,٣	٨.٠٠٥,٩	١٨.٨٩٠	٢٢.٧٦٧	٢٣.٥٣٤
North Rhine-Westphalia	١٧.٤٢٣,٢	١٧.٩٩٩,٩	١٨.٠٥٩,٨	٢١.١٨٤	٢٥.٢٣٦	٢٣.٥٣٤
Rhineland-Pfalz	٣.٧٨٨,٧	٤.٠٣٠,٤	٤.٠٥٩,٦	١٩.٣٠١	٢٢.٥٨٧	٢٤.٠٠٧
Saarland	١.٠٧٤,٧	١.٠٦٩,٧	١.٠٥٢,٥	١٩.٢٣١	٢٣.١٢٥	٢٦.٠٩٠
Saxony	٤.٧٢١,٦	٤.٤٤٢,٧	٤.٢٨٣,٦	٧.٥٩٧	٢٣.١٢٥	٢٠.٠٣٣
Saxony-Anhalt	٢.٨٤٩,١	٢.٦٣٣,٠	٢.٤٨٣,٥	٧.١٣٩	١٦.٤٣٧	٢٠.٠٣٣
Schleswig-Holstein	٢.٦٣٥,٨	٢.٧٨٢,٣	٢.٨٢٩,٠	١٩.٣٠٤	٢٣.٣٠٩	٢٤.٣٨١
Thuringia	٢.٥٩١,٤	٢.٤٤٠,٣	٢.٨٢٩,٠	٦.٦٢٥	١٦.٦٣٨	١٩.٠٤٧
Germany overall	٧٩.٩٨٤	٨٢.١٨٨	٨٢.٤٦٨	١٩.١٨٦	٢٥.٠٩٥	٢٧.٢٢٩

Source: <http://www.mlit.go.jp-previous> source

٣-٣-١-٨ عناصر إستراتيجية التنمية المقترحة



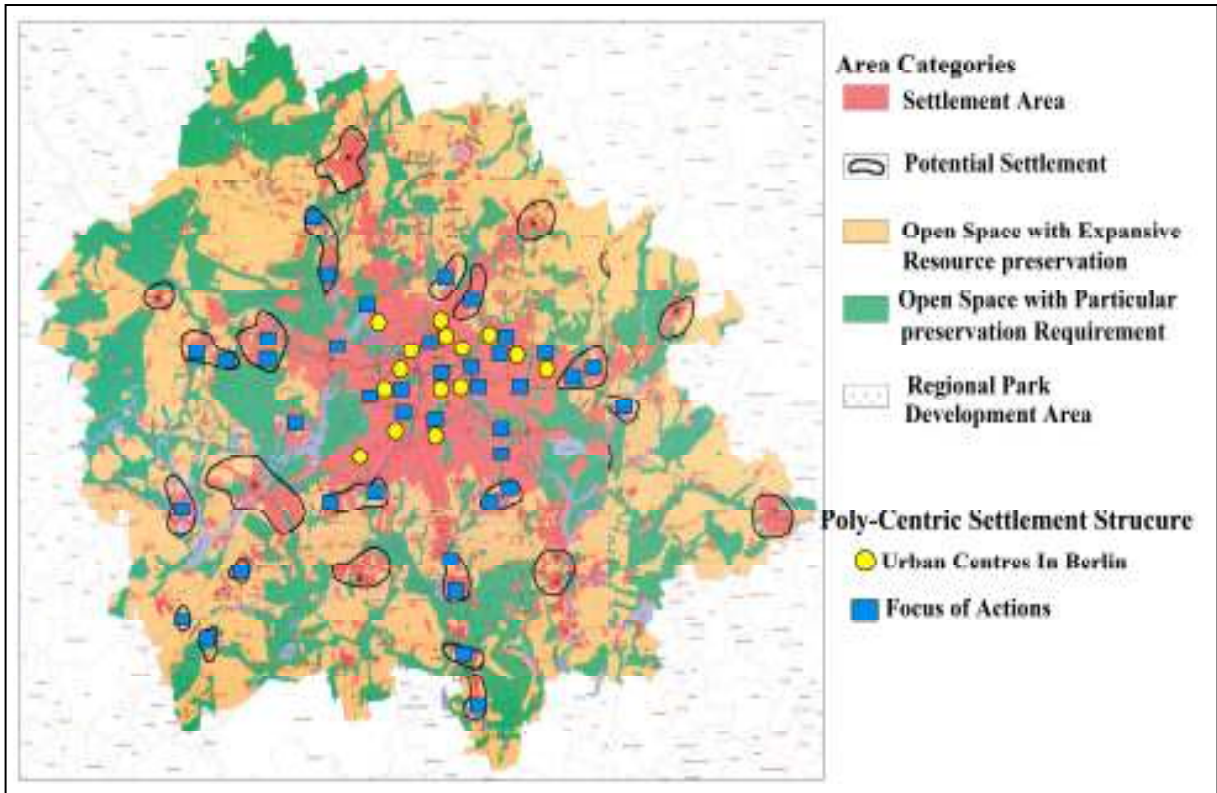
Source: <http://www.bmvbs.de>

شكل رقم (٣-٧) خطة التنمية الإقليمية للدولة

مع ظهور مشكلة التفاوتات الإقليمية السابق الإشارة إليها إتجهت الدولة إلى تطوير وتنمية هذه المناطق لخلق مناطق نمو جاذبه بها (أقاليم مضادة) تجذب السكان من بقية المناطق ولتشجيع المواطنين علي الإقامة بها وعدم الهجرة للأقاليم الكبرى مثل برلين وشتوتجارت وهامبورج وغيرها (ويوضح الشكل رقم ٣-٧ خطة التنمية الإقليمية للدولة والتي تعتمد علي خلق محاور ربط سريعة بين كافة المناطق، وإقامة أقطاب تنمية في المناطق الهامشية بالدولة). ووضع

سياسات هامة لتحقيق ذلك تتمثل فيما يلي^١:-

- إقامة مناطق تنمية صناعية وتكنولوجية بها. وتوفير برامج تدريب للعمالة بها لرفع مستواهم.
 - تمويل الحكومة الاتحادية للمشاريع الهامة والملحة مثل البنية التحتية علي سبيل المثال.
 - تطوير البنية الأساسية وشبكات الطرق لجذب المستثمرين ورجال الأعمال لإقامة مشاريع بها.
 - توفير حوافز إستثمارية لرجال الأعمال وتقليل الضرائب عليهم.
 - نشر المؤسسات البحثية والجامعات والوكالات الحكومية بها.
 - التعاون والتنسيق المستمر بين الحكومة الإتحادية وحكومات الولايات في كافة مجالات التنمية لإحداث التكامل بين جميع الولايات المختلفة بالدولة في إطار ما يسمى "البرنامج المشترك لإصلاح البنية الإقتصادية الإقليمية للولايات".
- كما قامت الدولة بتنمية إقليم مدينة برلين الكبرى لحل مشاكل التنمية بها، ولاسيما المشاكل الناتجة عن تكديس السكان بها مثل المشاكل المرورية والمناطق الغير مخططة وإختلاط إستعمالات الأراضي.....إلخ. (شكل رقم ٣-٨).



Source <http://www.mlit.go.jp>

شكل رقم (٣-٨) تخطيط إقليم مدينة برلين

^١ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة النقل والتنمية العمرانية بدولة ألمانيا -دراسة إستراتيجية التنمية الإقليمية العمرانية <http://www.bmvbs.de/SharedDocs/EN/Artikel/SW/new-concepts-for-spatial-planning-in-germany.html?nn=37416>

٣-٣-٢ تجربة دولة الدنمارك

٣-٣-٢-١ نبذة عامة عن دولة الدنمارك



Source :<http://maps.google.com.sa/maps>

شكل رقم (٣-٩) موقع دولة الدنمارك

تتكون دولة الدنمارك من عدة جزر يصل عددها إلي حوالي ٤٠٦ جزيرة تقع في بحر الشمال وأهمها جوتلاند وهي شبه جزيرة وتعتبر جزء من القارة الأوروبية. ويلتحم بها جنوباً دولة ألمانيا الاتحادية، وجزيرة فارو والتي تقع جنوب كلاً من السويد والنرويج، كما تعتبر جزيرة غرينلاند أكبر جزيرة في العالم، ويقابل دولة الدنمارك من الجهة الغربية دولة المملكة المتحدة^١ (شكل رقم ٣-٩). وتبلغ مساحة الدولة حوالي ٤٣ ألف كم^٢ وعدد سكانها ٥.٥ مليون نسمة طبقاً لتعداد عام ٢٠١٠م. ويوضح الجدول رقم (٣-٤) نبذة عامة عن دولة الدنمارك.

جدول رقم (٣-٤) التقسيم الإداري والخصائص العامة لدولة الدنمارك

٤٣ ألف كم ^٢ (ما عدا جزيرتي فارو وغرينلاند)	المساحة الإجمالية
٥.٥٤ مليون نسمة تعداد عام ٢٠١٠م	عدد السكان
١٢٩ نسمة/كم ^٢ عام ٢٠١٠م	الكثافة السكانية
٨٦.٧% عام ٢٠٠٩م	نسبة سكان الحضر
٣١٠.٧ بليون يورو عام ٢٠١٠م	الناتج المحلي الإجمالي
٢.٠٧٦% عام ٢٠١٠م	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Source:http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark/index_e.html

^١ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT) - دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark/index_e.html

٣-٢-٢-٣ بداية الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية وتطوره عبر المراحل المختلفة^١ - المرحلة الأولى - نهاية الخمسينات

يرجع الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية إلي نهاية الخمسينات من القرن الماضي عندما زادت معدلات النمو الإقتصادي وخاصة في النشاط الصناعي، وتطلب ذلك زيادة الأراضي لهذا النشاط وزيادة الهجرة للعاصمة كونهاجن مقارنة بالمناطق الأخرى. مما إستدعى التفكير في وضع إستراتيجية للتنمية للدولة ككل. وعلي وجه الخصوص للمراكز العمرانية المتزايدة في حجم السكان. (شكل رقم ٣-١٠).



Source: The Danish National Spatial Planning Framework

شكل رقم (٣-١٠) إستراتيجية التنمية بالدنمارك عام ١٩٦٢م

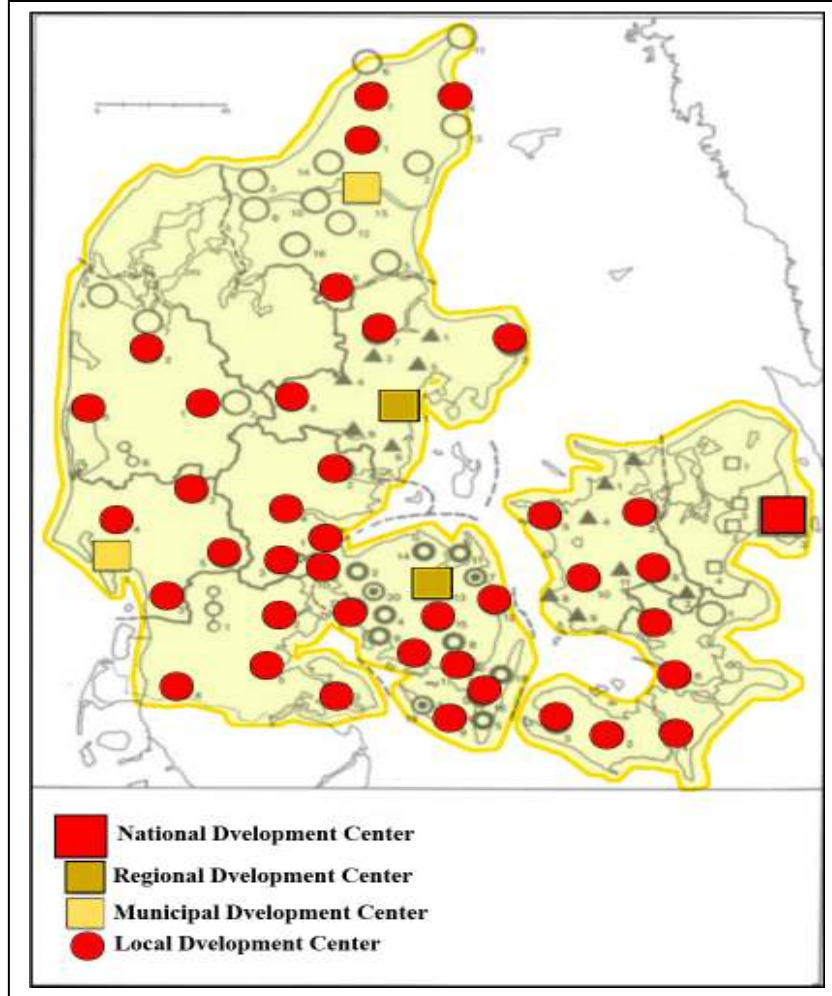
- المرحلة الثانية - عام ١٩٧٠م

تم التفكير في تقسيم الدولة لأقاليم وبلديات وتكوين نظام للإدارة المحلية بهدف تنظيم الهيكل الإداري للدولة ولخلق عدالة في التنمية بين مناطق الدولة.

^١ The Danish National Spatial Planning Framework-Daniel Galland & Stig Enemark. Published Paper in Aalborg University Location
http://vbn.aau.dk/files/٧٠١٩٥٠٩٢/galland_enemark_the_danish_national_spatial_planning_framework.pdf

- المرحلة الثالثة - عام ١٩٨٠م

بدأ الإهتمام بالحفاظ علي الموارد والمناداة بالتوزيع العادل لها بين جميع الأقاليم (التنمية العادلة). ولعبت الحكومة المركزية دوراً هاماً في وضع إستراتيجية إقليمية لهذا الغرض. ومع هذه الإستراتيجية بدأ الإهتمام بتنظيم التدرج الهرمي للتجمعات وتنظيمها وتوفير الخدمات والبنية الأساسية لها. (شكل ٣-١١).



Source: The Danish National Spatial Planning Framework

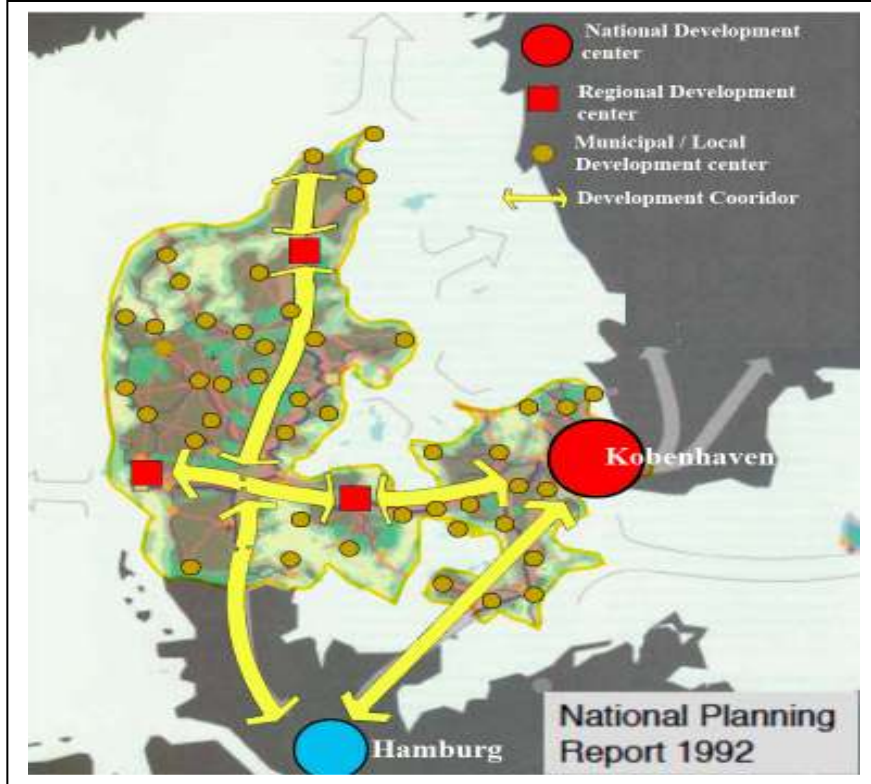
شكل رقم (٣-١١) إستراتيجية التنمية الإقليمية للدولة عام ١٩٨٠م

- المرحلة الرابعة - عام ١٩٩٢م

قامت الدولة ممثلة في وزارة البيئة المسؤولة عن التنمية العمرانية والإقليمية بوضع خطة التنمية الإقليمية المقترحة (رؤية التنمية حتى عام ٢٠٢٥م). واعتمدت علي تحقيق التوازن بين مناطق الدولة. (شكل ٣-١٢).

- المرحلة الخامسة - عام ٢٠٠٦م

قامت الدولة بتطوير الإستراتيجية الإقليمية لمواجهة تحديات العولمة وركز التطوير علي التحكم في التباين بين الأقاليم ولاسيما إقليم العاصمة كوبنهاجن. وتم اعداد دراسة عن أسباب تضخمه السكاني وزيادة معدلات التنمية الإقتصادية به مقارنة ببقية الأقاليم وكيفية التحكم في هذه المشكلة ومعالجتها.



Source: The Danish National Spatial Planning Framework

شكل رقم (٣-١٢) إستراتيجية التنمية الإقليمية للدولة عام ١٩٩٢م

٣-٣-٢-٣ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به

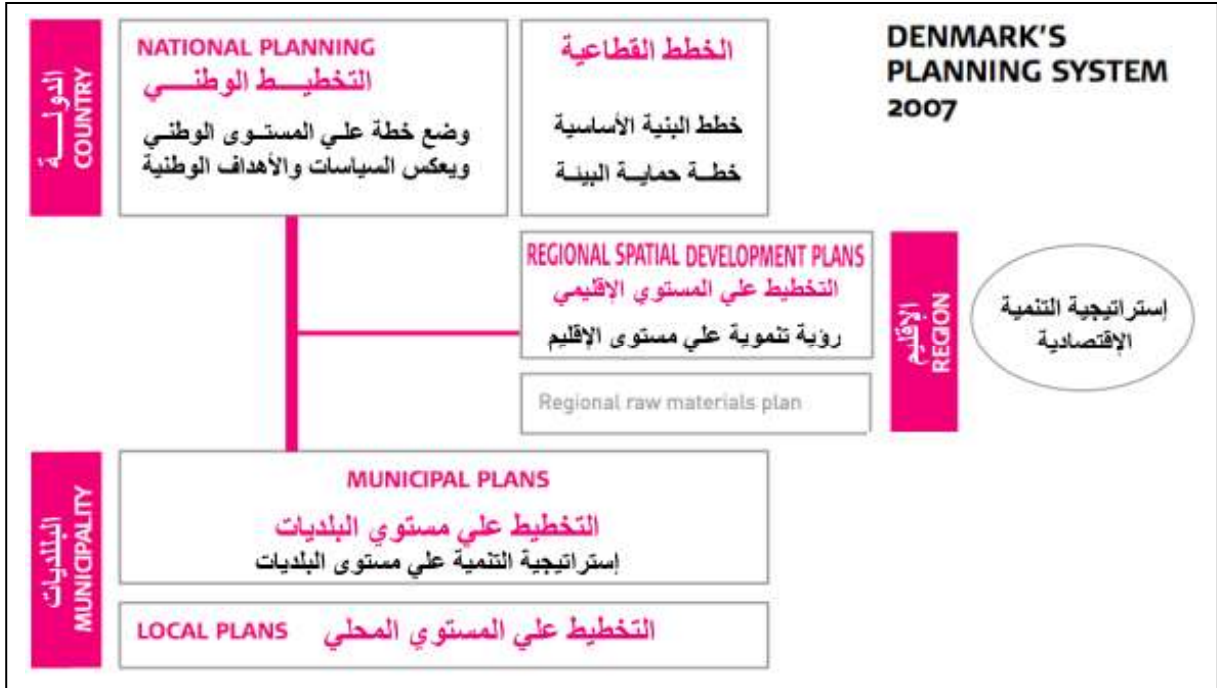
ينقسم نظام التخطيط بدولة الدنمارك إلي ثلاثة مستويات هي^١:

- التخطيط علي المستوى الوطني (National Planning): ويختص بوضع خطة علي المستوى الوطني ومبادئه التوجيهية ويعكس السياسات والأهداف الوطنية. والمسئول عن هذه الخطة هو وزير البيئة.

^١ Spatial Planning in Denmark Published Paper in ministry of Environment- Spatial Planning Department Location

:<http://www.naturstyrelsen.dk/nr/rdonlyres/c٠c٢٤d١٧-٤٦a٣-٤٩fc-٩٦٦٧-٠٩d٦٩a٣١ecee/٧٩٢٩٣/spatialplanning.pdf>

- التخطيط على المستوى الإقليمي (Regional Spatial Development Plans): يحقق الأهداف الوطنية ويشرف على مجالس المقاطعات (مجالس التنمية الإقليمية) وتتضمن الخطط الإقليمية مبادئ توجيهية بشأن الأراضي في الأقاليم وهي تعتبر إطاراً ملزماً للبلديات.
- التخطيط على مستوى البلديات (Municipal & Local Planning): ويختص بوضع الخطط المحلية بشأن استخدامات الأراضي في المدن والتجمعات الأخرى. وهو يجسد الخطط الإقليمية ويحقق أهدافها. ويوضح الشكل رقم (٣-١٣) مستويات التخطيط بدولة الدنمارك.



Source: http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark/index_e.html

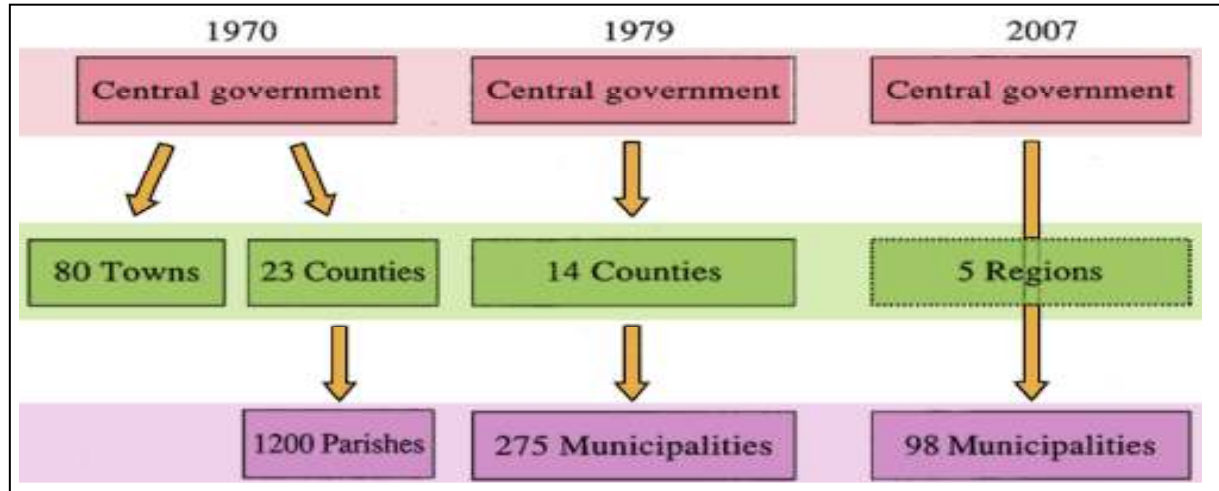
شكل رقم (٣-١٣) مستويات التخطيط بدولة الدنمارك

٣-٣-٢-٤ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد^١

توجهت دولة الدنمارك إلى تقسيم الأقاليم التخطيطية منذ فترة قريبة. حيث كانت الدولة في عام ١٩٧٠م مقسمة إلى ٢٣ مقاطعة تشمل ٨٠ مدينة وبلدة. ثم في عام ١٩٧٩م قسمت الدولة إلى ١٤ مقاطعة تشمل ٢٧٥ بلدية، ولكن بعد إصدار قانون الإدارة المحلية (٢٠٠٧م) ألغيت هذه المقاطعات وتم تقسيم الدولة إلى ٥ أقاليم تخطيطية ليسهل تطبيق خطط التنمية وللتحكم في التنمية العمرانية لهذه المناطق ويرأس كل إقليم مجلس منتخب كل ٤ سنوات يتألف من ٤١ عضواً. وتتكون هذه الأقاليم الخمسة من

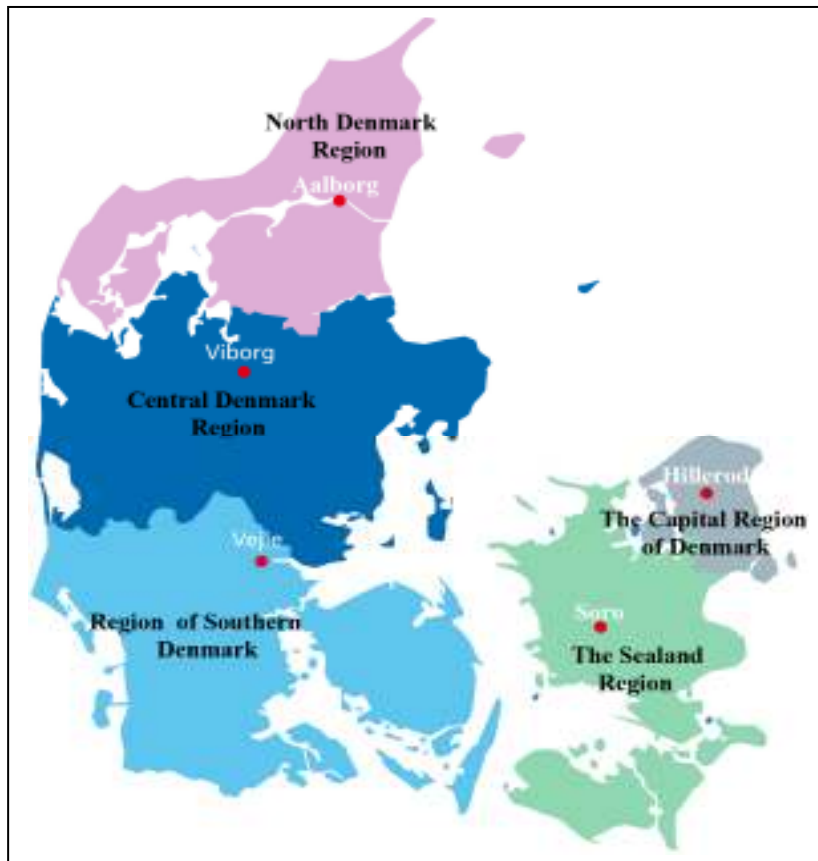
^١ The Danish National Spatial Planning Framework-previous Resources.

٩٨ بلدية، ويوضح الشكلين رقمي (٣-١٤)، (٣-١٥) تطور التقسيم الإداري والتقسيم الحالي للأقاليم التخطيطية بدولة الدنمارك. كما يوضح الجدول رقم (٣-٥) التقسيم الإداري لدولة الدنمارك.



Source: <http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark>

شكل رقم (٣-١٤) تطور التقسيم الإداري لدولة الدنمارك



Source: The Danish National Spatial Planning Framework

شكل رقم (٣-١٥) تقسيم دولة الدنمارك لأقاليم تخطيطية

جدول رقم (٣-٥) تقسيم مناطق الدولة

المساحة (كم ²)	عدد السكان (٢٠٠٨م)	أكبر مدينة	مقر الإدارة	أسم المنطقة
٢٥٦١	١٦٤٥٨٢٥	Copenhagen كوبنهاغن	هيليرود	العاصمة (Hovedstaden)
١٣١٤٢	١٢٣٧٠٤١	Århus آرهوس	Viborg فيبورغ	وسط الدنمارك (Midtjylland)
٧٩٢٧	٥٧٨٨٣٩	Aalborg ألبورج	Aalborg ألبورج	شمال الدنمارك Nordjylland
٧٢٧٣	٨١٩٤٢٧	Roskilde روسكيلد	Sorø سورو	نيوزيلندا (Sjælland)
١٢١٩١	١١٩٤٦٥٩	Odense أودنسي	Vejle فيجيل	جنوب الدنمارك (Syddanmark)
٤٣٠٩٤	٥٤٧٥٧٩١	الإجمالي		

Source: http://en.wikipedia.org/wiki/Regions_of_Denmark

٣-٣-٢-٥ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية طبقت الدنمارك فكر التخطيط الإقليمي منذ أوائل الخمسينات كما ذكر سابقاً و صدر أول تشريع ينظم عملية التخطيط والتنمية الإقليمية والمحلية في عام ١٩٧٤م حيث صدرت لائحة بشأن التخطيط المكاني الوطني، ثم صدر في عام ١٩٩٢م قانون التخطيط الإقليمي والمحلي لدمج تلك اللوائح في قانون موحد يضمها جميعاً ، وكانت حتي هذا الوقت سلطات الإدارة المسؤولة عن التخطيط الإقليمي ممثلة في ثلاث سلطات هي الحكومة المركزية والمقاطعات والبلديات. ثم حدثت تطورات وإصلاحات جذرية في هذا القانون نتج عنها صدور قانون التخطيط الإقليمي عام ٢٠٠٥م ثم عدل وإعتمد بشكل نهائي في عام ٢٠٠٧م. وبناء عليها إنحصرت السلطات في سلطتين هما الحكومة المركزية والبلديات^١.

أ- دور الحكومة المركزية في نظام التخطيط الإقليمي

هناك إستراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة تضعها الحكومة المركزية حيث يقرها وزير البيئة (المختص بالتخطيط الإقليمي في الدولة) إطاراً شاملاً لخطة التنمية الوطنية الإقليمية المقترحة وخطط البلديات ويعطي لمحة عامة عن توجهات وإنعكاس الخطة الوطنية الإقليمية علي التخطيط بمستوى البلديات،

^١ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT)-دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

[http:// www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark/index_e.html](http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark/index_e.html)

ويعرض عليه الخطط المحلية والإقليمية وله أن يبدي اعتراضه علي أي مقترحات تتعارض مع المصلحة الوطنية العامة أو خطة التنمية الإقليمية المكانية. ويعاون وزير البيئة في صياغة خطة التنمية الإقليمية مجلس إقليمي إستشاري يحدد رؤية التنمية للمناطق بحيث تكون وثيقة توجيهية للبلديات في إعداد خطط التنمية لها. ويوضح الجدول رقم (٣-٦) صلاحيات وزير البيئة والوثائق المتعلقة بالخطة الإقليمية للدولة^١.

جدول رقم (٣-٦) صلاحيات وزير البيئة والوثائق المتعلقة بالخطة الإقليمية للدولة

تقرير التنمية الوطنية	يقدم من وزير البيئة للبرلمان الدنماركي ليعتمد وهو يعتبر وثيقة تتضمن رؤى للتخطيط إلا أنه لا يملك السلطة القانونية ويغطي التقرير إعتبرات خاصة لتخطيط إقليم مدينة كوبنهاغن الكبرى. بالإضافة إلى الخطط الإقليمية والبلدية.
إنعكاس علي التخطيط بمستوى البلديات	تشرح المصالح الوطنية وتنعكس في خطط قطاعية.
توجهات التنمية الشاملة	يضع وزير البيئة قواعد ملزمة للتخطيط يمكن للحكومة من خلالها أن تشجع علي إقامة مشاريع محددة في المجالات البلدية والمحلية.
الإعتراضات	من صلاحيات وزير البيئة أن يسجل إعتراضه ضد خطة البلدية إذا كانت تتعارض مع المصالح الوطنية.

Source: http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_denmark.pdf

ب- دور الحكومات المحلية في نظام التخطيط الإقليمي

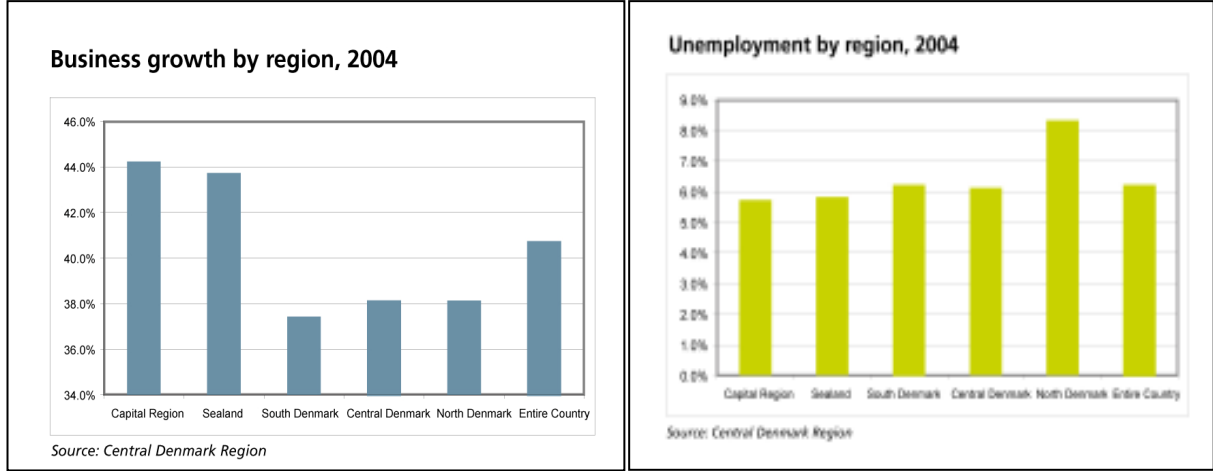
تقوم المجالس البلدية (٤ مقاطعات تضم ٢ مقاطعه وهيئة تخطيط كوبنهاجن والمجلس الإقليمي لمدينة بورنهولم) بإعداد خطط إقليمية ومحلية تناسب الظروف المحلية للبلدية أو المنطقة أو المدينة التابعة لها، لا تتعارض مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة وإنما تراعي توجهاتها.

٣-٢-٣-٦ أهم القضايا التخطيطية

تتركز أهم قضايا التخطيط المكاني في التفاوتات الإقليمية بين منطقة العاصمة (كوبنهاجن) وشمال الدولة من جانب وبين بقية مناطق الدولة الأخرى ولاسيما النائية من جانب آخر، وتظهر هذه الفجوة في تباين مستوي الدخل ومعدل البطالة بين المواطنين قاطني هذه المناطق^٢ (هناك معدلات نمو بطيئة في الدخل ومعدلات بطالة عالية في تلك المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى - شكل رقم ٣-٦).

^١ Previous Source.

^٢ The Danish National Spatial Planning Framework-Daniel Galland & Stig Enemark. Published Paper in Aalborg University Location
:http://vbn.aau.dk/files/70195092/galland_enemark_the_danish_national_spatial_planning_framework.pdf

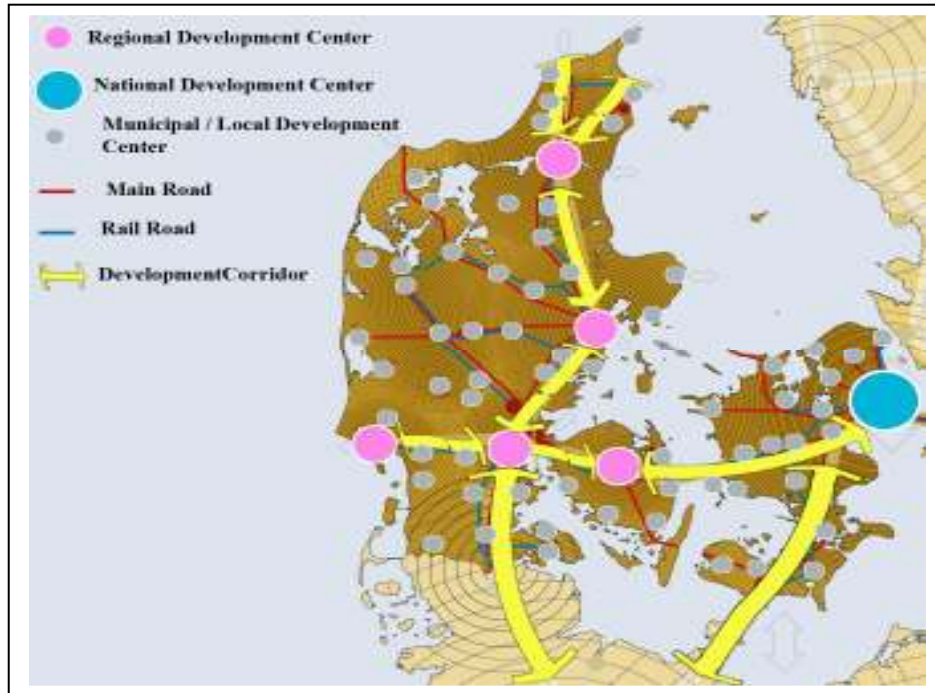


Source: The Danish National Spatial Planning Framework

شكل رقم (٣-١٦) توزيع نسبة البطالة ونمو قطاع الأعمال علي أقاليم الدولة عام ٢٠٠٤م

٣-٣-٢-٧ عناصر إستراتيجية التنمية المقترحة

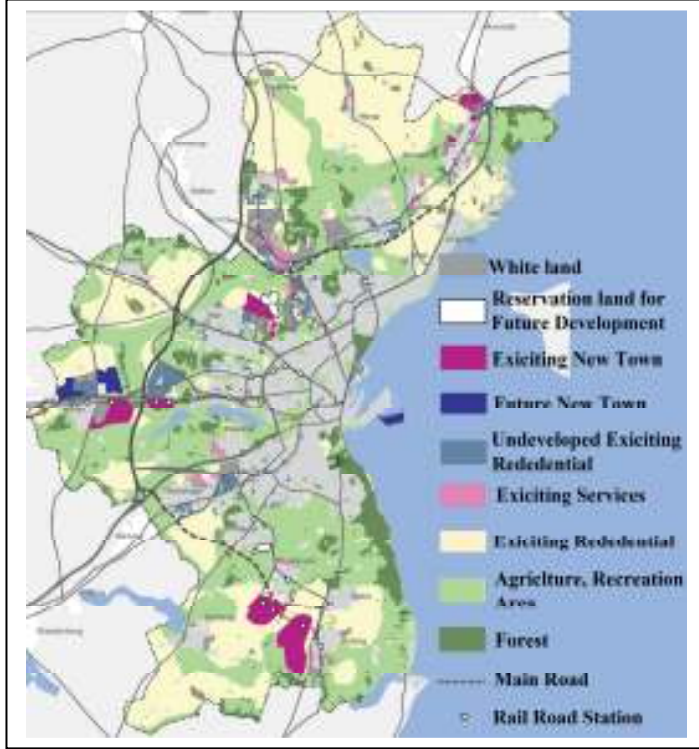
في ظل الإصلاح الهيكلي للدولة والذي تم في عام ٢٠٠٧م بعد إعتقاد قانون التخطيط الإقليمي (الصادر عام ٢٠٠٥م) تم وضع إستراتيجية جديدة للتخطيط المكاني (شكل رقم ٣-١٧) تتبني نهج جديد للتعامل مع الدنمارك يستند علي ما يلي^١:-



<http://www.mlit.go.jp>

شكل رقم (٣-١٧) رؤية التنمية الإقليمية المقترحة عام ٢٠٥٠م

Source: http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_denmark.pdf^١



<http://www.mlit.go.jp>

شكل رقم (٣-١٨) تخطيط إقليم العاصمة كوبنهاجن

- توجيه وضبط الإمتدادات العمرانية للعرمان القائم ولاسيما لإقليم العاصمة كوبنهاجن وحل مشاكلها المختلفة من إزدحام في المرور وتلوث الهواء وتكدس سكاني ورفع جودة الحياة للمواطنين بها وتحسين بيئة الأعمال لتحسين القدرة التنافسية للعاصمة من وجهة النظر الدولية وتحسين جودة التعليم والصحة بها والحفاظ علي البيئة وفقاً لأجندة التنمية المستدامة. ويوضح الشكل رقم (٣-١٨) تخطيط إقليم العاصمة كوبنهاجن.

- تقليل الفوارق الإقليمية بين مناطق الدولة والذي يظهر في فروق الدخل بين المواطنين والخدمات المقدمة لهم. والعمل علي نشر التنمية في المناطق الهامشية وتحسين جودة الحياة بها وتوفير جميع الخدمات والبنية الأساسية لها.
- زيادة توفير فرص العمل والحفاظ علي مستويات دخول عالية لجميع المواطنين.
- تشجيع الإستثمارات ونمو المنظمات والشركات ذات القدرة في مجالات المعرفة والبحث.
- رفع كفاءة الموارد البشرية وخاصة في مجال الإبتكارات والبحوث العلمية ونظم المعلومات.
- تشجيع قطاع السياحة ولاسيما السياحة البيئية المستدامة التي تعتمد علي حماية البيئة في المناطق الريفية والجزر الصغيرة التابعة للدولة.
- تحديث وتطوير المناطق الحضرية ولاسيما المناطق الصناعية وتجنب تأثيراتها السلبية علي العرمان القائم.
- تأكيد الربط بين الدولة والدول المجاورة ولاسيما ألمانيا والسويد والنرويج، وكذلك تأكيد ربط الدول بجميع دول الإتحاد الأوروبي وتعزيز برامج التعاون المشترك بينهم.
- الحفاظ علي مكانة رائدة للدولة في الإتحاد الأوروبي من خلال تنويع القاعدة الإقتصادية للدولة وتعزيز القدرة التنافسية لها، ولاسيما في مجال إقتصاد المعرفة.

٣-٤ دراسة وتحليل تجارب بعض الدول في طور التقدم التنموي

سوف يتم دراسة تجربة كلاً من دولتي الصين وتايلاند والذين يصنفوا بأن لهم مستقبل تنموي متميز. وكان إختيارهم نظراً لإختلاف ظروفهم السياسية والبيئية والإدارية عن دولتي ألمانيا والدنمارك.

٣-٤-١ تجربة دولة الصين

٣-٤-١-١ نبذة عامة عن دولة الصين



تقع في شرق قارة آسيا. ، وتتشترك في الحدود مع ١٤ دولة أخرى. (شكل رقم ٣-١٩). وتبلغ مساحتها حوالي ٩.٦ مليون كم^٢ وتحتل المرتبة الرابعة علي مستوي العالم من حيث المساحة. وتعتبر أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان الذي يبلغ حوالي ١.٣٣٤ مليار نسمة. ويوضح الجدول رقم (٣-٧) الخصائص العامة لدولة الصين^١.

Source :<http://maps.google.com.sa/maps>

شكل رقم (٣-١٩) موقع دولة الصين

جدول رقم (٣-٧) التقسيم الإداري والخصائص العامة لدولة الصين

٩.٦ مليون كم ^٢	المساحة الإجمالية
١.٣٣٤ مليار نسمة عام ٢٠١٠م	عدد السكان
٣٩ نسمة/كم ^٢ عام ٢٠٠٧م	الكثافة السكانية
٤٧% عام ٢٠٠٩م	النسبة المئوية لسكان الحضر
٤.٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٩م	الناتج المحلي الإجمالي
٩.١% (عام ٢٠٠٩م)	معدل النمو الإقتصادي

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html

^١ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT) - دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html

٣-٤-١-٢ بداية الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية وتطوره عبر المراحل المختلفة^١

- المرحلة الأولى - التوجه للتصنيع (١٩٤٩م-١٩٥٧م)

بعد قيام دولة الصين الشعبية عام ١٩٤٩م، بدأت الدولة في وضع إستراتيجية قومية لتنمية الصناعة وخاصة الصناعات الثقيلة.

- المرحلة الثانية - التنمية غير المتوازنة (١٩٥٨م-١٩٦٣م)

أدى التوجه للتصنيع لزيادة التحضر في المناطق الريفية وتحول جزء كبير من المزارعين إلي النشاط الصناعي وهذا أدى لعدم توازن في التنمية.

- المرحلة الثالثة - التوجه للريف (١٩٦٤م-١٩٧٨م)

توجهت الدولة إلي خطة ثلاثية الأبعاد: البعد الأول: تحول التصنيع من المناطق الساحلية الشرقية إلي المناطق الوسطى والغربية. البعد الثاني: التحول إلي خطة قومية للدفاع الوطني وزيادة تسليح الجيش ورفع كفاءته. البعد الثالث: نقل التنمية من العاصمة إلي المناطق الأخرى. وتنمية المناطق الريفية وتوفير الخدمات والإسكان بها.

- المرحلة الرابعة - التحكم في العمران (١٩٧٩م-١٩٨٨م)

توجهت الدولة لسياسة الباب المفتوح "Open Door" والتحول من الإقتصاد المركزي إلي إقتصاد السوق وبناء علي ذلك حدثت هجرة عكسية إلي المناطق الريفية نتيجة توجيه الإستثمارات إليها وتحسن الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل في مجالات عديدة. كما قامت الدولة عام ١٩٨٠م بإنشاء أربعة مناطق إقتصادية خاصة "Special Economic Zoon" بالجزء الساحلي الشرقي للدولة. ثم زادو إلي ١٥ منطقة عام ١٩٨٤م. وكان هذا بداية فتح الباب للإستثمار الأجنبي وقيام نهضة حديثة بالصين في كافة المجالات "عمرانية - إقتصادية - بنية أساسية -.....إلخ.

- المرحلة الخامسة - العمران غير المتوقع (١٩٨٩م-٢٠٠٠م)

منذ هذا الوقت ظهرت مشكلة التفاوتات الإقليمية بشكل حاد وصارخ بين المنطقة الشرقية من جهة وبين المنطقتين الوسطى والغربية الفقيرتين من جهة أخرى. لذلك بدأت الدولة في إتباع سياسة اللامركزية حيث أتاحت الفرصة للحكومات المحلية بدعم فرص الإستثمار بمناطقهم وبلدياتهم دون الرجوع للحكومة المركزية لتستطيع تمويل تنفيذ إحتياجاتها في المجالات المختلفة "إسكان-خدمات-

^١ Urban trends and Policy in China-Lamia Kamal-Chaoui, Edward Leman, Zhang Rufei. Published Paper in library of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD):<http://www.oecd.org/docserver/download/°ksm²qsv⁷k³⁷.pdf?expires=١٢٧٠٩٣٨٨٣١&id=id&accname=guest&checksum=٦٨B٢١BFB٩BFDAD١٩٥٢٤٢ED٣E٢B٦E٩٢١٥>

فرص عمل" وهذا أدى لزيادة النهضة العمرانية أكثر وأكثر لدرجة تشبع المنطقة الساحلية الشرقية للصين بالإستثمارات الأجنبية وزيادة معدلات النمو الإقتصادي بشكل كبير.

- المرحلة السادسة - التجمعات الصغيرة أساس العمران (٢٠٠١م-٢٠٠٥م)

وفي هذه المرحلة توجهت الدولة لتنمية المدن الصغيرة ضمن أحد السياسات التنموية للحفاظ علي المناطق الزراعية. كما قامت أيضاً بإقامة بعض المشروعات التنموية "مشروعات إرشادية زراعية" في هذه المناطق لتنمية المناطق الزراعية وللد من هجرة المزارعين إلي المناطق الأخرى. كما سمحت بإقامة بعض المشروعات الصناعية القائمة علي النشاط الزراعي أيضاً.

- المرحلة السابعة - التنمية المتوازنة (٢٠٠٦م-٢٠١٠م)

توجهت الدولة في هذه المرحلة إلي تحويل المدن إلى إقتصاديات ضخمة وتحويل المناطق الريفية إلي أقاليم كبيرة ضخمة " مثل شانغهاي- بكين- شونج كينج-.....إلخ" من خلال دعم المناطق السكنية بها وتوفير الخدمات العامة والبنية الأساسية بها لتواكب التنمية المتزايدة. وتم تطوير نظام التخطيط الإقليمي بالدولة من خلال تأسيس مكتب لمراجعة سياسات الأراضي يتبع للوزير المختص في الحكومة المركزية. كما تم تأسيس ٧ مجالس إقليمية تتبع لهذا المكتب موزعة بالمناطق المختلفة للدولة وتقوم بمراقبة تنفيذ خطط الدولة بشكل دقيق من خلال ما يلي:-

- تسجيل جميع الأراضي بكل منطقة.
- إسترداد الأراضي المخصصة للمشاريع في حالة عدم إستغلالها في خلال ٣ سنوات.
- تخصيص من ٥-١٠% من الأراضي بكل منطقة للإستخدامات الحكومية.
- الحفاظ علي الأراضي المزروعة أو المخصصة للإستصلاح.
- تقييم جميع الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.

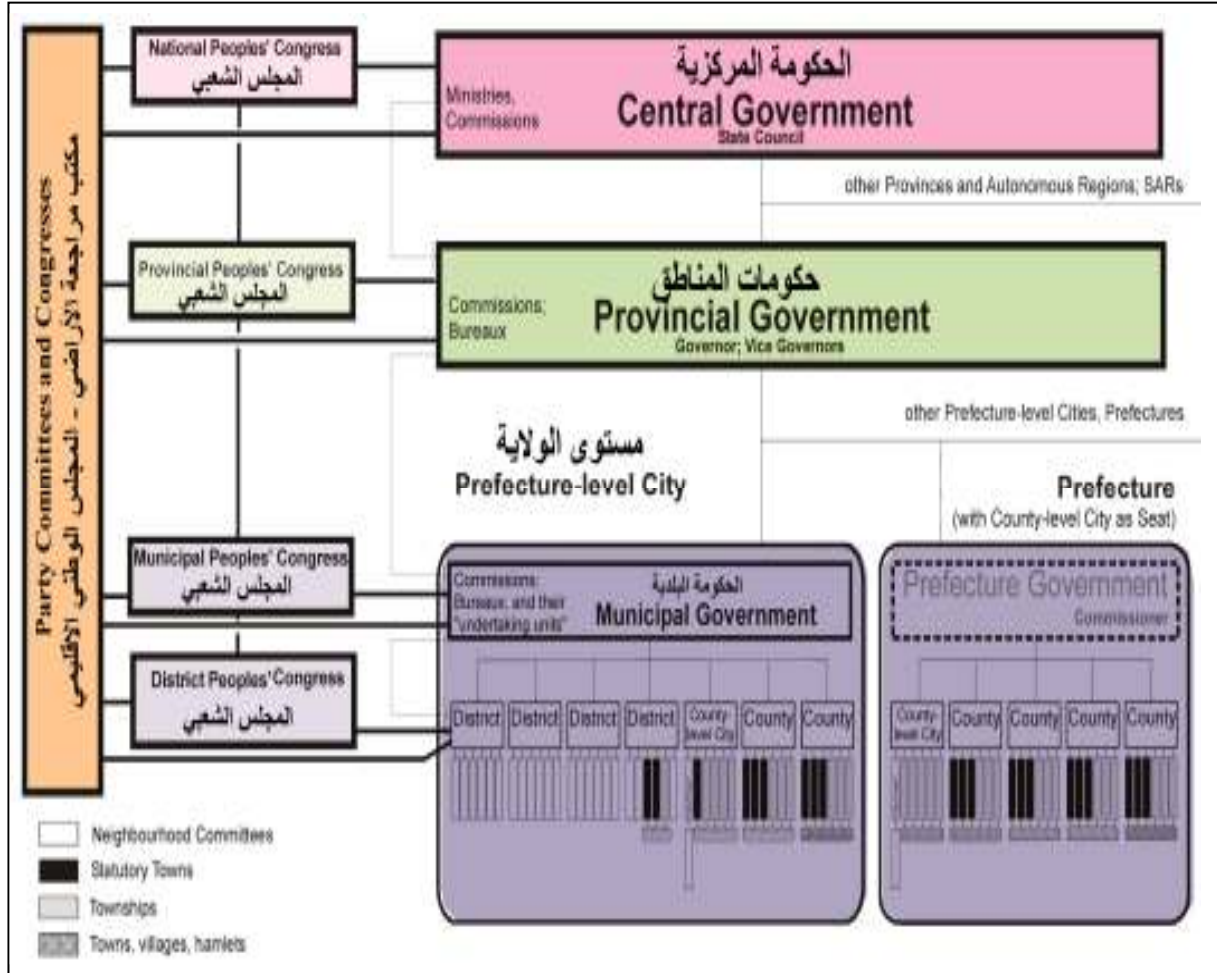
٣-٤-١-٣ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به

ينقسم نظام التخطيط بدولة الصين إلي ثلاثة مستويات هي^١:-

- التخطيط علي المستوى الوطني: ويختص بوضع خطة علي المستوى الوطني ومبادئه التوجيهية ويعكس السياسات والأهداف الوطنية.
- التخطيط علي المستوى الإقليمي: يحقق الأهداف الوطنية ويشرف علي مجالس المقاطعات (مجالس التنمية الإقليمية).

^١ Urban trends and Policy in China- Previous Source

- التخطيط علي مستوي البلديات: ويختص بوضع الخطط المحلية الخاصة بإستخدامات الأراضي في المدن والتجمعات الأخرى. وهو يجسد الخطط الإقليمية ويحقق أهدافها. ويوضح الشكل رقم (٣-٢٠) مستويات التخطيط بدولة الصين.



Source: Urban trends and Policy in China

شكل رقم (٣-٢٠) مستويات التخطيط بدولة الصين

٣-٤-١-٤ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد

- بدأت دولة الصين التفكير في تقسيم الأقاليم التخطيطية في عام ١٩٨٦م أثناء الخطة الخمسية السابعة للدولة (١٩٨٥/١٩٩٠م) وكانت عبارة عن مجموعة من المحافظات والمناطق وكانت فكرة وارده من خارج البلاد.^١ وإعتمد تحديد الأقاليم التخطيطية بالدولة علي التباين في الخصائص الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لسكان هذه المناطق. وسميت بالأقاليم الوظيفية "Functional Regions".

^١ Urban trends and Policy in China- Previous Source

ووضعت الدولة دوراً ورؤيةً لكل إقليم بالخطط الخمسية المتعاقبة^١. وخلص هذا التقسيم الي ستة أقاليم موضحة بالشكل التالي رقم (٣-٢١).



Source: <http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku>

شكل رقم (٣-٢١) الأقاليم التخطيطية بدولة الصين

- وبالنظر إلي التقسيم الإداري للدولة نجد أنها تنقسم إلى ٣٢ منطقة إدارية، منها ٢٣ مقاطعة و٥ مناطق ذاتية الحكم و٤ بلديات مركزية، وتسمى مراكز الحكومة في المناطق الإدارية بحواضر المقاطعات أو الحواضر الإقليمية. ويقع مركز الحكومة المركزية في بكين وهي عاصمة جمهورية الصين الشعبية. وتعتبر مقاطعتي هونج كونج وماكاو تحت الحكم الذاتي التابع للدولة. وتضم الصين ٦٦٠ مدينة، منها ١٠ مدن يزيد عدد سكان كل منها عن ٤ ملايين نسمة و٢٣ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين مليونين و٤ ملايين نسمة، و١٣٨ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين مليون ومليون نسمة و٢٧٩ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين ٥٠٠ ألف ومليون نسمة، و١٧١ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف نسمة، و٣٩ مدينة يقل عدد سكان كل منها عن ٢٠٠ ألف نسمة. ويوضح الجدول رقم (٣-٨) والشكل رقم (٣-٢٢) التقسيم الإداري.

^١ http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html

جدول رقم (٣-٨) توزيع المقاطعات بدولة الصين

م	المقاطعة	المساحة (ألف كم ^٢)	عدد السكان عام ٢٠٠٣ م (ألف نسمة)	م	المقاطعة	المساحة (ألف كم ^٢)	عدد السكان عام ٢٠٠٣ م (ألف نسمة)
١	بكين	١٦.٨	١٤٥٦٠	١٨	هونان	٢١٠	٦٦٦٣٠
٢	تيانجين	١١.٣	١٠١١٠	١٩	قوانغدونغ	١٨٦	٧٩٥٤٠
٣	خبي	١٩٠	٦٧٦٩٠	٢٠	قوانغشي	٢٣٦.٣	٤٨٥٧٠
٤	شانشي	١٥٦	٣٣١٤٠	٢١	هاينان	٣٤	٨١١٠
٥	منغوليا	١١٨٣	٢٣٨٠٠	٢٢	تشونغتشينغ	٨٢	٣١٣٠٠
٦	لياونينغ	١٤٥.٧	٤٢١٠٠	٢٣	سيتشوان	٤٨٨	٨٧٠٠٠
٧	جيلين	١٨٧	٢٧٠٤٠	٢٤	قويتشو	١٧٠	٣٨٧٠٠
٨	هيلونغجيانغ	٤٦٩	٣٨١٥٠	٢٥	يوننان	٣٩٤	٤٣٧٦٠
٩	شانغهاي	٦.٢	١٧١١٠	٢٦	التبت	١٢٢٠	٢٧٠٠
١٠	جيانغسو	١٠٢.٦	٧٤٠٦٠	٢٧	شنشي	٢٠٥	٣٦٩٠٠
١١	تشجيانغ	١٠١.٨	٤٦٨٠٠	٢٨	قانسو	٤٥٠	٢٦٠٣٠
١٢	أنهوي	١٣٩	٦٤١٠٠	٢٩	تشينغهاي	٧٢٠	٥٣٤٠
١٣	فوجيان	١٢٠	٣٤٨٨٠	٣٠	نينغشيا	٦٦.٤	٥٨٠٠
١٤	جيانغشي	١٦٦.٦	٤٢٥٤٠	٣١	شينجيانغ	١٦٠٠	١٩٣٤٠
١٥	شاندونغ	١٥٣	٩١٢٥٠	٣٢	هونغ كونغ	١.٠٩	٦٨٠٠
١٦	خنان	١٦٧	٩٦٦٧٠	٣٣	ماكاو	٠.٠٢٤	٤٥٠
١٧	هوبي	١٨٧.٤	٦٠٠٢٠	٣٤	تايبوان	٣٦	٢٢٦١٠

Source http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html



<http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/>

شكل رقم (٣-٢٢) التقسيم الإداري للدولة

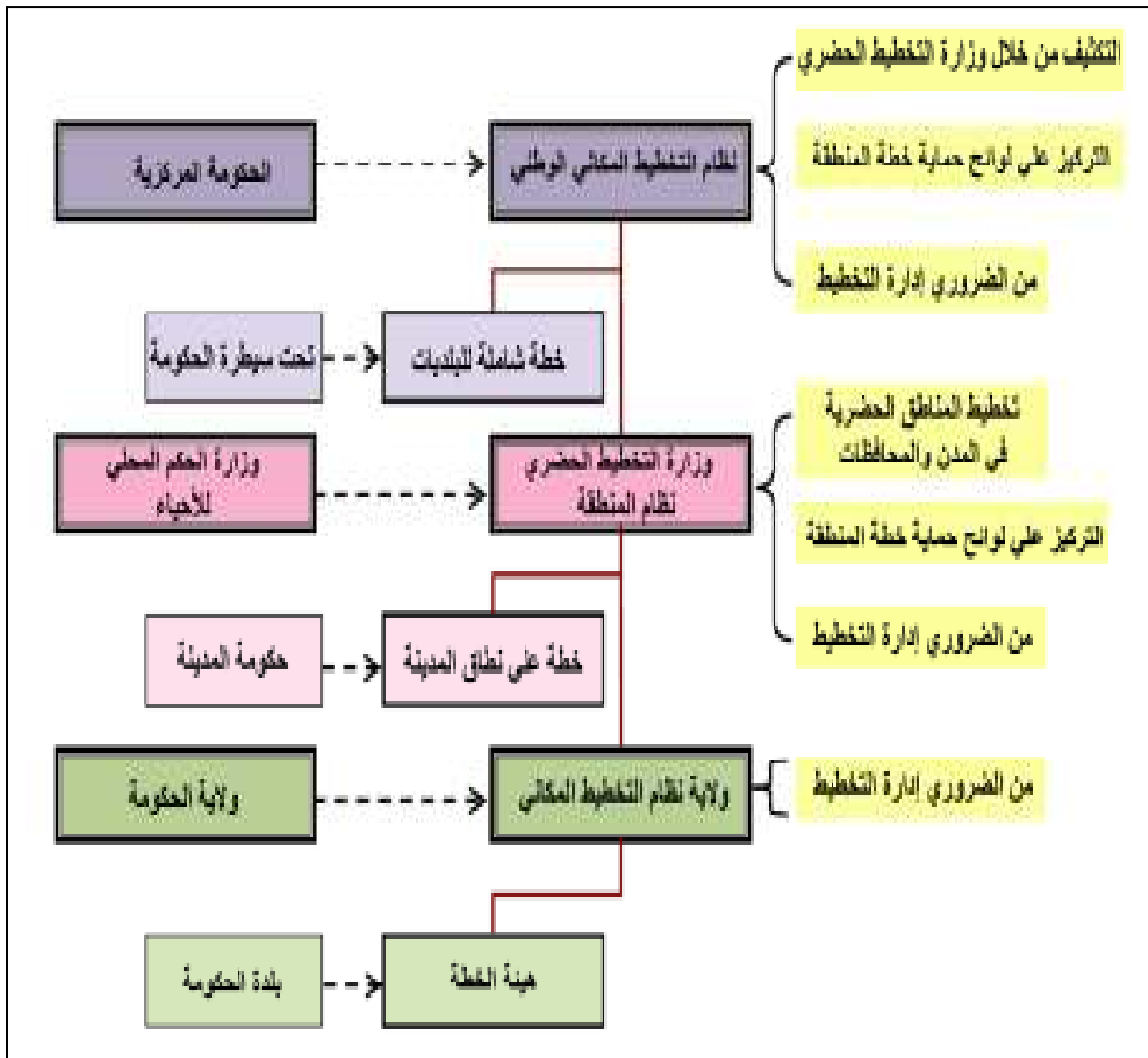
٣-٤-١-٥ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية بدأت الصين في تطبيق فكر التخطيط والتنمية الإقليمية منذ وقت طويل كما ذكر سابقاً. وكان أول قانون فعلي يطبق هذا الفكر هو قانون التخطيط الإقليمي والعمراني "National urban Planning Law" الذي تم سنه في عام ١٩٨٩م لتحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ويصوغ دور كلاً منهما في التنمية. وينقسم نظام التخطيط المكاني في دولة الصين إلى ثلاث مستويات رئيسية يمكن ذكرها فيما يلي^١:-

- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية: وهذه الخطط تختص بالمستوي الوطني والإقليمي وعلي مستوي المقاطعات.
- الخطط المكانية الوطنية (خطط إستخدامات الأراضي): وهذه الخطط تختص بمستوي المحافظات ومراكز القرى.

^١ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT)-دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

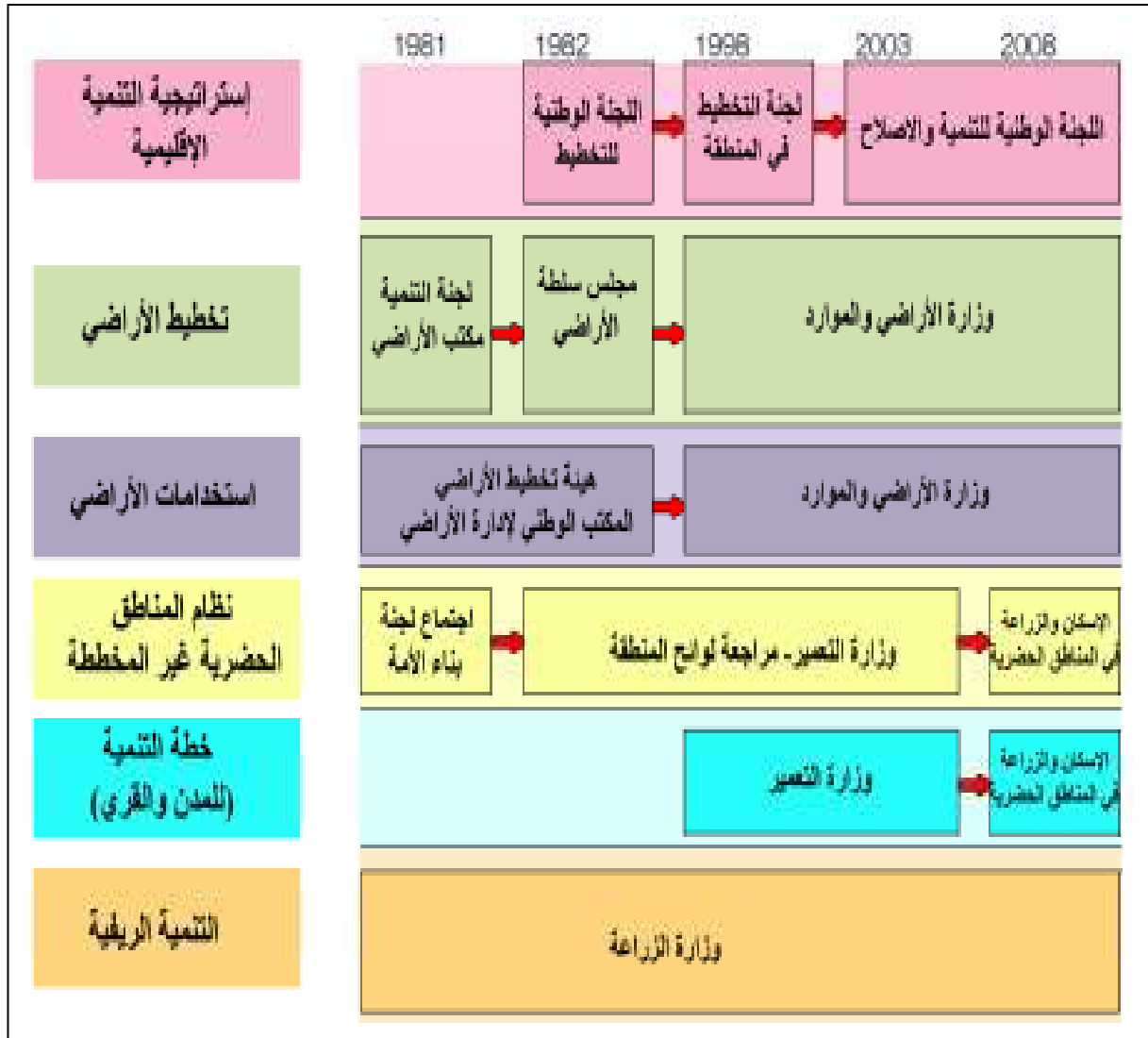
http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html

- الخطط الحضرية والريفية: وتنقسم إلي ما يلي:
 - أ- خطط المناطق الحضرية: التي تعمل علي تطوير المناطق الحضرية المختلفة وربطها معاً. وتختص بدراسة المدن والبلدات والخطط التي تربط القرى. وتصاغ هذه الخطط علي المستوي الوطني والإقليمي والمقاطعات والمحافظات.
 - ب- الخطط الرئيسية والخطط التفصيلية: وتشمل المخططات التفصيلية العمرانية والتنظيمات. ويوضح الشكل رقم (٣-٢٣) مستويات التخطيط المكاني بدولة الصين، كما يوضح الشكل رقم (٣-٢٤) الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطط التنمية بمستوياتها المختلفة.



http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_china.pdf

شكل رقم (٣-٢٣) مستويات التخطيط المكاني بدولة الصين



http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_china.pdf

شكل رقم (٣-٢٤) الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطط التنمية بمستوياتها المختلفة

أ- دور الحكومة المركزية في نظام التخطيط الإقليمي

هناك خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضعها الحكومة المركزية حيث تعتبر إطاراً شاملاً لخطة التنمية الوطنية الإقليمية المقترحة وخطط البلديات ويعطي لمحة عامة عن توجهات وإنعكاس الخطة الوطنية الإقليمية علي التخطيط بمستوى البلديات.

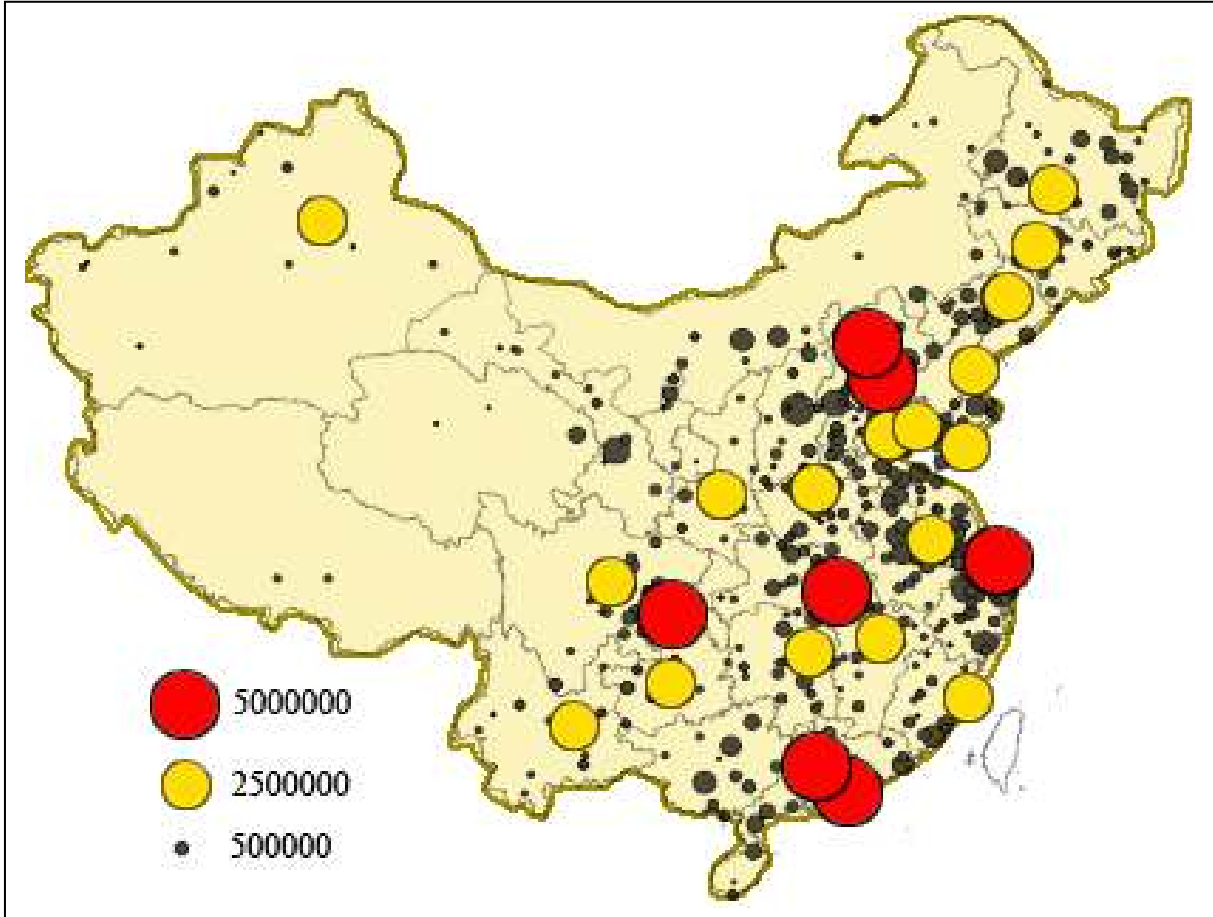
ب- دور الحكومات المحلية في نظام التخطيط الإقليمي

تقوم المجالس الإقليمية والبلدية بإعداد خطط إقليمية ومحلية تتناسب الظروف المحلية للبلدية أو المنطقة أو المدينة التابعة لها، لا تتعارض مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة وإنما تراعي توجهاتها.

٣-٤-١-٦ أهم القضايا التخطيطية

تعاني دولة الصين من عدة تحديات يمكن إيجازها فيما يلي^١:-

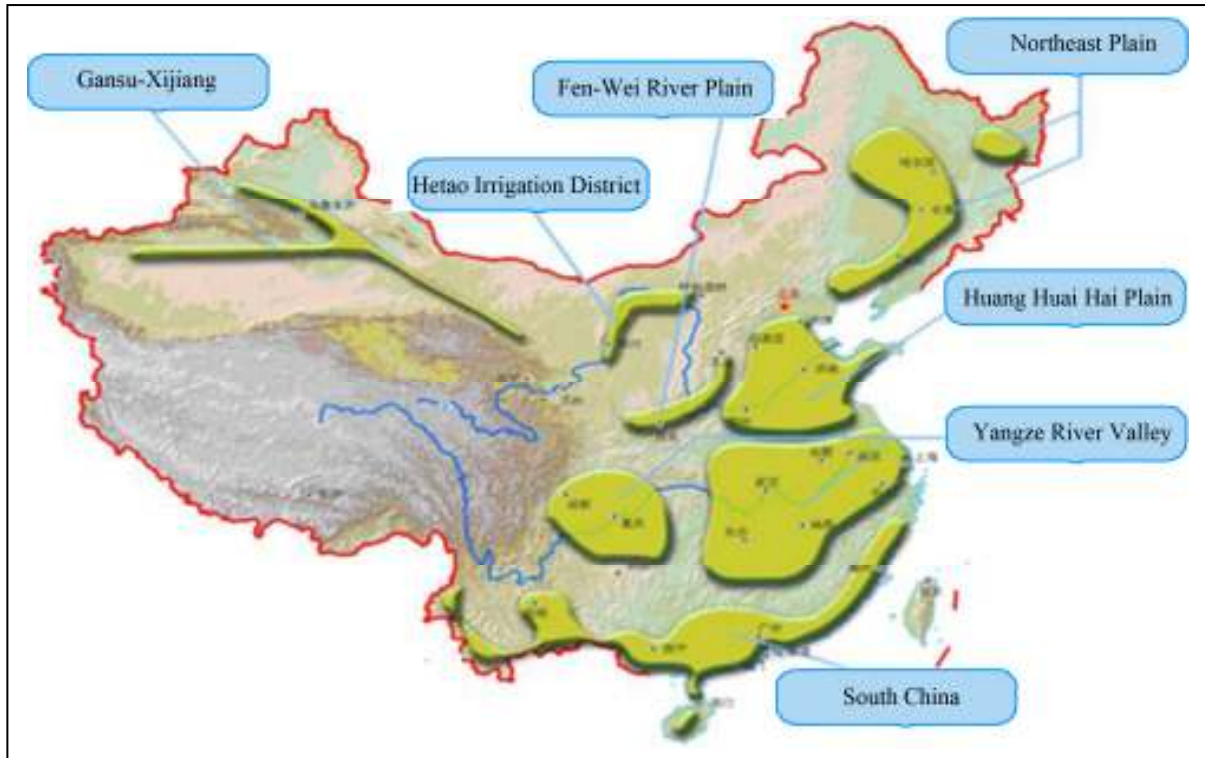
- التفاوت الإقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية ويظهر من خلال إتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والإختلافات بين مستويات التنمية الإقتصادية والدخول بينهما، ومن جانب آخر هناك أيضاً تفاوت شديد وصارخ بين المنطقتين الشرقية والغربية بالدولة حيث تتسم المناطق الواقعة في شرق البلاد بإرتفاع مستويات التنمية وزيادة عدد السكان بها بعكس المناطق الغربية التي تتسم بإنخفاض مستوى التنمية وقلة عدد السكان (أشكال أرقام ٣-٢٥، ٣-٢٦، ٣-٢٧).
- القضايا البيئية ولاسيما تلوث الهواء والأنهار نتيجة التحضر السريع للمدن الهامة بالدولة مثل بكين - شانغهاي - تيانجين - تشونج تشينج -.....إلخ. وإنتشار الصناعات بشكل كبير في هذه المدن والتي تعتبر أهم معاقل الصناعة في الصين.



Source: Urbanization and Spatial Structure Evolution of Urban System in China

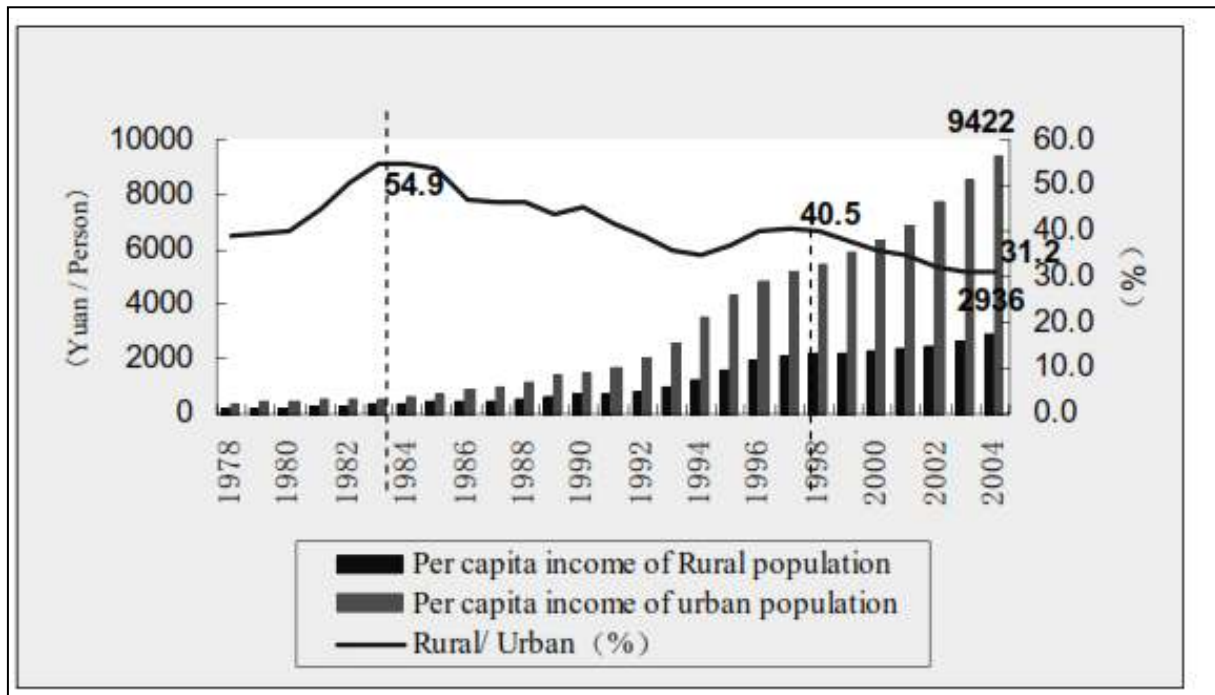
شكل رقم (٣-٢٥) التوزيع الحجمي للتجمعات العمرانية عام ٢٠٠٣م بالصين

^١ http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_china.pdf



Source: guoli-Framework and Feature of Main-Function-Zone Planning in China

شكل رقم (٣-٢٦) توزيع المشروعات القائمة بالصين



Source: guoli-Framework and Feature of Main-Function-Zone Planning in China

شكل رقم (٣-٢٧) التفاوتات في الدخول بين المناطق الحضرية والريفية بين عامي

١٩٧٨م/٢٠٠٤م بالصين

٣-٤-١-٧ إستراتيجية التنمية المقترحة

بعد ظهور مشكلة التفاوتات الإقليمية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي بشكل حاد وصارخ بين المنطقة الشرقية للدولة من جهة وبين المنطقتين الوسطى والغربية الفقيرتين من جهة أخرى. بدأت الدولة في تنمية هذه المناطق من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية بها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يمكن عرضها فيما يلي^١:-

- إفساح المجال أمام الميزة النسبية لمناطق الدولة المختلفة لخلق تكامل بينهم في مختلف أنواع الإنتاج سواء للسوق المحلي أو الخارجي.
- تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية.
- تحسين مستوى العلوم والتكنولوجيا.
- ترشيد إستهلاك الطاقة وحماية البيئة.
- تحسين مستمر في مستوى معيشة المواطنين.
- إستمرار الإصلاح والإفتتاح الاقتصادي لتحقيق عائدات عالية للدولة.
- تطوير المناطق الريفية وزيادة دخل المزارعين.
- رفع معدلات التنمية الزراعية ولاسيما الزراعات الحديثة.

٣-٤-١-٨ عناصر إستراتيجية التنمية المكانية المقترحة

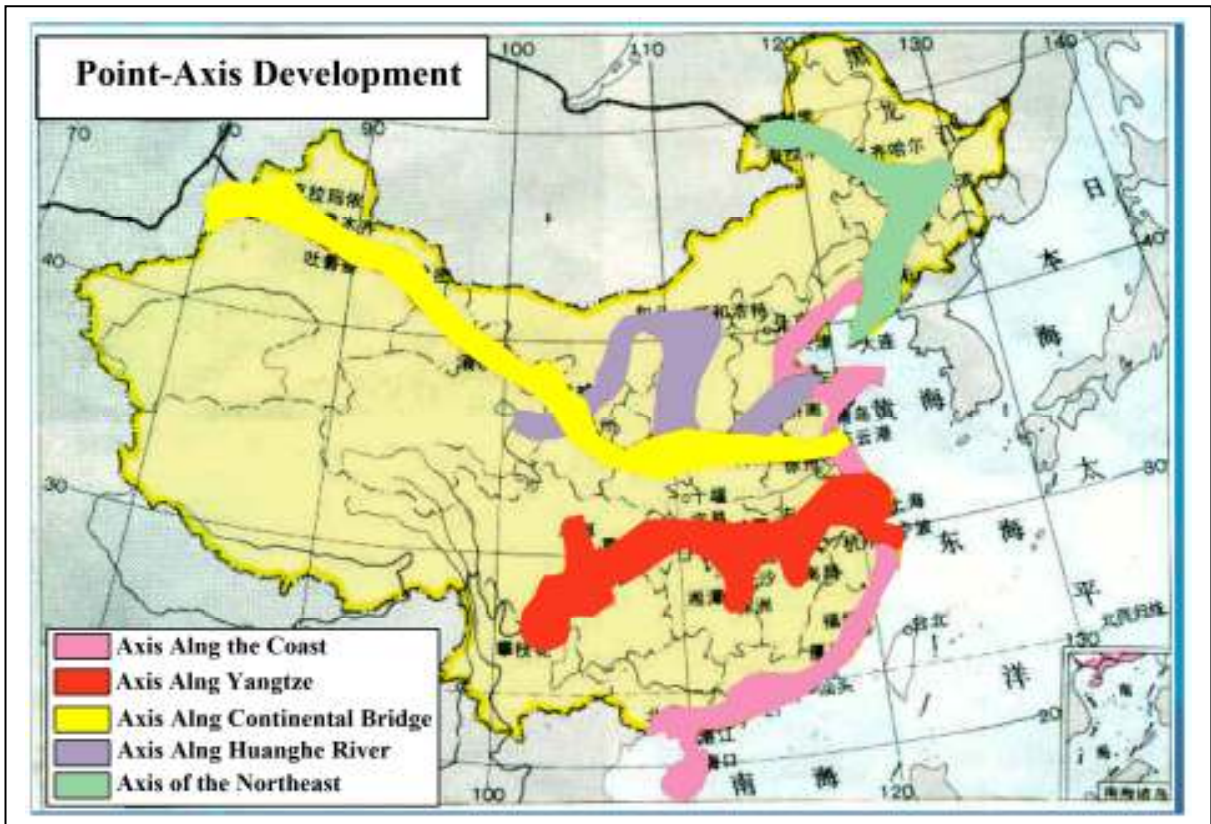
- تعزيز تطوير نظام المناطق الريفية للإسراع في بناء تنمية جديدة في الريف.
 - تسريع تنمية الزراعة الحديثة.
 - تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وتنمية الصناعات الناشئة الهامة والإستراتيجية.
 - مراعاة الحفاظ علي البيئة والموارد المتاحة في إطار مبادئ التنمية المستدامة.
 - الإهتمام بالموارد البشرية ولاسيما في مجال التعليم ورفع مستواهم العلمي والتكنولوجي.
 - رفع مستوي الجوانب الإدارية في الدولة ليسهل إدارة عملية التنمية وتوجيهها وتقويمها.
- ويوضح شكل رقم (٣-٢٨) خطة التنمية المقترحة للدولة حتي عام ٢٠٢٠م. والشكل رقم (٣-٢٩) محاور التنمية المقترحة للدولة حتي عام ٢٠٢٠م.

^١ Previous Source.



http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_china.pdf

شكل رقم (٣-٢٨) خطة التنمية المقترحة للدولة حتى عام ٢٠٢٠م



http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/1203_china.pdf

شكل رقم (٣-٢٩) محاور التنمية المقترحة للدولة حتى عام ٢٠٢٠م

٣-٤-٢ تجربة دولة تايلاند

٣-٤-٢-١ نبذة عامة عن دولة تايلاند



تقع تايلاند في وسط شبه جزيرة الهند الصينية، وتمتد من المحيط الهندي علي الساحل الغربي لشبه الجزيرة إلي ميانمار في الشمال، ويحدها من الجنوب الشرقي كمبوديا، وماليزيا في الجنوب ولاوس في الشمال الغربي ومن الغرب بورما^١. (شكل رقم ٣-٣٠). وتبلغ مساحتها حوالي ٥١٤ ألف كم^٢ ويبلغ عدد سكانها حوالي ٦٥ مليون نسمة طبقاً لتعداد عام ٢٠١٠م. ويوضح الجدول رقم (٣-٩) الخصائص العامة لدولة تايلاند .

Source :<http://maps.google.com.sa/maps>

شكل رقم (٣-٣٠) موقع دولة تايلاند

جدول رقم (٣-٩) الخصائص العامة لدولة تايلاند

٥١٤ ألف كم ^٢	المساحة الإجمالية
٦٥ مليون نسمة عام ٢٠١٠م	عدد السكان
٣٤ % من جملة السكان عام ٢٠١٠م	نسبة سكان الحضر
٣١٨.٩ بليون دولار عام ٢٠١٠م	الناتج المحلي الإجمالي
٤٩٩٢ دولار عام ٢٠١٠م	الناتج المحلي الإجمالي/رأس المال
الصناعات الأولية ٤٢.٥ % الصناعات الثانوية ١٩.٣ % الصناعات الثلاثية ٣٨.١ % عام ٢٠٠٨م	نسبة العاملين في الصناعة
٧.٨ % عام ٢٠١٠م	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/thailand/index_e.html

^١ المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأراضي والبنية الأساسية والنقل والسياحة بدولة اليابان (MLIT)-دراسة عن تجارب الدول المختلفة في مجال التنمية الإقليمية.

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html

٣-٤-٢-٢ بداية الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية وتطوره عبر المراحل المختلفة^١

سيتم خلال هذه الدراسة التعرف على تطور إهتمام الدولة بمجال التنمية الإقليمية خلال الخطط الخمسية الإجتماعية/الإقتصادية للدولة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:-

- الخطة الأولى (١٩٦١م/١٩٦٦م)

لم يكن هناك إهتمام بمجال التنمية الإقليمية ولا البعد المكاني للتنمية.

- الخطة الثانية (١٩٦٧م/١٩٧١م)

كان هناك تركيز علي تنمية القطاع الريفي بالدولة.

- الخطة الثالثة (١٩٧٢م/١٩٧٦م)

خلال هذه المرحلة ظهرت قضية التفاوتات الإقليمية بين إقليم مدينة بانكوك العاصمة، وبقية المناطق الأخرى. ولذلك بدأت الدولة تهتم بدراسة الهجرة من المناطق الريفية للعاصمة. وبدأت فكرة إقامة وإنشاء المدن الجديدة لتخفيف التكدس السكاني عن بانكوك.

- الخطة الرابعة (١٩٧٧م/١٩٨١م)

تم التفكير في تنمية أقاليم الدولة ولاسيما أقاليم المدن الريفية لتقليل التفاوتات بينها وبين العاصمة.

- الخطة الخامسة (١٩٨٢م/١٩٨٦م)

قامت الدولة بسياسة جديدة وهي إقامة مناطق إقتصادية في بعض الأقاليم لجذب المستثمرين إليها. وتوفير فرص العمل للسكان وتقليل الهجرة للعاصمة وخلق تنمية متوازنة بين الأقاليم.

- الخطة السادسة (١٩٨٧م/١٩٩١م)

توسعت الدولة في إقامة المناطق الإقتصادية لتشمل المناطق الجنوبية والشرقية والمناطق الهامشية بالدولة. وبدأ التفكير في إدارة تنمية إقليم مدينة بانكوك العاصمة.

- الخطة السابعة (١٩٩٢م/١٩٩٦م)

قامت الدولة بوضع سياسات تنموية للمناطق الصناعية في الأقاليم الهامشية. ووضع مخطط إرشادي لإقليم مدينة بانكوك العاصمة لتنظيم نموها وتضخمها العمراني.

^١ Thailand Management of Regional and Spatial Development-Nitya Kmonwatananisa- Published Paper in Office of the National Economic and Social Development Board (NESDB) Location <http://www.nesdb.go.th/portals/0/news/research/MANAGEMENT%20OF%20REGIONAL%20AND%20SPATIAL%20DEVELOPMENT.pdf>

- الخطة الثامنة (١٩٩٧م/٢٠٠١م)

بدأت الدولة بإستكمال تنمية المناطق الهامشية. والقيام بتعاون مشترك مع الدول المجاورة ولاسيما الصين وإندونيسيا وماليزيا في مجال إنشاء المناطق الصناعية التكنولوجية والتوسع في تنفيذها على مستوى هذه الدول.

- الخطة التاسعة (٢٠٠٢م/٢٠٠٦م)

بدأت الدولة في الإتجاه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة للمناطق الريفية. وتحقيق مبادئ العدالة الإجتماعية والمساواة بين المواطنين في توفير الخدمات وفرص العمل لهم.

- الخطة العاشرة (٢٠٠٧م/٢٠١١م)

وضعت الدولة إستراتيجية عامة لتنمية الدولة ككل ومحافظاتها ومناطقها المختلفة على وجه الخصوص.

٣-٤-٢-٣ مستويات التخطيط وموقع وأهمية التخطيط الإقليمي به

ينقسم نظام التخطيط بدولة تايلاند إلى أربعة مستويات هي^١:

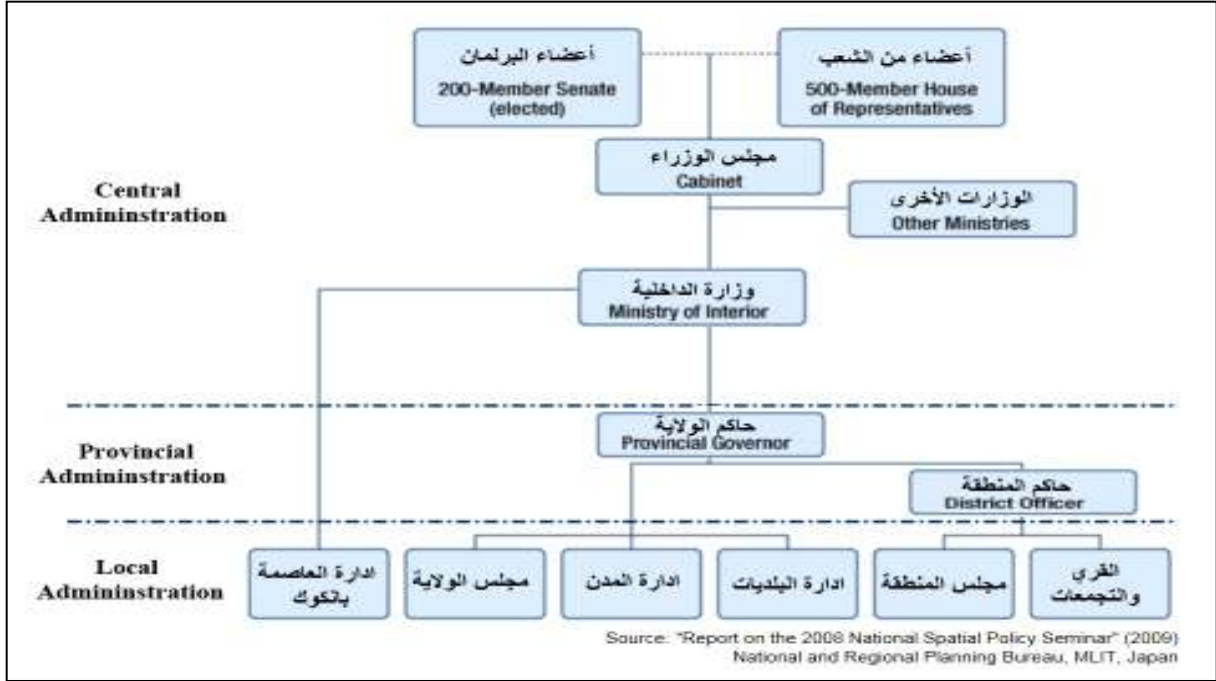
- التخطيط علي المستوى الوطني (National Planning): ويختص بوضع خطة علي المستوى الوطني ومبادئه التوجيهية ويعكس السياسات والأهداف الوطنية. والمسئول عن هذه الخطة هو وزير الداخلية.

- التخطيط علي المستوى الإقليمي (Regional Planning): يحقق الأهداف الوطنية ويشرف علي وزير الداخلية ومساعدته لشئون الأشغال العامة وتخطيط المدن وتتضمن الخطط الإقليمية مبادئ توجيهية بشأن الأراضي في الأقاليم.

- التخطيط علي مستوى البلديات (Urban Planning): ويختص بوضع الخطط المحلية بشأن إستخدامات الأراضي في المدن والتجمعات الأخرى. وهي تجسد الخطط الإقليمية وتحقق أهدافها.

- التخطيط علي المستوى التفصيلي (Project Planning): تختص بوضع الخطط التفصيلية بشأن إستخدامات الأراضي. ويوضح الشكل رقم (٣-٣١) الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الداخلية المسؤولة عن نظام التخطيط الإقليمي بدولة تايلاند.

^١ Previous Source.



http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/thailand/index_e.html

شكل رقم (٣-٣١) الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الداخلية

٣-٤-٢-٤ تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري المعتمد



- تم تقسيم الدولة إلى ٥ أقاليم أو مناطق تخطيطية هي العاصمة بانكوك والمناطق المحيطة بها، المنطقة الشمالية، المنطقة الجنوبية، المنطقة الشمالية الشرقية، المنطقة المركزية. وإستندت معايير هذا التقسيم على التباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية والإقتصادية لسكان هذه المناطق. وبالنظر إلى التقسيم الإداري لدولة تايلاند نجد أنها تنقسم إلى ٧٦ مقاطعة أو محافظة^١. ويوضح الشكل رقم (٣-٣٢) والجدول رقم (٣-١٠) تقسيم الأقاليم التخطيطية والتقسيم الإداري للدولة.

<http://www.mlit.go.jp>

شكل رقم (٣-٣٢) تقسيم الأقاليم التخطيطية

^١ Previous Source.

جدول رقم (٣-١٠) التقسيم الإداري للدولة

مقاطعة	عدد السكان (٢٠١٠)	مساحة (كم ^٢)	مقاطعة	عدد السكان (٢٠١٠)	مساحة (كم ^٢)
بانوك	٥٧٠١٣٩٤	١٥٦٨.٧	فاتح نغا	٢٥٣١١٢	٤١٧٠.٠
أمنات تشاروين	٣٧٢١٣٧	٣١٦١.٢	فاتهلونج	٥٠٩٥٣٤	٣٤٢٤.٥
أنغ ثونغ	٢٨٤٩٧٠	٩٦٨.٤	فاياو	٤٨٦٣٠.٤	٦٣٣٥.١
بيينج	٣٨٥٠٥٣	٤٣٠.٥	فيتشابون	٩٩٦٠٣١	١٢٦٦٨.٤
بيوريام	١٥٥٣٧٦٥	١٠٣٢٢.٩	فيتشوري	٤٦٤٠٣٣	٦٢٢٥.١
شاشونجساو	٦٧٣٩٣٣	٥٣٥١.٠	فيشيت	٥٥٢٦٩٠	٤٥٣١.٠
شاينت	٣٣٤٩٣٤	٢٤٦٩.٧	فيتسانولوك	٨٤٩٦٩٢	١٠٨١٥.٨
شايكوم	١١٢٧٤٢٣	١٢٧٧٨.٣	فرا ناخون سي أوتهايا	٧٨٢٠٩٦	٢٥٥٦.٦
شانسوري	٥١٤٦١٦	٦٣٣٨.٠	فراي	٤٦٠٧٥٦	٦٥٣٨.٦
شيانغ ماي	١٦٤٠٤٧٩	٢٠١٠٧.٠	فوكيت	٣٤٥٠٦٧	٥٤٣.٠
شيانغ راي	١١٩٨٢١٨	١١.٦٧٨.٤	براتشينبوري	٤٦٦٥٧٢	٤٧٦٢.٤
تشونبورى	١٣١٦٢٩٣	٤٣٦٣.٠	براشواب خيري خان	٥٠٩١٣٤	٦٣٦٧.٦
شومفون	٤٨٩٩٦٤	٦٠٠٩.٠	رانونج	١٨٣٠٧٩	٣٢٩٨.٠
كالسين	٩٨٢٥٧٨	٦٩٤٦.٧	راتشابوري	٨٣٩٠٧٥	٥١٩٦.٥
فيت	٧٢٧٠٩٣	٨٦٠٧.٥	رايونج	٦٢٦٤٠٢	٣٥٥٢.٠
كانشاتبوري	٨٣٩٧٧٦	١٩٤٨٣.٢	روي إت	١٣٠٩٧٠.٨	٨٢٩٩.٤
خون كاين	١٧٦٧٦٠.١	١٠٨٨٦.٠	كيو سا	٤٨٥٦٣٢	٧١٩٥.١
كرابي	٤٣٢٧٠.٤	٤٧٠٨.٥	ساكون ناخون	١١٢٢٩٠.٥	٩٦٠.٥.٨
امبانج	٧٦١٩٤٩	١٢٥٣٤.٠	ساموت براكان	١١٨٥١٨٠	١٠٠٤.١
لامبھون	٤٠٤٥٦٠	٤٥٠٥.٩	ساموت ساخون	٤٩١٨٨٧	٨٧٢.٣
لووي	٦٢٤٠٦٦	٤٢٤.٦	ساموت	١٩٤٠٥٧	٤١٦.٧
وبوري	٧٥٥٨٥٤	٦١٩٩.٨	سارابوري	٦١٧٣٨٤	٣٥٧٦.٥
ماي هونج	٢٤٢٧٤٢	١٢٦٨١.٣	ساتون	٢٩٧١٦٣	٢٤٧٩.٠
مها ساراخام	٩٤٠٩١١	٥٢٩١.٧	بوري	٢١٤٦٦١	٨٢٢.٥
موكدهان	٣٣٩٥٧٥	٤٣٣٩.٨	سيساكيث	١٤٥٢٤٧١	٨٨٤٠.٠
ناخون	٢٥٢٧٣٤	٢١٢٢.٠	سونجخلا	١٣٥٧٠٢٣	٧٣٩٣.٩
ناخون باتوم	٨٦٠٢٤٦	٢١٦٨.٣	سوخواي	٦٠١٧٧٨	٦٥٩٦.١
ناخون فاتوم	٧٠٣٣٩٢	٥٥١٢.٧	سوفان بوري	٨٤٥٩٥٠	٥٣٥٨.٠
ناخون	٢٥٨٢٠٨٩	٢٠٤٩٤.٠	سورات ثاني	١٠٠٠٣٨٣	١٢٨٩١.٥
ناخون صوان	١٠٧٣٤٩٥	٩٥٩٧.٧	سورين	١٣٨١٧٦١	٨١٢٤.١
ناخون سي	١٥٢٢٥٦١	٩٩٤٢.٥	تاك	٥٢٥٦٨٤	١٦٤٠٦.٦
نان	٤٧٦٣٦٣	١١٤٧٢.١	ترانج	٦٢٢٦٥٩	٤٩١٧.٥
ناراتيبوات	٧٣٧١٦٢	٤٤٧٥.٤	ترات	٢٢٠٩٢١	٢٨١٩.٠
نونج بوا	٥٠٢٨٦٨	٣٨٥٩.٠	اويون راتش باني	١٨١٣٠٨٨	١٥٧٤٤.٨
نونج خاي	٩١٢٩٣٧	٣٠٢٧.٠	أودون ثاني	١٥٤٤٧٨٦	١١٧٣٠.٣
نونشابوري	١١٠١٧٤٣	٦٢٢.٣	اوتاي ثاني	٣٢٧٩٥٩	٦٧٣٠.٣
باتاني	٦٥٥٢٥٩	١٩٤٠.٤	أوتاراديت	٤٦٢٦١٨	٧٨٣٨.٦
فاتح نغا	٢٥٣١١٢	٤١٧٠.٠			

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/thailand/index_e.html

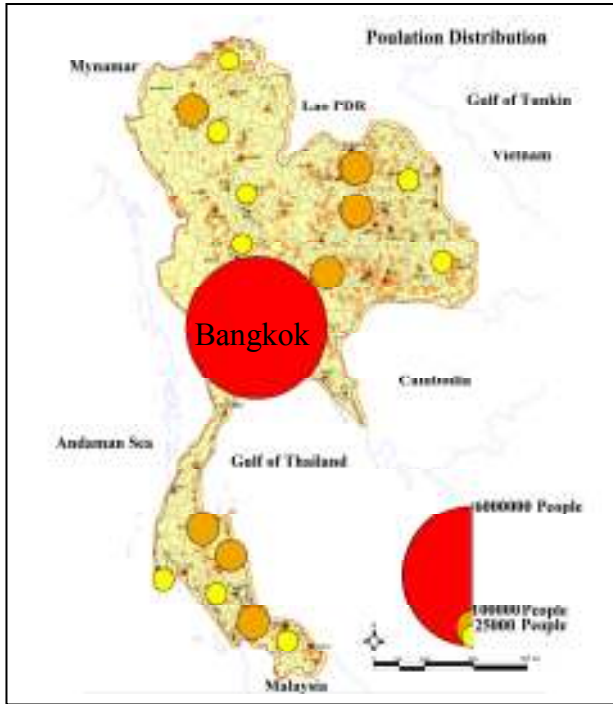
٣-٤-٢-٥ نظام التخطيط الإقليمي ودور الحكومة المركزية والحكومات المحلية في عملية التنمية
عرفت تايلاند نظام التخطيط الإقليمي منذ زمن بعيد. وإهتمت في الخطط الخمسية للدولة السابقة واللاحقة بحل مشاكل التنمية في الدولة وفي عام ٢٠٠٩م وضعت خطة وطنية تضم مجموعة من الإستراتيجيات لتحقيق التنمية الحضرية، وتنقسم الخطة الإقليمية إلى ثلاث أقسام الأول: علي المدى الطويل (٥٠عام)، الثاني: علي المدى المتوسط (١٠ - ١٥ عام)، الثالث: قصيرة المدى (٥ سنوات)¹.

أ- دور الحكومة المركزية في نظام التخطيط الإقليمي

تقوم وزارة الداخلية ممثلة في قسم الأشغال العامة وتخطيط المدن بوضع الخطة الوطنية للدولة والتي تتطوي علي السياسات الإنمائية الوطنية (سياسات التخطيط والتنمية المكانية) بما في ذلك البرامج الخاصة بكل منطقة.

ب- دور الحكومات المحلية في نظام التخطيط الإقليمي

يقوم مجلس الولاية أو المنطقة بوضع خطة تتناسب الظروف المحلية لها، لا تتعارض مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة وإنما تراعي توجهاتها.



٣-٤-٢-٦ أهم القضايا التخطيطية

تعاني تايلاند من قضية التفاوت الإقليمي بين الحضر والريف ولاسيما بين العاصمة بانكوك وبقية مناطق الدولة، وظهرت هذه القضية أثناء الخطة الخمسية الثالثة للدولة. حيث بدأ التفكير في تقليل حدة هذه التفاوتات من خلال محاولة توفير فرص العمل والمشروعات في المناطق الأقل نمواً إلا أن هذه المحاولات لم تكن ناجحة علي القدر الكافي². وعلي سبيل المثال نلاحظ من الشكل رقم (٣-٣٣) أن عدد سكان مدينة بانكوك العاصمة يبلغ حوالي ٩.٩ مليون نسمة (عام

٢٠١٠م)

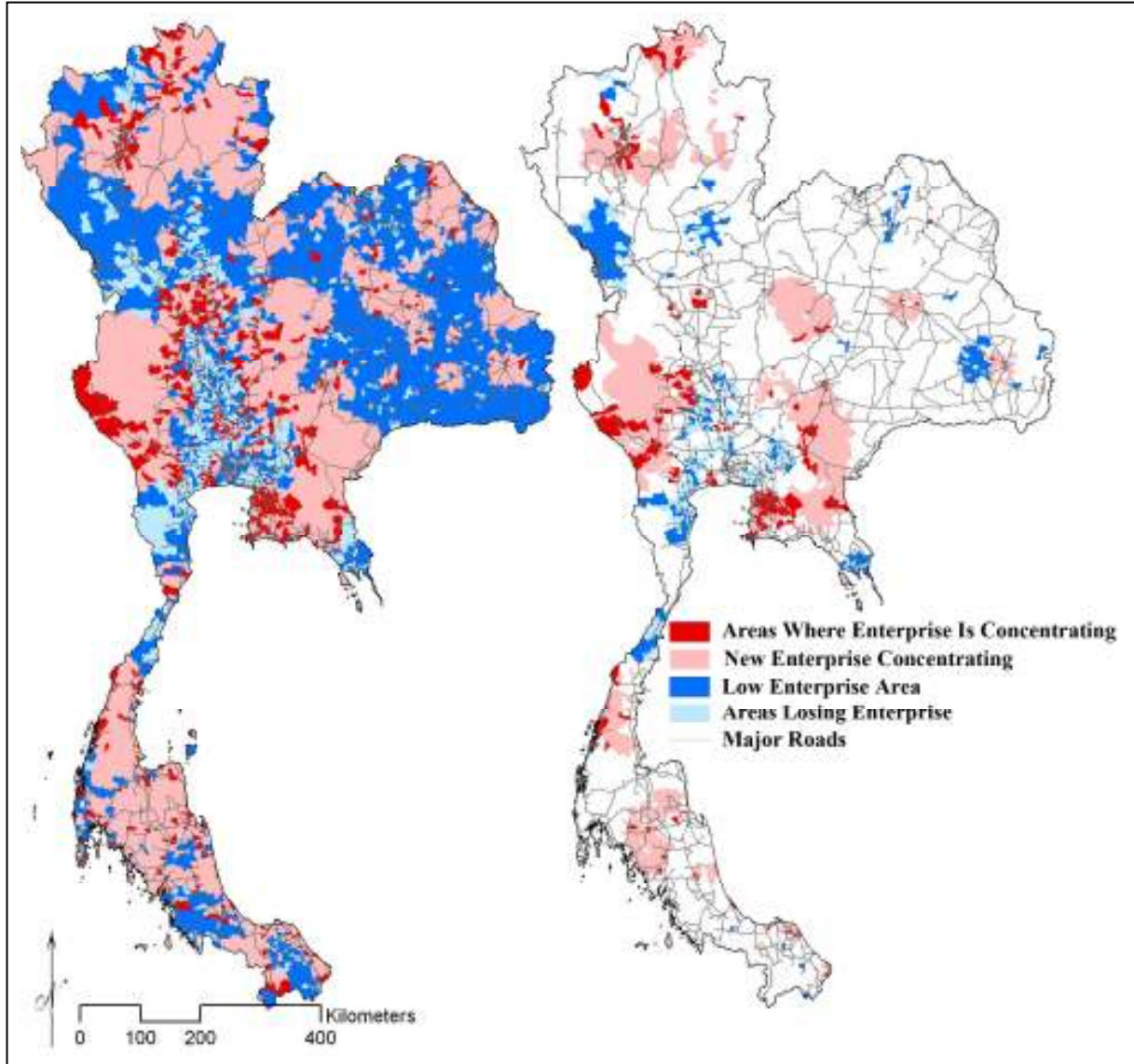
<http://www.mlit.go.jp>

شكل رقم (٣-٣٣) أحجام التجمعات العمرانية عام ٢٠١٠م

¹ Previous Source.

² The Regional Development Policy in Thailand and its Economic Cooperation with Neighboring Countries-Takao TSUNEISHI. Published Paper in The Institute of Developing Economies (IDE)Location http://time.dufe.edu.cn/wencong/IDE-JETRO/032_tsuneishi.pdf

يشكلوا نسبة حوالي ١٥.٢ من جملة سكان الدولة أي ما يعادل أكبر من ٣٦ مرة من حجم سكان ثاني مدينة بالدولة (مدينة ناخون راتشاسيما). كما يظهر من الشكل رقم (٣-٣٤) والجدول رقم (٣-١١) تركز المشروعات في العاصمة بانكوك وبعض المناطق القليلة المتناثرة في البلاد. كما كان لهذه المشكلة تأثيرات سلبية علي البيئة الناشئة عن تركز السكان في العاصمة والمناطق الأخرى وتتمثل في التلوث البيئي وتآكل الغابات.



http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/thailand/index_e.html

شكل رقم (٣-٣٤) تركز الإستثمارات والمشاريع بإقليم مدينة بانكوك العاصمة

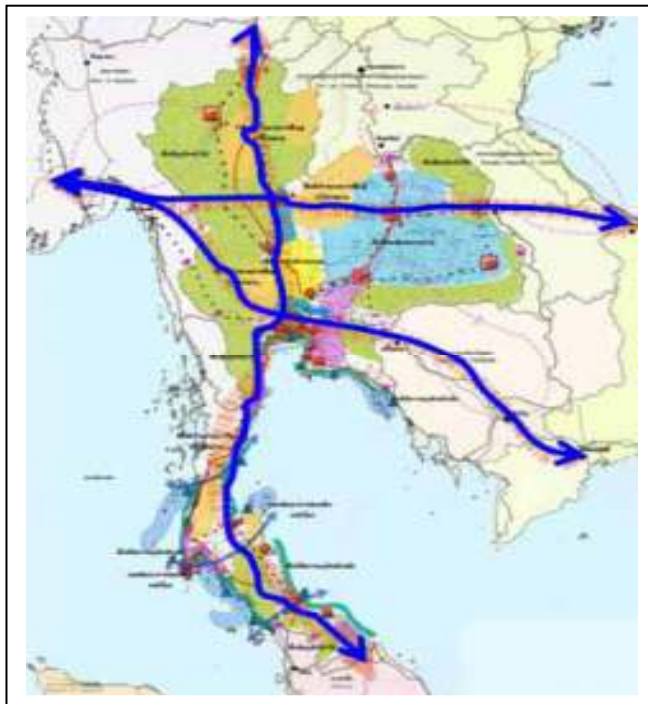
جدول رقم (٣-١١) التفاوت الإقليمي بين مناطق الدولة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧م-٢٠٠٤م

منطقة	١٩٩٧م	٢٠٠٠م	٢٠٠٤م
شمال شرق	٠.٣٤٥	٠.٣٠٦	٠.٣٠٩
شمال	٠.٥١٢	٠.٤٧٥	٠.٤٧٥
جنوب	٠.٧٥٢	٠.٧١١	٠.٧٣٨
مركز	١.٢٦٥	١.٤٤٥	١.٥٥٣
بانكوك والمناطق المجاورة	٢.٧٣٥	٢.٨٤٤	٢.٥٦٥
الإجمالي	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠

http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/0803_thailand.pdf

٣-٤-٢-٧ إستراتيجية التنمية المقترحة

تعتمد الخطة الوطنية للتنمية الإقليمية علي وضع إطاراً عاماً للسياسة التنموية لتوجيه صانعي القرار لحل مشاكل التنمية في الدولة وفي عام ٢٠٠٩م وضعت خطة وطنية تنموية تضم مجموعة من الإستراتيجيات لتحقيق التنمية الحضرية، تشمل ما يلي^١:-



- تنمية المناطق الساحلية (نظراً لطول الشواطئ التي تحيط بمعظم أنحاء الدولة التي تبلغ حوالي ٣٢١٩ كم).
- إدخال تحسينات وتطوير البنية التحتية ولاسيما في العاصمة بانكوك.
- توفير الربط الإقتصادي لدول الجوار وعلي المستوى العالمي (شكل رقم ٣-٣٥).
- تطوير إقليم العاصمة بانكوك والمناطق المجاورة لها.

<http://www.mlit.go.jp>

شكل رقم (٣-٣٥) الإتصال القوي لتايلاند مع دول الجوار

^١ http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/report/0803_thailand.pdf

٣-٥ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى إستعراض بعض التجارب العالمية في مجال التنمية الإقليمية. وتم دراسة تجربة أربعة دول هي ألمانيا والدنمارك والصين وتايلاند. وتم التعرف علي خبرات هذه الدول في تنظيم الحيز المكاني لها، وتحديد دور كلاً من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في عملية التنمية، وفيما يلي نستعرض نتائج هذا الفصل:-

- كيف ومتي إهتمت هذه الدول بمجال التنمية الإقليمية

من خلال دراسة وتحليل تجربة التنمية الإقليمية للدول المختارة نجد أن الإهتمام بمجال التنمية الإقليمية ظهر نتيجة بعض القضايا الهامة التي عانت منها هذه الدول ففي ألمانيا نجد أن ظروف الدمار الذي لحق بها نتيجة الحرب العالمية الثانية أدى لظهور هذا الإهتمام. أما في الدنمارك فكانت القضية المحورية لديهم هي قضية تحقيق العدالة والمساواة بين السكان في جني ثمار التنمية. أما في الصين وتايلاند فكانت القضية الهامة التي يعانين منها فهي قضية التفاوتات الإقليمية بين الأقاليم وهجرة السكان من المناطق الفقيرة الي المناطق الغنية التي يتوفر بها فرص عمل وخدمات.

- مستويات التخطيط وأهمية ودور التخطيط الإقليمي به

ينقسم التخطيط إلى أربعة مستويات رئيسية هي:-

- المستوى الوطني: وهو المستوي الذي يحدد السياسات والخطة العامة للدولة.
 - المستوى الإقليمي: وهو المستوي الذي يضع الخطة المكانية للأقاليم والمناطق والتي تحقق أهداف الخطة العامة للدولة.
 - المستوى المحلي: وهو المستوي الذي يضع المخططات الهيكلية والعامة للمدن والتجمعات الريفية والحضرية.
 - المستوي التفصيلي: وهو المستوي الذي يتعامل مع إستعمالات الأراضي للمناطق السكنية والصناعية و.....غيرها.
- وترجع أهمية التخطيط الإقليمي في هذه المستويات في أنه يعتبر حلقة الوصل بين المستوى الوطني والمستوى المحلي. وهو الذي يضع الخطط والمشروعات التي تحقق أهداف الخطة الوطنية للدولة ويجب أن يراعيها المستوى المحلي.

- تقسيم المناطق والأقاليم التخطيطية

من خلال دراسة وتحليل تجربة التنمية الإقليمية للدول المختارة نجد أن تقسيم الأقاليم التخطيطية قد تم بناء علي عدة إعتبرات أهمها ما يلي:-

- الخصائص المختلفة لسكان كل منطقة "إجتماعية-عمرانية-اقتصادية-.....إلخ.
- وجود الحدود الدنيا من المساحة الجغرافية التي يمكن أن يتحقق بها أهداف التنمية وتشكل مجتمع متجانس في السمات والخصائص.
- بعض المعايير التي تتعلق بالجوانب الطبيعية والبيئية-.....إلخ. والتي يمكن أن تشكل حدود طبيعية للإقليم أو المنطقة التخطيطية.

- قضايا التخطيط المكاني:

تواجه الدول التي تم دراستها عدة قضايا يمكن عرضها فيما يلي:-

- **التفاوت الإقليمي:** وتعتبر أهم القضايا التي تواجه هذه الدول وتعبّر عن التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (الهامشية) والناجمة عن إستقطاب المناطق الحضرية أو عواصم الدول لمعظم الإستثمارات والمشاريع التي تخصصها الدولة والتي ينشأ عنها عدم توازن في التنمية وهجرة السكان من المناطق الهامشية الفقيرة الي هذه العواصم للحصول علي فرصة عمل أو خدمات.
 - **التلوث البيئي وإستنزاف الموارد المتاحة:** وينتج عن زيادة التحضر في المدن الكبيرة وتركز السكان بها، وإستنزاف الموارد البيئية والطبيعية المتاحة.
- ويوضح الجدول التالي رقم (٣-١٢) مقارنة بين الدول المختارة للدراسة وكيف يمكن الإستفادة من تحليل تجربة كل منهم في التنمية الإقليمية في مصر.**

جدول رقم (٣-١٢) مقارنة بين نماذج التجارب العالمية التي تم دراستها

معايير التقييم	ألمانيا	الدنمارك	الصين	تايلاند
مستويات التخطيط	<ul style="list-style-type: none"> - المستوى الوطني: توضع خطة شاملة تحدد الإطار العام للتنمية علي مستوى الدولة. - المستوى الفيدرالي: توضع خطة إقليمية علي مستوى الولايات أو لجزء منها تتماشى مع الخطة الشاملة للدولة وتحقق أهدافها. - المستوى الاقليمي: توضع خطة هيكلية لمدينة أو لمنطقة ما داخل الولاية تطبق الرؤية التنموية لها وتحقق أهداف التنمية الشاملة للدولة علي المستوى المحلي. - المستوى المحلي: يتم إعداد مخططات تفصيلية تطبق الرؤية التنموية للولاية وتحقق أهداف التنمية الشاملة للدولة علي المستوى التفصيلي. 	<ul style="list-style-type: none"> - المستوى الوطني: يوضع إستراتيجية شاملة للتنمية الوطنية تحدد الإطار العام للتنمية علي مستوى الدولة. - المستوى الاقليمي: يوضع خطة إقليمية علي مستوى الولايات أو لجزء منها تتماشى مع الخطة الشاملة للدولة وتحقق أهدافها. - مستوى البلديات: يوضع خطة هيكلية لمدينة أو لمنطقة ما داخل الولاية تطبق الرؤية التنموية لها وتحقق أهداف التنمية الشاملة للدولة علي المستوى المحلي. 	<ul style="list-style-type: none"> - المستوى الوطني: في هذا المستوي هناك نوعين من الخطط. الأولى: هي خطة التنمية الاقتصادية الإجتماعية وتعني بوضع خطة لتوزيع المشروعات الاقتصادية والإجتماعية علي المستوى القطاعي للدولة (صناعة-زراعة- تجارة-خدمات-تشبيد وبناء-....إلخ) بهدف تحقيق أعلى معدل نمو للتنمية، والثانية: هي الخطة المكانية الوطنية (إستخدامات الأراضي) وتعني بوضع خطة إستراتيجية لعناصر ومحاور التنمية المكانية ومناطق توزيع السكان،....إلخ. - المستوى الاقليمي والمحلي: في هذا المستوي هناك نوعين من الخطط أيضاً. الأولى: هي خطط المناطق الحضرية وتختص بدراسة المدن والبلدات والخطط التي تربط البلدات، الثانية: هي الخطط الرئيسية والخطط التفصيلية وتشمل المخططات التفصيلية العمرانية والتنظيمات. 	<ul style="list-style-type: none"> - المستوى الوطني: يوضع في هذا المستوى خطة للتنمية الاقتصادية الإجتماعية وتعني بوضع خطة لتوزيع المشروعات الاقتصادية والإجتماعية علي المستوى القطاعي للدولة (صناعة-زراعة- تجارة-خدمات-تشبيد وبناء-....إلخ) بهدف تحقيق أعلى معدل نمو للتنمية. - المستوى الاقليمي: يوضع في هذا المستوى خطط وسياسات لتحقيق خطة التنمية الاقتصادية للدولة. - مستوى البلديات: يوضع في هذا المستوى مخطط شامل للتنمية العمرانية علي مستوى الولاية. - المستوى التفصيلي: يتم إعداد مخططات توضح توزيع إستعمالات الأراضي التفصيلية لمنطقة أو مدينة ما داخل الولاية بهدف تحقق أهداف التنمية الشاملة للدولة علي المستوى التفصيلي.

معايير التقييم	ألمانيا	الدنمارك	الصين	تايلاند
الجهة المسؤولة عن التخطيط الإقليمي	<ul style="list-style-type: none"> - المستوى الوطني: تعتبر الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) هي المسؤولة عن وضع خطة التنمية الشاملة للدولة. - المستوى الإقليمي: تعتبر الحكومة المحلية هي المسؤولة عن تحديد مبادئ الخطة المكانية للإقليم أو الولاية. - المستوى المحلي: تعتبر الهيئة العليا للتخطيط التابعة للحكومة المحلية هي المسؤولة عن الخطط علي المستوى المحلي. - المستوى التفصيلي: تعتبر الهيئة العليا للتخطيط التابعة للحكومة المحلية هي المسؤولة عن وضع المخططات التفصيلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - يضع وزير البيئة (الشخص المختص بالتخطيط المكاني بالدولة) إطاراً شاملاً لخطة التنمية الوطنية المقترحة ويحدد رؤية التنمية للمناطق بحيث تكون وثيقة توجيهية في إعداد خطة التنمية لها. - يقوم المجلس البلدي لكل بلدية بإعداد خطط إقليمية ومحلية للبلدية تراعي توجهات إستراتيجية التنمية الوطنية، ثم تعرض علي الوزير المختص وله أن يوافق عليها أو يبدي إعتراضه علي أي مقترحات تتعارض مع المصلحة الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تضع الحكومة المركزية كلاً من: خطط التنمية الاقتصادية الإجتماعية للدولة وخطط التنمية الوطنية المكانية (إستخدامات الأراضي). - بالنسبة لخطط المناطق الحضرية والريفية والخطط الرئيسية والخطط التفصيلية تضعها حكومات المدن والبلديات ولكنها أيضاً لأبد أن تراعي مقترحات كلاً من: الخطة الوطنية وخطة التنمية الاقتصادية الإجتماعية. 	<p>تقوم وزارة الداخلية (قسم الأشغال العامة وتخطيط المدن) بإعداد الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية علي مستوى الدولة. أما عملية التنمية والتخطيط علي مستوى المناطق والولايات فيقوم بها مجالس المناطق والولايات. مع مراعاة توجهات ومرثيات الخطة الوطنية للدولة.</p>
نظام التخطيط الإقليمي	<p>بناء علي القانون الإتحادي للدولة الصادر عام ١٩٦٥م والمعدل عام ٢٠٠٦م فقد تم توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بحيث تضع الحكومة الاتحادية الخطة الوطنية للدولة، وتضع حكومات الولايات خطة إقليمية للولاية أو لجزء منها بحيث تأخذ في الإعتبار خطة الدولة. كما أتاح للدولة أن تمارس سلطتها في مراقبة تطبيق الخطة الوطنية وتقييمها بشكل مستمر، مع توفيرها لدعم مالي</p>	<p>قبل عام ٢٠٠٥م كانت سلطات التنمية والتخطيط الإقليمي المسؤولة عن التخطيط المكاني في الدولة ثلاث سلطات هي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحكومة المركزية. - حكومة المقاطعات. - المجلس البلدي. <p>وبعد تطوير نظام التخطيط الإقليمي (صدور قانون الإدارة المحلية عام ٢٠٠٥م وإعتماده بشكل نهائي في عام ٢٠٠٧م) إنحصرت السلطات في إثنين هما الحكومة المركزية</p>	<p>ينقسم نظام التخطيط الإقليمي بدولة الصين إلي أربعة مستويات يمكن عرضها فيما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> - مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم وبلديات خاضعة للإدارة المركزية مباشرة. - محافظات ومدن علي مستوى المحافظة. - نواحي وبلدات. <p>ويحق للدولة أن تقيم مناطق إدارية خاصة أو تغيير حدود المناطق الذاتية الحكم عندما تكون هناك حاجة لذلك.</p>	<p>يتألف نظام التخطيط الإقليمي بالدولة من ثلاث مستويات (الحكومة الوطنية أو الاتحادية- حكومات الولايات - الحكومات المحلية).</p>

معايير التقييم	ألمانيا	الدنمارك	الصين	تايلاند
	للحكومات المحلية لتنفيذ مشاريعها الملحة فقط أما الحكومة المحلية فلها ميزانيتها المستقلة عن الدولة.	والبلديات. وأصبحت هذه البلديات ليس لديها ميزانيات خاصة لتمويل مشاريعها وبدأت تحصل علي تمويل من الحكومة المركزية.		
المناطق والأقاليم التخطيطية وأسس تقسيمها	تم تقسيم دولة ألمانيا إلي ٥ مناطق تخطيطية بناء علي الخصائص المختلفة لسكان كل منطقة "إجتماعية-عمرانية-إقتصادية-.....إلخ.	قسمت الي ٥ مناطق علي إعتبار وجود الحدود الدنيا من المساحة الجغرافية التي يمكن أن يتحقق بها أهداف التنمية وتشكل مجتمع متجانس في السمات والخصائص.	قسمت إلى ٦ مناطق بناء علي الخصائص المختلفة لسكان كل منطقة "إجتماعية-عمرانية-إقتصادية-.....إلخ	تتقسم تايلاند إلي ٥ مناطق أو أقاليم بناءً علي الخصائص المختلفة لسكان كل منطقة "إجتماعية-عمرانية-إقتصادية-.....إلخ
قضايا التخطيط الإقليمي	تعتبر قضية التفاوت الإقليمي من أكبر التحديات التي كانت تواجه الدولة ويظهر هذا التفاوت بين المناطق الشرقية والمناطق الغربية حيث تتسم المناطق الغربية بإستقطاب شديد للتنمية ومعدلات نمو عالية وإرتفاع مسى الدخل لمواطنيها علي عكس المناطق الشرقية المهمشة.	تعتبر قضية التفاوت الإقليمي بين إقليم العاصمة الدنماركية (كوبنهاجن) وبين بقية مناطق الدولة ولاسيما المناطق النائية أهم تحدي يواجهها، والذي يظهر في شكل فجوة في مستوى الدخل ومعدل البطالة بين المواطنين قاطني هذه المناطق. حيث نجد أن هناك معدلات نمو بطيئة في الدخل ومعدل بطالة مرتفعة في تلك المناطق النائية مقارنة بإقليم العاصمة كوبنهاجن.	تعاني دولة الصين من بعض التحديات تتمثل في - التفاوت الإقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية بشكل عام وعلي وجه الخصوص بين المنطقتين الشرقية والغربية بالدولة حيث تتسم المناطق الواقعة في شرق البلاد بإرتفاع مستويات التنمية. - القضايا البيئية ولاسيما تلوث الهواء والأنهار نتيجة التحضر السريع للمدن الهامة بالدولة مثل بكين - شانغهاي - تيانجين - تشونغ تشينج -.....إلخ. - تقلص الأراضي الزراعية والغابات بسبب التوسعات والإمتدادات العمرانية عليها.	تعاني تايلاند من قضية التفاوت الإقليمي بين الحضر والريف ولاسيما بين العاصمة بانكوك وبقية مناطق الدولة. ويظهر ذلك من خلال إستقطاب مدينة بانكوك لنسبة كبيرة من السكان والأنشطة الإقتصادية والخدمات وفرص العمل. كما أن هناك مشكلة أخرى ناتجة عن التركيز السكاني والإقتصادي بالعاصمة بنكوك وهي التأثيرات السلبية علي البيئة مثل تآكل الغابات وتلوث البيئة وتدهور في شبكة المرافق العامة.
أسس واعتبارات إستراتيجية التنمية المقترحة	- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الدولة ولاسيما الشرقية والغربية.	- تقليل الفوارق الإقليمية بين مناطق الدولة ولاسيما بين العاصمة كوبنهاجن وبقية	- تحقيق التنمية المتوازنة والتي تستند الي سد الفجوة بين مناطق الدولة المختلفة.	- تحقيق التنمية المتوازنة والتي تستند إلى سد الفجوة بين مناطق الدولة

معايير التقييم	ألمانيا	الدنمارك	الصين	تايلاند
	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ علي الموارد البيئية والطبيعية والثقافية والتاريخية. - مراعاة مبادئ التنمية المستدامة. 	<ul style="list-style-type: none"> المناطق الريفية. - تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة وتعزيز القدرة التنافسية لها، ولاسيما في مجال إقتصاد المعرفة. - الحفاظ علي مكانة رائدة للدولة في الإتحاد الأوروبي. - تأكيد ربط الدول بجميع دول الإتحاد الأوروبي وتعزيز برامج التعاون المشترك بينهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - خلق تكامل بين مناطق الدولة المختلفة في مختلف أنواع الانتاج سواء للسوق المحلي أو الخارجي. - تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية. - تحسين مستوى العلوم والتكنولوجيا. - ترشيد إستهلاك الطاقة وحماية البيئة. - تحسين مستمر في مستوى معيشة المواطنين. - إستمرار الإصلاح والإفتتاح الإقتصادي لتحقيق عائدات عالية للدولة. - تطوير المناطق الريفية وزيادة دخل المزارعين. - رفع معدلات التنمية الزراعية ولاسيما الزراعات الحديثة. 	<ul style="list-style-type: none"> المختلفة. - الحفاظ علي إقتصاد الدولة وتعزيزه لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولكي يكون قادر علي المنافسة العالمية. - المحافظة علي الموارد البيئية والطبيعية من خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والمتوازنة. - تعزيز مجتمع المعرفة والبحوث العلمية وتكنولوجيا المعلومات. - تدعيم مبدأ الشراكة في التنمية والتي تتطلب التعاون التام بين القطاع الحكومي والخاص والمواطنين والقائمين علي الحكم.

المصدر: الباحث

الفصل الرابع

تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر

الفصل الرابع: تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر

- يُهدف هذا الفصل إلى تحديد أهم التحديات التي مرت بها مصر في تجربة التنمية الإقليمية. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف يستعرض هذا الفصل ما يلي:-
- أهم مراحل تطور إستراتيجيات التنمية الإقليمية وعرض للسياسات التي إتخذتها الدولة لحل المشكلة الرئيسية لل عمران المصري (التفاوتات أو الفوارق الإقليمية).
 - الجهود المبذولة في تقسيم الحيز المكاني القومي لأقاليم تخطيطية، سواء من الجهات الحكومية ذات الصلة. أو المحاولات الأكاديمية التي بذلها بعض المتخصصين في هذا المجال. فضلاً عن عرض التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية الصادر به قرار جمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م.
 - أهم الدراسات السابقة في مجال التنمية الإقليمية وهي دراسة إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية، ودراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر حتى عام ٢٠١٧م. والتعرف على أهم الدروس المستفادة منها.
 - تشخيص الواقع المصري وحصر أهم التحديات التنموية التي تعاني منها الدولة في محاولة لتحديد أهم سبل معالجة وتذليل هذه العقبات والتحديات.

٤-١ مراحل تطور إستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر

إتخذت الدولة العديد من الإستراتيجيات في مجال التنمية الإقليمية لمحاولة تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة، ولاسيما بعد تزايد حدة التفاوتات الإقليمية بين المناطق المختلفة سواءً الحضرية من جهة والريفية من جهة أخرى. أو بين المناطق الهامشية من جانب وبين المناطق الحضرية من جانب آخر. فضلاً عن إتباع الدولة لسياسة المركزية التي تجعل كل القرارات الخاصة بالتنمية لابد أن تقرر وتأخذ من الحكومة المركزية. وفيما يلي نستعرض أهم الإستراتيجيات التي إنتهجتها الدولة لمعالجة قضية التفاوتات الإقليمية.

٤-١-١ إنشاء المدن الجديد

قامت مصر بإنشاء المدن الجديد في نهاية السبعينات وإستمرت هذه السياسة إلى الآن. ومن المقترح أن يصل عدد المدن الجديد حتى عام ٢٠١٧م إلى حوالي ٤٤ مدينة، ومن المقترح أن تستوعب هذه المدن حوالي ١٤ مليون نسمة^١.

^١ وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديد - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م - ١٩٩٨م.

٤-١-٢ التوسع في مناطق الإستصلاح

إتجهت الدولة لزيادة الأراضي المستصلحة لمواجهة إحتياجات السكان المستمره من الغذاء، وكان من المستهدف إستصلاح حوالي ٣.٤ مليون فدان من خلال إقامة عدة مشروعات لتحقيق هذا الغرض يمكن توضيحها فيما يلي^١:-

- مشروع توشكي ويقع جنوب مصر ويهدف لإستصلاح حوالي ٥٤٠ ألف فدان.
- مشروع ترعة السلام ويقع شرق قناة السويس ويهدف لإستصلاح ٤٠٠ ألف فدان.
- مشروع شرق العوينات ويقع في الصحراء الغربية ويهدف لإستصلاح ٢٥٥ ألف فدان.
- مشروع درب الأربعين ويقع في الصحراء الغربية ويساهم في إستصلاح ١٢ ألف فدان.

٤-١-٣ إقامة المناطق الصناعية والحره

تهدف الدولة إلى تحقيق الإنتشار السكاني في المناطق الصحراوية والتي تتطلب توفير فرص عمل جديدة. لذلك فقد اتجهت إلى إقامة مناطق صناعية وحره في المناطق التي تتوفر بها مقومات التنمية الصناعية ولاسيما في جنوب مصر وشبه جزيرة سيناء ومطروح ومنطقة القناة^٢.

٤-١-٤ الإلتحاق خارج وادي النيل إلى المناطق الصحراوية

تهدف الدولة من خلال سياسة الإلتحاق إلى خارج وادي النيل إلى خلق مناطق إستقطاب جديد للسكان لخلخلتهم ونزوحهم إلى مناطق تتوفر بها فرص عمل لهم تحقق طموحاتهم، ويتوفر بها مقومات البيئة العمرانية المناسبة. وإعتمدت هذه السياسة علي ما يلي^٣:

- تنفيذ بعض المشروعات العملاقة التي يرتبط بها إنشاء تجمعات وأنوية عمرانية جديدة بالمحافظات الصحراوية تشكل ركائز أساسية للتنمية الإقتصادية والعمرانية. ومن أمثلة هذه المشاريع: ترعة السلام بشمال سيناء وترعة الشيخ زايد بتوشكي وتنمية بحيرة ناصر بأسوان.
- تحقيق الربط بين المحافظات الصحراوية وبقية أجزاء المعمور المصري من خلال شبكات النقل والكهرباء والإتصالات. وكذلك مشروعات الكباري والأنفاق لربط سيناء والأجزاء الشرقية من محافظات القناة ومحافظات القاهرة والدلتا.

^١ مشروعات مصر العملاقة لإقتحام القرن الواحد والعشرين - زكي إبراهيم المنوفي - دار هبة النيل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - ٢٠٠٣م.

^٢ مشروعات مصر العملاقة لإقتحام القرن الواحد والعشرين - زكي إبراهيم المنوفي - مرجع سابق.

^٣ مشروعات مصر العملاقة لإقتحام القرن الواحد والعشرين - زكي إبراهيم المنوفي - مرجع سابق.

٤-٢ تجربة تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية

برزت أهمية تنظيم الحيز المكاني القومي لمصر بسبب إهتمام الدولة بالخطط القطاعية (القطاعات الخدمية-الإقتصادية-الإجتماعية-.....الخ) وتوزيع الموارد والعائدات على الوزارات والمؤسسات المختلفة وإغفالها الجانب المكاني. والتي كانت أحد أسباب ظهور مشكلة التفاوتات الإقليمية بين مناطق الدولة المختلفة. وهناك العديد من الجهود والمحاولات في مجال تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية والتي شارك فيها بعض الجهات الحكومية ذات الصلة، وبعض المتخصصين والباحثين. والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلى إبراز عنصر المكان وأخذه بعين الاعتبار عند رسم سياسات التنمية لتحقيق نمو متوازن بين مناطق الدولة المختلفة.

وتبلورت هذه الجهود في الوصول إلى التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية والصادر بالقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتعلقة بمشكلة البحث، فسوف نقوم بعرض هذه المحاولات بشكل مفصل وتحليلها بشكل متوازن لمحاولة الإستفادة منها في الدراسة.

٤-٢-١ الجهود المبذولة في مجال تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

هناك العديد من الجهود في مجال تقسيم الحيز المكاني القومي لمصر سواءً من جانب الجهات الحكومية ذات الصلة، أو من جانب الباحثين والمتخصصين في هذا المجال. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الجهود.

٤-٢-١-١ التطور التاريخي لتقسيم مصر^١

أ- عصر الفراعنة

تم تقسيم مصر في هذه الحقبة (بناءً على العوامل الطبيعية وخاصة مظاهر السطح والمناخ) إلى قسمين: ١- مصر العليا (الوجه القبلى) وتتكون من ٢٢ مقاطعة. ٢- مصر السفلى (الوجه البحرى) وتتكون من ٢٠ مقاطعة.

ب- عصر البطالمة والرومان

تم تقسيم مصر في هذه الحقبة (بهدف السيطرة الإدارية) إلى ثلاثة أقاليم هي: ١- مصر السفلى. ٢- مصر الوسطى. ٣- مصر العليا. ويتكون كل إقليم من مراكز وقرى.

^١ معهد التخطيط القومى - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٢ - ٢٠٠٣م.

ج- العصر الإسلام

تم تقسيم مصر في هذه الحقبة (بهدف جمع الخراج والجزية) إلى ٨٠ قسم (كورة) والقسم يضم ٢٠٠٠ قرية ، وتناقص هذا العدد فيما بعد إلى ١٩ قسم في عهد المماليك.

د- العصر العثماني

تم تقسيم مصر في هذه الحقبة (بهدف حفظ الأمن) إلى ١٥ سنجقية منهم ٩ بالوجه البحري و ٦ بالوجه القبلي.

هـ - عصر الحملة الفرنسية

أبقت الحملة الفرنسية على التقسيم العثماني مع تغيير سنجقية لمديرية وعين عليها مجلس إستشاري.

و- فترة حكم محمد علي

تم تقسيم مصر في هذه الحقبة إلى ٤ مديريات في الوجه البحري و ٣ مديريات بالوجه القبلي و ٥ محافظات هي القاهرة والأسكندرية ورشيد ودمياط والسويس. وتقسم المديرية إلى مراكز والمراكز إلى أخطاط.

ز- فترة الإحتلال البريطاني

صدر في هذه الفترة أول قانون بإنشاء مجالس المديريات عام ١٨٨٣م ومُنحت الشخصية الاعتبارية وإنقسمت مصر إلى ٧ مديريات بكل من الوجهين القبلي والبحري بالإضافة إلى ٤ محافظات هي القاهرة والأسكندرية ودمياط والقناة. وإعتبرت الصحراء الشرقية والغربية مناطق عسكريه.

ح- العصر الحديث

صدر دستور مصر في عام ١٩٢٣م ونصت المادة ١٣٢ منه على إعطاء الشخصية الاعتبارية للمديريات والمدن والقرى. وصدر القانون رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠م بتقسيم مصر إلى وحدات إدارية (محافظات-مدن-قرى). ثم صدر القانون رقم ١٢٤ بشأن نظام الإدارة المحلية واللائحه التنفيذية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠م. وبلغ عدد المحافظات ٢٦ محافظة وأعطيت للوحدات الإدارية الشخصية الاعتبارية. كما تم تحديد نطاق محافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر بقانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١م.

٤-٢-١-٢-٢ الدروس المستفادة من عرض التطور التاريخي

عدم عدالة التقسيم فهناك مناطق شاسعة وكثافتها السكانية ضئيلة ووحدات أخرى صغيرة وكثافتها السكانية عالية جداً. بالإضافة إلى أن هناك وحدات تتمتع بثروات ومساحات كبيره وغير مأهولة ووحدات أخرى محرومه من كل شيء وبها تكس سكانها.

٤-٢-١-٣ محاولات الجهات الحكومية ذات الصلة في تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية



المصدر: العوامل المحلية المؤثرة علي تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ١٩٨٥م
شكل رقم (٤-١) إقتراح مؤتمر المحافظين لتقسيم مصر

أ- مؤتمر المحافظين عام ١٩٦٨م

تم تقسيم مصر إلى ٦ أقاليم هي^١:

- ١- القاهرة وتضم محافظات (القاهرة- الجيزة-القليوبية)، ٢-وسط الدلتا وتضم محافظات (الدقهلية-دمياط-كفر الشيخ- الغربية-المنوفية)، ٣-شرق الدلتا وتضم محافظات (بورسعيد-الإسماعيلية- السويس-الشرقية)، ٤-غرب الدلتا وتضم محافظات (الأسكندرية-البحيرة-مطروح)، شمال الوجه القبلي وتضم محافظات (الفيوم-بني سويف-المنيا-أسيوط)، جنوب الوجه القبلي وتضم محافظات (أسوان-قنا- سوهاج-الوادي الجديد-البحر الأحمر).



المصدر: العوامل المحلية المؤثرة علي تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ١٩٨٥م
شكل رقم (٤-٢) إقتراح لجنة تخطيط القاهرة الكبرى لتقسيم مصر

ب- لجنة تخطيط القاهرة الكبرى

(أ.د. طاهر الصادق): تم تقسيم مصر إلى ٨

أقاليم هي^٢:

- ١- القاهرة الكبرى وتضم محافظات (القاهرة-أجزاء من الجيزة-أجزاء من القليوبية)، ٢-الأسكندرية وتضم محافظات (الأسكندرية-أجزاء من البحيرة-أجزاء من مطروح)، ٣-الدلتا وتضم محافظات (الشرقية-الدقهلية-دمياط-كفر الشيخ- الغربية- المنوفية- أجزاء من القليوبية-

^١ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوي - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر الشريف - ١٩٨٥م.

^٢ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوي - مرجع سابق.

أجزاء من البحيرة)، ٤-الصعيد الأوسط ويضم محافظات (الفيوم- بني سويف-المنيا-أسيوط- أجزاء من الجيزة)، ٥-الصعيد الأعلى ويضم محافظات (سوهاج-قنا-أسوان-جنوب البحر الأحمر)، ٦-سيناء وتضم محافظات (بورسعيد - الإسماعيلية-السويس-سيناء- شمال البحر الأحمر)، ٧-الصحراء الغربية وتضم (الجزء الشمال من الصحراء الغربية حتى واحة سيوة)، ٨- مناطق ذات إعتبرات خاصة وتضم (الواحات البحرية-الفرافرة-الداخلة-الخارجة-باريس).

ج- مشروع تخطيط إقليم أسوان (د.عبد الرازق عبد المجيد)

تم تقسيم مصر إلى ٦ أقاليم هي^١:



١- القاهرة الكبرى وتضم محافظات (القاهرة-الجيزة-القليوبية)، ٢-الدلتا وتضم محافظات (الغربية-المنوفية-كفر الشيخ- الدقهلية-دمياط)، ٣-المنطقة الشرقية وتضم محافظات (بورسعيد-الإسماعيلية-السويس-الشرقية-سيناء)، ٤-المنطقة الغربية وتضم محافظات (الأسكندرية- البحيرة-مطروح-الجزء الشمالي من الصحراء الغربية)، ٥-المنطقة الوسطى وتضم محافظات (الفيوم-بني سويف-المنيا-أسيوط-الجزء الشمالي من البحر الأحمر)، ٦-المنطقة الجنوبية وتضم محافظات (سوهاج-قنا-أسوان-الجزء الجنوبي من البحر الأحمر).

المصدر: العوامل المحلية المؤثرة علي تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية، ١٩٨٥م شكل رقم (٣-٤) إقتراح مشروع تخطيط إقليم أسوان لتقسيم مصر

^١ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوي - مرجع سابق.

د- وزارة التخطيط (د.إبراهيم حمودة)

تم تقسيم مصر إلى ٦ أقاليم هي^١:



١- القاهرة الكبرى وتضم محافظات (القاهرة-الجيزة-القليوبية)، ٢-الأسكندرية وتضم محافظات (الأسكندرية-البحيرة-مطروح-الفيوم)، ٣-الدلتا وتضم محافظات (المنوفية-الغربية-كفر الشيخ-دمياط-الدقهلية)، ٤-قناة السويس وتضم محافظات (بورسعيد-الإسماعيلية-السويس-سيناء الشرقية-شمال البحر الأحمر)، ٥-الصعيد الأوسط ويضم محافظات (بني سويف-المنيا-سوهاج-أسيوط-الوادي الجديد)، ٦-أسوان وتضم محافظات (قنا-أسوان-جنوب البحر الأحمر).

المصدر: العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ١٩٨٥ م
شكل رقم (٤-٤) إقتراح وزارة التخطيط لتقسيم مصر

هـ- لجنة التقسيم المشكلة بوزارة الحكم

المحلى عام ١٩٧٤م: تم تقسيم مصر إلى ٦ أقاليم هي^٢: ١-القاهرة الكبرى وتضم محافظات (القاهرة-الجيزة-القليوبية)، ٢-شرق الدلتا وتضم محافظات (الشرقية-بورسعيد-الإسماعيلية-السويس-سيناء المنطقة بين ساحل خليج السويس وحتى جنوب الغردقة)، ٣-الدلتا وتضم محافظات (الدقهلية-دمياط-كفر الشيخ-الغربية-المنوفية)، ٤- غرب الدلتا



المصدر: العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ١٩٨٥ م

شكل رقم (٤-٥) إقتراح وزارة الحكم المحلي لتقسيم مصر

^١ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوى - مرجع سابق.

^٢ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوى - مرجع سابق.

وتتضمن محافظات (الأسكندرية-البحيرة-مطروح)، ٥-شمال الوجه القبلي وتتضمن محافظات (الفيوم-بني سويف-المنيا-أسيوط-جزء من محافظة البحر الأحمر)، ٦-جنوب الوجه القبلي وتتضمن محافظات (سوهاج-قنا-أسوان-الوادي الجديد-جنوب محافظة البحر الأحمر).

و- هيئة تخطيط النقل (أ.يحيى الزيات):

تم تقسيم مصر إلى ٧ أقاليم هي^١:



١-القاهرة وتتضمن محافظات (القاهرة- أجزاء من الجيزة)، ٢-شرق الدلتا وتتضمن محافظات (الدقهلية-دمياط-القليوبية-جزء من الشرقية)، ٣-غرب الدلتا وتتضمن محافظات (كفر الشيخ-الغربية-المنوفية-البحيرة-مديرية التحرير)، ٤-الأسكندرية وتتضمن محافظات (الأسكندرية-مطروح)، ٥-السويس وتتضمن محافظات (بورسعيد-الإسماعيلية-السويس-سيناء-جزء من الشرقية-شمال البحر الأحمر)،

٦-المنيا وتتضمن محافظات (الفيوم-بني المصدر: العوامل المحلية المؤثرة علي تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية،

١٩٨٥م

شكل رقم (٤-٦) إقتراح هيئة تخطيط النقل لتقسيم مصر

سويس-المنيا-أسيوط-جزء من الجيزة)، ٧-قنا وتتضمن محافظات (سوهاج-قنا- أسوان-الوادي الجديد-جنوب البحر الأحمر).

٤-٢-١-٤ المحاولات الأكاديمية في تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية

هناك العديد من المحاولات الأكاديمية من بعض المتخصصين في مجال التنمية لتقسيم الحيز المكاني القومي لمصر نوجز أهمها فيما يلي:-

^١ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوي - مرجع سابق.

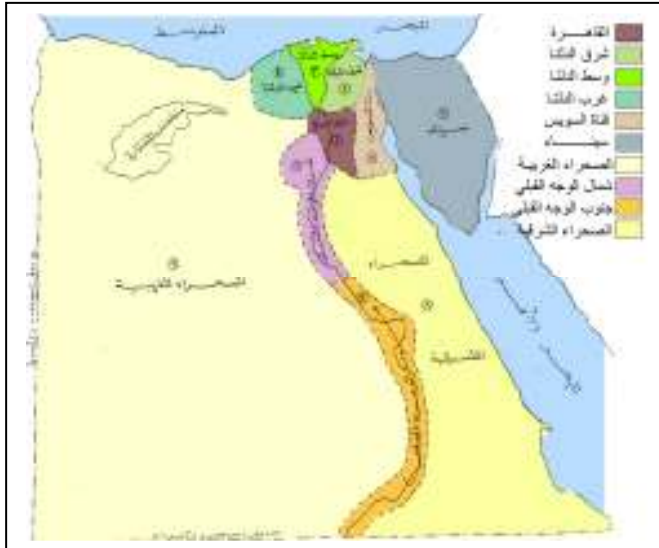


المصدر: العوامل المحلية المؤثرة علي تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية،
١٩٨٥م

شكل رقم (٧-٤) إقتراح د/ عابدة بشارة لتقسيم مصر

أ- د/عابدة بشارة: حيث قامت بتقسيم مصر إلى ٧ أقاليم هي^١: ١-الدلتا وتضم محافظات (القاهرة-الأسكندرية-القناة-شرق الدلتا-وسط الدلتا-غرب الدلتا)، ٢-وادي النيل وتضم محافظات (شمال الوادي ويشمل الجيزة وبنى سويف-وسط الوادي ويشمل أسيوط وسوهاج وقنا-جنوب الوادي ويشمل أسوان والسد العالي)، ٣-الفيوم ويضم محافظة الفيوم، ٤-الصحراء الشرقية ويشمل الصحراء الشرقية ومحافظة البحر الأحمر، ٥-شمال الصحراء الغربية ويضم جزء من الشريط الساحلي للبحر المتوسط ووادي النطرون ومنخفض القطارة وواحة سيوة، ٦- جنوب الصحراء الغربية ويضم الواحات البحرية والفرافرة والداخلة والخارجة، ٧-سيناء.

ب- د/أحمد أمين مختار: حيث قام بتقسيم مصر إلى ١٠ أقاليم هي^٢:



المصدر: العوامل المحلية المؤثرة علي تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية،
١٩٨٥م

شكل رقم (٨-٤) إقتراح د/ أحمد أمين مختار لتقسيم مصر

١-القاهرة وتضم محافظات (القاهرة-الجيزة)، ٢-شرق الدلتا وتضم محافظات (القليوبية-الشرقية-الدقهلية)، ٣- وسط الدلتا وتضم محافظات (دمياط-كفر الشيخ-الغربية-المنوفية)، ٤-غرب الدلتا وتضم محافظات (الأسكندرية-البحيرة)، ٥-قناة السويس وتضم محافظات (بورسعيد-الإسماعيلية-السويس)، ٦-شمال الوجه القبلي وتضم محافظات (بنى سويف-المنيا-الفيوم-أسيوط)، ٧-جنوب الوجه

^١ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوى - مرجع سابق.

^٢ العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - محمد عمر المنشاوى - مرجع سابق.

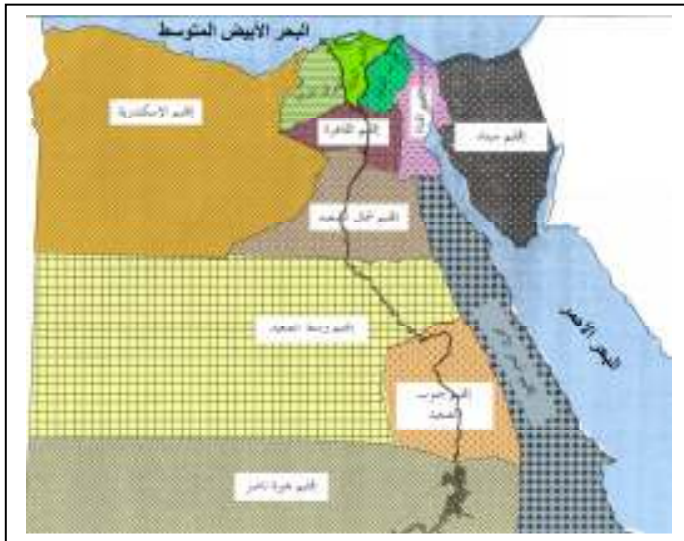
القبلي وتضم محافظات (قنا-أسوان-سوهاج)، ٨-الصحراء الشرقية وتضم محافظة البحر الأحمر،
٩- الصحراء الغربية وتضم محافظات (مطروح-الوادي الجديد)، ١٠-سيناء.



ج- د/طارق عبد اللطيف: قام بتقسيم مصر إلى ٨ أقاليم هي: ١-القاهرة الكبرى، ٢-الدلتا، ٣-شمال سيناء، ٤-جنوب سيناء، ٥-شمال الصعيد، ٦-مطروح، ٧-وسط الصعيد، ٨-جنوب الصعيد^١.

د- د/سيد عبد المقصود: قام بتقسيم مصر إلى ١٢ أقليم هم^٢: ١-القاهرة الكبرى، ٢-شرق الدلتا، ٣-الدلتا، ٤-غرب الدلتا، ٥-الأسكندرية، ٦-القناة، ٧-البحر الأحمر، ٨-سيناء، ٩-شمال الصعيد، ١٠-وسط الصعيد، ١١-جنوب الصعيد، ١٢-بحيرة ناصر وهو إقليم ذو طبيعة خاصة.

المصدر: محاضرات التخطيط الإقليمي-٢٠٠١م
شكل رقم (٤-٩) إقتراح د/ طارق عبد اللطيف لتقسيم مصر



٤-٢-١-٥ تقييم المحاولات السابقة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

- معظم المحاولات راعت التقسيم الإداري للمحافظات .
- بالنسبة لمحافظات الدلتا أجمعت الآراء علي جعلها إقليم واحد أو تقسيمها لثلاثة أقاليم هي شرق ووسط وغرب الدلتا.

المصدر: تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ٢٠٠٣م
شكل رقم (٤-١٠) إقتراح د/ سيد عبد المقصود لتقسيم مصر

^١ محاضرات التخطيط الإقليمي- أ.د. طارق عبد اللطيف- تمهيدي ماجستير- قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠١م.

^٢ معهد التخطيط القومي - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٢ - ٢٠٠٣م.

- بالنسبة لمحافظة الصعيد (الوجه القبلي) أجمعت الآراء علي تقسيمها لأقليمين شمال وجنوب.
- بالنسبة لمحافظات القناة البعض إعتبرها إقليم والبعض الآخر ضم إليها محافظتي شمال وجنوب سيناء والبعض الآخر ضم إليها شمال محافظة البحر الأحمر.
- بالنسبة لمحافظتي الأسكندرية ومطروح البعض إعتبرها إقليم والبعض الآخر ضم إليهما محافظة الوادي الجديد والبعض الآخر إعتبر محافظة الوادي الجديد منطقة ذات طبيعة خاصة.

٤-٢-١-٦ التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية



المصدر: إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر، ٢٠٠٦م.

شكل رقم (٤-١١) تقسيم الأقاليم التخطيطية المعتمد لمصر

تبلورت المحاولات السابقة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م لتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم إقتصادية هي^١: ١- القاهرة الكبرى وتضم محافظات (القاهرة والجيزة والقليوبية)، ٢- الأسكندرية وتضم محافظتي (الأسكندرية والبحيرة)، ٣- مطروح، ٤- قناة السويس ويضم محافظات (بورسعيد-الشرقية-الإسماعيلية-السويس-شمال سيناء-جنوب سيناء والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر)، ٥- الدلتا وتضم محافظات (الدقهلية-دمياط-كفر الشيخ-الغربية-المنوفية)، ٦- شمال الصعيد وتضم محافظات (الفيوم-المنيا-بنى سويف

وجزاء من محافظة البحر الأحمر)، ٧- أسبوط وتضم محافظتي (أسبوط والوادي الجديد)، ٨- جنوب الصعيد ويضم محافظات (سوهاج-قنا-أسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر) - شكل رقم (٤-١١). ولقد تم تعديل هذا التقسيم ليصبح ٧ أقاليم بضم كلاً من إقليمي الأسكندرية ومطروح في إقليم واحد يسمى الأسكندرية. وما زال هذا التقسيم هو المعمول به إلى الآن.

^١ وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة-الهيئة العامة للتخطيط العمراني-إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر-٢٠٠٦م.

٤-٢-١-٧ تقييم التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية

- ركز التقسيم فقط على عدم المساس بالحدود الإدارية ولذلك جاءت محافظة مرسى مطروح كأقاليم منفرد ثم تبين عدم ملائمتها فتم ضمه إلى إقليم الأسكندرية وعدل التقسيم إلى ٧ أقاليم.
- ليس هناك توازن في توزيع الأقاليم من ناحية المساحة فبعضها ذو مساحة شاسعة مثل مطروح وأسيوط وبعضها صغير نسبياً مثل إقليم الدلتا وشمال الصعيد .
- لم يراعى التوازن في عدد المحافظات فهناك إقليم ذو محافظتين وإقليم به ٥ محافظات.
- لم يتم التأكيد على توفير قطب نمو في جميع الأقاليم الثمانية (مطروح-أسيوط).

٤-٢-٢ تقييم الجهود المبذولة في مجال تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

- علي الرغم من الجهود السابقة في مجال تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية والوصول إلى التقسيم المعتمد فإن الأقاليم التخطيطية لم تحقق الهدف منها نظراً لما يلي^١:-
- المركزية الشديدة التي تحكم النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي في مصر والتي تتعارض مع هدف الانتشار والذي يسعى إليه البعد الإقليمي وتقسيم مصر لأقاليم تخطيطية.
 - تعارض الخط القطاعية التي تتم علي مستوى الوزارات والهيئات المركزية مع أهمية البعد المكاني النابع من فكرة تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية.
 - عدم وجود موارد ومخصصات مالية للأقاليم تمكنها من تحقيق خطط التنمية وتنفيذ المشروعات المقترحة بها.
 - عدم وجود سلطات تشريعية للأقاليم أو سلطة إتخاذ القرارات ووضعها محل التنفيذ.
 - معظم الجهود ركزت علي تنمية المناطق القائمة دون النظر إلى الإمكانيات المستقبلية وخاصة بالأقاليم الواعدة مثل إقليم قناة السويس وإقليم الأسكندرية.
 - قوة التقسيمات الإدارية لدواعي الأمن والإستقرار السياسي وتوزيع الخدمات وجمع الضرائب وتوزيع الإستثمارات مما يعوق أى محاولات لعمل تقسيمات تختلف معها.
 - الإعتماد علي تقسيم الدولة إلى أقاليم دون النظر إلى علاقات الأقاليم الثانوية الداخلة فيه أو أقاليم المدن التي تكون الوحدات الأساسية له والتي تفقده الكثير من القدرة علي التعامل مع المشاكل الحقيقية للمكان وتبعده عنها.

^١ المصدر: الباحث.

٤-٣ بعض نماذج من الدراسات السابقة في مجال التنمية الإقليمية

هناك العديد من الجهود المبذولة من الدولة في مجال التنمية الإقليمية لتحقيق التوازن المفقود علي مستوى الحيز المكاني المصري، وكان لبعض هذه الجهود أثر طيب في حل بعض من مشاكل التنمية في مصر، وكان من أهم هذه الدراسات من وجهة نظر الباحث دراسة إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية والتي تعتبر من أوائل الدراسات التي سعت لتحقيق هذا الهدف. كما أن دراسة خريطة التنمية والتعمير لعام ٢٠١٧م تعتبر من أفضل هذه الدراسات نظراً لأنها إستندت علي حصر كمي وكيفي لأهم الإمكانيات والموارد المتاحة. وبناء عليه رسمت خريطة لتعمير مصر تستغل هذه الإمكانيات وتحاول توظيفها لتحقيق أهداف التنمية. وفيما يلي نستعرض هاتين الدراستين.

٤-٣-١ إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية

تعتبر إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية من أوائل الدراسات التي إهتمت بوضع رؤية وتصور للحيز المكاني القومي لمصر بناء علي المشاكل والقضايا التي كان يعاني منها. حيث نجد أنها أهتمت بوضع خطة للإستيطان بهدف خلخلة السكان من الدلتا ووادي النيل إلى المناطق الجديدة الواعدة. كما دعت إلى إقامة المدن الجديدة لجذب السكان من هذا المعمور الضيق المكس بالسكان إليها. كما إهتمت الإستراتيجية بتنمية قطاعات الأنشطة الإقتصادية ولاسيما قطاع الصناعة. ونظراً لأهمية هذه الدراسة فسوف نقوم بإستعراض عناصرها المختلفة وإستخلاص الدروس المستفادة منها.

أ- أهداف الإستراتيجية^١

• عامة:

- تحقيق معدل مرتفع للنمو الإقتصادي.
- تحسين مستوى معيشة السكان.
- توفير فرص عمل لمواكبة النمو السكاني المرتفع.
- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي.
- ضمان التوزيع العادل بين السكان والخدمات.

• خاصة:

- حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني المتزايد عليها.
- حل مشاكل المدن القائمة.

^١ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية - ١٩٨٢م.

ب- الأبعاد الإستراتيجية لفكرة الإستيطان الحضري^١

- إستغلال المميزات الإقتصادية الهامة لإقليمي القاهره والأسكندرية لإستيعاب الجزء الأكبر من النمو المتوقع في عدد السكان للحضر.
- بذل الجهود لدعم إمكانيات النمو في منطقة قناة السويس.
- وضع إستراتيجية لإدارة وتنظيم النمو المتوقع في مدن الدلتا وتهدف إلى الحد من الزحف علي الأراضي الزراعية وخلق المزيد من فرص العمل للسكان.
- بذل المزيد من الجهد لدفع النمو في مدن الوجه القبلي بهدف تنمية القاعده الإقتصادية والحد من هجرة السكان إلى العاصمة الإدارية (القاهرة).
- زيادة الاهتمام بقطاع الصناعة وتشجيع الإستثمارات لدعم المشروعات الصغيرة.

ج- الفكر التنموي للإستراتيجية^٢

- التركيز على أقطاب التنمية الحضرية القائمة لإنتشار عملية التنمية بالدولة ككل، وتم تحديد مجموعة من أقطاب التنمية بناءً على دراسات تحليلية لكي تنافس القاهره والجيزة. وهذه الأقطاب تم إختيارها بناءً علي مجموعة من الدراسات التي تمت عليها. وهذه الأقطاب هي مدن: السويس-الإسماعيلية-بورسعيد-المنصوره-قنا-أسوان-طنطا-أسيوط-نجع حمادي.
- سياسة المدن الجديدة حيث تم إختيار بعض المواقع لإقامة مدن جديدة تابعة ومستقلة تقع بالأراضي الصحراوية بهدف تشجيع النمو الحضري على الأراضي الصحراوية والبعد عن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وخلخلة العمران الحضري القائم المتكسد.

د- إستراتيجية الإستيطان المقترحة^٣

- خلخلة السكان من خلال إقتراح عدد من أقطاب التنمية والتي تكون ذات إمكانيات صناعية كبيرة قائمة مثل نجع حمادي والسويس.
- إقتراح تنمية بعض المناطق النائية مثل سيناء والبحر الأحمر.

^١ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية - مرجع سابق.

^٢ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية - مرجع سابق.

^٣ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية - مرجع سابق.

هـ - المحاور المكانية للإستراتيجية^١

• إقليم القاهرة الكبرى

- الإسراع بخلخلة إقليم القاهرة والذي من المتوقع أن يستوعب حجم سكان قدره ٦ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠م.
- إعداد مواقع في المناطق الصحراوية المتاخمة كأماكن سكنية بديلة لمناطق منخفضي الدخل الذي يعيشون بالمناطق المزدهمة وتنمية المحاور العرضية التي تربط شرق مصر بغربها.
- رفع الكثافة السكانية في المناطق ذات الكثافة المنخفضة حالياً بالإقليم.
- إقامة عدد من المستوطنات القريبة من الكتلة العمرانية للقاهرة مثل مدينتي العاشر و ٦ أكتوبر.
- النظر في إمكانية تعديل مخطط مدينتي العاشر والسادات لجعلهما أكثر جاذبية للسكان وأصحاب العمل بالمستقبل.

• إقليم الأسكندرية

- تخصيص نسبة كبيرة من الإستثمارات الصناعية.
- توسيع القاعدة الإقتصادية.
- تنمية الإقليم وجعله نقطة جذب للسكان المهاجرين من الدلتا.

• مدينة السويس

- إعطاء دفعة قوية لها لتستطيع منافسة مدينتي القاهرة والأسكندرية ، بالإضافة لتحفيز عوامل النمو في إقليم القناة وبناء قاعدة للنمو المستقبلي في كل من سيناء وساحل البحر الأحمر.

• مدن الدلتا

- منطقة الدلتا بها مميزات إقتصادية قوية تكفي لجذب الإستثمارات الكبيرة إلى الصناعة وبالتالي إذا لم يتم إدارة النمو الإقتصادي علي نحو سليم فيؤدي ذلك إلى إتجاه هذه المدن إلى الإمتداد في الأراضي الزراعية.
- ويوجد توجه للتركيز علي مدينتي طنطا والمنصورة وإعتبارهما حالتين إختبار في تطوير إستراتيجيات إدارة النمو وتدعيم وظائف الخدمات الإقليمية في مراكز قليلة لخدمة الأقليم ككل.

• مدن الوجه القبلي

- يتم التركيز علي مدينتي قنا ونجع حمادي للإستفادة من الإستثمارات الكبيره الموجهة نحو الصناعة في نجع حمادي وبالتالي تقوية إحتمال النمو في المستقبل في كلاً من الصحراء الغربية وساحل البحر الأحمر. ولكن تتمثل الصعوبة الأساسية هنا في عملية خلق قاعده

^١ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية - مرجع سابق.

- إقتصادية أكبر لخدمة السكان بالإضافة إلى إقامة وصياغة البنية الأساسية اللازمة لتزويدها بالخدمات في شريط قنا/نجع حمادي.
- يتم تركيز التنمية في مدينتي أسوان وأسيوط، حيث تعتبر أسوان مركزاً للتنمية الجزء الجنوبي في مصر وأسيوط مفتاحاً للتنمية الجزء الأوسط من الوادي.
- **المناطق النائية**
- التأكيد على تنمية كلاً من سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية والمناطق الواقعة بالساحل الشمالي الغربي.

و- المحاور القطاعية للإستراتيجية^١

- **التنمية الصناعية**
- تؤكد الدراسة علي أهمية توفير فرص العمل بإعتبارها العامل الأساسي في تحديد مواقع توطين السكان ويمثل قطاع الصناعة القطاع الرئيسي الذي يحفز خلق فرص عمل جديدة بناءً علي ذلك يوصي بما يلي:-
- توجيه الإستثمارات لزيادة نصيب التصنيع من إجمالي الناتج القومي.
- إعداد مواقع جديدة مناسبة للصناعات.
- تشجيع الإستثمار الخاص في الصناعة.
- **البنية الأساسية**
- زيادة الإستثمارات للمناطق المطلوب تنميتها والتركيز عليها خاصة في مجال البنية الأساسية.
- يتحمل القطاع الخاص جزء أساسي من تكاليف البنية الأساسية.
- تقديم الدعم في بعض المناطق لتزويدها بالقدر الأدنى المقبول من البنية الأساسية.

ز- تقييم الدراسة^٢

- **عمرانياً**
- إن إنشاء المدن الصغيره التابعة والقريبة من المدن الكبرى كالقاهرة سوف يزيد من مشاكل هذه الكتلة الكبرى القائمة وإن التوسع في الأطراف (كما سمتها الدراسة) قد لا يخفف حدة

^١ وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية - مرجع سابق.

^٢ المصدر: الباحث.

- الكثافة السكانية في الكتلة العمرانية القائمة- إذ أن تشابك المرافق والأعمال والمصالح الإقتصادية قد لا يؤدي إلى هذه النتيجة.
- كحل لمشكلة النمو في الدلتا فإن الدراسة توصي بتشجيع هجرة السكان منها إلى القاهرة والأسكندرية. كما أوصت بدمج أنشطة مراكز الخدمة الإقليمية في مدينتين أو ثلاثة (من المقترح طنطا والمنصورة). وهذا يتعارض مع هدف الحفاظ علي الأراضي الزراعية من ناحية ومع هدف تحسين البيئة المعيشية المقبولة في ظروف تدهورها الحالية من جهة أخرى.
 - قدرت الإستراتيجية أن تنمية المناطق النائية وهي الساحل الشمالي الغربي ومرسى مطروح وسيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد ستستوعب حتي عام ٢٠٠٠م عدداً من السكان لن يزيد عن ٤٠٠ ألف نسمة إذ أنه كما تشير الدراسة لن يسفر دفع تنمية هذه المناطق عن خلخلة السكان في الوادي والدلتا.
 - عارضت الدراسة فكر المدن المستقلة ذات القواعد الإقتصادية والتي إختيرت مواقعها خارج الزمام الأخضر مثل مدن العاشر من رمضان-السادات-العامرية الجديدة بدعوى أن تكاليف إنشاء مدن مستقلة جديدة يثير القلق حول إمكانية توفير المخصصات الإستثمارية اللازمة لإتمام هذه المشروعات. وأن هذا يعظم من التكلفة ودرجة المخاطرة وإضافة إلى ذلك تشير الدراسة إلى أنه لم يتم وضع السياسات الفعالة لإسترداد قدر من تكاليف إنشاء هذه المدن.

● إقتصادياً

وضعت الإستراتيجية علي أساس إختيار الأولويات المكانية بالتركيز علي تحقيق النمو الإقتصادي بأقل تكاليف وبالتالي أعطت أولوية للأماكن ذات الأمكانات الصناعية الكبيرة والقائمة مثل نجع حمادي وأسوان. ولم تولي الإستراتيجية إهتماماً بتنوع القاعدة الإقتصادية وتنمية بقية القطاعات الأخرى مثل السياحة والتجارة والزراعة وغيرها.

● بيئياً

لم تولي الإستراتيجية إهتماماً بالتأثيرات البيئية الناتجة عن المشروعات المقترحة ولاسيما الصناعية وتأثيرها الملوث للبيئة. كذلك التنمية العمرانية وتأثيرها على تآكل الأراضي الزراعية ولاسيما في مدن الدلتا بل علي العكس إقترحت تنمية بعض مدن الدلتا (طنطا والمنصورة).

٤-٣-٢ خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م

أخذت دراسة خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م في الإعتبار أهمية الحيز المكاني عند وضع التصور المقترح لتنمية مصر. حيث إعتمدت علي حصر دقيق لجميع الإمكانيات والموارد التنموية القائمة سواءً العمرانية أو الإقتصادية أو الطبيعية أو.....إلخ. كما أنها حاولت إستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل. كما أنها وضعت خطة لتوزيع الزيادة السكانية المتوقعة حتي عام ٢٠١٧م علي التجمعات الجديدة التي إقترحتها لهذا الغرض. وإقترحت أيضاً مجموعة من المشروعات التنموية لتوفير فرص عمل لهؤلاء السكان. ونظراً لأهمية هذه الدراسة فسوف نقوم بإستعراض عناصرها المختلفة وإستخلاص الدروس المستفادة منها.

أ- أهداف الدراسة^١

- **قومية:** وهي الأهداف التي تخدم التوجه العام للدولة ويمكن توضيحها فيما يلي:-
 - الحفاظ علي الأراضي الزراعية.
 - خلخلة الكثافة السكانية في الدلتا والوادي لحل مشاكل المدن القائمة.
 - زيادة الدخل القومي ورفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للسكان.
 - تعظيم إستغلال الموارد الطبيعية القائمة.
- **وسيطه:** وهي الأهداف التي تعني بتحديد المناطق الواعدة والتي تحمل إمكانيات للتنمية ويمكن توضيحها فيما يلي:-
 - تحديد المناطق ذات الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية.
 - تحديد حجم السكان المطلوب توجيهه خارج الوادي والدلتا إلى مناطق التعمير الجديدة.
 - تحديد المناطق الصالحة للتعمير.
 - تحديد المناطق التي يمكن أن تدعمها البنية الأساسية (طرق-نقل-طاقة) والخدمات الإقليمية الحالية.
 - تحديد أولويات مناطق التعمير.
- **قطاعية:** وهي الأهداف المتعلقة بقطاعات التنمية المختلفة بيئية-سكانية-إقتصادية-....إلخ ويمكن توضيحها فيما يلي:-
 - في مجال البيئة:

^١ وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة-الهيئة العامة للتخطيط العمراني-خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧-١٩٩٨م.

- الإستفادة القصوى من الإمكانيات والخصائص الطبيعية.
 - الحفاظ علي الإتزان البيئي والأيكولوجي.
 - الحفاظ علي المحميات الطبيعية.
 - حماية الموارد البيئية من التلوث.
 - التحكم في مصادر تلوث المياه.
- في مجال السكان:
- رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للسكان.
 - السيطرة علي معدلات النمو السكاني بالوادي والدلتا.
 - الحد من تيارات الهجرة النازحة للمدن الكبرى.
 - جذب السكان إلى مناطق التنمية الجديد.
 - تحديد الطاقة الإستيعابية لمناطق أولويات التعمير.
- في مجال الإقتصاد:
- حماية الأراضي الزراعية وتحفيز عملية الإستصلاح.
 - الإستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة.
 - تحفيز إستثمارات القطاع الخاص وفتح الأسواق الخارجية للمنتجات المصرية.
 - التصدي لمشكلة البطالة.
- في مجال العمران:
- إقامة محاور تنمية وتجمعات جديدة خارج الوادي والدلتا.
 - تقوية محاور الإتصال بين النسق العمراني الحالي ومناطق التنمية العمرانية الجديدة.
 - تعظيم الإستفادة من البنية الأساسية المتاحة القائمة.
 - تحديد مناطق أولويات التنمية.
 - التصدي لمشكلة المناطق العشوائية.
 - ربط خطط التنمية العمرانية المقترحة بالخطط الخمسية.
 - وضع الضوابط للسيطره علي النمو العمراني.
 - تعظيم الإستفادة من المناطق الأثرية والتاريخية وذات الإمكانيات السياحية والمناطق التعدينية.

ب- نتائج الدراسة¹

• السكان والعمالة

من المتوقع أن يصل حجم سكان مصر عام ٢٠١٧م إلى ٩١ مليون نسمة أي بزيادة سكانية قدرها حوالي ٣٤ مليون نسمة عام ٢٠١٧م. وهذه الزيادة سوف يتم إستيعابها في المدن والقرى القائمه وتزداد مشاكل العمران القائم ولذلك يجب توطئنها في مواقع عمرانية جديدة أخرى خارج الوادي والدلتا. ويجب توفير فرص عمل لهؤلاء السكان حتي عام ٢٠١٧م تقدر بنحو ٩.٧ مليون فرصة عمل جديدة.

• المناطق ذات الإمكانيات الإقتصادية اللازمة لدعم التنمية العمرانية

وهي المناطق التي تتمتع بموارد إقتصادية يمكن الإعتماد عليها في إقامة أنشطة سكانية مختلفة بها. ويمكن توزيع هذه المناطق كما يلي:-

○ مناطق بها إمكانيات زراعية: وتبلغ مساحتها ٨.٤ مليون فدان والمساحات القابلة للإستصلاح حوالي ٤.٣ مليون فدان.

○ مناطق بها إمكانيات الثروة الحيوانية: يبلغ إنتاج مصر ١٤.٩ مليون رأس. وتعتبر مناطق الصعيد والدلتا من المناطق المميزه التي بها إمكانية لزيادة الثروة الحيوانية فيها عن طريق تحسين السلالات والرعاية الغذائية والبيطرية.

○ مناطق بها إمكانيات الثروة السمكية: يبلغ إنتاج الجمهورية ٤٣١ ألف طن، ويمكن زيادته عن طريق التوسع في مصايد البحر الأحمر وإستغلال مصايد بحيرات الدلتا والإستزراع السمكي علي جوانب نهر النيل والترع.

○ مناطق بها إمكانيات تعدينية: وقد تم تحديد نطاقها العمراني في حدود نصف قطر ٥ كم من حرم هذه المناطق.

○ مناطق بها إمكانيات صناعية: من أهم الصناعات القائمة الغزل والنسيج-السكر-الورق-الحديد والصلب-الألومنيوم-المنظفات-البويات-الأسمت-الصناعات الغذائية، وقد تم تحديد النطاق العمراني لهذه المناطق في حدود ٤٠-٦٠ كم من المراكز الصناعية الرئيسية.

○ مناطق بها إمكانيات سياحية: توجد إمكانيات سياحية متعددة في مصر مثل السياحة الثقافية-السياحة الترفيهية-السياحة الدينية-السياحة النيلة-السياحة الجيولوجية-سياحة المحميات-السياحة العلاجية-السياحة الصحراوية.

¹ الهيئة العامة للتخطيط العمراني-خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتي عام ٢٠١٧-مرجع سابق.

• المناطق الصالحة للبناء والتنمية

وهي المناطق الصالحة للبناء وتتوافر بها إمكانات إقتصادية تساعد في تنميتها بصورة شاملة ولقد تم تحديد هذه المناطق وهي شرق-غرب محور العمران القائم بالوادي والدلتا-شمال الدلتا-غرب الساحل الشمالي-واحة سيوه-شمال غرب خليج السويس-الساحل الشرقي لخليج السويس-شمال وشمال غرب سيناء إلى الشرق من قناة السويس-الساحل الغربي لخليج العقبة-معظم النطاق الساحلي للبحر الأحمر-الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة. ويوضح الشكل رقم (٤-١٢) المناطق الصالحة للبناء والتنمية طبقاً للدراسة.



المصدر: خريطة التنمية والتعمير لمصر حتى عام ٢٠١٧م

شكل رقم (٤-١٢) المناطق الصالحة للبناء والتنمية طبقاً للدراسة

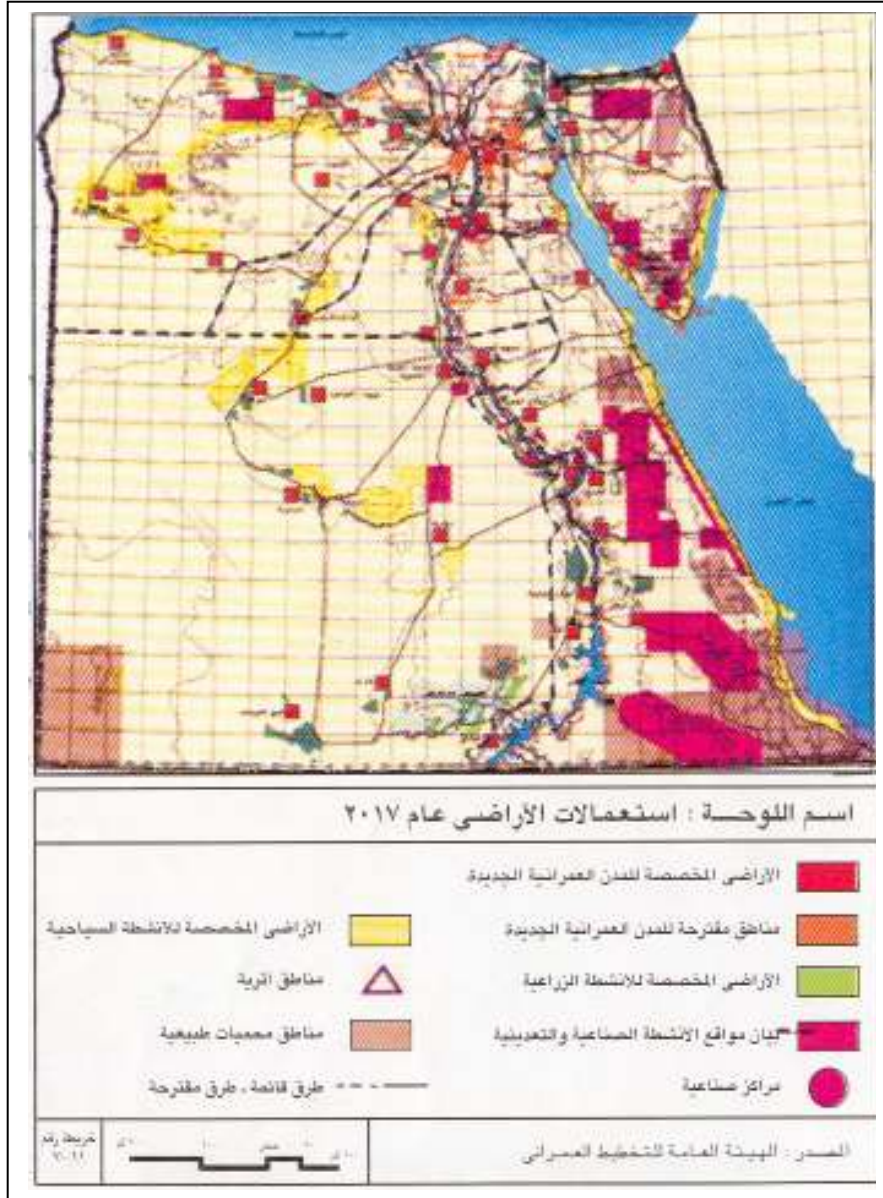
• البنية الأساسية الداعمة للتنمية

لابد من توافر بنية أساسية ذات كفاءة عالية قادرة على دعم عملية التنمية بهذه المناطق وتكون هذه البنية الأساسية هي العامل الفعال في جذب السكان إلى مناطق التنمية الجديدة المقترحة. وعلى ذلك تم التوصية بإقامة الطريق الدولي لتحقيق الربط بين مصر والعالم، بخلاف إقتراح مجموعة من المحاور لربط مناطق التنمية.

ج- تقييم الدراسة^١

- إفتترضت الدراسة أن معظم التجمعات العمرانية القائمة وصلت لإجمالي طاقتها الإستيعابية بدون أسس علمية تستند إليها. وعليه تم إقتراح إنشاء مدن جديدة على الرغم من أن الطاقه الإستيعابية للعديد من هذه التجمعات تستوعب ما بين ٢٥-٧٥ % من الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٢٠م.
- لم تتطرق الدراسة للإمكانات التنموية للأقاليم الحالية وكيفية إستغلالها.
- قامت الدراسة بتحديد نطاق لكل مورد دون النظر لمدى كفاءة إستغلال هذا المورد.
- بالنظر إلى النطاقات التي حددتها الدراسة نجد أنها هي حدود المعمور الحالي، وبذلك أعتبر الجزء اللامعمور الحالي لا يمتلك موارد. وهنا حدث خلل في تحقيق هدف الإستراتيجية الرئيسي وهو تحقيق التوازن بين المعمور واللامعمور.
- كان من أحد أهداف الإستراتيجية ربط القطر المصري بالإتجاهات العالمية وبالرغم من ذلك تم العمل في الدراسة بالمنهجية التقليدية دون النظر لهذا الهدف.
- عند تحليل الوضع الراهن تم الخروج ببعض أوجه القصور التي لم تحدد ولم تصف القضايا الملحة لكل قطاع وألويات التعامل معها.
- كذلك في المناطق ذات الطبيعة الخاصة لم تضع الدراسة أولويات لتنميتها ولم توضح كيفية التعامل معها. ويوضح الشكل رقم (٤-١٣) إستعمالات الأراضي المقترحة لمصر بالدراسة.

١ المصدر: الباحث.



المصدر: خريطة التنمية والتعمير لمصر حتى عام ٢٠١٧م
شكل رقم (٤-١٣) إستعمالات الأراضي المقترحة لمصر حتى عام ٢٠١٧م

٤-٣-٣ تقييم التجارب السابقة في مجال التنمية الإقليمية

من خلال دراسة النماذج السابقة في مجال التخطيط الإقليمي في مصر نجد أن هناك سمات مشتركة لهذه التجارب يمكن إيجازها فيما يلي^١:

^١ المصدر: الباحث.

- معظم هذه الدراسات قامت بالتركيز على تقليل الفوارق الإقليمية بين المناطق المختلفة للجمهورية وإعتبرته أحد الأهداف الرئيسية لها في حين أن معظم التوصيات والمقترحات ساعدت على حدة الفجوة والفوارق الإقليمية بين هذه المناطق.
- لم تراعى هذه الدراسات عند وضع مقترحاتها وتوصياتها السمات الإجتماعية للسكان وإحتياجاتهم الفعلية من الخدمات وفرص العمل.
- لم تراعى الدراسات الإمكانيات والمحددات التنموية للأقاليم الحالية وكيفية إستغلالها.
- لم تهتم الدراسات بتتويج القاعدة الإقتصادية للأقاليم المختلفة لكي يتحقق مبدأ الإعتماد على الذات والتكامل بين هذه الأقاليم فيما بينها.
- لم تأخذ هذه الدراسات بعين الإعتبار الحفاظ على الأراضي الزراعية من الزحف المتزايد عليها بشكل مستمر بل ركزت التنمية في بعض المناطق الزراعية دون النظر إلى الآثار السلبية الناجمة عن هذه السياسة.
- عدم الإهتمام بالتأثيرات البيئية الناتجة عن المشروعات المقترحة في هذه الدراسات.
- إتباع المنهجيات التقليدية في التنمية دون النظر إلى المتغيرات العالمية والمحلية المستجده.
- عدم التعامل مع القضايا الملحة ووضع أولويات للتعامل معها.
- عدم وصول جميع الإمكانيات الإقتصادية المكانية لكل اقليم من زراعة-مياه-سياحة-سواحل...إلخ.
- عدم التوازن العام لتوزيع السكان علي مستوى الدولة.

٤-٤ تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر ورصد أهم مشاكلها

فيما سبق إستعرض البحث مراحل تطور إستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، والتجربة المصرية في تقسيم الأقاليم التخطيطية والتي خلُصت إلى الوصول للتقسيم المعتمد بالقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م والذي قسم مصر إلى ٧ أقاليم تخطيطية. كما إستعرض البحث أيضاً بعض النماذج الهامة من الدراسات السابقة في مجال التنمية الإقليمية والتوصل الي أهم الدروس المستفادة منها. وبعد بناء صورة عامة عن تجربة التنمية الإقليمية في مصر وأخذ فكره عنها. كان من الأهمية تحليل هذه التجربة وتحديد أهم التحديات التي لا زالت تواجهها الدولة، لكي يتم أخذها في الإعتبار عند صياغة الباحث للتشكيل المقترح للوحدات التنموية في مصر.

٤-٤-١ تحليل تجربة التنمية الإقليمية في مصر

ركزت معظم الجهود السابقة للدولة لحل المشكلة الرئيسية لل عمران المصري (التفاوتات أو الفوارق الإقليمية) علي عدة سياسات يمكن إيجازها فيما يلي^١:-

• إنشاء المدن الجديدة: وتحليل هذه السياسة نجد أنها كانت فكرة ناجحة ولكن لم يتم تطبيقها بشكل صحيح. فمعظم المدن الجديدة لم يتم إنشاؤها بناء علي قاعدة إقتصادية قوية (فيما عدا مدينة العاشر من رمضان والتي تعتبر من أهم أقطاب التنمية الصناعية في مصر)، لتستطيع توفير فرص عمل تجذب السكان بالوادي، وتجعلهم يستقروا بهذه المدن.

• مشاريع الإستصلاح في المناطق البعيدة عن وادي النيل: وتحليل هذه السياسة نجد أنها بدأت ناجحة ولكنها لم تستمر لعدم توفير التمويل اللازم لها والذي يعتبر مكلف جداً ومرهق لميزانية الدولة المتقل بالديون. كما أن معظم المستثمرون المشاركون في هذه المشاريع لم يتم وضع وتوفير حوافز لهم لتشجيعهم علي الإستمرار. بخلاف أن بعضهم يريد العائد السريع والذي لا تحققه هذه المشاريع وبالتالي أنهي المشروع منذ بدايته.

• الإنطلاق خارج الوادي إلى المناطق الصحراوية: وتعتبر أفضل السياسات التي طبقتها الدولة ويمكن مع إستمرارها أن تخفف من تكديس السكان بالوادي وأن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة بشرط إقامة أقطاب نمو خارج الوادي تتوفر بها مقومات إقتصادية قوية ومتنوعة في كافة القطاعات تستطيع جذب هؤلاء السكان.

ومن خلال تحليل وتقييم بعض الدراسات الهامة والتي قامت بها الدولة مثل دراسة إستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية ودراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر عام ٢٠١٧م. واللذان تم إستعراضهما في هذا الفصل نجد أن هناك بعض الملاحظات عليهما يمكن إيجازها فيما يلي^٢:-

• معظم هذه الدراسات ساعدت علي حدة الفجوة بين مناطق الدولة وزيادة الفوارق الإقليمية حيث أنها ركزت معظم الإستثمارات في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان.

• لم تراعي هذه الدراسات تنويع القاعدة الإقتصادية في معظم المشاريع الإقتصادية المقترحة.

• لم تراعي الحفاظ علي الأراضي الزراعية وإقترحت تركيز التنمية في بعض مدن الدلتا، الأمر الذي سوف يساعد علي تآكل الأراضي الزراعية في المستقبل.

^١ المصدر: الباحث.

^٢ المصدر: الباحث.

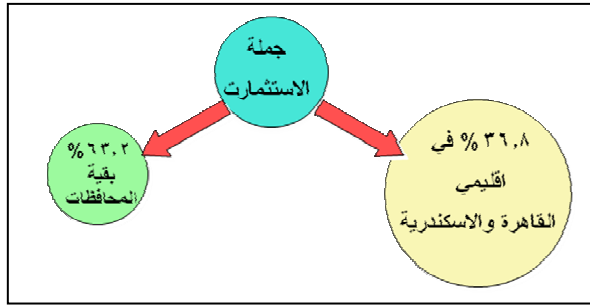
- إعتبرت معظم هذه الدراسات أن جميع المدن الحضرية ليس لها القدرة علي إستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة. وركزت فقط علي سياسة إنشاء المدن الجديدة كحل وحيد لجذب السكان وإستيعاب الزيادة المتوقعة.

٤-٤-٢ رصد أهم معوقات تجربة التنمية الإقليمية في مصر

من خلال التحليل السابق للجهود السابقة التي بذلتها الدولة، نجد أن هناك بعض التحديات التي لا زالت تواجهها. والتي لم تأخذها هذه الدراسات في الإعتبار أو لم تستطع معالجتها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

٤-٤-٢-١ مشكلة التفاوتات الإقليمية بين مناطق الدولة

أ- أسبابها



المصدر: الباحث

شكل رقم (٤-١٤) توزيع الإستثمارات خلال الخطة الرابعة للدولة (٢٠٠٢م/٢٠٠٧م)

- عدم العدالة في توزيع الإستثمارات بين مناطق الدولة (الحضرية/الريفية)، (المدن الرئيسية ولاسيما مدينة القاهرة العاصمة/المدن الصغيرة)، (المحافظات الحضرية، المحافظات الأخرى) وتركيز التنمية بشكل خاص في إقليمي القاهرة والأسكندرية حيث يبلغ جملة الإستثمارات الموجهة لهما فقط في الخطة الخمسية الرابعة للدولة (١٩٩٧م/٢٠٠٢م) حوالي

٣٦,٨% من جملة الإستثمارات وخلال الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢م/٢٠٠٧م) حوالي ٣٣% من جملة الإستثمارات^١. (جدول رقم ٤-١)، (شكل رقم ٤-١٤).

- إتخاذ الدولة لسياسة المركزية والتي تظهر في شكل تأثير سياسي كبير لمدينة القاهرة والتي يوجد بها السلطة المركزية منذ مئات السنين.

^١ المصدر: الباحث بتصريف عن:-

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد عام ٢٠٠٦م.

- وزارة التنمية الاقتصادية - الخطة الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢م/٢٠٠٧م).

جدول رقم (٤-١)

توزيع الإستثمارات بالخطتين الخمسية الرابعة والخامسة للدولة علي الأقاليم التخطيطية

الأقاليم التخطيطية	(%) عدد السكان	نسبة توزيع الإستثمارات بالخطه الخامسة (٢٠٠٢م/٢٠٠٧م) (%)	نسبة توزيع الإستثمارات بالخطه الرابعة (١٩٩٧م/٢٠٠٢م) (%)
القاهرة الكبرى	٢٥.٤	٢١.٤	٢٦
الأسكندرية	١٢.٧	١١.٦	١٠.٨
الدلتا	٢٢.٢	١٠.١	٩.٢
القناه وسيناء	١٠.٧	١٦.٧	١٦.١
شمال الصعيد	١٢.٢	٧.٣	٥.٣
وسط وجنوب الصعيد	١٦.٧	١٨.٨	١٣.٦
الإجمالي	١٠٠	٨٥.٩	٨١
مركزي	-	١٤.١	١٩

المصدر: الباحث بتصريف عن:-

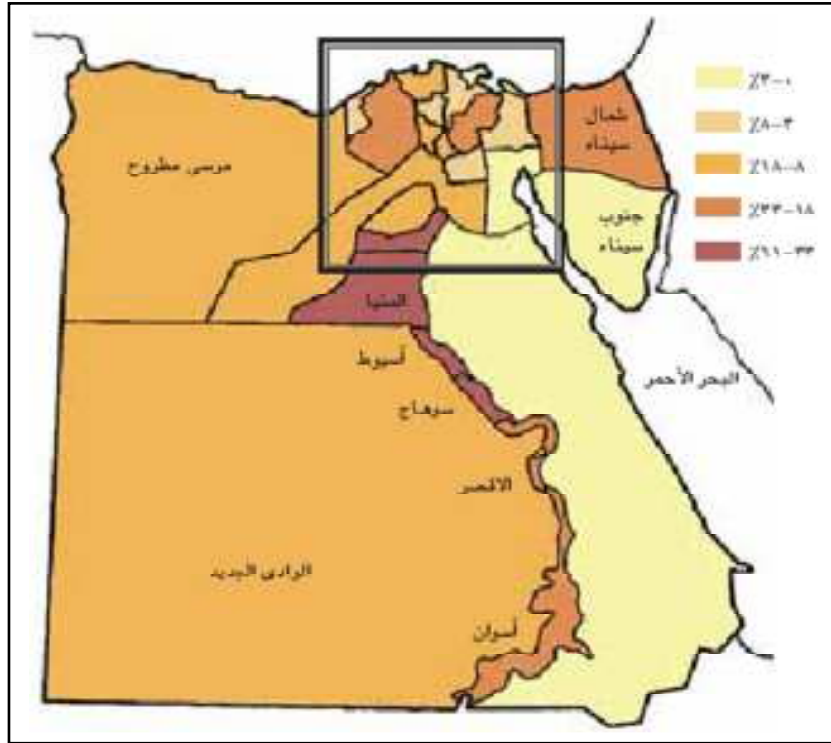
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد عام ٢٠٠٦م.

- وزارة التنمية الاقتصادية - الخطة الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢م/٢٠٠٧م).

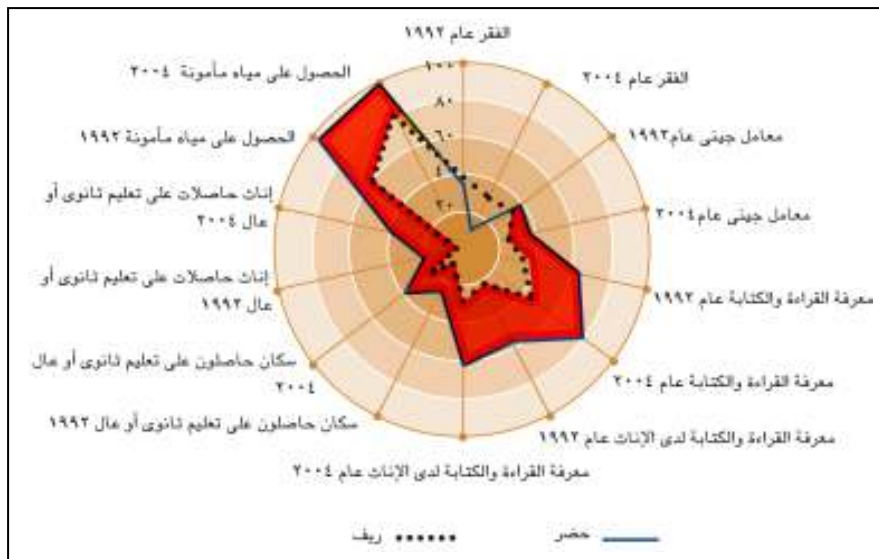
ب- مظاهر المشكلة

- تركز السكان في المناطق الحضرية في معظم الأقاليم.
- عدم العدالة في توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية بين الريف والحضر ترتب عليه وجود فجوات كبيرة في التنمية بينهما^١. (شكلي رقمي ٤-١٥، ٤-١٦).
- التفاوت في بنية التنافس العالمي والمتمثل في عدم كفاءة توزيع شبكات الإتصالات والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث فهناك تفاوت في توزيعها بين المحافظات.

^١ مها سامي كامل - بحث التكوين الإقليمي في مصر- مؤتمر العمارة والعمران وما وراء العولمة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢م.



المصدر: تقرير البشرية لمصر عام ٢٠٠٨م - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
شكل رقم (٤-١٥) توزيع معدلات الفقر على المحافظات



المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥م - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
شكل رقم (٤-١٦) فجوات التنمية البشرية بين المناطق الحضرية والريفية

ج- الآثار المترتبة علي هذه المشكلة^١

- زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر مما أدى إلى تضخم المراكز الحضرية الكبرى وبالتالي زادت ظاهرة الإستقطاب.
- عدم الإتران في ترتيب أحجام المدن وتوزيعها الجغرافي.
- تريف الحضر وظهور المناطق العشوائية وتدهور البيئة العمرانية.

٤-٤-٢-٢ مشكلة الزيادة السكانية المستمرة

أ- أسباب هذه المشكلة

إرتفاع معدلات النمو السكاني للجمهورية حيث بلغت بين تعدادي ١٩٧٦/١٩٨٦م حوالي ٣.١% سنوياً ثم إنخفضت في تعدادي ١٩٨٦م/١٩٩٦م إلى حوالي ٢.٣% سنوياً ثم إنخفضت بين تعدادي ١٩٩٦م/٢٠٠٦م إلى حوالي ٢.٢%، ورغم إنخفاض معدلات النمو السكانية مع مرور التعدادات المختلفة إلا أنها تعتبر عالية مقارنة بالدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة^٢.

ب- مظاهر المشكلة

تتمثل في تضاعف عدد سكان مصر عدة مرات خلال سنوات التعداد المختلفة حيث تضاعف خلال ٣٠ سنة بين تعدادي ١٩٤٧م/١٩٧٦م من ١٨.٩ مليون نسمة إلى ٣٦.٦ مليون نسمة، كما تضاعف خلال الـ ٣٠ سنة التالية لها أيضاً بمقدار الضعف بين تعدادي ١٩٧٦م/٢٠٠٦م من ٣٦.٦ مليون نسمة إلى ٧٢.٣ مليون نسمة^٣. (جدول رقم ٤-٢).

جدول رقم (٤-٢) توزيع سكان جمهورية مصر العربية خلال التعدادات المختلفة

التعداد	عام ١٩٤٧م	عام ١٩٦٠م	عام ١٩٦٦م	عام ١٩٧٦م	عام ١٩٨٦م	عام ١٩٩٦م	عام ٢٠٠٦م
عدد السكان (مليون نسمة)	١٨.٩	٢٦.٠	٣٠.٠	٣٦.٦	٤٨.٢	٥٩.٣	٧٢.٣

المصدر: الباحث بتصريف عن:-

- العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والإجتماعية في محافظات مصر-سلسلة قضايا التخطيط والتنمية- معهد التخطيط القومي-٢٠٠٣م.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-التعداد التفصيلي للسكان والمساكن لـ ج.م.ع عام ٢٠٠٦م .

^١ المصدر: الباحث.

^٢ المصدر: الباحث.

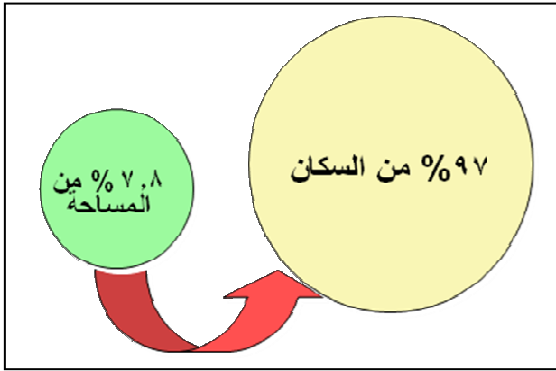
^٣ العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والإجتماعية في محافظات مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومي - ٢٠٠٣م.

ج- الآثار المترتبة علي هذه المشكلة

يترتب على الزيادة السكانية مشاكل إجتماعية كثيرة، وخاصة في حالة عدم مواكبة هذه الزيادة مع زيادة معدلات التنمية. الأمر الذي يؤدي إلى تدهور العملية التعليمية وإرتفاع نسبة الأمية وعدم كفاءة الخدمات الصحية وعدم توفر السكن المناسب لهؤلاء السكان وظهور المناطق العشوائية وعدم توفير فرص العمل لهم (البطالة) وإرتفاع نسبة الفقر،.....الخ^١.

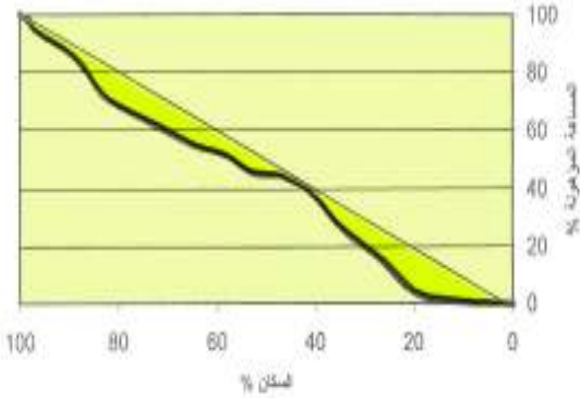
٤-٤-٢-٣ مشكلة التوازن في توزيع السكان

أ- أسباب هذه المشكلة



المصدر: الباحث

شكل رقم (٤-١٧) تركيز معظم السكان في الوادي والدلتا



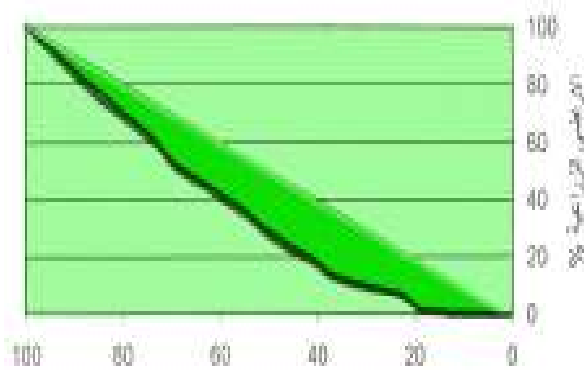
المصدر: تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ٢٠٠٣م
شكل رقم (٤-١٨) الفجوة بين توزيع السكان بالنسبة للمساحة المعمورة بمصر (منحنى لورانزو)

• التركيز الشديد للسكان في وادي النيل ودلتاه وعلى النقيض التبعثر الشديد للسكان في الصحاري المصرية فطبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦م يتركز ٩٧% من جملة السكان على ٧.٨% فقط من إجمالي المساحة. ولا يعيش في الصحاري التي تغطي ٩٢.٢% من جملة المساحة سوى ٣% فقط من جملة السكان^٢.

• كما نجد أن ٧٨.٨% من سكان مصر يتركزون في محافظات الدلتا والصعيد الذين يشغلون مساحة تقدر بحوالي ١٠.٩% من إجمالي مساحة مصر. وباقي السكان ويبلغون ٢١.٢% يعيشون على مساحة تقدر بحوالي ٨٩.١% من إجمالي مساحة مصر. كما نجد أن ربع سكان مصر (٢٥.٥%) يتركز في ثلاث محافظات فقط هي القاهرة والجيزة

^١ المصدر: الباحث.

^٢ وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة-الهيئة العامة للتخطيط العمراني-إستراتيجية التنمية لمحافظة مصر-٢٠٠٦م.



والأسكندرية رغم أن مساحتهم لا تشكل سوى ٦.٥% من إجمالي مساحة المعمور المصري^١.

ب- الآثار المترتبة علي هذه المشكلة

يترتب على ما سبق أن المحافظات الصحراوية في مصر تمثل فراغاً عمرانياً لا يوجد بها أي

سكان إلا القليل على أطرافها وهوامشها الساحلية المصدر: تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، ٢٠٠٣م شرقاً وغرباً، كما أن تركيز السكان على الأراضي شكل رقم (٤-١٩) الفجوة بين توزيع السكان بالنسبة إلى الأراضي الزراعية في مصر (منحنى لورانزو)

الزراعية يؤدي إلى التناقص المستمر لها والتي تمثل أهمية إستراتيجية لمصر^٢. (شكل رقم ٤-

(١٩

٤-٥ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تحديد أهم التحديات التي مرت بها مصر في تجربة التنمية الإقليمية. وكان هذا من خلال استعراض أهم مراحل تطور إستراتيجيات التنمية الإقليمية، والتعرف علي الجهود المبذولة في تقسيم الحيز المكاني القومي لأقاليم تخطيطية، وعرض لبعض النماذج من الدراسات السابقة التي قامت بها الدولة لمعالجة قضية التفاوتات الإقليمية. وفيما يلي نعرض أهم نتائج هذا الفصل.

- ركزت معظم الجهود السابقة للدولة على حل المشكلة الرئيسية للعمران المصري (التفاوتات أو الفوارق الإقليمية) علي عدة سياسات أهمها هو:-

- إنشاء المدن الجديدة: وبتحليل هذه السياسة نجد أنها كانت فكرة ناجحة ولكن لم يتم تطبيقها بشكل ناجح. فمعظم المدن الجديدة لم يتم إنشاؤها بناء علي قاعده اقتصاديه قويه، لتستطيع توفير فرص عمل تجذب السكان بالوادي، وتجعلهم يستقروا بهذه المدن.
- مشاريع الإستصلاح في المناطق البعيده عن وادي النيل: وبتحليل هذه السياسه نجد أنها بدأت ناجحة ولكنها لم تستمر لعدم توفير التمويل اللازم لها والذي يعتبر مكلف جداً ومرهق لميزانية الدولة المثقل بالديون.

^١ معهد التخطيط القومي - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٢ - ٢٠٠٣م.

^٢ معهد التخطيط القومي - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - مرجع سابق .

- الإنطلاق خارج الوادي إلى المناطق الصحراوية: وتعتبر أفضل السياسات التي طبقتها الدولة ويمكن مع إستمرارها أن تخفف من تكديس السكان بالوادي وأن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة بشرط إقامة أقطاب نمو خارج الوادي تتوفر بها مقومات إقتصادية قوية ومتنوعة في كافة القطاعات تستطيع جذب هؤلاء السكان.
- يعتبر منهج تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية غير ذي فاعلية من الناحية التطبيقية نظراً للمركزية الشديدة التي تحكم النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي في مصر والتي تتعارض مع هدف الإنتشار والذي يسعى إليه البعد الإقليمي وتقسيم مصر لأقاليم تخطيطية. وكذلك لعدم وجود سلطات تشريعية للأقاليم أو سلطة إتخاذ القرارات ووضعها محل التنفيذ.
- من خلال دراسة الجهود السابقة التي بذلتها الدولة في مجال التنمية الإقليمية نجد أن معظمها ساعد علي زياده حدة هذه الفجوة بين مناطق الدولة المختلفة نتيجة تركيز الإستثمارات في المناطق الحضرية والمدن الكبرى مثل القاهره-الأسكندرية، كما أن هذه الجهود والدراسات إتبعت المنهجيات التقليدية في التنمية دون النظر إلى المتغيرات العالمية والمحلية المستجدة. ولم تضع منهج للتعامل مع القضايا الملحة ووضع أولويات لحلها.
- ومما سبق يمكن القول بأن مصر مازالت تعاني من بعض التحديات وأهمها علي الإطلاق قضية التفاوتات الإقليمية.

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الاقليمي في مصر

نتائج الباب الأول

تأثير البعد الاقليمي علي استراتيجيات التنمية الشاملة في مصر

نتائج الباب الأول: تأثير البعد الإقليمي علي إستراتيجيات التنمية الشاملة في مصر

خُص الباب الأول من البحث إلى مجموعة من النتائج في المجالات التالية:-

أ- تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية والفكر التنموي الإقليمي وتطور نظرياتها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:-

- تعتبر التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقرونة بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.

- تعتبر التنمية عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للإنتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم بما يتفق مع إحتياجاته الفكرية والإقتصادية والصناعية. وذلك بالإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية

- تعتبر نظرية مراحل التنمية لروستو من أهم نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث قسمت التنمية إلى مراحل يجب أن تسير عليها الدول النامية للوصول إلى التقدم وهي: ١- مرحلة المجتمع التقليدي والتي يسودها الإنتاج الزراعي ٢- ثم تتطور إلى مرحلة التهيؤ للإنتلاق والتي يسودها ظهور النشاط الصناعي ٣- ثم تتطور لمرحلة الإنتلاق نحو الإكتفاء الذاتي حيث يسعى المجتمع للقضاء علي التخلف والسير علي طريق النمو ٤- ثم مرحلة النضج ويتم فيها التوسع في التصنيع الدقيق لصالح التصدير ٥- ثم مرحلة الإستهلاك الوفير والتي يسودها إرتفاع دخول أفراد المجتمع ورخاء الحياة.

- يعتبر مقياس التنمية الإجتماعية/الإقتصادية من أهم مقاييس التنمية والذي قام به الأستاذ الدكتور/طارق عبد اللطيف في عام ١٩٨٤م والذي قاسه علي العديد من الدول للتوصل إلى المستوى الحقيقي للتنمية بهذه الدول.

- تعتبر التنمية الإقليمية هي أداة تحقيق التنمية الشاملة حيث أن تنمية أقاليم الدولة سينتج عنها تنمية الدولة ككل ولا بد أن تشمل التنمية الإقليمية جميع الجوانب الإقتصادية والعمرانية والإجتماعية،....إلخ.

- تتلخص إستراتيجيات التنمية الإقليمية في ثلاث إستراتيجيات هي: ١- الإنتشار التي تعتمد علي تحقيق العدالة بين أجزاء الدولة، ٢- التركيز والتي تعتمد علي تركيز التنمية في مدينة واحدة أو مدينتين للإستفادة من وفورات الحجم حتي تتضخم هذه المدن فتبدأ المراكز الفرعية في الظهور في المدن الأخرى تلو بعضهم البعض. ٣- الإنتشار بطريقة مركزه وهي تجمع بين الإستراتيجيتين السابقتين حيث يتم إختيار عدد محدود من المناطق لتنميتها لتصبح أقطاب نمو تشع نموها إلى بقية المناطق.

ب- هناك بعض القوى والمتغيرات المحلية والعالمية والتي أثرت بشكل جذري علي مفاهيم التنمية الإقليمية وإستراتيجياتها المستقبلية بحيث يجب أخذها في الإعتبار عند صياغة هذه الإستراتيجيات في المستقبل من كافة المجالات التنموية (إقتصادية-إجتماعية-عمرانية-سكانية-....إلخ) وتتمثل هذه القوى فيما يلي:-

- القوى والمتغيرات المحلية التي ظهرت في مصر مؤخراً ومثال عليها المشروعات القومية الكبرى التي بدأت في تنفيذها الدولة في الحقبة الأخيرة. ومقترح ممر التنمية والتعمير للدكتور/فاروق الباز. ونلاحظ أن هذه المتغيرات قد حققت بعض أهدافها بتوجيه الفكر التنموي إلى المناطق الصحراوية البكر والمليئة بالكنوز والثروات والتي لم يصل إليها إهتمام المختصين والمسؤولين إلا منذ زمن قريب. وفي ذات الوقت فإن هذه المتغيرات قد نتج عنها إقامة بعض التجمعات العمرانية التي سوف ينتقل السكان إليها. ولكن بعد توفير فرص العمل والخدمات المناسبة لهم.

- القوى والمتغيرات العالمية: وهي القوى والمتغيرات والتي ظهرت علي المستوى العالمي وذات تأثير علي فكر وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر والعالم. ومثال عليها تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات-التنمية المستدامة-العولمة. والتي سوف يكون لها تأثير في:-

- أخذ الجوانب البيئية بالإعتبار في العملية التخطيطية.
- تغير مفهوم الإقليمية ليتحقق في الأقاليم مرونة الحدود نتيجة التبادلات المختلفة بين الأقاليم.
- تغير مفاهيم التدرج الهرمي الإداري والتبعية بين السلطة المركزية للدولة والإقليم والمحافظات والمراكز الإدارية.

ج- هناك بعض الدروس المستفادة من خلال دراسة وتحليل الباحث لتجارب بعض الدول في مجال تنظيم الحيز المكاني لها، ودور كلاً من الحكومة المركزية والحكومة المحلية في عملية التنمية بهم، ويمكن إستعراض هذه الدروس فيما يلي:-

- قامت هذه الدول بتقسيم الحيز المكاني لها علي عدة إعتبرات هي:-
- الخصائص المختلفة لسكان كل منطقة "إجتماعية-عمرانية-إقتصادية-....إلخ.
 - وجود الحدود الدنيا من المساحة الجغرافية التي يمكن أن يتحقق بها أهداف التنمية وتشكل مجتمع متجانس في السمات والخصائص.
 - بعض المعايير التي تتعلق بالجوانب الطبيعية والبيئية-....إلخ. والتي يمكن أن تشكل حدود طبيعية للإقليم أو المنطقة التخطيطية.

- تواجه هذه الدول عدة قضايا تنموية يمكن عرضها فيما يلي:-

• التفاوت الإقليمي: وتعتبر أهم القضايا التي تواجه هذه الدول وتعبّر عن التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (الهامشية) والناجمة عن إستقطاب المناطق الحضرية أو عواصم الدول لمعظم الإستثمارات والمشاريع التي تخصصها الدولة والتي ينشأ عنها عدم توازن في التنمية وهجرة السكان من المناطق الهامشية الفقيرة إلى هذه العواصم للحصول علي فرصة عمل أو خدمات.

• التلوث البيئي وإستنزاف الموارد المتاحة: وينتج عن زيادة التحضر في المدن الكبيره وتركز السكان بها، وإستنزاف الموارد البيئية والطبيعية المتاحة.

- ترجع أهمية التخطيط الإقليمي في هذه المستويات في أنه يعتبر حلقة الوصل بين المستوى الوطني والمستوى المحلي. وهو الذي يضع الخطط والمشروعات التي تحقق أهداف الخطة الوطنية للدولة ويجب أن يراعيها المستوى المحلي.

د- يمكن إستعراض أهم التحديات التي مرت بها مصر في تجربة التنمية الإقليمية. فيما يلي:-

- إن مصر مازالت تعاني من بعض التحديات وأهمها علي الإطلاق قضية التفاوتات الإقليمية وقضية الزيادة السكانية المتزايدة التي لا يواكبها زياده في الموارد، وقضية عدم التوازن في توزيع السكان علي المعمور المصري والناجم أيضاً عن تركز السكان في الدلتا وحول وادي النيل.

- كما يلاحظ أن الجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال معظمها ساعد علي زياده حدة هذه الفجوه بين مناطق الدولة المختلفة نتيجة تركيز الإستثمارات في المناطق الحضرية والمدن الكبرى مثل القاهره-الإسكندرية. كما أن هذه الجهود والدراسات إتبعته المنهجيات التقليدية في التنمية دون النظر إلى المتغيرات العالميه والمحليه المستجده. ولم تضع منهج للتعامل مع القضايا الملحة ووضع أولويات لحلها.

الباب الثاني

دور الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر

الفصل الخامس: دور الوحدات التنموية الإقليمية داخل الإطار العام للتنمية الشاملة

الفصل السادس: الوحدات الإدارية الحالية في مصر

(العوائق التي تواجهها - سبل تطويرها)

الباب الثاني

دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر

يهدف الباب الثاني من البحث إلى التعرف على أهمية الجانب المكاني في التنمية ولاسيما دور الوحدات الإدارية الحالية المكونة للحيز المكاني الوطني لمصر في عملية التنمية الشاملة. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف يتم إستعراض موضوعين رئيسيين هامين يتعلقان بهذا الهدف هما:-

أ- التعرف على مفهوم وحدات التنمية الإقليمية والفرق بينها وبين الإقليم التنموي التخطيطي. ومستويات وحدات التنمية الإقليمية وخصائصها ومعايير تحديدها من النواحي المختلفة "الإجتماعية-الإقتصادية-العمرانية-الإدارية-....الخ. ثم نتوصل إلى تحديد دور وأهمية الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة للدولة لكونها تعبر عن البعد والإطار المكاني للتنمية الذي تصب به جميع الخطط والبرامج والمشروعات التنموية المقترحة.

ب- التعرف على مفهوم الإدارة المحلية وما هي دواعي الإهتمام بها ومقوماتها ومبادئها وأهدافها. والفرق بينها وبين الحكم المحلي. ثم نصل إلى دراسة نظام الإدارة المحلية في مصر وكيف نشأ وما هي مراحل تطوره وما هي الأجهزة المكونة له. والعلاقة بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية فيه. ثم نخلص إلى تحديد العوائق التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية في مصر وما هي الوسائل والسبل اللازمة لتطويرها.

الفصل الخامس

دور الوحدات التنموية الاقليمية المحلية داخل الاطار العام للتنمية الشاملة

الفصل الخامس

دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية داخل الإطار العام للتنمية الشاملة

يهدف هذا الفصل إلى تحديد دور وأهمية الوحدات التنموية الإقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة للدولة. وللوصول لهذا الهدف فسوف يستعرض هذا الفصل ما يلي:-

- التعرف علي السمات العامة لوحدات التنمية الإقليمية من حيث التعرف علي مفهومها والفرق بينها وبين الإقليم التنموي التخطيطي. ومستويات وحدات التنمية الإقليمية وخصائصها ومعايير تحديدها من النواحي المختلفة "الإجتماعية-الإقتصادية-العمرانية-الإدارية-.....إلخ.

- التوصل من خلال عرض ما سبق إلى تحديد دور وأهمية الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة للدولة لكونها تعبر عن البعد والإطار المكاني للتنمية الذي تصب به جميع الخطط والبرامج والمشروعات التنموية المقترحة.

٥-١ السمات العامة لوحدات التنمية الإقليمية

لابد في البداية أن نتعرف علي الجوانب المختلفة لوحدة التنمية الإقليمية من حيث تعريفها ومفهومها ومستوياتها الوظيفية. وخصائصها من النواحي المختلفة.

٥-١-١ تعريف وحدات التنمية الإقليمية

- تُعرف وحدة التنمية بأنها حيز مكاني يتسم بتجانس في الخصائص الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية ويمتلك إمكانات تنموية في بعض المجالات سواء العمرانية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو.....إلخ. ووحدة التنمية الإقليمية يمكن أن تختلف من مجتمع لآخر من حيث الحجم والوظيفة. حيث أن لكل مجتمع خصائصه وظروفه التي يمكن من خلالها تحديد الوحدة التنموية^١.

- وتُعرف وحدة التنمية الإقليمية بأنها وحدة تخطيطية تدخل في التكوين الهرمي لتقسيمات الحيز المكاني الوطني. ويتم في إطارها تنفيذ الإستراتيجيات الرئيسية للتنمية. وهي تمثل البعد المكاني للتنمية أما البعد القطاعي فيتمثل في الخطط والمشروعات القطاعية مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التشييد والبناء أو التعدين أو السياحة.....إلخ^٢.

^١ المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - محمد طاهر أحمد - رسالة دكتوراه- كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠م.

^٢ دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي- سامي عامر-رسالة دكتوراه - قسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة - ١٩٨٩م .

٥-١-٢ الفرق بين مفهوم وحدة التنمية الإقليمية والإقليم التنموي التخطيطي

كما سبق من تعريف وحدة التنمية الإقليمية فإنه يمكن تعريفها بأنها حيز مكاني يتسم بتجانس في الخصائص الطبيعية والاجتماعية والإقتصادية ويمتلك إمكانات تنموية في بعض المجالات ويتم في إطار ذلك الحيز التخطيطي تنفيذ الإستراتيجيات الرئيسية للتنمية. وهذا قد يتفق مع تعريف الإقليم التنموي التخطيطي الذي يعرفه البعض بأنه مساحة من الأرض يمكن أن تطبق عليه خطة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة. وهو ليس ثابت المساحة أو الأجزاء بل يعاد النظر في مساحته والأجزاء المكونة له من خطة إلى أخرى. فقد يستمر كما هو أو تزداد مساحته علي حساب أقاليم أخرى بإقتطاع أجزاء لصالحه أو تنقص مساحته لإقتطاع أجزاء منه لصالح أقاليم أخرى وذلك طبقاً لإعادة النظر في التقسيم والمعايير المبنية عليه ومنهجيته وأسلوبه والهدف منه^١.

ومن هنا يمكن القول بأن الوحدة التنموية الإقليمية تتفق مع الإقليم التنموي التخطيطي في المفهوم والهدف منها ولكن يمكن تحديد الفرق بينهما فيما يلي^٢:-

- الوحدة التنموية الإقليمية تختلف في مستوياتها التخطيطية فقد تكون الوحدة التنموية الإقليمية عبارة عن قرية تابعة أو مركز إداري أو محافظة أو عدة محافظات مكونة للوحدة وقد تكون دولة وقد تكون مجموعة دول. ويتحدد ذلك بناء علي أهمية الدراسة والغرض منها. أما الإقليم التنموي التخطيطي فهناك حدود له لا يتعداها ولا يتجاوز نطاقه الدولة التي يقع بها. وهناك حدود دنيا له فلا يجب أن يكون صغيراً جداً فيحدث عدم تحمل وعدم إستيعاب للموارد والإستثمارات المخصصة له. ولا يفترض أن يكون كبيراً فيصعب السيطرة علي جهود الإنماء الجارية به.
- كما أن الوحدة التنموية الإقليمية تختلف في وظيفتها بحسب المجال الذي يدرسها فقد تكون الوحدة التنموية الإقليمية إقتصادية أو إجتماعية أو عمرانية أو.....إلخ أو كلهم جميعاً. أما الإقليم التنموي التخطيطي فهو يقتصر علي المفهوم التنموي أو التخطيطي فقط.

٥-١-٣ مستويات وحدات التنمية الإقليمية

يمكن تقسيم مستويات وحدات التنمية الإقليمية إلى قسمين رئيسيين هما^٣:-

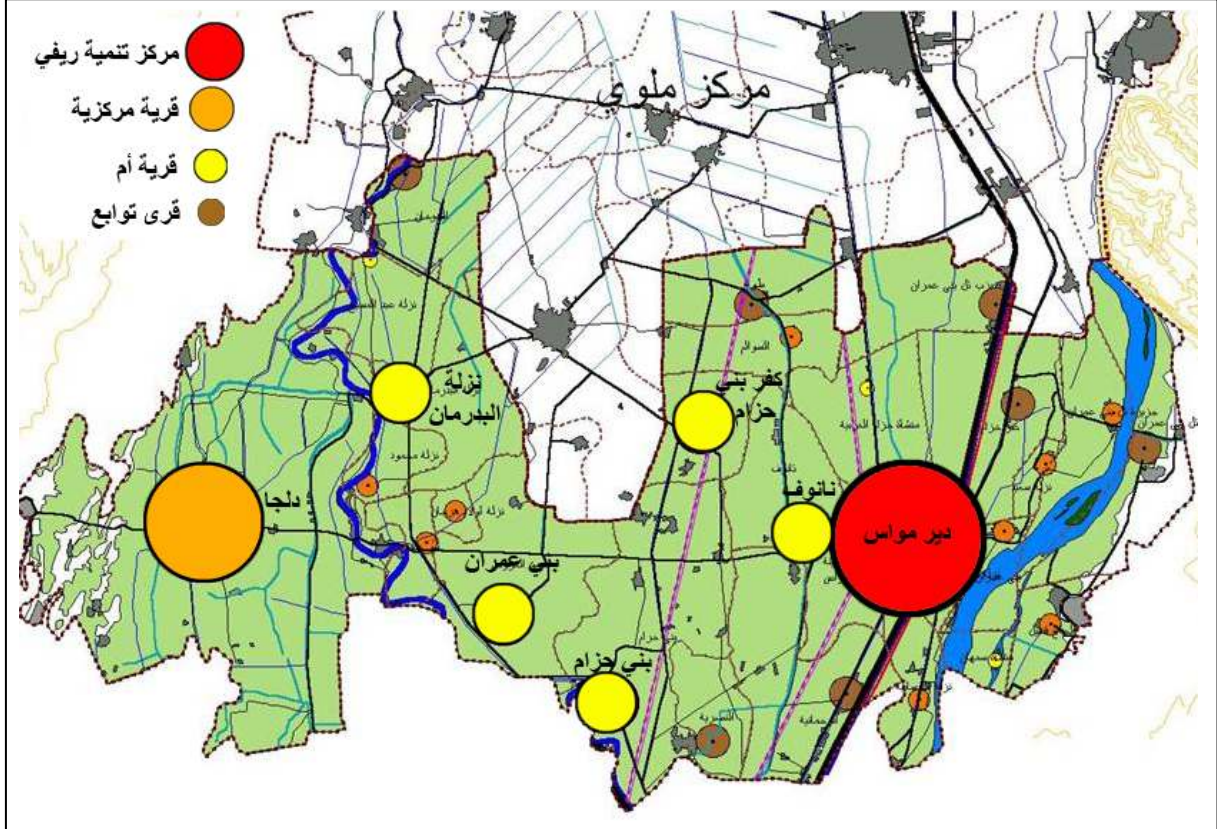
أ- وحدات تنموية ريفية: وتتمثل فيما يلي:-

^١ معهد التخطيط القومي - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٢ - ٢٠٠٣م.

^٢ المصدر: الباحث.

^٣ المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - محمد طاهر أحمد - مرجع سابق.

- قرى تابعة (أو عزب أو كفور أو نجوع): وهي تعتبر أصغر وحدة علي مستوى القطاع الريفي.
- قرى مركزية خدمية (مجالس قروية): وهي التي تقوم بخدمة عدة قرى توابع.
- وحدة تنمية محلية: وهي قرى مركزية ذات إمكانيات تنموية للأنشطة الإقتصادية ويمكن إعتبارها مراكز للتنمية الريفية. تقوم بخدمة مجموعة من القرى المركزية الخدمية. ويوضح الشكل رقم (١-٥) نموذج لمستويات وحدات التنمية على مستوي القطاع الريفي.

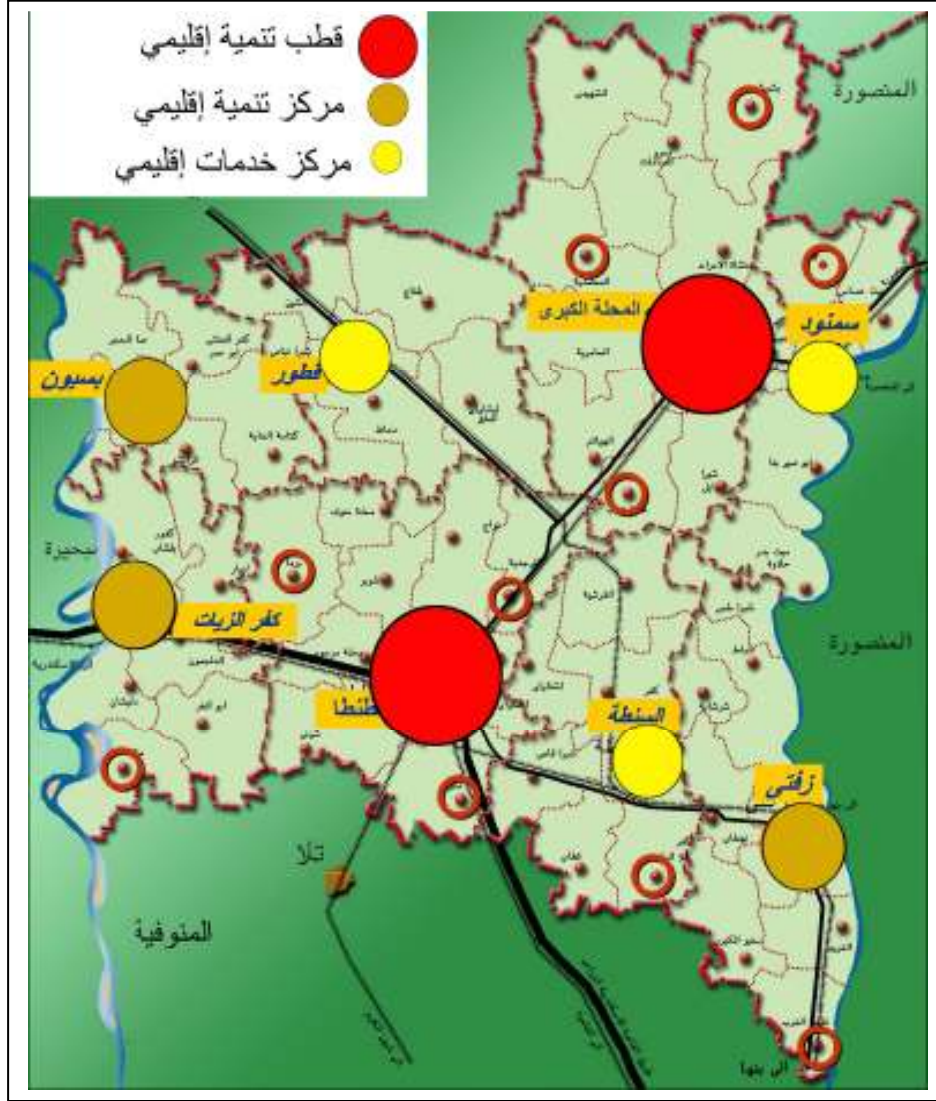


المصدر: الباحث بتصريف عن إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد - ٢٠٠٣م

شكل رقم (١-٥) نموذج لمستويات وحدات التنمية على مستوي القطاع الريفي

ب- وحدات تنموية حضرية: وتتمثل فيما يلي:-

- مراكز خدمات إقليمية: وهي مدن مركزية لخدمة المراكز الريفية والوحدات المحلية.
- مراكز تنمية إقليمية: وهي مدن مركزية على المستوى الإقليمي بها إمكانيات تنموية كبيرة للأنشطة الإقتصادية على مستوى الأقاليم الإقتصادية.
- أقطاب تنمية قومية: وهي مراكز تنمية كبيرة على النطاق الوطني. ويوضح الشكل رقم (٢-٥) نموذج لمستويات وحدات التنمية على مستوي القطاع الحضري.



المصدر: الباحث بتصريف عن المخطط الإقليمي للتنمية الريفية لمحافظة الغربية - ٢٠٠٥م.

شكل رقم (٥-٢) نموذج لمستويات وحدات التنمية على مستوى القطاع الحضري

ويتضح من هذه المستويات أنها تهدف بشكل أساسي لتحقيق التوازن في التنمية على المستوى القومي. وذلك يأتي تأكيداً لدراسة أعددها قطاع التخطيط الإقليمي بوزارة التخطيط تهدف لوضع خطة مكانية للحيز المكاني القومي لمصر توصي فيها بما يلي^١:-

- إعادة النظر في حدود المحافظات الحالية وعدد الوحدات المحلية الداخلة في نطاقها بهدف تسهيل عملية التخطيط وإعداد خطة التنمية المكانية.

^١ تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد- عمرو الصبان -رسالة دكتوراة - كلية التخطيط الإقليمي والعمرائي-جامعة القاهرة -٢٠٠٧م.

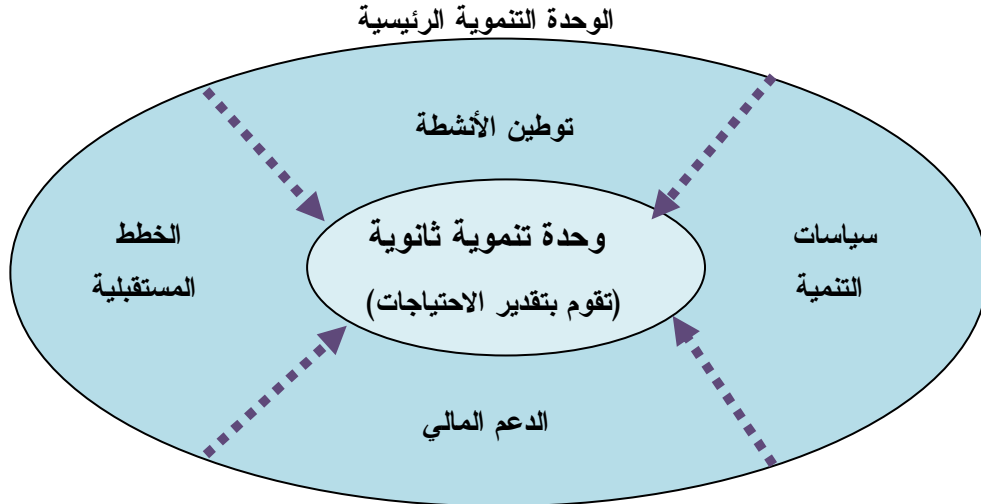
- توزيع الإستثمارات على الأقاليم الإقتصادية بحسب إحتياجات كل منها إلى تنمية الموارد المستغلة وإستغلال الموارد المعطلة والتحقق من الموارد الإحتمالية.
- تدعيم مشاركة المجتمعات المحلية في تمويل التنمية وزيادة الإعتداد على الذات وتقليل الإعتداد المحلى على الحكومة المركزية عن طريق زيادة الموارد محليا يجعل المحليات قادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية وهو ما يؤكد دور الوحدات المحلية في التنمية.

٥-١-٤ خصائص وحدات التنمية الإقليمية

من أهم السمات التي يجب أن تتسم بها وحدات التنمية الإقليمية هي المرونة التي تسمح لها بالتفاعل الداخلي بين مكوناتها وعناصرها الداخلية "سواء تجمعات-محافظات-.....إلخ" هذه المرونة تسمح بوجود علاقات لتبادل المنافع بينهم. كما تسمح هذه المرونة بالتفاعل الخارجي بين هذه الوحدة وبقية الوحدات الأخرى أيضاً لتبادل المنافع بينهم. وذلك تطبيقاً وتحقيفاً لمفهوم اللامركزية، وهناك ثلاث أنماط من الأنظمة لوحدة التنمية تتمثل فيما يلي^١:-

- وحدات إقليمية ذات نظام إداري محوري: والذي يعتمد على المركزية الواضحة، وحدات الأقاليم بها وحدات إدارية ثابتة التدرج من الإقليم التخطيطي الأول ويضم داخله مجموعة أخرى من الأقاليم الأصغر القابلة لتعديل حدودها بناء على حدودها الإدارية مع عدم تعرض الإقليم الأكبر للتغيير. يتضح هذا النموذج في كوريا حيث تعتبر الوحدة الادارية هي الحدود التنموية لمشروعاتها مع الإحتفاظ بسيطرة الحكومة المركزية في توطين الأنشطة الإقتصادية وإتخاذ القرارات التخطيطية. وبحيث لا تتعدى الصلاحيات التي أعطيت للوحدات الادارية صلاحيات تقدير الإحتياجات من المشروعات وتخطيط المناطق اللازمة لها فقط. والاحتفاظ بدور الحكومة المركزية أيضاً في توفير الدعم المالي لهذه المشروعات لعدم قدرة الوحدات إقتصادياً علي دعم المشروعات. ويوضح الشكل رقم (٥-٣) مثال لنموذج الوحدات الإقليمية ذات النظام الإداري المحوري.

^١ العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر - ابتهاج أحمد عبد المعطى - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢م.

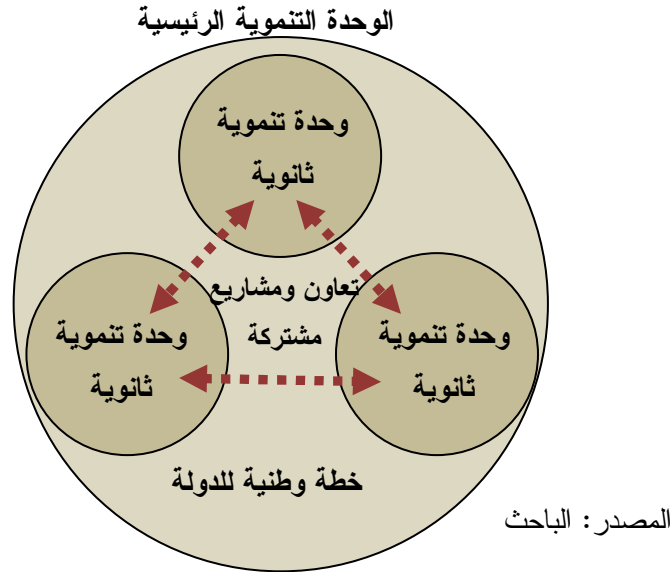


المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-٣) مثال لنموذج الوحدات الإقليمية ذات النظام الإداري المحوري

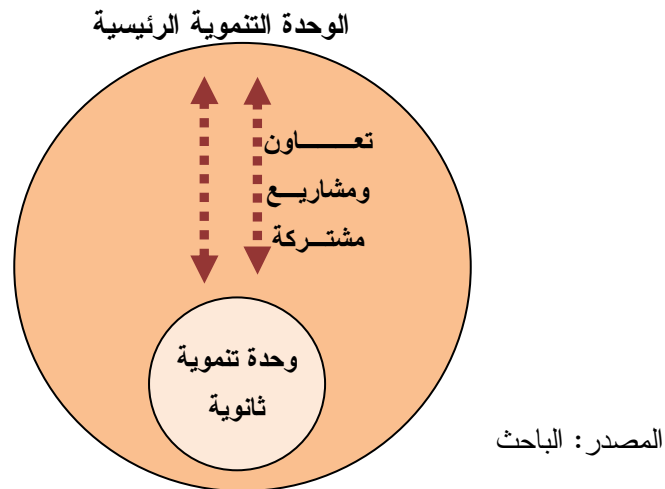
- وحدات إقليمية ذات نظام إداري متعاون: وهي وحدات ذات حدود إدارية قد تكون مجموعة من الوحدات الإقليمية كوحدة إقتصادية أو اتحاد تعاوني في قطاع من القطاعات تمتلك بعضاً من هذه الوحدات الإدارية حرية قوة إتخاذ القرار في التعاون بينهما وبين وحدات إقليمية أخرى وذلك في إطار إستراتيجية مركزية لإقليم الدولة. ويتضح هذا النموذج في اليابان حيث تضع الحكومة المركزية خطة التنمية القومية كل ١٠ سنوات وتضع الخطوط العريضة التي تخص التوازن في توزيع السكان ومشروعات البنية الأساسية الرئيسية للتنمية. ثم يترك للحكومة الإقليمية إدارة وتوزيع مواردها الخاصة بها علي القطاعات المختلفة "صناعة-خدمات-إسكان-مواصلات-... إلخ. وتحديد أولويات كل قطاع في إطار أولويات الحكومة المركزية وتحقيقاً للسياسة التي ترسمها الدولة.

كما أنه من حق الحكومة الإقليمية ومعظم الحكومات المحلية طرح خطة تنمية شاملة لها وإتخاذ قرارات بمواقع المشاريع القومية أو الخاصة في إطار تملك الحكومة الإقليمية لتمويل هذه المشروعات وهذا حدث بعد صدور قانون خاص بالتنمية الشاملة للأقاليم أطلق عليه "قانون الأقاليم الرئيسي-Regional Base Law". ويوضح الشكل رقم (٥-٤) مثال لنموذج الوحدات الإقليمية ذات النظام الإداري المتعاون.



شكل رقم (٤-٥) مثال لنموذج الوحدات الإقليمية ذات النظام الإداري المتعاون

- وحدات إقليمية إدارية فعالة: وهي وحدات أقاليم إدارية فعلية ذات صفة مكتسبة من طبيعة عمل المؤسسات الإقتصادية الحالية وتحرر عوامل الإنتاج، وبرغم أن الحدود الإدارية هي الحدود المميزة لهذه النوعية من الوحدات الإقليمية إلا أن نطاقها الوظيفي لا يخضع لأي حدود إدارية. وتتواجد مثل هذه الوحدات في الصين وإن كان نظامها لا يمثل ككل هذا النوع حيث أنها مكونة من نموذج مركب بين النظام الإداري المترج والنظام الإداري الفعال. وفي هذا النظام بشكل خاص يمكن أن تتعاون الوحدة المركزية مع الوحدة الفعالة في إختيار المشروعات وإستثمارها وتمويلها مثل معامل الأبحاث والمشروعات التكنولوجية وغيرها. ويوضح الشكل رقم (٥-٥) مثال لنموذج الوحدات الإقليمية ذات النظام الإداري الفعال.



شكل رقم (٥-٥) مثال لنموذج الوحدات الإقليمية ذات النظام الإداري الفعال

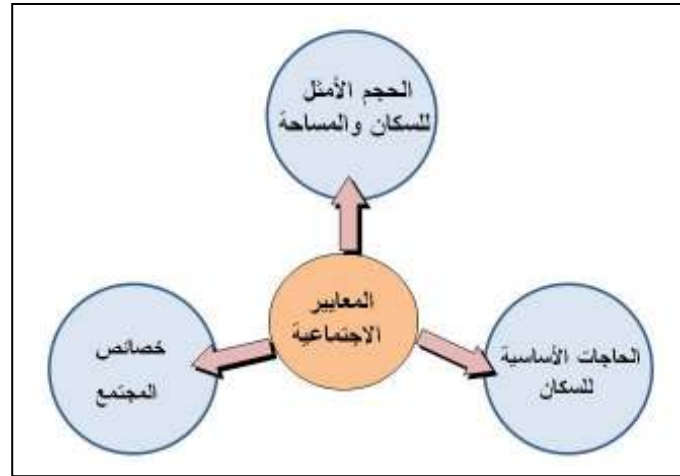
٥-٢ معايير تحديد وحدة التنمية الإقليمية

يعتبر تحديد وحدة التنمية الإقليمية من الأمور الهامة جداً التي يرتبط بها السياسات للتنمية للدولة، حيث كما ذكر من قبل فإن وحدة التنمية الإقليمية تعبر عن البعد المكاني للتنمية أو البوتقة التي يتجمع فيها جميع المشروعات المقترحة التي تهدف لتحقيق التنمية أو لرفع مستوى التنمية فيها. وتحديد وحدة التنمية الإقليمية يختلف طبقاً للمجالات الاجتماعية أو الإقتصادية أو العمرانية.....إلخ. وفي هذا السياق يمكن إيضاح معايير تحديد وحدة التنمية الإقليمية فيما يلي:-

٥-٢-١ المعايير الاجتماعية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية

ويمكن تصنيف المعايير الاجتماعية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية (شكل ٥-٦) إلى ثلاثة أقسام هي^١:-

- الحجم الأمثل للسكان والمساحة.
- الحاجات الأساسية للسكان التي يجب تلبيتها.
- خصائص المجتمع المناسبة لتكوين وحدة التنمية.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-٦) المعايير الاجتماعية لتحديد وحدة التنمية

أ- الحجم الأمثل للسكان والمساحة

ونناقش هنا حجم وحدات التنمية الإقليمية من حيث المساحة وعدد السكان والموارد المتاحة، وهناك بطبيعة الحال وحدات تنموية كبيرة وأخرى صغيرة ولكل منهما مميزات وعيوبه فعلى سبيل المثال نلاحظ أن مزايا الوحدات الكبيرة تتمثل فيما يلي:-

^١ دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي - سامي عامر - مرجع سابق.

- تتمتع بموارد أكبر ومن ثم يصبح في مقدورها أن تقدم خدمات عامة أفضل بواسطة كفاءات بشرية متخصصة ومؤهلة وبالتالي تصبح جاذبة للمواطنين.
- كبر حجم الوحدات الإقليمية لا يسمح للحكومة المركزية بالتدخل بشكل كبير في الشؤون المحلية بل على العكس يتيح للوحدات الإقليمية فرصاً أكبر لتنمية قدراتها أو إمكانياتها الإدارية في تعاون متبادل مع الحكومة المركزية.
- تتمتع الوحدات الإقليمية بفرص أفضل نسبياً لتحقيق الاستفادة من إقتصاديات الإنتاج الكبير.

– العوامل التي تحكم تحديد الحجم المناسب للوحدات الإقليمية

- الخصائص الجغرافية للدولة وأثرها على سهولة المواصلات فالتجانس وسهولة الانتقال والإتصال يشجع على كبر وحدات التنمية.
- نظام الحكم المحلي القائم.
- أنواع الخدمات التي يجب أدائها.
- تقارب وتكامل المجتمعات المحلية.
- المستوى المرغوب فيه من المشاركة الشعبية للشؤون المحلية.
- الرغبة في المساواة في الأعباء الضريبية والخدمة العامة التي تقدمها الوحدات المحلية.

ب- الحاجات الأساسية للسكان التي يجب تلبيتها

تعتمد التنمية الإجتماعية على عمليات تغيير تلحق بالبناء الإجتماعي للمجتمع ووظائفه وتسعى لإقامة بناء يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الأساسية . كما أن تحديد الإحتياجات الأساسية لا بد أن يكون من خلال النظر إلى المجتمع كله لا إلى الأفراد، ولتحديد هذه الإحتياجات أيضاً لا بد من الرجوع إلى النظم الإجتماعية التي تقوم في المجتمع ومعرفتها، وتتمثل أهم الحاجات الأساسية للسكان التي تتركز حولها النظم الإجتماعية فيما يلي¹:

- الحاجة إلى العمل و التملك و الإنتاج و التوزيع و الإستهلاك.
- حاجة الإنسان إلى الحماية الإجتماعية و ضمان حقوقه الأساسية دون أن يعتدي عليها إنسان آخر.
- حاجة الإنسان للتعبير عن رأيه و المشاركة في المسائل السياسية التي تهمة.
- حاجة الإنسان إلى الإستمتاع بصحته و تجديد حيويته و نشاطه و الترويح عن نفسه.
- حاجة الفئات الخاصة في المجتمع إلى نوع خاص من الرعاية يكفل لها العيش في توافق و إنسجام مع المجتمع. ويمكن تصنيف هذه الإحتياجات إلى عدة تصنيفات كالتالي:-

¹ دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي- سامي عامر- مرجع سابق.

- من حيث نوعية الخدمات: وتشتمل على خدمات تتعلق بالتعليم - الصحة - الإسكان - الترويج - الأمن - العدالة - التربية الدينية - الثقافية - التربية الجمالية - الرعاية الاجتماعية.
- من حيث المجال الجغرافي: ويشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية و الريفية والحضرية،.....الخ.
- من حيث الفئات العمرية: ويشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والكهول والشيوخ.

ج- خصائص المجتمع المناسبة لتكوين وحدة التنمية الإقليمية

تنقسم البنية الأساسية الاجتماعية للمجتمع إلى قسمين رئيسيين هما¹:-

- خصائص السكان اللازمة لإقامة وحدات التنمية الإقليمية.
 - الأنظمة الاجتماعية التي تنتظم حولها الحاجات الاجتماعية الأساسية.
 - خصائص السكان اللازمة لإقامة وحدة التنمية.
- لقد تغير في الآونة الأخيرة المفهوم السائد بأنه كلما زاد حجم السكان وإتسع الإقليم ليضم حيزاً جغرافياً كبيراً للمشروعات المختلفة كلما كان أقدر على تحقيق خصائص وحدة التنمية وأصبح المفهوم هو أن التكوين اللازم لتحقيق تنمية وكيفية إدارة التداخل بين العناصر المختلفة التي أصبحت تتحكم في إقتصاد الإقليم مثال شبكة الأسواق المختلفة المستويات، القطاع الحكومي، والغير الحكومي للمؤسسات، وتمثل أهم خصائص السكان اللازمة لإقامة وحدة التنمية فيما يلي:-
- عمالة ذات مهارة عالية لتشغيل التكنولوجيا.
 - عمالة مرنة الخصائص تتجاوب مع التغيرات الإنتاجية التي قد تحدث لتغيير خطوط الإنتاج والتجاوب السريع من العمالة.
 - إدارة بشرية تفهم إعادة التنظيم المؤسسي بما يتطلبه التغيير في نظم الإنتاج أو مدخلات معايير الإنتاج وخاصة إعادة جدولة إنتاج الإقتصاد الأني.
 - وجود القوى البشرية المفكرة وذلك لدخول عالم المعرفة والمعلومات اللازم لوضع الإستراتيجيات المختلفة والذي يتطلب إعداد باحثين قادرين على دعم شبكة التنمية بالبحوث اللازمة للتطوير. وهناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد الأقاليم أو التجمعات اللازمة لتشكيل وحدة التنمية هي:-
 - نسبة المتعلمين وخاصة التعليم الفني والجامعي.
 - نسبة الوظائف الأكاديمية والتعليم العالي مثال المهندسين-الأطباء.

¹ دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي- سامي عامر- مرجع سابق.

– الأنظمة الإجتماعية التي تنتظم حولها الحاجات الأساسية الإجتماعية

- النظام الإقتصادي: يشبع حاجة الإنسان إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والإستهلاك.
- النظام الأسرى: يشبع حاجة الإنسان إلى المحافظة على النوع وإستمرار نوع من العلاقات الحميمة التي تقوم على المحبة والتعاون.
- النظام الديني: يشبع حاجة الإنسان إلى الإعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون، وهذا الإعتقاد يمنح الإنسان الطمأنينة ويساعده على أن يعيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.
- النظام السياسي: يشبع حاجة الإنسان إلى الأمن والحماية الإجتماعية و ضمان حقوقه الأساسية كحق الملكية و العمل و التعبير عن رأيه.
- النظام التعليمي (التربوي): يشبع حاجة الإنسان إلى التعليم والإندماج في الجماعات التي تحيا فيها متفهما لأساليبها و أنظمتها و مكتفيا" مع ما تحدده من معايير.
- نظام الرعاية الاجتماعية: يشبع حاجة الإنسان إلى العيش مع غيره في سلام وتحقيق دور إيجابي له في الجماعة التي ينتمي إليها¹.

٥-٢-٢ المعايير الإقتصادية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية

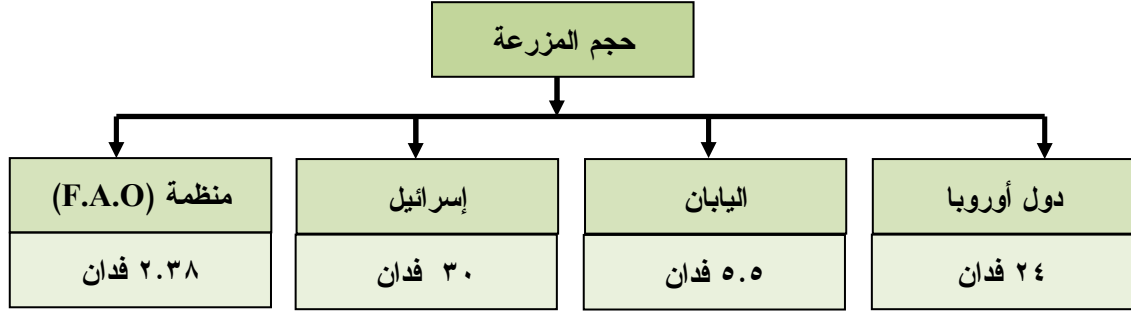
يختلف منظور وحدة التنمية من الناحية الإقتصادية بإختلاف مجالات الباحثين المختلفة حيث يرى الإقتصاديين أن المزرعة والمصنعة من الممكن أن تمثل وحدة تنمية، ويرى المخطط أن الإقليم الإقتصادي هو وحدة التنمية، ويرى السياسي أن الوحدة المحلية هي وحدة التنمية، ومن ثم فإن الموضوع يعتمد بشكل أساسي على الجوانب الإدارية في تحديد مفهوم وحدات التنمية.

أ- المجتمعات الزراعية

وتعتبر المزرعة هي الوحدة البنائية للنشاط الزراعي بإعتبارها الوحدة الإنتاجية له، وتختلف حجم هذه الوحدة من بلد لآخر ودراسة لأخرى، وهناك تباين شديد في خصائصها وحجمها في الدراسات المختلفة وكذلك في التجارب العديدة للدول وخاصة بين الدول المتقدمة و الدول الأقل نموا" والدول النامية. حيث نجد في معظم دول أوروبا أن مساحة المزرعة عادة تقل عن ٢٤ فدان/مزرعة. وفي إسرائيل تبلغ مساحة المزرعة حوالي ١٢٠٠ فدان بها ٤٠ عائلة من الفلاحين بواقع ٣٠ فدان/عائلة. وفي اليابان كان العامل الأساسي الذي يحدد الإنتاج الزراعي هو المزرعة ذات الحجم الصغير حيث يتراوح متوسط مساحة المزرعة ما بين ٢.٦ - ٥.٥ فدان. وفي دراسة لخبراء منظمة الأغذية والزراعة

¹ دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي- سامى عامر- مرجع سابق.

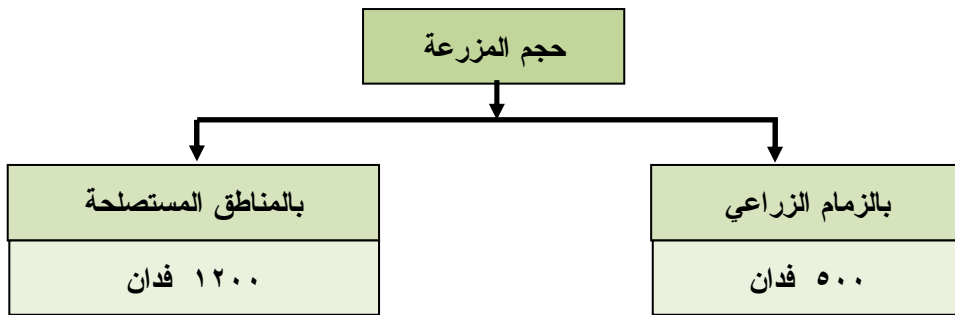
(F.A.O) وجد أن المساحة اللازمة من الأراضي الزراعية التي تكفي لتأمين عيش عامل زراعي واحد مع عائلته بـ ٢.٣٨ فدان من الأراضي المروية^١.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-٧) حجم المزرعة في المجتمعات الزراعية خارج مصر باعتبارها وحدة التنمية

وبالنسبة لمصر نجد أن هناك دراسة للمجالس القومية المتخصصة إعتبرت أن الوحدة المكونة من زمام زراعي يبلغ ٥٠٠ فدان تمثل وحدة إنتاجية (قرية). وفي المناطق المستصلحة يمكن إعتبار أن الوحدة حجمها ١٢٠٠ فدان تتوسطها قرية للخريجين بعائلاتهم وتشتمل على جمعية تعاونية إنتاجية وجمعية تنمية المجتمع. ومن ثم تعتبر الوحدة الإنتاجية هي أساس تنمية المجتمعات الزراعية حيث تمثل المكون الأساسي لوحدة التنمية، ومن ثم يكون الحجم الأمثل لوحدة التنمية هو مضاعفات الـ ٥٠٠ فدان مع الأخذ في الإعتبار المحددات الطبيعية والجغرافية. ومعنى ذلك أن الوحدة الإنتاجية تشمل ١٠٠ أسرة في المتوسط (٥٠٠ نسمة تمثل عزبة)، وتمثل القرية المتوسطة (٤٠٠٠ نسمة) حوالي ٨ وحدات إنتاجية زراعية LAND PRODUCTIVE UNIT ومن ذلك يتضح أن المعدل المقترح لوحدة التنمية طبقاً لقانون الحكم المحلي وهو ٣٠ ألف نسمة يلزم تواجد نحو ١٢٠ ألف فدان^٢.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-٨) حجم المزرعة في المجتمعات الزراعية بمصر باعتبارها وحدة التنمية الإقليمية

^١ مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٦م.

^٢ مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - مرجع سابق.

- ب- المجتمعات غير الزراعية: تعتبر إقتصاديات حجم وحدة التنمية قضية هامة جدا لما يلي¹:
- في ظل محدودية رأس المال وديناميكية التغيير والتحول السريع الذي تتأثر به الوحدات ذات الحجم الكبير وخاصة في ارتفاع تكاليف إعادة التوزيع أو إعادة الهيكلة الإقتصادية تصبح المؤسسات ذات الحجم الصغير أقل تكلفة إقتصادية و إجتماعية.
 - إستخدامها في عمليات التنمية وخاصة كأقطاب نمو يتيح إنتشار التنمية وذلك لأن حجمها يتيح إنشائها في المجتمعات المحلية الصغيرة الحجم مما يوسع قاعدة بؤر التنمية.
 - يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة في إنشاء وإدارة المؤسسات الإقتصادية نظراً لإنخفاض تكاليف إنشائها ومقدرة المحليات على إدارتها لعدم تعقيد وتداخل هياكلها الإدارية.
 - لا نحتاج إلى مسطحات كبيرة مما يسهل على المجتمعات المحلية توفير المسطحات اللازمة لها ضمن مخططات بسيطة التكاليف وإعطاء فرصة للمجتمع المحلي المشاركة فيها.
- وبالنسبة لرأس المال يختلف باختلاف حجم ونوع المشروع، فعلى سبيل المثال حددت اليابان حجم الإستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساوى ١٠٠ مليون ين أو أقل المسطحات المقامة عليها المشروعات هي مواقع تتراوح مسطحاتها من (١٠٠٠٠ م² - ٢٠٥ كم²) يضم كل موقع عدد من المصانع أو مؤسسات الأعمال أو معامل بحوث متفردة أو مجتمعة ويضم الهيكل الإقتصادي للمناطق الصناعية صناعات متوسطة التكنولوجيا تتطلب عمالة غير مدربة تدريباً عالي المستوى وأيضاً صناعات تكنولوجية تتطلب مستويات عالية المهارة من العاملين و الباحثين.

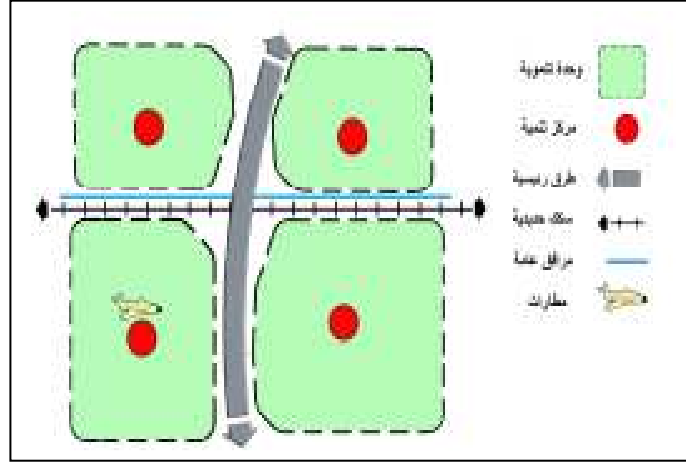
٥-٢-٣ المعايير المكانية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية

- تعنى الخصائص المكانية والمقومات اللازمة لدعم سياسات التنمية وخاصة شبكات البنية الأساسية لضمان توزيع وتبادل مدخلات ومخرجات التنمية وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي²:
- ربط الوحدات التنموية والتجمعات التي تشارك في شبكة التنمية به والمناطق المحيطة بشبكة من الطرق والسكة الحديد والتي تتمتع بخصائص السرعة وإنخفاض التكاليف كما في اليابان.
 - توفير نقاط اتصال بين الوحدات التنموية وخاصة شبكة المطارات الداخلية والخارجية وشبكة الموانئ المختلفة وربطها بشبكة الطرق الإقليمية لضمان كفاءة توزيع المنتجات.
 - توفير مشروعات الطاقة والإمداد بالمياه اللازمة للمشروعات القائمة والمستقبلية.

¹ مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - مرجع سابق.

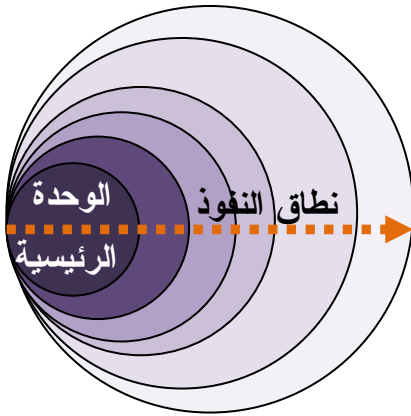
² مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - مرجع سابق.

- توفير شبكات الإتصالات والمعلومات للوحدات التنموية وربطها بمراكز الإدارة والبحوث والتي تتيح إتخاذ القرارات السريعة والمتغيرة تبعاً لتغير حجم ومعايير الإنتاج.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-٩) الخصائص المكانية لوحدة التنمية



المصدر: الباحث

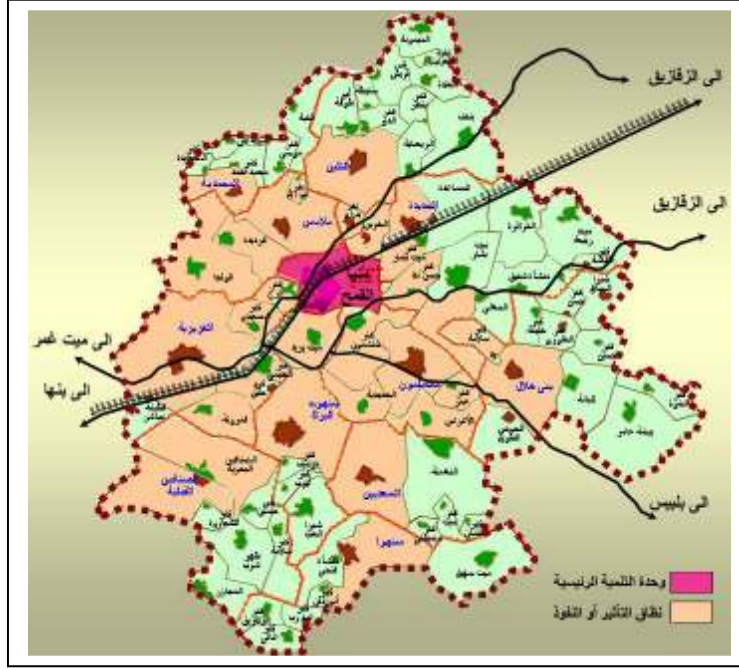
شكل رقم (٥-١٠) نطاق نفوذ وحدة التنمية الإقليمية

٥-٢-٤ المعايير العمرانية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية

وهي تعنى دراسة وحدة التنمية الإقليمية ونطاق نفوذها أو تأثيرها الفعلي سواء من حيث النواحي الإجتماعية والإقتصادية (علاقة حركة السكان ورحلات العمل اليومية والترددية أو رحلات الحصول على الخدمات الأعلى بمستوياته المختلفة)^١.

- ويمكن تحديد النطاق الفعلي لوحدات التنمية من خلال قياس العلاقة الفعلية بين الوحدات التنموية ونطاق تأثيرها. من خلال تحديد نطاق تأثير ونفوذ العناصر المختلفة للخدمات "تعليمية-صحية-أمنية-إدارية-.....إلخ" أو فرص العمل بكل وحدة تنموية وتحديد الوحدة التنموية التي تعتمد عليها بقية الوحدات الأخرى في العناصر السابق الإشارة إليها. ويوضح الشكل رقم (٥-١١) نموذج لتحديد نطاق تأثير أوفوذ أحد الوحدات التنموية علي بقية الوحدات المجاورة.

^١ مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - مرجع سابق.



المصدر: الباحث بتصريف عن المخطط الإقليمي للتنمية الريفية لمحافظة الشرقية - ٢٠٠٢م.

شكل رقم (٥-١١) نموذج لتحديد نطاق تأثير أحد الوحدات التنموية الإقليمية

- ويمكن تحديد نطاق تأثير ونفوذ مستويات مختلفة من وحدات التنمية الإقليمية من خلال إستعراض بعض النماذج من الدول الأخرى التي لها خبرات سابقة في هذا المجال. والتي توضح لنا نطاق أو متوسط تقريبي للنطاق الفعلي لوحدات التنمية. وفيما يلي نعرض هذه النماذج^١:

أ- إنجلترا

- مركز مقاطعة: نطاق تأثيره من ٢٠-٤٠ ميل.
- مركز منطقة: نطاق تأثيره من ١٠-١٥ ميل.
- مركز خدمات محلية: نطاق تأثيره من ٥-٨ ميل.
- مركز خدمات ريفي: نطاق تأثيره من ٢١ ميل مربع وتخدم ٤-٦ قرى تابعة.

ب- إسرائيل

- مركز خدمات زراعية: يخدم عدد سكان من ١٢٠٠-٢٤٠٠ نسمة تمثل من ٤-٦ قرى.
- مركز إقليمي: يشمل نطاق تأثير يبلغ حوالي ٨٠ مزرعة (١٠٠٠ هكتار) تمثل من ٤-٦ قرى.

ج- هولنده

- مركز خدمات إقليمي: يخدم مجموعة من المراكز الخدمية تمثل من ٥-١٠ مركز.

^١ مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - مرجع سابق.

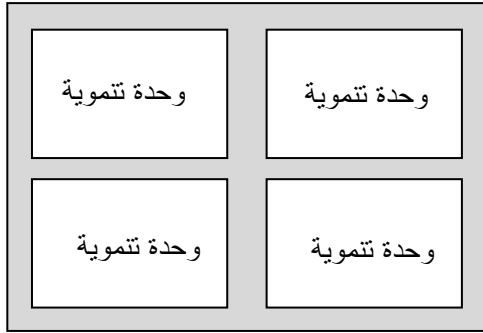
- مركز خدمات محلية: يشمل نطاق خدمة الوحدة المحلية الصغرى. ويوضح الجدول التالي رقم (١-٥) نماذج لبعض الدول الأخرى التي حددت نطاق تأثير ونفوذ مستويات مختلفة من وحدات التنمية الإقليمية.

٥-٢-٥ المعايير الإدارية لتحديد وحدة التنمية الإقليمية

وهي تعنى بدراسة وحدة التنمية الإقليمية من المنظور الإداري وكيفية إقرارها وحدة إدارية تستطيع إدارة خدماتها ومشاركة سكانها في التمثيل الشعبي في المجالس المحلية،..... الخ.

أ- أساليب تقسيم وحدات التنمية الإقليمية إدارياً:

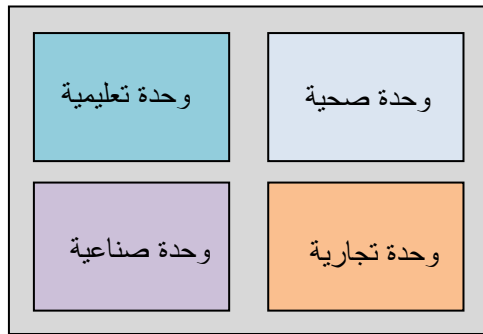
هناك عدة أساليب لتحديد وحدات التنمية من الناحية الإدارية وهي^١:



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-١٢) التقسيم الكمي المتساوي لوحدات التنمية

- التقسيم الكمي: وهو يستخدم لتحقيق المساواة المطلقة في أحجام الوحدات الإقليمية ذات المستوى الواحد، أو في حالة الرغبة في تحقيق المساواة بينها في النطاق الإقليمي، ويلاحظ أن هذا التقسيم لا يراعى الاختلافات الاجتماعية والثقافية القائمة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-١٣) التقسيم الوظيفي للوحدات التنموية

- التقسيم الوظيفي (إدارية): وهو يستخدم لتحقيق كفاية إدارة الخدمات عن طريق إدارة كل خدمة النطاق الملائم لطبيعتها، ونظراً لاختلاف هذا النطاق من خدمة لأخرى فإنه يلزم تقسيم الدولة إلى وحدات وظيفية فتوجد مثلاً وحدات تعليمية وأخرى صحية وهكذا. بمعنى أن يغطي الدولة شبكة من الوحدات لأغراض التعليم وأخرى للصحة وأخرى لفرص العمل... الخ.

^١ المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - محمد طاهر أحمد - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠ م.

جدول رقم (٥-١) نماذج لبعض الدول التي حددت نطاق تأثير ونفوذ مستويات مختلفة من وحدات التنمية الإقليمية

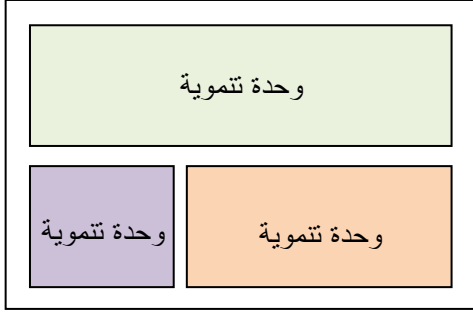
الدولة	خصائص المراكز العمرانية (الوحدات الإقليمية)		الحيز الجغرافي لتأثير المراكز العمرانية (الوحدات الإقليمية)	
	تدرج مستويات المراكز العمرانية	حجم المركز العمراني	مستوى الخدمات	نطاق التأثير
انجلترا	مركز إقليمي Regional center	أكثر ٢٥٠ ألف نسمة	خدمات خاصة من الجامعة و المسارح وخدمات حكومية مركزية	نطاق الإقليم
	مركز مقاطعة Provincial center	(٦٠-١٠٠) ألف نسمة	خدمات تعليمية أكبر من مستوى الثانوي و سينمات وخدمات حكومية محلية	نطاق الخدمة (٢٠-٤٠) ميل
	مركز منطقة District center	(٥٠-٦٠) ألف نسمة	مستوى خدمات أقل تخصصا مما سبق	نطاق الخدمة (١٠-١٥) ميل
	مركز خدمات محلية Local center	(١-٥) ألف نسمة	محلات متنوعة و مدرسة ثانوي و تقديم الاحتياجات الأسبوعية في الغالب	نطاق الخدمة (٥-٨) ميل
	مركز خدمات ريفي Rural center	(٢٠٠-١٢٠٠) نسمة	تعمل كمركز خدمة للقرى التابعة	نطاق الخدمة حوالي ٢١ ميل مربع
	تجمع مكثف ذاتيا	-	تخدم ٤ - ٦ قرى تابعة	وحدة محلية خدمية (٥٠٠٠) نسمة
إسرائيل	تجمعات (قرى) مختلفة	(٢٠٠-٤٠٠)	خدمات الاحتياجات اليومية	نطاق خدمة للقرية نفسها
	مراكز خدمات زراعية Rural community centers	-	توفير خدمات و مساكن للخدمة مرة أو مرتين أسبوعيا	يخدم عدد سكان ١٢٠٠-٢٤٠٠ نسمة
	مراكز إقليمية Regional center	٥٠٠-٦٠٠ نسمة حجم المزرعة داخل المركز	تقديم الخدمات الإدارية و التعليمية و الصحية و الثقافية و المصانع الخاصة بإعداد المحاصيل و تصنيفها	نطاق خدمة يحتوي على ٨٠ مزرعة (١٠٠٠ هكتار)
	تجمعات-قرى	مركز خدمات زراعية	مركز إقليمي	تدرج مستويات الوحدات العمرانية

الدولة	خصائص المراكز العمرانية (الوحدات الإقليمية)			الحيز الجغرافي لتأثير المراكز العمرانية (الوحدات الإقليمية)		
	تدرج مستويات المراكز العمرانية	حجم المركز العمراني	مستوى الخدمات	نطاق التأثير	عدد التجمعات التابعة	تدرج مستويات الوحدات العمرانية
هولندا	مركز خدمي إقليمي	١٠٠٠٠ نسمة	يخدم قرى من مستوى مركز خدمات محلية	نطاق الخدمة يحتوي على مجموعة المراكز الخدمية بوحداتها	١٠-٥ مركز خدمي	وحدة خدمات ريفية (١٥٠٠٠-٣٠٠٠٠) نسمة
	مركز خدمات محلية	(٢-١) ألف نسمة	خدمة ذاتية	نطاق خدمة الوحدة المحلية الصغرى	-	وحدة محلية صغرى
الهند	قرى مركزية	٢٥٠-٩٥٠ نسمة	نوادي داخلية (مدرسة ابتدائي مركز فحص بريد - موقف فرعي للأتوبيس - موقف أتوبيس - سوق الخدمات اليومية - وحدة بذور - وحدة زراعية - حلاق حداد - نجار - مخزن -)	-	تختلف عدد القرى التابع للقرية المركزية	وحدة محلية (مجلس قروي) عبارة عن قرية مركزية و مجموعة قرى تابعة
	مراكز خدمية Service centers	١٢٥٠-٢٥٠٠ نسمة	نوادي عدد ١١ وظيفة (مدرسة إعداد - مركز طبي - مكتب بريد - موقف - أتوبيس - سوق احتياجا أسبوعية - مركز توزيع - مخازن أجهزة ومعدات)	نطاق الخدمة يحتوي على مجموعة القرى المركزية بزماماتها	تختلف عدد القرى المركزية داخل الوحدة الخدمية	وحدة خدمية
	مراكز تنمية	أكثر ١٥٠٠٠ أو	يقدم ١٤ وظيفة (فرع لكلية - مستشفى - مركز فحوص تنظيم أسرة - مكتب بريد - تليفون - موقف خطوط - أتوبيس - بنك - سوق جملة - مركز بيطري - مطاعم - صيدليات)	نطاق خدمة الوحدات المراكز الخدمية	مختلفة في أعداد التوابع	وحدة تنموية

المصدر: مناهج التنمية المحلية في مصر - راندا جلال حسين - رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٦م.

جدول رقم (١-٥) بعض التجارب العالمية لتحديد وحدات التنمية من النواحي العمرانية

تابع جدول رقم (٥-١) بعض التجارب العالمية لتحديد وحدات التنمية من النواحي العمرانية



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-١٤) التقسيم الطبيعي للوحدات التنموية

- التقسيم الطبيعي: يقوم هذا النوع على الاعتراف بالمجتمعات القائمة في القرى والمدن كوحدات أساسية للإدارة المحلية، ويحقق هذا التقسيم قيام وحدات إجتماعية حقيقية وينمي الولاء والانتماء المحلي، ولكنه يجعل هناك تفاوتاً كبيراً في نطاق وحجم الوحدات.

ب- القضايا المتصلة بالتقسيم الإداري للدولة إلى وحدات تنموية إقليمية^١

- تفاوت أحجام الوحدات التنموية: وهي نتيجة لا يمكن تلافيها وستظل قائمة مما يجعل من الصعوبة إدارة هذه الوحدات وخاصة كبيرة الحجم.
- الجمع بين الريف والحضر في وحدات التنمية: وهي تجعل من الصعب تلبية إحتياجات ومصالح كلا الطرفين لإختلاف طبيعتهم.

ج- الأسس و المعايير الإدارية لتقسيم الدولة لوحدات تنموية إقليمية

هناك مجموعة من المتغيرات التي لها تأثيراً كبيراً على تقسيم وحدات التنمية الإقليمية من الناحية الإدارية وهي^٢:

- مراعاة تحديد الإختصاصات لوحدات التنمية الإقليمية: حيث يتطلب التقسيم مراعاة تنظيم الوحدات جميعها في الإطار العام للنظام الإداري للدولة بمعنى تحديد الوضع القانوني لكل هيئة إدارية وتحديد سلطاتها وإختصاصها وعلاقتها بعضها ببعض وبالحكومة المركزية.
- تعارض الإعتبارات الديمقراطية وإعتبارات الكفاية الإدارية: وتتخلص هذه المسألة في أن التقسيم لوحدات تنموية يتطلب تحديد الحجم المناسب للوحدة وهنا تتعارض إعتبارات الكفاية الإدارية مع الإعتبارات الديمقراطية والإجتماعية فمن الناحية الإدارية يلزم أن يكون حجم الوحدة الإقليمية كبيراً إلى الحد الذي يحقق قوتها المالية ويوفر إمكانيات إدارة الخدمات المحلية بأكبر قدر ممكن من الكفاية ، ولكن كبر حجم الوحدة الإقليمية يقلل من فاعلية الإشراف الشعبي على هيئتها ويؤدى إلى تراجع الإهتمام المحلى والمسئولية المحلية والانتماء المحلى.

^١ المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - محمد طاهر أحمد - مرجع سابق.

^٢ المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - محمد طاهر أحمد - مرجع سابق.

٥-٢-٦ المعايير و الأسس التخطيطية

هناك عدة أسس تخطيطية لتحديد وحدات التنمية يمكن إيجازها فيما يلي^١:-

- توافر مقومات نجاح الأنشطة الاقتصادية و إدارة الخدمات.
- تحديد الحدود التخطيطية لوحدات التنمية الإقليمية.
- تحقيق التدرج لوحدات التنمية الإقليمية ليتوافق مع تباين المراكز العمرانية.
- توافر الحد الأدنى للتمثيل الشعبي لوحدة التنمية الإقليمية لتحقيق مبدأ الديمقراطية بإطارها الشامل (المشاركة - التمثيل الشعبي).
- التكامل بين وحدات التنمية الإقليمية حيث تجمع بين الحضر والريف كوحدة واحدة لتحقيق إمكانيات اقتصادية جيدة و تدعيم الروابط بينها.
- التنسيق بين الخطط المختلفة في إطار حدود واضحة لتحقيق الحد الأدنى من التكامل لتحقيق التنمية الشاملة.
- توافر الموارد الاقتصادية و البشرية في إطار حدود جغرافية (مكانية) للتنفيذ.
- إمكانية أن تتضمن وحدات التنمية مجموعة من الوحدات الصغرى المتجانسة.

٥-٣ دور وحدة التنمية الإقليمية داخل الإطار العام للتنمية الشاملة^٢

- يتحدد الدور الوظيفي لوحدة التنمية الإقليمية داخل الإطار العام للتنمية الشاملة في أن تقوم بدورها الفعال في التنمية طبقاً للسياسة العامة للدولة وذلك بتدعيم اللامركزية ومباشرة المجالس أو الهيئات أو الجهات القائمة على إدارتها لإختصاصاتها وتنفيذها. وإعطاءها الصلاحيات الكاملة لوضع الخطط والمشروعات وتحديد أولوياتها طبقاً لمقدار الحاجة إليها مع ضرورة وجود رقابة عليها من الدولة لتقييم نتاج وثمار التنمية المحققة.
- كما أنه لا بد من إعطاء وحدات التنمية الإقليمية الصلاحيات الكافية للتصرف في مواردها الذاتية بالمشروعات المختلفة المطلوبة (طبقاً للسياسة العامة التي رسمتها الدولة) لتحقيق أهداف وغايات التنمية. وفي إطار وجود منظومة رقابية من الدولة عليها.

^١ الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية - نادية أنس محمد قناوي - رسالة ماجستير - قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٦ م .

^٢ الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية - نادية أنس محمد قناوي - مرجع سابق.

٥-٤ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تحديد دور وأهمية الوحدات التنموية الإقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة للدولة. ويمكن إستعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- ترجع أهمية دراسة الوحدة التنموية الإقليمية في أنها تمثل البعد المكاني للتنمية فهي البوتقة التي تنصهر بها جميع الخطط والمشروعات القطاعية مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التشييد والبناء أو التعدين أو السياحة.....إلخ
- يُمثل الفرق بين الوحدة التنموية الإقليمية والإقليم التنموي التخطيطي في أن الوحدة التنموية الإقليمية تختلف في مستوياتها التخطيطية فقد تكون قرية تابعة أو مركز إداري أو محافظة أو عدة محافظات مكونة للوحدة وقد تكون دولة وقد تكون مجموعة دول. ويتحدد ذلك بناء علي أهمية الدراسة والغرض منها. أما الإقليم التنموي التخطيطي فهناك حدود له لا يتعداها ولا يتجاوز نطاقه الدولة التي يقع بها. وهناك حدود دنيا له فلا يجب أن يكون صغيراً جداً فيحدث عدم تحمل وعدم إستيعاب للموارد والإستثمارات المخصصة له. ولا يفترض أن يكون كبيراً فيصعب السيطرة علي جهود الإنماء الجارية به. كما أن الوحدة التنموية الإقليمية تختلف في وظيفتها بحسب المجال الذي يدرسها فقد تكون الوحدة التنموية الإقليمية إقتصادية أو إجتماعية أو عمرانية أو.....إلخ أو كلهم جميعاً. أما الإقليم التنموي التخطيطي فهو يقتصر علي المفهوم التنموي أو التخطيطي فقط.
- هناك عدة معايير لتحديد وحدة التنمية الإقليمية وتشمل معايير اجتماعية: وتصنف هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام هي: الحجم الأمثل للسكان والمساحة، الحاجات الأساسية للسكان التي يجب تلبيتها، خصائص المجتمع المناسبة لتكوين وحدة التنمية. كما أن هناك معايير إقتصادية: وتختلف حسب مجالات الباحثين. حيث يرى الإقتصاديون أن المزرعة والمصنع من الممكن أن تمثل وحدة تنمية إقليمية، ويرى المخطط أن الإقليم الإقتصادي هو وحدة التنمية، ويرى السياسي أن الوحدة الإقليمية هي وحدة التنمية. وهناك معايير مكانية: وتتعلق بالمقومات اللازمة لدعم سياسات التنمية وخاصة شبكات البنية الأساسية. وهناك أيضاً معايير عمرانية: وتتعلق بدراسة وحدة التنمية الإقليمية ونطاق نفوذها أو تأثيرها الفعلي سواء من الناحي الإجتماعية والإقتصادية. وهناك معايير إدارية: وتتعلق بدراسة وحدة التنمية الإقليمية من المنظور الإداري وكيفية إعتبارها وحدة إدارية تستطيع إدارة خدماتها ومشاركة سكانها في التمثيل الشعبي في المجالس المحلية.
- وإختتم هذا الفصل بأهمية دراسة وحدة التنمية الإقليمية بإعتبارها أحد وسائل تحقيق اللامركزية في الدولة ولتحقيق هذا الهدف لابد من إعطاءها الصلاحيات الكاملة لوضع الخطط والمشروعات التي تحتاج إليها بشرط وجود رقابة عليها من الدولة لتقييم نتاج وثمار التنمية المحققة.

الفصل السادس

الوحدات الإدارية الحالية في مصر
(العوائق التي تواجهها - سبل تطويرها)

الفصل السادس

الوحدات الإدارية الحالية في مصر (العوائق التي تواجهها - سبل تطويرها)

- يهدف هذا الفصل إلى تحديد دور الوحدات الإدارية الحالية بمصر في تحقيق التنمية من خلال التعرف على الدور الذي تقوم به وما هي العوائق التي تواجهها وكيف نقوم بتطوير هذه الوحدات لتقوم بالدور المنوطة به. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف يستعرض هذا الفصل ما يلي:-
- ما هو تعريف الإدارة المحلية وما هي دواعي الإهتمام بها. ومقوماتها ومبادئها وأهدافها. والفرق بينها وبين الحكم المحلي.
 - نظام الإدارة المحلية في مصر وكيف نشأ وما هي مراحل تطوره وما هي الأجهزة المكونة له. والعلاقة بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية فيه.
 - الوحدات الإدارية الحالية في مصر والتعرف على العوائق التي تواجهها وما هي سبل تطويرها.

٦-١ الإدارة المحلية

مع توجه الدول المتقدمة إلى إرساء مبادئ الديمقراطية على نطاق واسع ، ولتحقيق ذلك كان لا بد من أخذ رأي الشعب في جميع السياسات ومع تطور هذه المفاهيم إزداد توجه الدول إلى دعم اللامركزية والأخذ بمبادئ نظام الحكم المحلي الذي أعطى للأقاليم الكثير من الإستقلالية والذي نشأ عنه ظهور نظام الإدارة المحلية.

٦-١-١ مفهوم الإدارة المحلية

- عَرَف العلماء (الإدارة المحلية) على أنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بمراد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون^١.
- كما يعرفها آخرون بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والوظائف بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الحكومة المركزية لرسم السياسة العامة للدولة.

^١ الإدارة المحلية - الجذور التاريخية للإدارة - د. ناصر إبراهيم - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - بحث منشور بموقع مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات والأبحاث علي الموقع التالي:

<http://www.darah.info/bohos/Data/١-٤/٥.html>

- كما تعرف الإدارة المحلية بمعنى الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما يمكن الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني.
- كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة (الحكومة) وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية^١.
- وترى الأمم المتحدة أن الإدارة المحلية هي نظام من نظم الإدارة العامة، وأداة من أدوات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلى، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة بما توفره من معرفة بالإمكانات والمشكلات والإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد في الوحدات الإدارية المحلية المنتشرة في النطاق الجغرافي الواسع للدولة. وهي بذلك تنطوي على نقل بعض الإختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي^٢.

والمواقع أن هناك قواسم مشتركة بين تعريفات الإدارة المحلية وكلها تتفق على أن الإدارة المحلية صورة من صور اللامركزية الإدارية الإقليمية التي تقوم على إستقلال الهيئة الإدارية المحلية عن الهيئة المركزية، ويتضح إستقلالهما من خلال ممارستها شخصيتها المعنوية المتمثلة في الإختصاصات التي تباشرها الرقابة الإدارية من الهيئة المركزية على الهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة ولتحقيق قدر أدنى من مستويات أداء الخدمات في الوحدة المختلفة.

٦-١-٢ ظهور الحاجة إلى الإدارة المحلية

إتجهت الدول المتقدمة والنامية على السواء منذ النصف الثاني من القرن العشرين نحو الأخذ بنظام الإدارة المحلية نتيجة لظهور فكرة أن الدولة خادمة وليست حاكمة. ومع إنتشار هذا المفهوم طرحت الديمقراطية كخيار إستراتيجي على نطاق واسع بين الكثير من الدول، ولتحقيق ذلك كان لابد من أخذ رأي الشعب فيما يقدم لهم من خدمات وسياسات ومع تطور هذه المفاهيم إزداد توجه الدولة وخاصة المتقدمة إلى دعم اللامركزية والأخذ بمبادئ الحكم المحلي الذي أعطى للمقاطعات أو الولايات أو

^١ الإدارة المحلية - الجذور التاريخية للإدارة - د. ناصر إبراهيم - مرجع سابق.

^٢ تقييم كفاءة وفعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران - م. حسام قطب - مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م

المناطق الكثير من الإستقلالية. ولقد حقق نظام الحكم الداخلي المحلي في الدول المتقدمة كأمریکا وإنجلترا وألمانيا الكثير من الإنجازات خصوصاً من ناحية تحقيق التمويل الذاتي للوحدات المحلية والتخلص من وصايا الدولة الفيدرالية وقيودها على النواحي المالية^١.

٦-١-٣ الفرق بين مفهوم الإدارة المحلية ومفهوم الحكم المحلي^٢

يرى العلماء أن الفارق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي هو أن الإدارة المحلية تطبق أسلوباً معيناً من أساليب الإدارة اللامركزية، أما الحكم المحلي فإنه يطبق أسلوباً من أساليب السياسة اللامركزية وترتكز إختصاصات اللامركزية الإدارية على السلطة التنفيذية فقط ولا ترتبط بشكل الدولة أو وحدتها السياسية حيث قد توجد في الدولة البسيطة وقد توجد في الدولة المركبة. بينما اللامركزية السياسية النابعة من النظام الدستوري فإنها تقوم على توزيع حقوق السيادة بين دولة الإتحاد والوحدات الأخرى المكونة لها والتي تمتلك سلطات قضائية وتشريعية وتنفيذية وفق دستور الإتحاد. وهذا التعريف ينطلق من أن مصطلح حكم يقضى بأن تكون الإختصاصات المحلية ذات طابع سياسي ودستوري أي أن تمس وضع الدولة السياسي وتخضع على الهيئة المحلية قدرأً من الوظيفتين التشريعية والقضائية فضلاً عن إستقلال تلك الهيئة التنفيذي والإداري، حيث من الناحية السياسية تتحدد وحدة الدولة السياسية بتوزيع سيادتها الداخلية على الوحدات المحلية التي تصبح دويلات داخل الدولة وتتحول الدولة تبعاً لذلك من دولة بسيطة إلى دولة مركبة في صورة الدولة الفيدرالية.

٦-١-٤ مقومات الإدارة المحلية

تقوم الإدارة المحلية على عنصرين أساسيين هما^٣:

- الشخصية الاعتبارية المعنوية: وهي التي تمنح الإدارة المحلية الإستقلال القانوني عن الحكومة/الإدارة المركزية.
 - إحتفاظ الحكومة/السلطة المركزية بحق الرقابة على الإدارة المحلية: ومن ثم تقييدها بعجلة الدولة السياسية والقضائية والإدارية.
- وتستند الإدارة المحلية أو الحكم المحلي على مجموعة من المقومات الأساسية يمكن توضيحها بما يلي:

^١ الإدارة المحلية - الجذور التاريخية للإدارة - د. ناصر إبراهيم - مرجع سابق.

^٢ الإدارة المحلية- الجذور التاريخية للإدارة - د. ناصر إبراهيم - مرجع سابق.

^٣ تقييم كفاءة وفعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران - م. حسام قطب - مرجع سابق.

- مساحة محددة من الأرض: كيان ذاتي (شخصية إعتبارية معنوية)، أن يكون لكل وحدة من الوحدات الإدارية مساحة جغرافية من الأرض محددة المعالم.
- سلطة محلية تشريعية: يجب أن يكون لكل وحدة إدارية سلطة محلية شرعية تستند إلى الدستور أو القانون.
- ميزانية خاصة: يجب أن يكون لكل وحدة إدارية ميزانية خاصة ولها حق تنمية مواردها وحرية توزيعها على القطاعات المختلفة.
- أجهزة إدارية وتنفيذية خاضعة للسلطة المحلية مباشرة: يجب أن يكون للسلطات المحلية أجهزة إدارية وتنفيذية تابعة لها مباشرة تقوم بإدارة كافة النشاطات ذات الطابع المحلي وما تعهد به أجهزة الحكومة المركزية إليها.

٦-١-٥ مبادئ الإدارة المحلية^١

- التعددية: وهو يعني توزيع الموارد السياسية بحيث لا تتركز السلطة في يد الحكومة المركزية، حيث يؤدي التعدد في مراكز إتخاذ القرارات إلى تجنب سيطرة جهة واحدة على الجهات الأخرى وإبعاد سيطرة البيروقراطية المركزية على الوحدات المحلية.
- الديمقراطية: حيث يتيح نظام الإدارة المحلية الفرصة للجماهير لإدارة شئون مجتمعهم بأنفسهم كما أنه يخضع البيروقراطيين لرقابة أكثر من جانب الأعضاء المنتخبين المنتخبين ويسمح بإندماج الحكوميين مع الجماعة السياسية مما يزيد من ولاءهم لها.
- الكفاءة الإدارية: يعتبر نظام الإدارة المحلية أكثر كفاءة في أداء الخدمات من النظام المركزي لأن الخدمات الممنوحة في هذه الحالة تكون أكثر إستجابة للظروف والحاجات المحلية.
- إنفتاح الإدارة: فالإدارة المحلية تكون أقرب لنفوس المواطنين وأكثر إنفتاحاً أمامهم من الحكومة المركزية، ومن ثم يمكنهم رؤية عيوبها من قريب، كما أن الإدارة المحلية تكون أكثر خضوعاً للرقابة القضائية ورقابة الأجهزة المحاسبية ولجان تقصي الحقائق من الحكومة المركزية، ومن ثم فإن هذه الإدارة المفتوحة تكون فرصة لتصحيح الأخطاء ورؤية الواقع وتحديد المسارات الصحيحة لتنمية المجتمع المحلي.

^١ الإدارة المحلية في مصر - معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم ١٦٣٠ لعام ٢٠٠٥م.

٦-١-٦ أهداف الإدارة المحلية

- أهداف سياسية^١

- العمل على زيادة مساهمة أفراد المجتمع في تطوير وتنمية المجتمع المحلي ذاتياً وبأساليب تتلائم مع الظروف المحلية دون الاعتماد كلية على الدولة في كافة مجالات العمل الإداري العام.
- تحقيق الصلة والترابط بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية لتنسيق الجهود المشتركة بهدف رفع كفاءة العمل الإداري العام وتقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية.
- دعم المشاركة الشعبية من خلال إعطاء كل وحدة محلية فرصة تقرير شئونها بنفسها فترضى عن مستوى وكم الخدمات التي تستطيع توفيرها لأهلها.
- تقوية التيار السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الإختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة.
- تحقيق المشاركة الشعبية للمواطنين في صنع القرارات وإدارة المرافق والخدمات عن طريق مباشر أو عن طريق ممثلهم المنتخبين في المجالس الشعبية المحلية.
- الوصول إلى الوسيلة المثلى للوقوف على رغبات الشعب في شئونهم المحلية مما يتبع تخطيط أكثر واقعية ويملك إمكانية معالجة كثير منها عندما تكون هناك حاجة لهذه المعالجة.
- إبراز العناصر الصالحة للقيادة وتنميتها وتدريبها على تحمل المسؤوليات فالقيادات المحلية هي المسئولة عن إقناع الأهالي بالأفكار والممارسات المستحدثة المنشودة لخطة التنمية.
- تحقيق كفاءة الإدارة عن طريق منح سلطات الجهات المركزية إلى المحليات.

- أهداف اجتماعية^٢

- تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد ومعاملته كفرد يرتبط بإفراد مجتمعه وينتمي معهم إلى بيئة محلية يؤثر فيها ويتأثر بها.
- إعطاء مشروعات التنمية دفعة حيوية تجعلها تتوافق مع الإحتياجات الحقيقية للمجتمع وكذلك النهوض بالمجتمعات المحلية والإرتفاع بالمستوى المعيشي فيها.
- العمل على إنشاء مراكز لصنع القرارات من خلال كلاً من المشاركة المباشرة حيث يمكن لكل فرد في المجتمع الإسهام بنصيب في عملية صنع القرار والمشاركة غير المباشرة من خلال قيام

^١ الإدارة المحلية في مصر - معهد التخطيط القومي - مرجع سابق.

^٢ الإدارة المحلية في مصر - معهد التخطيط القومي - مرجع سابق.

ممثلين يختارهم المجتمع عادة بالانتخاب المباشر ويفوضهم نيابة عنه للمساهمة في صنع القرارات التي تمس المجتمع ومستقبل الحياة فيه.

- تعزيز الشعور بالولاء والانتماء إلى المجتمع المحلي وذلك للحد من هجرة الكفاءات البشرية المحلية إلى المدن الكبرى، حيث تتوفر الخدمات والمرافق وفرص العمل الأفضل ووسائل الإتصالات والمواصلات.

- أهداف إدارية¹

- القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة من خلال قيام الوحدات الإدارية المحلية بأداء الخدمات العامة وعمليات التنمية المحلية مما يساعد على تخفيف العبء الإداري على الأجهزة الحكومية وبما يساعد على الإرتفاع بكفاءة العمل الإداري.
- تحقيق الكفاءة الإدارية والتي تلعب دوراً هاماً في إدارة المحليات للخدمات وفي إدارة الوظائف العامة التي يضطلع بها المجلس المحلي بكفاءة وذلك لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تغيير أنماط الإدارة من وحدة محلية لأخرى تبعا لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها وتقادي تخطيط الأداء على مستوى الدولة الذي يعتبر من عيوب الإدارة المركزية.
- ضمان تخطيط أفضل للمشاريع المحلية يأخذ في الإعتبار القوى العاملة المتوفرة ويضمن تنسيقاً أكثر ثقة بين مختلف الأجهزة العامة على المستوى المحلي والقومي.
- توزيع الأعباء المصلحية بين الدولة والهيئات المنتخبة المحلية بحيث تتولى الدولة رسم الخطة العامة ووضع القواعد الأساسية تاركاً أمر التفاصيل الإدارية وضرورات الإصلاح الإداري للوحدات المحلية عن طريق منح هذه الوحدات الإستقلال في إدارة المشروعات والمرافق المحلية والمتصلة إتصالاً مباشراً بالحاجات العامة مما يتيح الفرصة لتحقيق الإصلاح الإداري.

- أهداف اقتصادية²

- الوفاء بإحتياجات السكان المحلية بتوفير الخدمات الأساسية لهم وحل مشاكلهم فيما يتعلق بالنواحي الإقتصادية والإجتماعية.
- رفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المتوازنة العادلة لباقي المجتمعات.

¹ الإدارة المحلية في مصر - معهد التخطيط القومي - مرجع سابق.

² الإدارة المحلية في مصر - معهد التخطيط القومي - مرجع سابق.

• الربط بين حجم الوحدة المحلية المناسب وتكامل الموارد التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي للإقليم حيث يجب أن تحدد الوحدات بما يضمن نوعاً من الإكتفاء الذاتي والتكامل لهذه الوحدات لأغراض النظام المحلي، ومن ثم يجب تقسيم أقاليم الدولة بحيث لا يوجد تفاوت إقتصادي بينها، وبحيث تضمن وجود توازن في التوزيع السكاني أيضاً.

٦-٢ نظام الإدارة المحلية في مصر

في هذا الجزء سوف نستعرض نشأة نظام الإدارة المحلية في مصر ومستوياته المختلفة وهيكل الحكومة المحلية. وما هو هيكل ومكونات الإدارة المحلية وما هي العلاقة بين كلاً من الحكومة المركزية والحكومة المحلية.

٦-٢-١ نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في مصر

عرفت مصر نظام الإدارة المحلية منذ آلاف السنين، وكانت أقدم الدول في ممارسة الإدارة المحلية وذلك بداية من عصر الفراعنة ومن العصر الحديث وسوف نتعرض فيما يلي إلى أهم التطورات في نظام الإدارة المحلية^١.

- في عام ١٨٨٣م أمر الخديوي توفيق بتنظيم مجالس المديرية، وفي عام ١٨٩٠م أنشئت المجالس.
- في عام ١٩١٨م أنشئت المجالس القروية، وكانت إستشارية ولم تمنح الشخصية الاعتبارية.
- ثم جاء دستور عام ١٩٢٣م ليحدد ثلاث مستويات للوحدات المحلية تمثل مديريات (المحافظات) والمدن والقرى وأقر لكل مستوى منها الشخصية الاعتبارية وأرسى القواعد التي تحتم مراعاتها عند سن التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية^٢.
- ثم صدر على ضوء هذا الدستور عدد من القوانين لعل أهمها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤م بشأن مجالس المديرية، والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤م بشأن المجالس البلدية والقروية.
- كما صدر قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥م بشأن نظم المجالس البلدية والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦م بشأن الوحدات المجمع، ثم صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م (قانون الإدارة المحلية) وهو أول قانون لهذا الغرض، وقد ألغى نظام البلديات ومجالس المديرية والوحدات المجمع وقسمت مصر بموجبه إلى وحدات إدارية (٢٤ محافظة-١٣٤ مدينة-٤٢٢٢ قرية).

^١ الإدارة المحلية - د. احمد المصري - مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٦م - دراسة حالة جمهورية مصر العربية.

^٢ دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعميد المناطق الصحراوية- د. محمد قشوه - مؤتمر البيئة الصحراوية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية.

- ثم صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م الذي إسئقلت بموجبه المحافظات بتنظيم خاص يقوم على أساس وجود مجلسين بالمحافظة هما المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي.
- ثم صدر قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥م ليحل محل القانونين السابقين والذي نص على أن يكون لكل وحدة محلية مجلس شعبي محلي (يشكل من أعضاء منتخبين إنتخاباً مباشراً) ولجنة تنفيذية بالتعيين، كما إسئحدث القانون أيضاً المركز والحي كوحدات محلية ليقوم التنظيم المحلي على خمسة مستويات من الوحدات المحلية هي المحافظة، المركز، المدينة، الحي، القرية.
- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨م بتفويض المحافظين بعض سلطات رئيس الجمهورية، ثم قرار وزير الدولة للحكم المحلي بتفويض بعض سلطات المحافظين كذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩م بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي متضمناً تمويل وحدات الحكم المحلي لإنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في نظامها.
- ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م (قانون الحكم المحلي) وتغير بمقتضى هذا القانون مسمى المجالس المحلية لتتفق مع أحكام الدستور، كذلك إسئبدلت اللجنة التنفيذية بالمجلس التنفيذي، كما تضمن القانون أيضاً بعض أحكام دعم إختصاصات وسلطات المحافظين، وقد حددت مستويات الإدارة بخمس مستويات هي (المحافظة-المركز-المدينة-الحي-القرية) ولكل منهم مجلسين^١.
- ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م، وكذلك صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١م، ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢م، ثم صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨م، ثم صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦م.

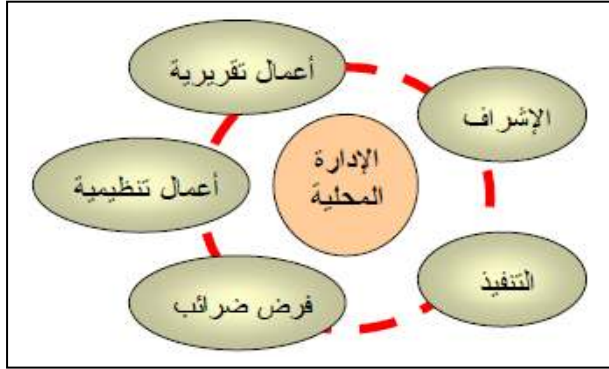
٦-٢-٢ مستويات الإدارة المحلية في مصر

تتكون جمهورية مصر العربية من (٢٧ محافظة) ويتراوح عدد المستويات المحلية بها بين مستويين وأربع مستويات وذلك بإختلاف طبيعة المحافظات ففي المحافظات الحضرية (مثل القاهرة - السويس الأسكندرية- بورسعيد) هناك مستويان هما المحافظة/الأحياء، وفي بعض المحافظات الريفية التي توجد بها أحياء (مثل الغربية والدقهلية) هناك أربع مستويات هي المحافظة/المركز/المدن والقرى/ والأحياء، أما باقي المحافظات التي لاتوجد بها أحياء (مثل محافظة الوادي الجديد والبحر الأحمر وأسوان) فهناك ثلاث مستويات هي المحافظة/المركز/المدن والقرى^٢.

^١ تأثير تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية - سلوى توفيق رمضان - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥م.

^٢ التقسيم الإداري للمحافظات وتأثيره على التنمية المحلية - سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات - مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ٢٠٠٧م.

٦-٢-٣ هيكل الحكومة المحلية



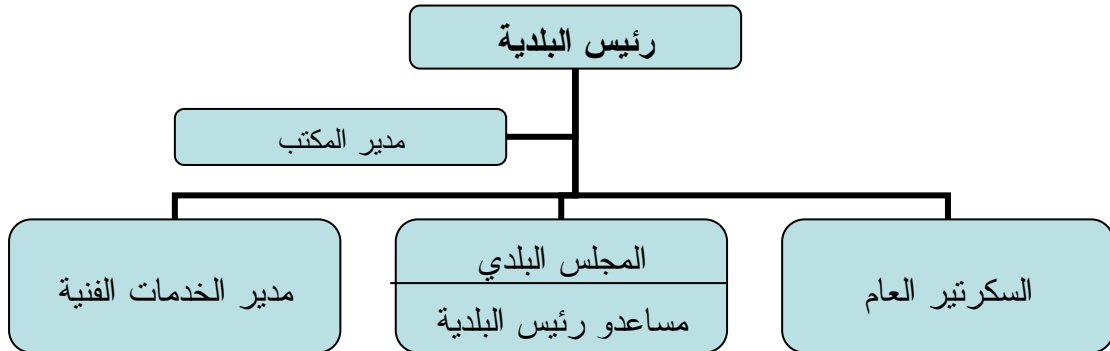
المصدر: الباحث

شكل رقم (٦-١) مسؤوليات الإدارة المحلية

- الشق الشعبي (المحلي)^١: وهو الذي يقوم بالوظيفة التقريرية والتي تعنى بتحديد حاجات الوحدة الإدارية التابع لها (مدينة - قرية - مركز - مقاطعة - ولاية.. الخ) ومشاكلها والمقترحات المستقبلية لتطويرها. ويوضح الشكل (٦-١) مسؤوليات الإدارة المحلية طبقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩م.

- الشق التنفيذي^٢: وهو الذي يقوم بالجوانب التنفيذية للسياسات التي تقترحها المحليات على أرض الواقع ويقوم بتنفيذ المشروعات في المجالات المختلفة (صحة- تعليم- إسكان- مرافق وطرق - الخ). وتختلف أحياناً وظيفة المحليات من دولة لأخرى حسب ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية حيث تجمع أو تفصل بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية كما يلي:-

أ- الجمع بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية: حيث نجد في إنجلترا أن رئيس المجلس المحلي يتولى الإشراف على تنفيذ سياسات وقرارات المجلس، وفي فرنسا يتولى رئيس مجلس البلدية الوظيفة التنفيذية إلى جانب الوظيفة التمثيلية ورئاسته للمجلس، ويوضح الشكل رقم (٦-٢) هيكل تنظيمي مبسط لإحدى البلديات في فرنسا.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٦-٢) الهيكل التنظيمي لإحدى البلديات في فرنسا

^١ الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي - المؤتمر العربي الخامس " الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي - المشاركة-الإمارات العربية المتحدة-٢٠٠٧م.

^٢ الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي - مرجع سابق.

وفي السعودية يتولى رئيس مجلس المنطقة الإشراف على الوظيفة التنفيذية في المنطقة، وفي لبنان يتولى مجلس البلدية الوظيفة التنفيذية، وفي السويد يقوم المجلس المحلي بالوظيفة التنفيذية من خلال اللجنة التنفيذية التي تضم رؤساء اللجان النوعية والتي يرأسها رئيس المجلس.

ب- الفصل بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية: حيث تكون الوظيفة التقريرية من إختصاص المجلس المحلي، وتكون الوظيفة التنفيذية من إختصاص الرئيس التنفيذي المنتخب من المواطنين أو معين من المجلس المحلي أو الحكومة المركزية ومن أمثلة الدول التي ينتخب فيها العمدة أمريكا واليابان كما أن هناك دول يتم فيها تعيين مديري أو رؤساء المدن مثل السعودية ويتم تعيين رؤساء البلديات عن طريق وزير الشؤون البلدية والقروية.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٦-٣) الهيكل الإداري لنظام الإدارة المحلية في مصر

٦-٢-٤ الأجهزة الحالية للإدارة المحلية
يحدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وتعديلاته الهيكل الإداري والتنظيمي لنظام الإدارة المحلية في مصر (شكل رقم ٦-٣) والذي يتشكل من:-
- المجلس الأعلى للإدارة المحلية في مصر
- الأمانة العامة للحكم المحلي
- المجالس المحلية
- الوحدات الإدارية الحالية
ويمكن التعرف علي دور كلا عنصر من عناصر الهيكل الإداري والتنظيمي لنظام الإدارة المحلية في مصر فيما يلي^١:-

٦-٢-٤-١ المجلس الأعلى للإدارة المحلية في مصر

ويتشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء (أو من ينيبه) وعضوية كل من الوزير المختص بالإدارة المحلية والمحافظين ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ويتولى مسؤولية دعم النظام وتطويره، وإقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلي ويجتمع مرة على الأقل كل سنة بدعوة من رئيسة.

^١ دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية - مرجع سابق.

٦-٢-٤-٢ الأمانة العامة للحكم المحلي

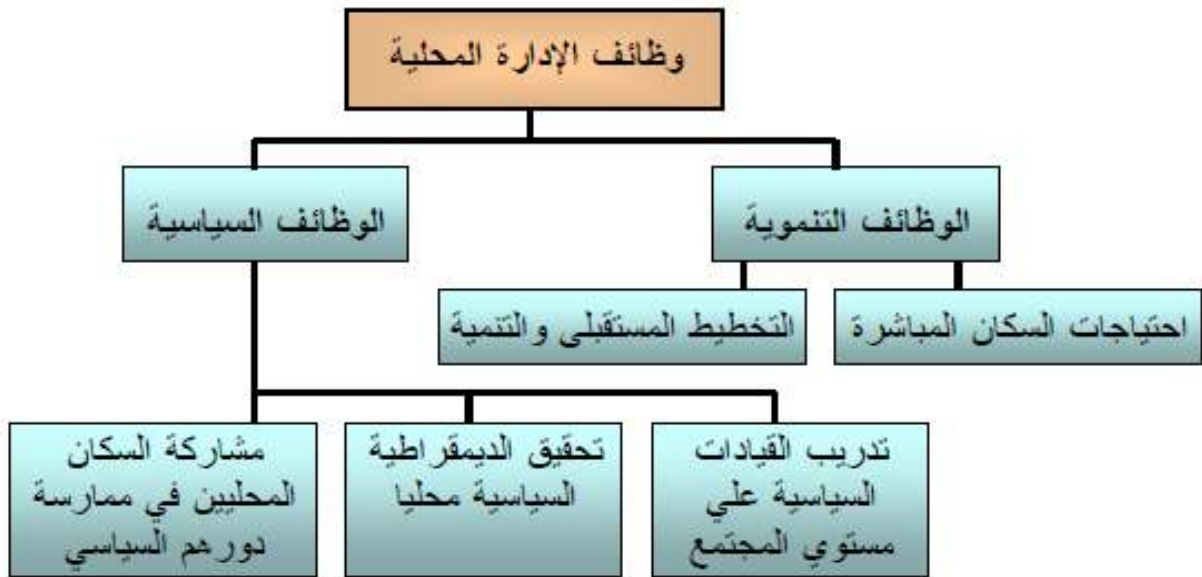
وتقوم بإدارة الشؤون المشتركة للوحدات المحلية وتقدم المشورة لها، كما أنها تمد الوزير بالأبحاث والدراسات التي يعرضها على مجلس الوزراء أو على المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

٦-٢-٤-٣ المجالس المحلية

وهي مجالس: المحافظات - المراكز - المدن - الأحياء - القرى، ويتكون كلاً منها من مجلسين: أحدهما المجلس الشعبي المحلي، والآخر المجلس التنفيذي والأول منتخب والآخر معين ومهمة الأول الرقابة على مختلف المرافق والأعمال والداخلية في إختصاصه وإقرار مشروعات الخطة وإنشاء المشروعات الإنتاجية.

٦-٢-٤-٤ وحدات الخدمة المحلية

تتولى وحدات الحكم المحلي في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة والواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية، ويوضح الشكل رقم (٦-٤) وظائف وحدات الإدارة المحلية^١.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٦-٤) وظائف وحدات الإدارة المحلية

^١ دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية - مرجع سابق.

٦-٢-٥ العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية



المصدر: الباحث

شكل رقم (٥-٦) رقابة الحكومة المركزية علي الحكومة المحلية

تتمثل العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية في رقابة الأولى على الثانية (شكل رقم ٥-٦) وتهدف لتحقيق ما يلي^١:

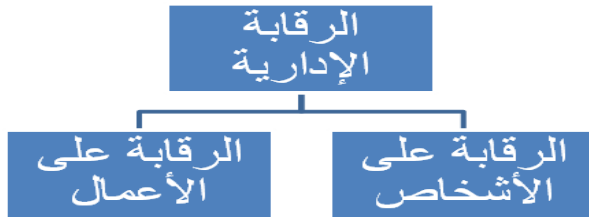
- التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام الموكولة إليه وأنها تؤدي خدماتها للأفراد دون تمييز بينهم وان المرافق المحلية تؤدي الخدمات بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
- تأكيد وحدة الدولة السياسية والإدارية من خلال وضع بعض القيود على إستقلال السلطات المحلية خوفاً من أن يؤدي إستقلالها الكامل إلى تفتيت وحدة الدولة.

- التأكد من إستخدام الإعانات المركزية الإستخدام الأمثل.

- ضمان حصول المواطن المحلي على حد أدنى من الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية حتى لا يتفاوت مستوى المعيشة من وحدة محلية إلى أخرى.
- ضمان مشروعية أعمال السلطات المحلية التي تضطلع بغرض الضرائب والرسوم المحلية ووضع القوانين واللوائح بما يضمن الحيولة دون التدخل في حريات الأفراد وبما يضمن التزام السلطات المحلية بحدود اختصاصاتها.

- الرقابة الإدارية

تتم ممارسة الرقابة الإدارية من خلال السلطة التنفيذية وتأخذ صورتها الرقابية على الأشخاص والرقابة على الأعمال التي تؤديها الوحدات الإدارية (شكل رقم ٦-٦).



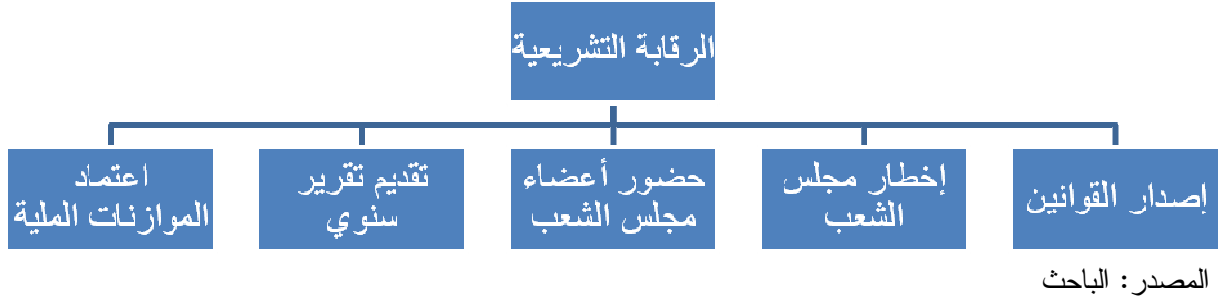
المصدر: الباحث

شكل رقم (٦-٦) أنواع الرقابة الادارية

^١ دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية - مرجع سابق.

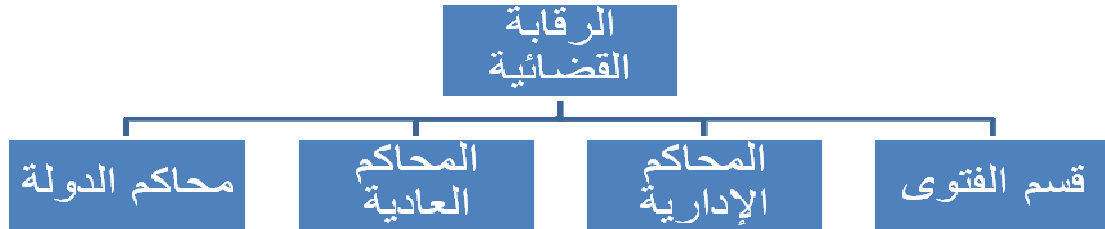
- الرقابة التشريعية

ويمارس هذا النوع من الرقابة عن طريق مجلس الشعب ويأخذ صوراً عديدة (شكل رقم ٦-٧).



شكل رقم (٦-٧) صور الرقابة التشريعية

- الرقابة القضائية



يوضح شكل (٦-٨) الجهات القانونية والقضائية المختصة بالنظر في موضوعات الوحدات المحلية.

المصدر: الباحث

شكل رقم (٦-٨) الجهات القضائية المختصة بالنظر في موضوعات الوحدات المحلية

٦-٢-٦ تأثير العلاقة على أداء الوحدات المحلية

من خلال رضا العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية نجد أن هذه العلاقة ذات تأثير علي أداء عمل الحكومة المحلية من عدة جوانب يمكن توضيحها فيما يلي^١:

- الدور المحوري للحكومة المركزية في إدارة معظم الشؤون المحلية

هناك جهات عديدة تمارس دوراً رقابياً على الوحدات المحلية، وهذه الجهات تتمثل في مجلس الشعب ومجلس الوزراء والجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية والسلطة القضائية... الخ، ويؤكد هذا التعدد في الجهات الرقابية على الوحدات المحلية الدور المحوري للحكومة المركزية في إدارة

^١ البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة - ندوة "دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية" - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ٢٠٠٧م.

الشئون المحلية سواء من حيث سلطتها في تحديد وتحجيم الاختصاصات المحلية أو في التحكم في الدور النهائي فيما تقوم به الوحدات المحلية.

- المبالغة الشديدة في الرقابة على المجالس الشعبية:

هناك مبالغة شديدة في الرقابة على المجالس الشعبية المحلية إلى درجة تجعلها مفتقدة للسلطة النهائية في إتخاذ قرار معين حيث يتعين على كل مجلس شعبي محلي في مستوى أدنى أن يرفع قراراته إلى المستويات الأعلى للتصديق أو الاعتراض عليها.

- غموض إختصاصات وسلطات القيادات المحلية

على الرغم من أن الدستور قد نص على أن يكفل القانون نقل السلطة تدريجياً إلى المجالس الشعبية المحلية إلا أن التوسع في الإختصاصات كان من نصيب المجالس التنفيذية ومديريات الخدمات في المحافظات ويؤكد ذلك ما يلي:

- عدم التوازن بين دور القيادات التنفيذية ودور القيادات الشعبية المحلية.
- لجوء بعض المجالس الشعبية المحلية إلى تجميد نشاطها.
- عدم وضوح علاقة رؤساء الوحدات المحلية بالوزارات وفروعها.

٦-٣ الوحدات الإدارية الحالية في مصر (العوائق التي تواجهها - سبل التطوير)

بعد العرض السابق لنظام الإدارة المحلية في مصر والتعرف علي هيكل الحكومة المحلية، والعلاقة بينها وبين الحكومة المركزية تحليل العلاقة بينهما علي أداء الوحدات الإدارية. سوف نستعرض تقييم فاعلية الوحدات الإدارية الحالية بمصر في تحقيق أهداف التنمية من خلال تحديد أهم المشكلات التي تواجهها، سبل تطوير أدائها.

٦-٣-١ العوائق التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية في مصر

من خلال العرض السابق يمكن تحديد أهم العوائق التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية وتوقعها عن تحقيق أهداف التنمية الشاملة فيما يلي^١:-

^١ تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة - د. نادية أنس قناوي - مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م.

- غياب الرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه هذه الوحدات الإدارية الحالية، فليس هناك خطط واضحة لهذه الوحدات تحدد دور كل جهة فيها، وعلاقتها بالمستوي الأعلى سواء علي مستوي المحافظة أو علي مستوي الدولة ككل.
- سيطرة النظام المركزي في الحكم وعدم الأخذ بمبدأ اللامركزية وتوزيع الصلاحيات والسلطات علي الوحدات الإدارية ، حيث أن جميع القوانين التي تصدر في أي شأن فيما يخص المحليات يصدر من مجلس الوزراء، ولا توجد أي صلاحيات للمحافظين في كثير من الأمور التي تختص بالخدمات العامة والمرافق وغيرها وإنما لا بد للرجوع للوزارات المختصة بهذا الشأن، كما أن ميزانية الوحدات الإدارية تحدد من قبل الجهات المركزية وتتحكم في مصارف توزيعها علي المشاريع المختلفة بالوحدة الإدارية.
- عدم الأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية والمتمثل في مشاركة السكان المحليين في صناعة القرار ورسم سياسات تنمية مجتمعاتهم بالرغم من أنهم الفئة المستهدفة للتنمية ولهم القدرة علي تحديد مشاكلهم وإحتياجاتهم الفعلية سواء الحالية أو المستقبلية.
- تعتبر الحدود الإدارية من أهم المشاكل وذلك لأن التقسيم الإداري الحالي للمحافظات والمراكز والمدن والقرى (تم ترسيمه منذ أزمنة طويلة) وضع علي أسس أمنية والولاء للسلطات المركزية وسهولة تحصيل الضرائب، ويؤكد الواقع الحالي عدم فاعليته نظراً للتفاوت الكبير بين الوحدات المكونة له وعدم توفر التكامل الإقتصادي والإجتماعي داخل كل وحدة.
- عدم فاعلية المجالس المحلية في توجيه وإدارة العمل العام بكل محافظة مما أثر علي كفاءة الأداء وتحول هذه المجالس إلى واجهة للإدارة المحلية دون أن يتوفر لها الفاعلية الحقيقية التي كانت تهدف إليها تشريعات الإدارة المحلية^١.

٦-٣-٢ سبل تطوير الوحدات الإدارية الحالية في مصر لتحقيق أهداف التنمية الشاملة^٢

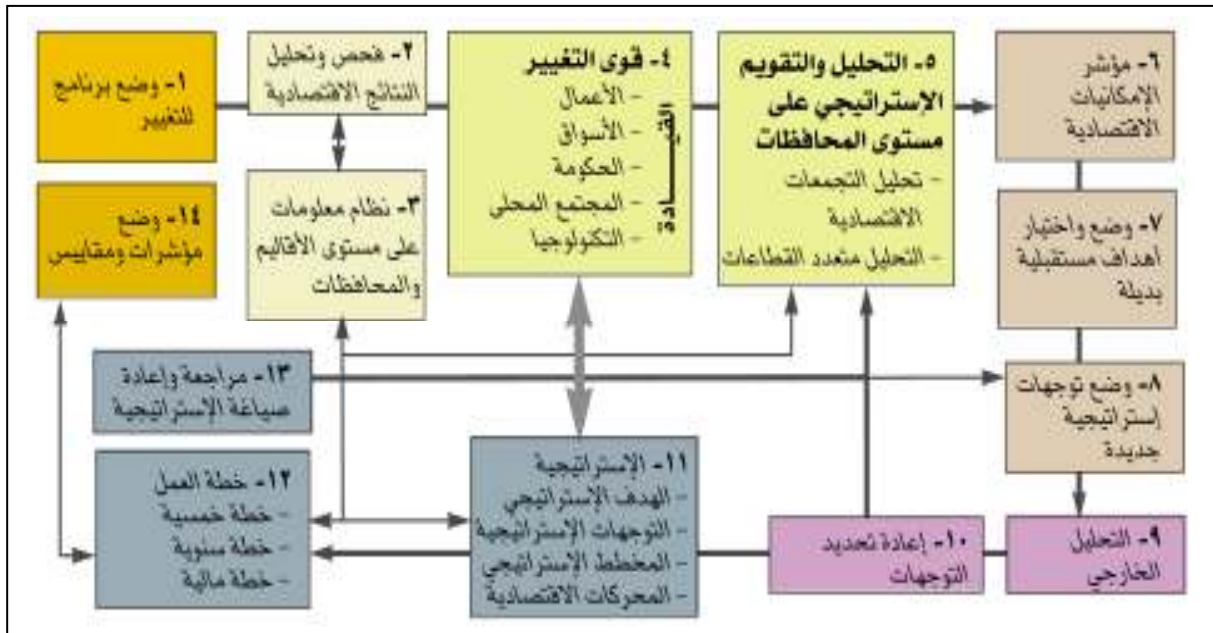
- لا بد من رسم خريطة تنموية جديدة لمصر تهدف لإعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (وادي النيل) إلى مناطق أخرى مهمة إستراتيجياً لكنها ذات كثافة سكانية منخفضة لاسيما سيناء - البحر الاحمر - الصحراء الغربية - ويمكن تحقيق ذلك من أجواء مؤسسية داعمة في المناطق المستهدفة. وبحيث تراعي هذه الخريطة البعدين الإقليمي والمحلي ويجب توجيهها من

^١ نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية - د. عصام الدين محمد علي - مؤتمر الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة- ٢٠٠١ م.

^٢ وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومي-تقرير التنمية البشرية لمصر- اللامركزية من أجل الحكم الرشيد-٢٠٠٤م.

خلال الحوافز الإقتصادية والمؤسسية بدلاً من التدخل والسيطرة بشكل مباشر وليس القصد أن يتم إستحداث مستوي إداري جديد وإنما السماح للمحافظات المتجاورة أن تتسق خططها طويلة المدى. وستكون هناك حاجة لإيجاد تنمية إقتصادية اقليمية تعترف بما تملكه كل منطقة من إمكانيات وقدرات تنافسية وتتكامل معها. ومن ثم يصبح ربط الإقتصاد بالأقاليم في مصر ضرورياً لتحقيق ميزة تنافسية قومية.

- تأكيداً للنقطة السابقة وتحليل الفكر من وراء التقسيم الحالي للأقاليم والمحافظات نجد أنه غير مبني علي أي هدف تنموي. ولا بد من تحليل إمكانيات الأقاليم التخطيطية والإقتصادية والمحافظات المكونة لها والتأكيد علي رسم خريطة جديدة لمصر بحيث يتم دراسة علاقة المحافظات ببعضها البعض وتشكيلها من جديد وإستحداث هيكل تنظيمي للأقاليم يشمل جهازاً تنفيذياً (مجلس محافظين تكون رئاسته بالتناوب) ومجلساً منتخباً لكل إقليم بحيث يتعاونان في وضع السياسات التنموية وتحديد المشروعات المقترحة وتنفيذها لتحقيق التنمية المستهدفة للإقليم، والتقييم المستمر لها (من خلال أجهزة المحافظات). ويوضح الشكل رقم (٦-٩) التحليل الإستراتيجي علي مستوى المحافظات.



المصدر: اللامركزية من أجل الحكم الرشيد-٢٠٠٤م

شكل رقم (٦-٩) التحليل التقويمي والإستراتيجي علي مستوى المحافظات

- وإستكمالاً لما سبق في النقطتين السابقتين فلا بد من تمكين وإعطاء السلطة الكاملة للكيانات المحلية لصياغة الخطط الإستراتيجية والمشروعات وتحديد أولوياتها وإتخاذ مبادرات تنموية وتنفيذ البرامج

والمشروعات وإمكان محاسبتها علي النتائج والإستخدام الفعال للموارد لخدمة المجتمعات المحلية. ويجب ألا يتوقف منح السلطات عند مستوى المحافظات بل يجب أن يمتد ليصل إلى المستويات الأدنى في المدينة والقسم والقرية¹.

- مما سبق نجد أنه لا بد من توجيه جميع الموارد التي تحصل علي المستوى المحلي أو تأتي من التحويلات المالية أو كمساعدة من الحكومة المركزية نحو الأهداف والغايات التنموية لتحقيق الخريطة الجديدة، ويتطلب هذا السماح للكيانات المحلية بإستخدام هذه الموارد في تمويل الخطط المرتبطة بتحقيق نتائج معينة والتي وضعت علي مستوي الأقاليم والمحافظات. ويستلزم هذا أن تمارس الحكومة المركزية نوعاً من الرقابة علي الأقاليم والمحافظات للتحقق من التخصيص السليم للموارد وفقاً للأولويات المرتبطة بالأهداف التنموية والتي حددتها الكيانات المحلية. ويمكن أن تمارس الحكومة المركزية نفوذها علي المخصصات كي تحقق المزيد من التوازن والعدالة والتكامل بين الأقاليم والمحافظات ويجب تحديد العلاقة بين المركز والأقليم والمحافظات بوضوح حتي لا ينشأ مصدر جديد للسلطة علي المحافظة إنما يستخدم الأقليم كأداة تخطيط ومصدر تنسيق بين كل مجموعة من المجموعات.

٦-٤ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تحديد دور الوحدات الإدارية الحالية بمصر في تحقيق التنمية الشاملة ويمكن إستعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- هناك فرق كبير بين مفهوم الإدارة المحلية ومفهوم الحكم المحلي حيث نجد أن الإدارة المحلية تطبق أسلوباً معيناً من أساليب الإدارة اللامركزية، أما الحكم المحلي فإنه يطبق أسلوباً من أساليب السياسة اللامركزية وترتكز إختصاصات اللامركزية الإدارية على السلطة التنفيذية فقط ولا ترتبط بشكل الدولة أو وحدتها السياسية. بينما المركزية السياسية التابعة من النظام الدستوري فإنها تقوم على حساب وحدة الدولة السياسية حيث توزع حقوق السيادة بين دولة الإتحاد والوحدات الأخرى المكونة لها والتي تمتلك سلطات قضائية وتشريعية وتنفيذية وفق دستور الإتحاد.

- يستند نظام الإدارة المحلية في مصر علي عدة أسس تتمثل في وجود مصالح لقيام نظام للحكم المحلي وأن الإشراف على هذه المصالح مكلف به المجالس الشعبية المحلية وأنه لا بد من إستقلال الهيئات اللامركزية في ممارسة إختصاصاتها تحت السلطة المركزية المتمثلة في العاصمة.

¹ معهد التخطيط القومي - تقرير التنمية البشرية لمصر - اللامركزية من أجل الحكم الرشيد - مرجع سابق.

- تتمثل العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في رقابة الأولى على الثانية من النواحي الإدارية والقضائية والتشريعية، وتهدف من ذلك إلى التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام الموكولة إليه وأنها تؤدي خدماتها للأفراد دون تمييز بينهم وأن المرافق المحلية تؤدي الخدمات بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، وتأكيد وحدة الدولة السياسية والإدارية.
- توصل هذا الفصل إلي تحديد العوائق التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية وأهمها غياب الرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه الوحدات الإدارية الحالية فيه.
- كما تعتبر من أهم سبل تطوير الوحدات الإدارية الحالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة هو تمكين وإعطاء السلطة الكاملة للكيانات المحلية لصياغة الخطط الإستراتيجية والمشروعات وتحديد أولوياتها وإتخاذ مبادرات تنموية وتنفيذ البرامج والمشروعات وإمكان محاسبتها علي النتائج والإستخدام الفعال للموارد لخدمة المجتمعات المحلية. كما أنه لا بد من توجيه جميع الموارد التي تحصل علي المستوي المحلي نحو الأهداف والغايات التنموية لتحقيق الخريطة الجديدة، ويتطلب هذا السماح للكيانات المحلية بإستخدام هذه الموارد في تمويل الخطط المرتبطة بتحقيق نتائج معينة والتي وضعت علي مستوي الأقاليم والمحافظات.

نتائج الباب الثاني

دور الوحدات التنموية الاقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة
في مصر

نتائج الباب الثاني

دور الوحدات التنموية الإقليمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في مصر

خُص الباب الثاني من البحث إلي مجموعة من النتائج في المجالات التالية:-

أ- تحديد الفرق بين الوحدة التنموية والإقليم التنموي التخطيطي والذي يتمثل فيما يلي:-
الوحدة التنموية الإقليمية تختلف في مستوياتها التخطيطية عن الإقليم التخطيطي فقد تكون قرية تابعة أو مركز إداري أو محافظة أو عدة محافظات مكونين للوحده وقد تكون دولة وقد تكون مجموعة دول. ويتحدد ذلك بناءً علي أهمية الدراسة والغرض منها. أما الإقليم التنموي التخطيطي فهناك حدود له لا يتعداها ولا يتجاوز نطاقه الدولة التي يقع بها. وهناك حدود دنيا له فلا يجب أن يكون صغيراً جداً فيحدث عدم تحمل وعدم إستيعاب للموارد والإستثمارات المخصصة له. ولا يفترض أن يكون كبيراً فيصعب السيطرة علي جهود الإنماء الجارية به. كما أن الوحدة التنموية الإقليمية تختلف في وظيفتها بحسب المجال الذي يدرسها فقد تكون الوحدة التنموية الإقليمية إقتصادية أو إجتماعية أو عمرانية أو.....إلخ أو كلهم جميعاً. أما الإقليم التنموي التخطيطي فهو يقتصر علي المفهوم التنموي أو التخطيطي فقط.

ب- التعرف علي المعايير المختلفة لتحديد الوحدة التنموية الإقليمية والتي تتمثل فيما يلي:-

- معايير إجتماعية: وتصنف هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام هي: الحجم الأمثل للسكان والمساحة، الحاجات الأساسية للسكان التي يجب تلبيتها، خصائص المجتمع المناسبة لتكوين وحدة التنمية.
- معايير إقتصادية: وتختلف حسب مجالات الباحثين. حيث يرى الإقتصاديين أن المزرعة والمصنع من الممكن أن تمثل وحدة تنمية إقليمية، ويرى المخطط أن الإقليم الإقتصادي هو وحدة التنمية، ويرى السياسي أن الوحدة الإقليمية هي وحدة التنمية.
- معايير مكانية: وتتعلق بالمقومات اللازمة لدعم سياسات التنمية وخاصة شبكات البنية الأساسية.
- معايير عمرانية: وتتعلق بدراسة وحدة التنمية الإقليمية ونطاق نفوذها أو تأثيرها الفعلي سواء من الناحية الإجتماعية أو الإقتصادية.
- معايير إدارية: وتتعلق بدراسة وحدة التنمية الإقليمية من المنظور الإداري وكيفية إعتبارها وحدة إدارية تستطيع إدارة خدماتها ومشاركة سكانها في التمثيل الشعبي في المجالس المحلية.

ج- **ترجع أهمية وحدة التنمية الإقليمية في التنمية إلى:** إلى أنها تعتبر أحد وسائل تحقيق اللامركزية في الدولة ويتحقق هذا الدور من خلال إعطاءها الصلاحيات الكاملة لوضع الخطط والمشروعات التي تحتاج إليها بشرط وجود رقابة عليها من الدولة لتقييم نتائج وثمار التنمية المحققة.

د- **هناك عدة عوائق تواجه الوحدات الإدارية الحالية في مصر وأهمها:** غياب الرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه الوحدات الإدارية الحالية فيه. فضلاً عن سيطرة النظام المركزي في الحكم وعدم الأخذ بمبدأ اللامركزية، حيث أن جميع القوانين التي تصدر في أي شأن يخص المحليات يصدر من مجلس الوزراء، ولا توجد أي صلاحيات للمحافظين في كثير من الأمور التي تختص بالخدمات العامة والمرافق وغيرها وإنما لا بد للرجوع للوزارات المختصة بهذا الشأن. كما أن ميزانية الوحدات الإدارية تحدد من قبل الجهات المركزية وتتحكم في مصارف توزيعها على المشاريع المختلفة بالوحدة الإدارية.

هـ **هناك عدة طرق لتطوير الوحدات الإدارية الحالية في مصر لتساعدها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة هي:** تمكين وإعطاء السلطة الكاملة للكيانات المحلية لصياغة الخطط الإستراتيجية والمشروعات وتحديد أولوياتها وإتخاذ مبادرات تنموية وتنفيذ البرامج والمشروعات وإمكان محاسبتها علي النتائج والإستخدام الفعال للموارد لخدمة المجتمعات المحلية. كما أنه لا بد من توجيه جميع الموارد التي تحصل علي المستوي المحلي نحو الأهداف والغايات التنموية لتحقيق الخريطة الجديدة، ويتطلب هذا السماح للكيانات المحلية بإستخدام هذه الموارد في تمويل الخطط المرتبطة بتحقيق نتائج معينة والتي وضعت علي مستوي الأقاليم والمحافظات.

الباب الثالث

تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر

الفصل السابع: تحديد العامل التنموي لجميع المراكز الإدارية على مستوى مصر

الفصل الثامن: تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر

الفصل التاسع: أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

الباب الثالث

تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة في مصر

يهدف الباب الثالث من البحث إلى التوصل إلى إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة والتي تعتبر الأساس الذي يمكن من خلالها تحقيق التوازن التنموي المفقود. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف يتم إستعراض الموضوعات التالية هما:-

أ- تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام علي مستوى مصر. من خلال إختيار مجموعة من المؤشرات في المجالات المختلفة "إجتماعية -إقتصادية-...إلخ) التي يتم قياسها لهذه المراكز لإستنتاج العامل التنموي ومن ثم تحديد معامل النقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية علي مستوى جميع محافظات مصر. وتصنيفها إلى فئات طبقاً لمستوى التنمية بها.

ب- إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر. ويتم ذلك من خلال التعرف على تحليل البيانات الخاصة بالموارد والإمكانات الإقتصادية بالمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر لتحديد مواطن الضعف والقوة بها. وبالتالي يتم تحديد الأهداف المراد تحقيقها من التشكيل فضلاً عن وضع الأسس والمعايير التي يتم علي أساسها صياغة التشكيل المقترح .

ج- وضع التوجهات والرؤى المستقبلية لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة. ويتم هذا بناءً على الإمكانات والموارد المكانية الإقتصادية المتاحة وترتيب أولويات هذه الوحدات لتحديد أي منها بحاجة إلى تنمية بشكل ضروري. ومن ثم يتم صياغة التوجات والرؤى المستقبلية لتنمية هذه الوحدات.

الفصل السابع

تحديد العامل التنموي لجميع المراكز الإدارية علي مستوى مصر

الفصل السابع

تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام الإدارية علي مستوى مصر

- يهدف هذا الفصل إلى تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام علي مستوى مصر. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف نستعرض ما يلي:-
- خطوات وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في تحديد العامل التنموي.
 - تحديد المؤشرات المستخدمة في قياس معامل النقل التنموي.
 - إستنتاج العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام الادارية.
 - تحديد النقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية علي مستوى جميع محافظات مصر. وتصنيفها إلى فئات طبقاً لمستوى التنمية بها.

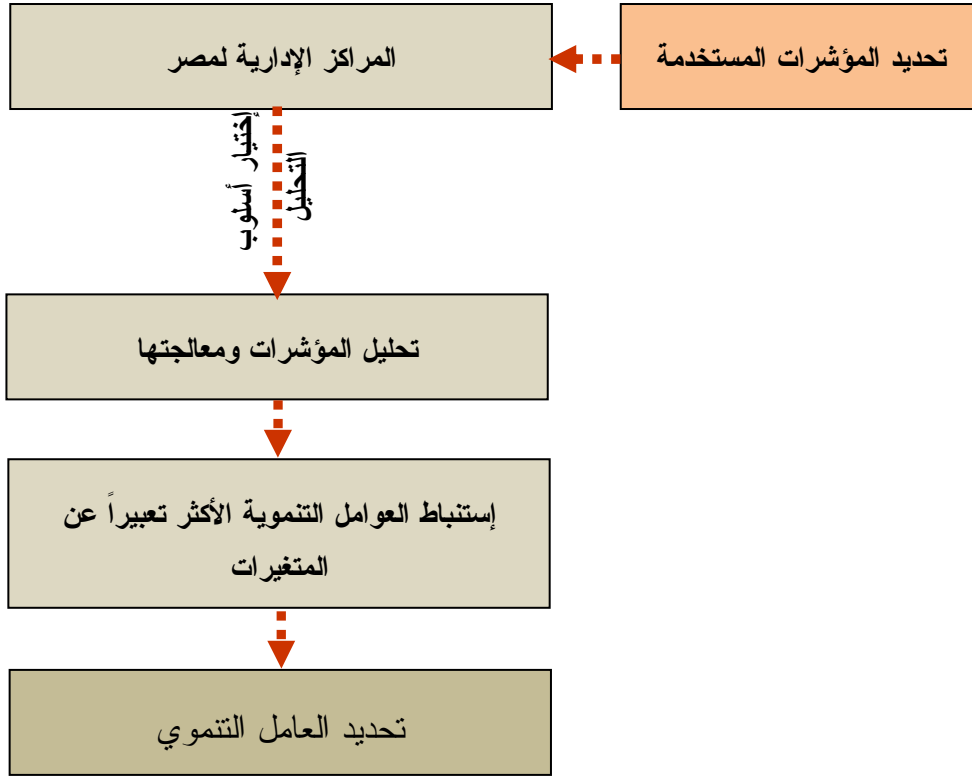
٧-١ خطوات وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام الإدارية علي مستوى مصر

نظراً لأن الباحث في هذه الدراسة سوف يتعامل مع مؤشرات كثيرة وفي مجالات مختلفة سيتم قياسها للمراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر والبالغ عددها حوالي ٣٤٣ قسم ومركز (طبقاً لأحدث تعداد للسكان والمساكن صدر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦م). مما سينتج عنه بيانات هائلة يصعب معالجتها ودراستها بشكل دقيق وإستخراج بيانات صحيحة ليس بها مجال للخطأ. لذلك سوف يقوم الباحث بالإستعانة بأحد البرامج الإحصائية لتحليل هذه البيانات وإستخراج النتائج منها. وفيما يلي سوف نتعرف علي المنهجية العلمية والأسلوب المستخدم للتحليل الإحصائي وخطواته، وتحديد المؤشرات التي سيتم قياسها.

٧-١-١ المنهجية العلمية المستخدمة في التحليل الإحصائي

تعتمد المنهجية العلمية المستخدمة في التحليل الإحصائي على الخطوات التالية:

- التعرف على كيفية قياس التنمية حتى يسهل إختيار مؤشرات القياس التي سوف يتم تطبيقها.
- التعرف على أسلوب التحليل الذي سيستخدم للتوصل إلى أهداف البحث.
- التعرف على خطوات التحليل بما يتناسب مع أهداف البحث.
- تطبيق خطوات التحليل والخلوص إلى نتائجه. ويوضح الشكل رقم (٧-١) منهجية وخطوات التحليل الإحصائي.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٧-١) منهجية وخطوات التحليل الإحصائي

٧-١-٢ الأسلوب المستخدم في التحليل الإحصائي

من أفضل الوسائل المستخدمة في التحليل الإحصائي المتقدم وأكثرها شيوعاً هي:-

- التحليل العائلي (Factor analysis) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components). وسوف يستخدم لإجراء العديد من التحليلات المعقدة مثل عمل مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين المتغيرات لقياس درجة التفاعل المباشر (الارتباط الخطي) بين كل متغير وباقي المتغيرات التحليلية، وإستعمال نموذج المكونات الأساسية (Principal Component Model) لتحديد العامل التنموي ومكوناته حيث يعتمد هذا النموذج على تحديد المتغيرات التي لها تأثيرات متشابهة وتجميعها في حزم بحيث يقوم بإختصار العدد الكبير من المتغيرات التحليلية إلى عوامل أقل عدداً يمكن من خلالها إستقراء القوى الرئيسية المسيطرة على تفسير التغيير في البيانات للمراكز والأقسام الإدارية، كما أنه يقيس قوة تأثير كل متغير ويحدد قيمتها عددياً وإتجاهها من خلال إشارتها (+،-) وهو ما سيوضح من خلال تفسيرات نتائج التحليل لاحقاً كما سوف يتم تقييم المراكز والأقسام الإدارية على أساس إمتلاكها العامل التنموي وإعطاء ثقل نسبي لكل مركز وقسم أثناء عملية التحليل.

• التحليل التجميعي (Cluster analysis).

وسوف يستخدم لتصنيف المراكز والأقسام الإدارية إلى مجموعات متشابهة فيما بينها بناءً على حزم المتغيرات المختارة في عملية التصنيف، وتم إختيار طريقة التكتل الهرمي (Agglomerative Hierarchical cluster Analysis) في عملية التحليل وتستند هذه الطريقة على مجموعة من الخطوات المتتابعة لإتمام عملية التجميع، تبدأ بإعتبار كل وحده مجموعة بحد ذاتها. ثم يتم ضم الوحدات تلو الأخرى لتكوين مجموعات أكبر بحيث تصل في النهاية إلى مجموعة واحدة فقط تضم جميع الوحدات التي تضمنتها عملية التصنيف.

ومن أشهر التطبيقات في هذا المجال وأكثرها شيوعاً هو برنامج الـ SPSS (Statistical package for the Social sciences)

ويمكن من خلال الوسائل والتطبيقات السابقة تحديد العامل التنموي المعبر عن المؤشرات المستخدمة في قياس معامل النقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر (التحليل العاملي - Factor analysis). كما تساعد أيضاً على تمييز المراكز الإدارية وتصنيفها لمجموعات متشابهة الصفات والخصائص (التحليل التجميعي Cluster analysis).

٧-١-٣ تحديد المؤشرات المستخدمة

تختلف المؤشرات المعبرة عن التنمية من دراسة إلى أخرى تبعاً لهدف الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف تم إختيار مجموعة من المؤشرات المتاحة بتقارير التنمية البشرية التي صدرت على مستوى جميع محافظات مصر والتي عرضت بيانات تفصيلية لجميع المراكز الإدارية^١. ولكن هناك عقبة في الإعتماد عليها لأنها صدرت في سنوات مختلفة كالتالي:

- عام ٢٠٠٣م: صدرت تقارير لـ ٧ محافظات هم أسيوط- الإسكندرية- الشرقية- الفيوم- القليوبية- المنوفية- كفر الشيخ.
- عام ٢٠٠٥م: صدرت تقارير لـ ١٢ محافظة هم أسوان- الإسماعيلية- البحيرة- الجيزة- الدقهلية - الغربية- المنيا- بني سويف - سوهاج - شمال سيناء - قنا - مطروح.
- عام ٢٠٠٨م: صدرت تقارير لـ ٨ محافظات هم الأقصر- البحر الأحمر- السويس- القاهرة- الوادي الجديد- بورسعيد- جنوب سيناء- دمياط.

ونظراً لاختلاف سنة الأساس التي جمعت عليها البيانات، فقد تم إختيار بعض المؤشرات الواردة بهذه التقارير والتي يتوفر لها بيانات بالتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٦م الصادر عن الجهاز

^١ أصدر هذه التقارير جهاز بناء وتنمية القرية المصرية "وزارة التنمية المحلية" بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "UNDP".

المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء ويبلغ عددها حوالي ٦٠ مؤشر. كما قام الباحث أيضاً بحساب بعض المؤشرات المستنتجة من دراسة "خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧م" والخاصة بالموارد المكانية الإقتصادية مثل مناطق الإستصلاح الزراعي والمناطق الزراعية والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة التعدينية -.....إلخ. ويبلغ عدد هذه المؤشرات ١٠ مؤشرات^١. وعلي هذا فسوف يقوم الباحث بالإعتماد علي قياس وحساب ٧٠ مؤشر تم تصنيفها كالتالي:-

- مؤشرات سكانية إجتماعية تضم ١٦ مؤشر.
- مؤشرات سكانية إقتصادية (قوة العمل) تضم ٤٠ مؤشر.
- مؤشرات سكانية خدمية تضم ٤ مؤشرات.
- مؤشرات إقتصادية تضم ١٠ مؤشرات.

ويوضح الجدول التالي رقم (٧-١) تصنيف المؤشرات المختارة لقياس التنمية لجميع المراكز الإدارية لمحافظة مصر.

جدول رقم (٧-١) المؤشرات المختارة

المؤشرات	م	تصنيف المؤشرات
إجمالي عدد السكان	١	سكانية إجتماعية
إجمالي عدد الاسر	٢	
متوسط حجم الأسره	٣	
معدل الهجرة الصافي	٤	
معدل التكوين الأسرى (معدل نمو الأسر السنوي)	٥	
معدل التزاوج	٦	
الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي (التسرب)	٧	
الأميون ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)	٨	
نسبة الأمية الأجمالية	٩	
الأميات من الإناث ١٥ سنة فأكثر	١٠	
نسبة الأمية بين الإناث	١١	

^١ أعدت هذه الدراسة الهيئة العامة للتخطيط العمراني "وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة" عام ١٩٩٨م. ولقد إعتد عليها الباحث في رسم خريطة لمصر تتضمن قاعدة معلومات مكانية عن كافة الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة مثل مناطق الإستصلاح الزراعي والمناطق الزراعية والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة التعدينية ومواقع إستخراج البترول-.....إلخ. وتم حساب نصيب كل مركز وقسم إداري من هذه الموارد وإدخالها ضمن المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى التنمية.

المؤشرات	م	تصنيف المؤشرات
نسبة من يقرأ ويكتب ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)	١٢	
نسبة من تقرأ وتكتب ١٥ سنة فأكثر من الإناث	١٣	
نسبة السكان ١٥ فأكثر الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى (ذكور-إناث)	١٤	
نسبة الإناث ١٥ فأكثر الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى بين الإناث	١٥	
نسبة الإناث فأكثر الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى بين الفئتين (ذكور-إناث)	١٦	
نسبة العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر	١٧	
العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر	١٨	
نسبة العاملين في التعدين ١٥ سنة فأكثر	١٩	
العاملين في التعدين ١٥ سنة فأكثر	٢٠	
نسبة العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر	٢١	
العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر	٢٢	
نسبة العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر	٢٣	
العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر	٢٤	
نسبة العاملين في البناء والتشييد ١٥ سنة فأكثر	٢٥	
العاملين في التشييد والبناء ١٥ سنة فأكثر	٢٦	
نسبة العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر	٢٧	
العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر	٢٨	
نسبة العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر	٢٩	
العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر	٣٠	
نسبة العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر	٣١	
العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر	٣٢	
نسبة العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر	٣٣	
العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر	٣٤	
نسبة العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر	٣٥	
العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر	٣٦	
نسبة العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر	٣٧	

المؤشرات	م	تصنيف المؤشرات
العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر	٣٨	
نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر	٣٩	
نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر	٤٠	
نسبة العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر	٤١	
العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر	٤٢	
نسبة العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر	٤٣	
العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر	٤٤	
نسبة العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر	٤٥	
العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر	٤٦	
نسبة من داخل قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان	٤٧	
عدد السكان داخل قوة العمل	٤٨	
نسبة الإناث داخل قوة العمل إلى السكان	٤٩	
عدد الإناث داخل قوة العمل	٥٠	
إجمالي عدد المتعطلون	٥١	
إجمالي عدد الإناث المتعطلات	٥٢	
نسبة العاملين بأجر	٥٣	
نسبة البطالة	٥٤	
نسبة بطالة الإناث	٥٥	
نسبة بطالة الذكور	٥٦	
نسبة المباني المتصلة بالكهرباء	٥٧	سكانية خدمية
نسبة المباني المتصلة بالمياه	٥٨	
نسبة المباني المتصلة بالصرف الصحي	٥٩	
نسبة المباني المتصلة بالغاز الطبيعي	٦٠	
أماكن مخصصة لسياحة السفارى كم ٢	٦١	
أراضي مخصصة لأنشطة الإستصلاح الزراعي كم ٢	٦٢	
أراضي مخصصة لوزارة السياحة كم ٢	٦٣	

المؤشرات	م	تصنيف المؤشرات
أراضي مخصصة للأنشطة التعدينية كم ٢	٦٤	اقتصادية
محميات طبيعية محددة كم ٢	٦٥	
مناطق زراعية	٦٦	
مواقع الأثار	٦٧	
مواقع وزارة البترول	٦٨	
مواقع وزارة الصناعة	٦٩	
أراضي تستغل لوزارة الكهرباء كم ٢	٧٠	

المصدر: الباحث

٧-١-٤ خطوات التحليل الإحصائي

من خلال إستعراض أسلوب التحليل الذي سيتم إتباعه في البحث يمكن توضيح خطوات التحليل فيما يلي:

- تحديد الثقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية

حيث يتم تحديد المتغيرات التي تكون العامل التنموي والذي يتسم بإحتوائه على أكبر عدد من المتغيرات الدافعة للتنمية أو أقل عدد من المتغيرات المثبطة لها، ثم تحديد الثقل التنموي لكل مركز وقسم إداري بكل محافظات مصر.

- تصنيف المراكز والأقسام الإدارية إلى مجموعات متجانسة الخصائص التنموية

يتم بعد تحديد الثقل التنموي لكل قسم ومركز تصنيف هذه المراكز إلى مجموعات متجانسة الخصائص التنموية.

٧-١-٥ نتائج التحليل الإحصائي

بعد إجراء خطوات التحليل السابق الإشارة إليها والوصول إلى الثقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية ثم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة وتشكيل وحدات التنمية المقترحة يتوقع الوصول للنتائج التالية:

- مقارنة التقسيم المقترح من الباحث بالتقسيم الحالي للأقاليم التخطيطية لمصر وتحديد أوجه الإتفاق أو الإختلاف بينهما. ومن ثم سوف يتم التعرف علي السياسات والتوجهات العامة للدولة على مستوى الحيز الوطني لمصر وعلى مستوى الأقاليم التخطيطية بها وكيف يمكن الإستفادة منها وتطبيقها علي التقسيم المقترح.

٧-٢ تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام الإدارية لمحافظة مصر

بعد استخدام برنامج (SPSS) وإجراء التحليل العاملي (Factor analysis) للمتغيرات التي تم إختيارها (٧٠ متغير) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components) تم تبسيط المتغيرات إلى عوامل رئيسية من خلال تجميع المتغيرات ذات العلاقات المتشابهة القوة والإتجاه في شكل مجموعات أو حزم يسهل تفسير تأثيراتها بحيث يمكن إستنباط العوامل الرئيسية التي تفسر المتغيرات في البيانات من خلال نتائج التحليل، كما تم إعداد دورة تحليلية للبيانات بإستخدام طريقة (Varimax) وذلك لتحديد العامل التنموي ومكوناته، كما يقيس قوة تأثير كل متغير ويحدد قيمتها عددياً وإتجاهها من خلال إشارتها (+،-). كما تم تقييم كل مركز أو قسم على أساس إمتلاكه لمكونات العامل التنموي وإعطائه ثقل نسبي بين باقي المراكز والأقسام يعبر عن تميزه التنموي (وذلك بأسلوب الثقل العاملي (Factor score)). ويلاحظ أنه نتج عن التحليل العاملي عدد من العوامل (Components) الموضحة لوجود تغير في الحالات وتكون مساوية لعدد المتغيرات، وتم الحصول على (Eigen Value) الذي يعبر عن مدى قوة المتغيرات داخل كل عامل من عوامل المصفوفة، كما كان هناك قيمة (Factor score) لكل حالة من الحالات وظهر لكل عامل نسبة توضح مقدار شرح التغير الذي حدث في الحالات محل الدراسة وتم إجراء دورة تحليلية للوصول إلى أكثر العوامل تأثيراً وكذا المتغيرات المؤثرة في الحالات محل الدراسة^١.

٧-٢-١ الدورة التحليلية للبيانات

أنتجت هذه الدورة ١٥ عاملاً رئيسياً بدلاً من ٧٠ مؤشر أجرى عليها التحليل (وهي تفسر في مجملها ٨٠.٤٢٢% من التغيرات في البيانات)، ويوضح الجدول رقم (٧-٢) مصفوفة شرح التغير للعوامل على مستوى المراكز والأقسام الإدارية والذي يتضح منه ما يلي:-

- أكثر العوامل تعبيراً عن التغير بين الحالات هم العوامل الأول والثاني والثالث بنسب شرح للتغير مقدارها ٢٠.٧٥% و ١٠.٩٨% و ٧.٨٢% على الترتيب.
- قام البرنامج بعد ذلك بإعداد مصفوفة العوامل المدارة (Component Matrix Rotated) وتوضح الأرقام الموجودة بهذه المصفوفة الدرجة الذي يؤثر فيها كل متغير (Variable) في كل عامل، وبالأخذ في الإعتبار العوامل القادرة على أحداث التغير يتضح أن المتغيرات الخاصة بالعوامل الخمسة الأولى هي القادرة على أحداث وتفسير التغير في الحالات بنسبة ٥١.٢٦%،

^١ يوضح كلا من الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) تحليل المتغيرات بأسلوب (Factor Analysis) وتصنيف المراكز الادارية لمصر بأسلوب التحليل التجميعي (Cluster Analysis).

والمتمغيرات التي تؤخذ في الاعتبار لتأثيرها على العامل هي التي تزيد قيمتها عن (0.05) ولا تؤثر في عوامل أخرى بقيم أعلى.

جدول رقم (٧-٢) مصفوفة شرح التغير للعوامل على مستوى المراكز والأقسام الإدارية

Rotation Sums of Squared Loadings			Initial Eigen values			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
٢٠.٧٥٦	٢٠.٧٥٦	١٤.٥٢٩	٢٣.٢٨١	٢٣.٢٨١	١٦.٢٩٧	١
٣١.٧٤٢	١٠.٩٨٦	٧.٦٩٠	٤٠.٦٦٦	١٧.٣٨٥	١٢.١٧٠	٢
٣٩.٥٧١	٧.٨٢٩	٥.٤٨١	٤٧.٥٦٥	٦.٨٩٩	٤.٨٢٩	٣
٤٥.٨٧٨	٦.٣٠٧	٤.٤١٥	٥٢.٧٦٦	٥.٢٠١	٣.٦٤٠	٤
٥١.٢٦٨	٥.٣٩٠	٣.٧٧٣	٥٧.٧٠٩	٤.٩٤٤	٣.٤٦١	٥
٥٥.٩٢٤	٤.٦٥٦	٣.٢٥٩	٦١.٥٤٥	٣.٨٣٦	٢.٦٨٥	٦
٥٩.٩٤٣	٤.٠١٩	٢.٨١٤	٦٤.٤٦٢	٢.٩١٦	٢.٠٤١	٧
٦٢.٩٩٠	٣.٠٤٧	٢.١٣٣	٦٧.١٣٩	٢.٦٧٧	١.٨٧٤	٨
٦٥.٩٢٨	٢.٩٣٨	٢.٠٥٦	٦٩.٣٨١	٢.٢٤٢	١.٥٦٩	٩
٦٨.٧٣٩	٢.٨١١	١.٩٦٨	٧١.٥٧١	٢.١٩٠	١.٥٣٣	١٠
٧١.٤٣٦	٢.٦٩٧	١.٨٨٨	٧٣.٦٦٢	٢.٠٩١	١.٤٦٤	١١
٧٤.٠٩٢	٢.٦٥٦	١.٨٥٩	٧٥.٥٠١	١.٨٣٩	١.٢٨٧	١٢
٧٦.٤٤٤	٢.٣٥٢	١.٦٤٦	٧٧.٢٨٦	١.٧٨٥	١.٢٤٩	١٣
٧٨.٥٠٤	٢.٠٦٠	١.٤٤٢	٧٨.٨٩٥	١.٦٠٩	١.١٢٦	١٤
٨٠.٤٢٢	١.٩١٧	١.٣٤٢	٨٠.٤٢٢	١.٥٢٦	١.٠٦٨	١٥
			٨١.٨٣٣	١.٤١١	٠.٩٨٨	١٦
			٨٣.٠٩٨	١.٢٦٦	٠.٨٨٦	١٧
			٨٤.٢٩٦	١.١٩٨	٠.٨٣٨	١٨
			٨٥.٤٠٠	١.١٠٤	٠.٧٧٣	١٩
			٨٦.٤٢٦	١.٠٢٦	٠.٧١٨	٢٠
			٨٧.٤٠٤	٠.٩٧٨	٠.٦٨٥	٢١
			٨٨.٣٧١	٠.٩٦٧	٠.٦٧٧	٢٢
			٨٩.٢٥٤	٠.٨٨٢	٠.٦١٨	٢٣
			٩٠.٠٧٨	٠.٨٢٥	٠.٥٧٧	٢٤
			٩٠.٨٩١	٠.٨١٣	٠.٥٦٩	٢٥
			٩١.٦١٩	٠.٧٢٧	٠.٥٠٩	٢٦
			٩٢.٣١٨	٠.٧٠٠	٠.٤٩٠	٢٧
			٩٢.٩٦٠	٠.٦٤٢	٠.٤٤٩	٢٨
			٩٣.٥٧٦	٠.٦١٥	٠.٤٣١	٢٩
			٩٤.١٦٧	٠.٥٩١	٠.٤١٤	٣٠
			٩٤.٦٧٤	٠.٥٠٨	٠.٣٥٥	٣١
			٩٥.١٦٧	٠.٤٩٣	٠.٣٤٥	٣٢
			٩٥.٥٩٣	٠.٤٢٦	٠.٢٩٨	٣٣
			٩٦.٠٠٠	٠.٤٠٧	٠.٢٨٥	٣٤
			٩٦.٣٥٩	٠.٣٥٩	٠.٢٥١	٣٥
			٩٦.٦٨٠	٠.٣٢١	٠.٢٢٥	٣٦

Rotation Sums of Squared Loadings			Initial Eigen values			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
			٩٦.٩٩٥	٠.٣١٥	٠.٢٢١	٣٧
			٩٧.٣٠٠	٠.٣٠٥	٠.٢١٤	٣٨
			٩٧.٥٧٦	٠.٢٧٦	٠.١٩٣	٣٩
			٩٧.٨٤١	٠.٢٦٥	٠.١٨٥	٤٠
			٩٨.٠٨٠	٠.٢٣٩	٠.١٦٧	٤١
			٩٨.٢٩٦	٠.٢١٦	٠.١٥١	٤٢
			٩٨.٥٠٢	٠.٢٠٥	٠.١٤٤	٤٣
			٩٨.٦٧٩	٠.١٧٧	٠.١٢٤	٤٤
			٩٨.٨٥٠	٠.١٧١	٠.١٢٠	٤٥
			٩٩.٠١٣	٠.١٦٣	٠.١١٤	٤٦
			٩٩.١٥٣	٠.١٤١	٠.٠٩٨	٤٧
			٩٩.٢٨٠	٠.١٢٧	٠.٠٨٩	٤٨
			٩٩.٣٩٦	٠.١١٦	٠.٠٨١	٤٩
			٩٩.٤٩٩	٠.١٠٣	٠.٠٧٢	٥٠
			٩٩.٥٩٢	٠.٠٩٣	٠.٠٦٥	٥١
			٩٩.٦٦٥	٠.٠٧٤	٠.٠٥٢	٥٢
			٩٩.٧٣٢	٠.٠٦٦	٠.٠٤٦	٥٣
			٩٩.٧٨١	٠.٠٤٩	٠.٠٣٥	٥٤
			٩٩.٨٢٠	٠.٠٣٩	٠.٠٢٧	٥٥
			٩٩.٨٥٠	٠.٠٣٠	٠.٠٢١	٥٦
			٩٩.٨٧٦	٠.٠٢٧	٠.٠١٩	٥٧
			٩٩.٩٠٠	٠.٠٢٤	٠.٠١٧	٥٨
			٩٩.٩٢١	٠.٠٢١	٠.٠١٥	٥٩
			٩٩.٩٣٨	٠.٠١٧	٠.٠١٢	٦٠
			٩٩.٩٥٣	٠.٠١٥	٠.٠١٠	٦١
			٩٩.٩٦٦	٠.٠١٣	٠.٠٠٩	٦٢
			٩٩.٩٧٨	٠.٠١٢	٠.٠٠٨	٦٣
			٩٩.٩٨٤	٠.٠٠٧	٠.٠٠٥	٦٤
			٩٩.٩٩٠	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٦٥
			٩٩.٩٩٥	٠.٠٠٤	٠.٠٠٣	٦٦
			٩٩.٩٩٨	٠.٠٠٣	٠.٠٠٢	٦٧
			٩٩.٩٩٩	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٦٨
			١٠٠.٠٠٠	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٦٩
			١٠٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٧٠

المصدر: الباحث

٧-٢-٢ إستنباط العوامل الثلاث التنموية

ومن خلال العرض السابق يتضح أن كلاً من العامل الأول والثاني والثالث هم الأكثر تعبيراً بين الحالات ويتكونوا مما يلي:

• **العامل الأول:** يتكون من ١٩ متغير منهم ٣ متغيرات ضمن المتغيرات الإجتماعية السكانية و١٦ متغير ضمن المتغيرات السكانية الإقتصادية (قوة العمل).

• **العامل الثاني:** يتكون من ٨ متغيرات منهم ٥ متغيرات ضمن المتغيرات الإجتماعية السكانية و٢ متغير ضمن المتغيرات السكانية الإقتصادية (قوة العمل). ومتغير واحد ضمن المتغيرات الإقتصادية.

• **العامل الثالث:** يتكون من ٥ متغيرات منهم ٢ متغير ضمن المتغيرات الإجتماعية السكانية و٢ متغير ضمن المتغيرات السكانية الإقتصادية (قوة العمل). ومتغير واحد ضمن المتغيرات الإقتصادية.

وتوضح الجداول أرقام (٧-٣)، (٧-٤)، (٧-٥) المتغيرات المكونة لكلاً من العامل الأول الثاني الثالث.

جدول رقم (٧-٣) المتغيرات المكونة للعامل الأول

م	المتغيرات	تصنيف المتغيرات	القيم
١	إجمالي عدد الأسر	سكانية إجتماعية	٠.٨٥٢
٢	إجمالي عدد السكان		٠.٨٠٤
٣	معدل الهجرة الصافي		٠.٥٧١
٤	العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر	سكانية إقتصادية (قوة العمل)	٠.٩٤٨
٥	العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر		٠.٩٣٢
٦	العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر		٠.٩٢٥
٧	العاملين في البناء والتشييد ١٥ سنة فأكثر		٠.٩٢٤
٨	العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر		٠.٨٩٣
٩	العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر		٠.٨٨٨
١٠	العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر		٠.٨٨٦
١١	عدد السكان داخل قوة العمل		٠.٨٦٦
١٢	العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر		٠.٨٢٧
١٣	العاملين في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر		٠.٨٢٢
١٤	عدد الإناث داخل قوة العمل		٠.٨١٧

م	المتغيرات	تصنيف المتغيرات	القيم
١٥	العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر		٠.٨١٢
١٦	العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر فأكثر		٠.٧٧٦
١٧	العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر		٠.٧٧٤
١٨	إجمالي عدد المتعطلون		٠.٥٩٤
١٩	إجمالي عدد الإناث المتعطلات		٠.٥١١

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-٤) المتغيرات المكونة للعامل الثاني

م	المتغيرات	تصنيف المتغيرات	القيم
١	متوسط حجم الأسرة	سكانية إجتماعية	-٠.٥٩٠
٢	معدل التزاوج		-٠.٥٧٠
٣	نسبة السكان ١٥ سنة فأكثر الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى (ذكور-إناث)		٠.٩١٨
٤	نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل عالي -جامعى (بين الفئتين)		٠.٩١٨
٥	نسبة الإناث ١٥ سنة فأكثر الحاصلات على مؤهل عالي -جامعى (بين الإناث)		٠.٩١٤
٦	نسبة العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر	سكانية إقتصادية	٠.٨٤٣
٧	نسبة العاملين في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر	(قوة العمل)	٠.٦٩٤
٨	نسبة المساكن الموصلة بالغاز الطبيعي	سكانية خدمية	٠.٥٩٦

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-٥) المتغيرات المكونة للعامل الثالث

م	المتغيرات	تصنيف المتغيرات	القيم
١	الأميات من الإناث ١٥ سنة فأكثر	سكانية إجتماعية	٠.٧١٩
٢	الأميون ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)		٠.٧١٨
٣	العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر	سكانية إقتصادية	٠.٨٥٨
٤	العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر		(قوة العمل)
٥	مناطق زراعية	إقتصادية	٠.٧٣٦

المصدر: الباحث

٣-٢-٧ تحديد العامل التنموي

تم إعتبار العامل الأول هو الأهم بين العوامل الثلاثة السابق الإشارة إليها حيث أنه يشتمل على أكبر عدد من المتغيرات (١٩ متغير) من بين بقية العوامل.

٤-٢-٧ تصنيف المراكز والأقسام الإدارية في مصر إلى فئات تنموية طبقاً للعامل الأول

ومن خلال تحديد العامل الأول وإستنتاج معامل النقل التنموي. أمكن تصنيف هذه المراكز إلى ٦ فئات رئيسية طبقاً لمعامل النقل التنموي بها تتمثل فيما يلي:-

١-٤-٢-٧ الفئة الأولى: المراكز الأكثر تميزاً تنموياً

وتتضمن ٣ مراكز وأقسام إدارية هي (المنتزه-الرمل-العمرانية) تقع ضمن محافظتي الجيزة-الأسكندرية، وقد حصلت هذه المراكز على أعلى معامل نقل تنموي (Factor Score) والذي يبلغ ٧.٦٩ - ٤.٧ - ٤.٠١ علي التوالي. ويمثل عدد هذه المراكز نسبة حوالي ٠.٨٧% من إجمالي عدد مراكز الجمهورية. ويوضح الجدول التالي رقم (٦-٧) المراكز الواقعة بالفئة الأكثر تميزاً تنموياً. كما يوضح الجدول رقم (٧-٧) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأكثر تميزاً تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز الجمهورية.

جدول رقم (٦-٧) المراكز الواقعة بالفئة الأكثر تميزاً تنموياً

المحافظة	المركز/القسم	معامل النقل التنموي
الأسكندرية	قسم المنتزه	٧.٦٩٧٩٧٩٥٩٢
	قسم الرمل	٤.٧٠١٣٨٩٢٤٦
الجيزة	قسم العمرانية	٤.٠١٤١٨٠٧٥٤

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-٧)

التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأكثر تميزاً مقارنةً بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية

المحافظة	عدد المراكز الإجمالي	عدد المراكز الأكثر تميزاً تنموياً	النسبة المئوية (%)
الأسكندرية	١٧	٢	١١.٧٦
الجيزة	٢٢	١	٤.٥٥
الإجمالي	٣٩	٣	١٦.٣١
إجمالي المراكز الكلي	٣٤٣	٣	٠.٨٧

المصدر: الباحث

٧-٢-٤-٢ الفئة الثانية: المراكز المتميزة تنموياً

وتتضمن ٣١ مركز وقسم إداري تقع ضمن ٨ محافظات من محافظات الجمهورية هي (المنوفية-القليوبية-القاهرة-الغربية-الشرقية-الدقهلية-الجيزة-الأسكندرية). وقد حصلت هذه المراكز على معامل ثقل تنموي يتراوح بين (٣.٤٤-١.٠٢)، ويمثل عدد هذه المراكز نسبة حوالي ٩.٠٤% من مجموع مراكز الجمهورية. وكان أعلاها هو قسم إمبابة (محافظة الجيزة) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (٣.٤٤) وكان أقل هذه المراكز هو طوخ (محافظة القليوبية) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (١.٠٢). وبالنظر على توزيع المراكز الواقعة بهذه الفئة علي المحافظات نجدها موزعة كالتالي:-

- يبلغ نصيب محافظة المنوفية من عدد هذه المراكز والأقسام قسم واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٢٢% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الدقهلية من عدد هذه المراكز والأقسام قسم واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٢٢% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة القليوبية من عدد هذه المراكز والأقسام ٥ أقسام. بنسبة حوالي ١٦.١٢% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة القاهرة من عدد هذه المراكز والأقسام ١٠ أقسام. بنسبة حوالي ٣٢.٢٥% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الغربية من عدد هذه المراكز والأقسام ٢ مركز. بنسبة حوالي ٦.٤٤% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الشرقية من عدد هذه المراكز والأقسام ٣ مركز. بنسبة حوالي ٩.٦٦% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الجيزة من عدد هذه المراكز والأقسام ٥ أقسام. بنسبة حوالي ١٦.١٢% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الأسكندرية من عدد هذه المراكز والأقسام ٤ أقسام. بنسبة حوالي ١٢.٩% من إجمالي عدد المراكز.

ومن خلال العرض السابق لتحليل التوزيع الجغرافي للمراكز المتميزة تنموياً نلاحظ أنها تتركز بشكل واضح ومركز في محافظات ومراكز القاهرة الكبرى والدلتا وهذا يدل على أن هناك علاقة تبادلية طردية بين المركزية (القرب أو البعد عن المركز أو العاصمة) وبين درجة معامل الثقل التنموي، أي أنه كلما إقترنا من عاصمة الجمهورية (القاهرة) كلما زاد معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية،

والعكس كلما بعدنا عن العاصمة كلما قل معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية. ويوضح الجدول التالي رقم (٧-٨) المراكز الواقعة بالفئة المتميزة تنموياً. كما يوضح الجدول رقم (٧-٩) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة المتميزة مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية.

جدول رقم (٧-٨) المراكز الواقعة بالفئة المتميزة تنموياً

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الأسكندرية	قسم محرم بك	١.٦٦٦١١٢٢٢٧
	قسم ميناء البصل	١.٦٠٢٥١٥١١٥
	قسم الدخيلة	١.١٢٠٨٣١٥١٥
	قسم العامرية	١.٠٢٤٨١٤٢٠٤
الجيزة	قسم امبابية	٣.٤٤٦٤١٧٦٣١
	قسم بولاق الدكرور	٣.٠٦٤٧١٦٥٦٦
	قسم الوراق	٢.٠٧٢٠٢٧٢٣
	مركز كرداسة	١.٦١١٦٢٠٠٩٢
	مركز كرداسة	١.٤٨٠١٧٠٥٥٦
الدقهلية	مركز ميت غمر	١.١٣٣٩٠٨٣٦٥
الشرقية	مركز الزقازيق	١.٦٧٩٥٢١٧٨٢
	مركز بلبيس	١.٢٥٩٦٣١٥٥٨
	مركز منيا القمح	١.٢١٤٠٢١٢١٥
الغربية	مركز طنطا	١.٤٠٩١٣٧٢٩٦
	مركز المحلة الكبرى	١.٢١٩٥٠٦٢٣٧
القاهرة	قسم عين شمس	٣.٣٥٢٦٩٧٢٧٥
	قسم حلوان	٣.١٩٥٤١٩٦٩١
	قسم المطرية	٣.١٦٥٤٨٢٨٦٩
	قسم السلام	٢.٣٤٧٥٣٦٦٥٨
	قسم مدينة نصر أول	٢.١٥٢٥٧٤٧٤٢
	قسم الساحل	١.٨٤٧٧٧٣٥
	قسم الزيتون	١.٧٩١٩٦٩١٧٥
	قسم المرج	١.٥١٣٧١٥٧١٧
	قسم الزاوية الحمراء	١.٤٩٦٤١٨٨٧٧
	قسم حدائق القبة	١.٤٥٥٨٤٥٠٣٧
القليوبية	قسم ثان شبرا الخيمة	٢.٦٠٦٥٩٤٧٤٢

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	قسم أول شبرا الخيمة	٢.٤٠٧٧٦٦٨٣٨
	مركز الخانكة	١.٣٣٦.٩٥٤٦٥
	مدينة شبين القناطر	١.١٤٨٩٢١٤٨٤
	مركز طوخ	١.٠٢٣.٠٤٩٦٩٤
المنوفية	مركز أشمون	١.٤٢٩٩٥٨٤

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-٩)

التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة المتميزه مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية

المحافظة	عدد المراكز الإجمالي	عدد المراكز المتميزه تنموياً	النسبة المئوية (%)
الأسكندرية	١٧	٤	٢٣.٥٣
الجيزة	١٢	٥	٤١.٦٧
الدقهلية	٢١	١	٤.٧٦
الشرقية	٢١	٣	١٤.٢٩
الغربية	١٢	٢	١٦.٦٧
القاهرة	٤١	١٠	٢٤.٣٩
القليوبية	١٤	٥	٣٥.٧١
المنوفية	١٢	١	٨.٣٣
الإجمالي	١٥٠	٣١	٢٠.٦٧
إجمالي المراكز الكلي	٣٤٣	٣١	٩.٠٤

المصدر: الباحث

٧-٢-٤-٣ الفئة الثالثة: المراكز متوسطة التميز التنموي

وتضم ٢٨ مركز وقسم إداري تقع ضمن ١٣ محافظة من محافظات الجمهورية هي (الأسكندرية- البحيرة- الجيزة- الدقهلية- السويس- الشرقية- الغربية- الفيوم- القاهرة- القليوبية- المنوفية- أسوان- قنا). وقد حصلت هذه المراكز على معامل ثقل تنموي يتراوح بين (٠.٩٧-٠.٥٠)، ويمثل عدد هذه المراكز نسبة حوالي ٨.١٦% من مجموع مراكز الجمهورية. وكان أعلاها هو مركز المنصورة (محافظة الدقهلية) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (٠.٩٧) وكان أقل هذه المراكز هو طوخ (محافظة القليوبية) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (٠.٥٠). وبالنظر علي توزيع المراكز الواقعة بهذه الفئة علي المحافظات نجدها موزعة كالتالي:-

- يبلغ نصيب محافظة قنا من عدد هذه المراكز والأقسام مركز واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٥٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة أسوان من عدد هذه المراكز والأقسام مركز واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٥٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الفيوم من عدد هذه المراكز والأقسام مركز واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٥٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الشرقية من عدد هذه المراكز والأقسام مركز واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٥٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة السويس من عدد هذه المراكز والأقسام مركز واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٥٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الاسكندرية من عدد هذه المراكز والأقسام مركز واحد فقط. بنسبة حوالي ٣.٥٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة المنوفية من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٢ مركز بنسبة حوالي ٧.١٤% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة القليوبية من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٤ مركز بنسبة حوالي ١٤.٢٨% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة القاهرة من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٤ مركز بنسبة حوالي ١٤.٢٨% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الغربية من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٣ مركز بنسبة حوالي ١٠.٧١% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الدقهلية من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٣ مركز بنسبة حوالي ١٠.٧١% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الجيزة من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٢ مركز بنسبة حوالي ٧.١٤% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة البحيرة من عدد هذه المراكز والأقسام عدد ٤ مركز بنسبة حوالي ١٤.٢٨% من إجمالي عدد المراكز. ويوضح الجدول التالي رقم (٧-١٠) المراكز الواقعة بالفئة متوسطة التميز التنموي. كما يوضح الجدول رقم (٧-١١) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة متوسطة التميز مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية.

جدول رقم (٧-١٠) المراكز الواقعة بالفئة متوسطة التميز التنموي

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الأسكندرية	قسم سيدي جابر	٠.٦٩٠٨٢٨٢
البحيرة	مركز دمنهور	٠.٦٦٧٠٣٤٣٦٢
	قسم دمنهور	٠.٦٣٩٠٧٢٩٧١
	مركز كفر الدوار	٠.٥٣٢٦٤٨٣٢١
	قسم كفر الدوار	٠.٥٢٩٣٨٦٧٨٢
الجيزة	قسم الجيزة	٠.٧٢١١٦٣٠٥١
	قسم الأهرام	٠.٦٥٤٣٣٧٩٥٧
الدقهلية	مركز المنصورة	٠.٩٧٣٦٣٤٦٩
	مركز أجا	٠.٧٣٤٢٤٢٠٨٨
	مركز السنبلوين	٠.٦٨٦٩٢١٥٩١
السويس	قسم الأربعين	٠.٧٢٤٧٤٧٢٣٧
الشرقية	مركز فاقوس	٠.٥٠٧٥٩٦٤٦٣
الغربية	مركز زفتى	٠.٩١٣٠٩٤٥١
	مركز السنطة	٠.٥٥٩١١١٢٨
	مركز كفر الزيات	٠.٥٤٠٢٥٢١٤١
الفيوم	قسم الفيوم	٠.٧٩٤٩٠٨٠٩٤
القاهرة	قسم الشرايية	٠.٩٣٥٤١١٩٤٢
	قسم منشأة ناصر	٠.٧٧٢١٦٥٧٥٥
	قسم مصر القديمة	٠.٧٠٩٧٣١٨٨٥
	قسم الخليفة	٠.٥٦٤١٩١١١٨
القليوبية	مركز القناطر الخيرية	٠.٨٣٦٦٢٠٢٧٥
	قسم الخصوص	٠.٥٩٨٠٩٦٤٠٦
	مركز بنها	٠.٥٩١٠٨١٧٣٤
	مركز قليوب	٠.٥٧٨١١٣٥٩٣
المنوفية	مركز قويسنا	٠.٦٤١١٦٤٣٤١
	مركز شبين الكوم	٠.٦٢٣٩٥٣٠٦٧
أسوان	قسم أسوان	٠.٧٧٢٧٤٢٦٥٧
قنا	مركز نجع حمادى	٠.٥٤٧٩٢٢١٢٨

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-١١)

التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة متوسطة التميز مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية

المحافظة	عدد المراكز الإجمالي	عدد المراكز ذات الفئة متوسطة التميز	النسبة المئوية (%)
الأسكندرية	١٧	١	٥.٨٨
البحيرة	١٨	٤	٢٣.٥٣
الحيزة	٢٢	٢	١١.٧٦
الدقهلية	٢١	٣	١٧.٦٥
السويس	٥	١	٥.٨٨
الشرقية	٢١	١	٥.٨٨
الغربية	١٢	٣	١٧.٦٥
الفيوم	٧	١	٥.٨٨
القاهرة	٤١	٤	٢٣.٥٣
القليوبية	١٤	٤	٢٣.٥٣
المنوفية	١٢	٢	١١.٧٦
أسوان	٧	١	٥.٨٨
قنا	١٢	١	٥.٨٨
الإجمالي	٢٠٩	٢٨	١٣.٤٠
إجمالي المراكز الكلي	٣٤٣	٢٨	٨.١٦

المصدر: الباحث

٧-٢-٤-٤ الفئة الرابعة: المراكز الأقل تميزاً تنموياً

وتضم ٧١ مركز وقسم إداري تقع ضمن ٢١ محافظة من محافظات الجمهورية. وقد حصلت هذه المراكز على معامل ثقل تنموي يتراوح بين (٠.٤٩-٠.٠٠٥)، ويمثل عدد هذه المراكز نسبة حوالي ٢٠.٧٠% من مجموع مراكز الجمهورية. وكان أعلاها هو قسم البساتين (محافظة القاهرة) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (٠.٤٩) وكان أقل هذه المراكز هو مركز أبو تيج (محافظة أسيوط) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (٠.٠٠٥). وبالنظر إلى توزيع المراكز الواقعة بهذه الفئة على المحافظات نجدها موزعة كالتالي:-

- يبلغ نصيب محافظة الأسكندرية من عدد هذه المراكز والأقسام ٢ قسم. بنسبة حوالي ٢.٧٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الإسماعيلية من عدد هذه المراكز والأقسام ٢ قسم. بنسبة حوالي ٢.٧٧% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الأقصر من عدد هذه المراكز والأقسام ١ قسم. بنسبة حوالي ١.٣٨% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة البحيرة من عدد هذه المراكز والأقسام ٣ مراكز. بنسبة حوالي ٤.١٥% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الجيزة من عدد هذه المراكز والأقسام ٧ مراكز. بنسبة حوالي ٩.٧٢% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الدقهلية من عدد هذه المراكز والأقسام ٧ مراكز. بنسبة حوالي ٩.٧٢% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة السويس من عدد هذه المراكز والأقسام ١ قسم. بنسبة حوالي ١.٣٨% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الشرقية من عدد هذه المراكز والأقسام ٤ مراكز. بنسبة حوالي ٥.٥٣% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الغربية من عدد هذه المراكز والأقسام ٥ مراكز. بنسبة حوالي ٦.٩٤% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة الفيوم من عدد هذه المراكز والأقسام ٣ مراكز. بنسبة حوالي ٤.١٥% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة القاهرة من عدد هذه المراكز والأقسام ٤ مراكز. بنسبة حوالي ٥.٥٣% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة المنوفية من عدد هذه المراكز والأقسام ٤ مراكز. بنسبة حوالي ٥.٥٣% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة المنيا من عدد هذه المراكز والأقسام ٧ مراكز. بنسبة حوالي ٩.٦٨% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة أسوان من عدد هذه المراكز والأقسام ١ مركز. بنسبة حوالي ١.٣٨% من إجمالي عدد المراكز.

- يبلغ نصيب محافظة أسيوط من عدد هذه المراكز والأقسام ٤ مراكز. بنسبة حوالي ٥.٥٣% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة بني سويف من عدد هذه المراكز والأقسام ٤ مراكز. بنسبة حوالي ٥.٥٣% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة بورسعيد من عدد هذه المراكز والأقسام ١ مركز. بنسبة حوالي ١.٣٨% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة دمياط من عدد هذه المراكز والأقسام ٢ مركز. بنسبة حوالي ٢.٧٦% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة سوهاج من عدد هذه المراكز والأقسام ٥ مراكز. بنسبة حوالي ٦.٩٤% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة قنا من عدد هذه المراكز والأقسام ٣ مراكز. بنسبة حوالي ٤.١٥% من إجمالي عدد المراكز.
- يبلغ نصيب محافظة كفر الشيخ من عدد هذه المراكز والأقسام ١ مركز. بنسبة حوالي ١.٣٨% من إجمالي عدد المراكز. ويوضح الجدول التالي رقم (٧-١٢) المراكز الواقعة بالفئة الأقل تميزاً تنموياً. كما يوضح الجدول رقم (٧-١٣) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأقل تميزاً تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية.

جدول رقم (٧-١٢) المراكز الواقعة بالفئة الأقل تميز تنموي

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الأسكندرية	قسم باب شرقي	٠.٣٨٨٤٥١٧٨١
	قسم كرموز	٠.٢٧٣٣٨٤٦٥١
الإسماعيلية	قسم ثان الإسماعيلية	٠.٤٨٣٣٠٠٢٥٢
	مركز الإسماعيلية	٠.٣٢٦٣٨٧٤٧٩
الأقصر	قسم الأقصر	٠.٢٠٨٥٣٨١٦٢
البحيرة	مركز كوم حمادة	٠.٣٠٧١٤٩٢١٦
	مركز إيتاي البارود	٠.٢٩١٧٢٢٢٤٦
	مركز أبو حمص	٠.٠٧٩٤٧٣١٤
الجيزة	مركز البدرشين	٠.٤٦٢٤٠٧٧٧١
	قسم العجوزه	٠.٤٠٦٩٦٨٩٨٦
	مركز أوسيم	٠.٤٠٥٥٠٢٤٤٣

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	
	مركز إمبابة	٠.٣٢٩٩٥٣٤٩٤	
	مركز الجيزة	٠.١٩٣٩٣٤٧٣٥	
	مركز الصف	٠.١٣١١٣٩٧٤٦	
	مركز العياط	٠.١١٣٩٩٣٩٠٣	
الدقهلية	مركز طلخا	٠.٤٩٥٨٤١٧٠٧	
	قسم أول المنصورة	٠.٤٥٩٣٤٨٠٧٩	
	مركز شربين	٠.٤٥٠٤٧٦٠٢٥	
	مركز بلقاس	٠.٣٣٢٩٤١٠٤٧	
	قسم ثان المنصورة	٠.١٩٧١٠٠٠٦	
	مركز المنزلة	٠.٠٧٢٢٧٨٣٩	
	مركز دكرنس	٠.٠٦٥٤٩٠٩٨٩	
	قسم فيصل	٠.٠٤١٨٨٢٢٧٣	
	الشرقية	مركز أبو حماد	٠.٣٦٧٢٥٧٨٣٤
		مدينة ديرب نجم	٠.٢٢٢٨٢٠١٦٩
مركز أبو كبير		٠.١٣٦٦٠٣٧٦٨	
مركز الحسينية		٠.٠٦٩٩٦١٤٣٨	
الغربية	مركز سمند	٠.٣٦١٥٩١٧	
	قسم أول طنطا	٠.٣٤٢٠٢٨٠٣٤	
	قسم ثان طنطا	٠.٣٣٤٩٤٣٩٥٧	
	قسم ثان المحلة الكبرى	٠.٣٠٧٧٧٦٢٦	
	قسم أول المحلة الكبرى	٠.٢٦١٣٥٢٧١٢	
الفيوم	مركز سنورس	٠.٣٨١٨٩٣٥١٨	
	مركز أطسا	٠.٢٠٣٥٣٠٥٤٤	
	مركز الفيوم	٠.٠٥٤٤٧١٦٧١	
القاهرة	قسم البساتين	٠.٤٩٥٩٨٩١٥٦	
	قسم روض الفرج	٠.٣٨٤٩٨٠٤٣٣	
	قسم النزهة	٠.٣٢٦٧٠٣٢٧	
	قسم السيدة زينب	٠.١٢١١٦٢٩٨٥	
المنوفية	مركز الباجور	٠.٤١٣٣٠٥٧	
	مركز منوف	٠.٢٢٣٦٤٩٩٢٥	
	مركز تلا	٠.١٥٦٢٣٥٠٧٥	

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
المنيا	مركز بركة السبع	٠.٠٥٢٣٦٢٦٦٢
	مركز سمالوط	٠.٣٢٦٨٨٥٩٤٢
	قسم المنيا	٠.٣٠٦١٢٣٠٤٢
	مركز بنى مزار	٠.٢٧٨٨٣٩٢٣٦
	مركز المنيا	٠.٢٥٩٠٤٥٣٠٤
	مركز مغاغة	٠.٢٣٦١٢٧٦٦٢
	مركز أبو قرقاص	٠.١٧٤٦٥٢٤٦٢
	مركز ملوى	٠.٠٦١٠٠٢٧٩٩
أسوان	مركز أدفو	٠.١٥٣٧٥٧٥١١
	مركز ديروط	٠.٢٦٧٨٠٥٢٠٧
أسيوط	قسم أول أسيوط	٠.٢١٨٥١٥٦٨٣
	مركز أسيوط	٠.١٠٤٥٦٥٥١٧
	مركز أبو تيج	٠.٠٠٥٨١٣٧١٣
بنى سويف	مركز الواسطى	٠.١٨٨٧٨٠٤١
	قسم بنى سويف	٠.١٠٢٠٥٨٦٠٥
	مركز بنى سويف	٠.٠٨٧٧٨٧٣٩٩
	مركز بيا	٠.٠٦٩٨٨٥٥٤٩
بورسعيد	قسم الزهور	٠.١٩٠٥٤٨٢٨
دمياط	مركز دمياط	٠.٤٩٥٩٨٩١٥٦
	مركز كفر سعد	٠.١٦٥٥٤٧١٤٨
سوهاج	مركز البلينا	٠.٢٣٧٤٣٢٧٦٩
	مركز سوهاج	٠.٢٢٥١٩١١٩٩
	مركز اخميم	٠.١٩٤٢٣٦٨٩٩
	مركز طما	٠.٠٦١٢١٩٨٣٩
	مركز المراغة	٠.٠١١٤٦٨٣٤٧
قنا	مدينة قوص	٠.١١٠٥٨١٢٠١
	مركز إسنا	٠.٠٤٥٢٦٩٩٢٨
	مركز دشنا	٠.٠٢١٢٠٠٨٩٢
كفر الشيخ	مركز سيدى سالم	٠.٠٤٣٦٩٠١٨٧

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-١٣)

التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأقل تميزاً تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية

المحافظة	عدد المراكز الإجمالي	عدد المراكز ذات الفئة الأقل تميزاً تنموياً	النسبة المئوية (%)
الأسكندرية	١٧	٢	١١.٧٦
الإسماعيلية	٨	٢	١١.٧٦
الأقصر	٣	١	٥.٨٨
البحيرة	١٨	٣	١٧.٦٥
الجيزة	٢٢	٧	٤١.١٨
الدقهلية	٢١	٧	٤١.١٨
السويس	٥	١	٥.٨٨
الشرقية	٢١	٤	٢٣.٥٣
الغربية	١٢	٥	٢٩.٤١
الفيوم	٧	٣	١٧.٦٥
القاهرة	٤١	٤	٢٣.٥٣
المنوفية	١٢	٤	٢٣.٥٣
المنيا	١٢	٧	٤١.١٨
أسوان	٧	١	٥.٨٨
أسيوط	١٤	٤	٢٣.٥٣
بني سويف	٩	٤	٢٣.٥٣
بورسعيد	١١	١	٥.٨٨
دمياط	٨	٢	١١.٧٦
سوهاج	١٨	٥	٢٩.٤١
قنا	١٢	٣	١٧.٦٥
كفر الشيخ	١٢	١	٥.٨٨
الإجمالي	٢٩٠	٧١	٢٤.٤٨
إجمالي المراكز الكلي	٣٤٣	٧١	٢٠.٧٠

المصدر: الباحث

٧-٢-٤-٥ الفئة الخامسة: المراكز المتأخرة تنموياً

وتتضمن ٢٠٠ مركز وقسم تقع ضمن جميع محافظات الجمهورية. وقد حصلت هذه المراكز على معامل ثقل تنموي يتراوح بين (-٠.٠٠١) حتى (-٠.٩٧)، ويمثل عدد هذه المراكز نسبة حوالي ٥٨.٣١% من مجموع مراكز وأقسام الجمهورية، وكان أعلى هذه المراكز هو مركز قنا (محافظة قنا) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (-٠.٠٠١)، وكان أقل هذه المراكز هو قسم القصير (محافظة البحر الأحمر) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (-٠.٩٧).

- يبلغ نصيب محافظة الأسكندرية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٧ مراكز بنسبة حوالي ٣.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الإسماعيلية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٦ مراكز بنسبة حوالي ٣.٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الأقصر من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٢ مركز بنسبة حوالي ١% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة البحر الأحمر من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٨ مراكز بنسبة حوالي ٤% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة البحيرة من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ١١ مركز بنسبة حوالي ٥.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الجيزة من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٧ مراكز بنسبة حوالي ٣.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الدقهلية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٩ مراكز بنسبة حوالي ٤.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة السويس من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٣ أقسام بنسبة حوالي ١.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الشرقية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ١٣ مركز بنسبة حوالي ٦.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الغربية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٢ مركز بنسبة حوالي ١.٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الفيوم من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٣ مراكز بنسبة حوالي ١.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.

- يبلغ نصيب محافظة القاهرة من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٢١ قسم بنسبة حوالي ١٠.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة القليوبية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٥ مراكز بنسبة حوالي ٢.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة المنوفية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٥ مراكز بنسبة حوالي ٢.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة المنيا من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٤ مراكز بنسبة حوالي ٢.٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الوادي الجديد من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٤ مراكز بنسبة حوالي ٢.٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة أسوان من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٥ مراكز بنسبة حوالي ٢.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة أسيوط من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ١٠ مراكز بنسبة حوالي ٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة بني سويف من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٥ مراكز بنسبة حوالي ٢.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة بورسعيد من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٨ مراكز بنسبة حوالي ٤% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة جنوب سيناء من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٧ مراكز بنسبة حوالي ٣.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة دمياط من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٤ مراكز بنسبة حوالي ٢% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة سوهاج من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ١٣ مركز بنسبة حوالي ٦.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة شمال سيناء من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ١١ مركز بنسبة حوالي ٥.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة قنا من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٨ مراكز بنسبة حوالي ٤% من إجمالي عدد المراكز بها.

- يبلغ نصيب محافظة كفر الشيخ من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ١١ مركز بنسبة حوالي ٥.٥% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة مرسى مطروح من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٨ مراكز بنسبة حوالي ٤% من إجمالي عدد المراكز بها. ويوضح الجدول التالي رقم (٧-١٤) المراكز الواقعة بالفئة المتأخرة تنموياً. كما يوضح الجدول رقم (٧-١٥) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة المتأخرة تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية.

جدول رقم (٧-١٤) المراكز الواقعة بالفئة المتأخرة تنموياً

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الأسكندرية	قسم الجمرك	-٠.٢٨٢٨٠١٣٥٨
	قسم ثان الرمل	-٠.٤٠٥٩٠٤٥٩
	الساحل الشمالي - جزء	-٠.٤٢٦١٢٠١٩١
	قسم اللبان	-٠.٧١٣٠٤٥٨٦١
	مدينة برج العرب الجديدة	-٠.٧٢٣٩١٤٨٨٩
	قسم العطارين	-٠.٧٤٤٠٩٥٩٨
	قسم المنشية	-٠.٩٢٥٠٨٦٦٩٧
الإسماعيلية	قسم ثالث الإسماعيلية	-٠.١٧٧٨٦١١٢٤
	مركز التل الكبير	-٠.٣٠٧٦٢١٠٥٣
	مركز فايد	-٠.٣٩٠٦٣٩٤٥٧
	مركز القنطرة	-٠.٤٣٢٥٨٨٢٨١
	مدينة القنطرة شرق	-٠.٦٩٥٩٢٦٣٦٧
	قسم أول الإسماعيلية	-٠.٧٦٤٩٦٩٧٣
الأقصر	مركز الأقصر	-٠.٢٧٤٤١٣٥٩٩
	مركز شرطة طيبة	-٠.٧٩٤٣١٧٤٩
البحر الأحمر	قسم أول الغردقة	-٠.٠٤٦١٥٤٠٩٢
	قسم الشلاتين	-٠.٢٥١٨٨٣٥٢٥
	قسم ثان الغردقة	-٠.٥٩٤٣٣٧٥١٥
	قسم رأس غارب	-٠.٧١٥٢٣١٥٥٩
	قسم حلايب	-٠.٧٧٠٩٢١٢٩٥
	قسم سفاجا	-٠.٧٨٥٥٢٩٦٦٣
	قسم مرسى علم	-٠.٩٤٣٠٤٣٥٦

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
البحيرة	قسم القصير	-٠.٩٧٥٩٣١٥١٤
	مركز المحمودية	-٠.١٠٤٧٧٤٤٠٣
	مركز أبو المطامير	-٠.١٤٨٧٧٩٢٨٣
	مركز شبراخيت	-٠.٢١٤٧٥٦٤٧٣
	مركز رشيد	-٠.٢٤٣٠.٤٢١٦٣
	مركز الدلنجات	-٠.٢٥٨٥٩٨٢٠٦
	مركز إدكو	-٠.٣٩٦٩٠.٣٠٤٩
	مركز بدر	-٠.٤٠٣٥٥٤٩٩٧
	مركز حوش عيسى	-٠.٤٨٢٤٢٩٧٣٢
	مركز الرحمانية	-٠.٥٨٥٥٦٦٩٨٨
	مركز وادى النطرون	-٠.٦٦١٩٠.١٦٤٢
	مركز غرب النوبارية	-٠.٨٤٦٥٠.٧٦٨٦
الجيزة	مركز أطفح	-٠.١٤٠.١١٧٩٤٣
	قسم ثان ٦ أكتوبر	-٠.٣٤٣٧٢٧٤٢٩
	قسم الدقى	-٠.٣٧٤٢٧٩٩٩٨
	قسم الحوامدية	-٠.٤٠٩٢٥٣٣٨٢
	قسم الشيخ زايد	-٠.٥٦٩٩٨٥٨٠.٢
	قسم أول ٦ أكتوبر	-٠.٩٢٠٠٠.٢٠٩٦
	قسم الواحات البحرية	-٠.٩٣١٠.٥١٢٤٦
الدقهلية	مركز منية النصر	-٠.١٩٦٩٢٤٨٠.١
	مركز نبروة	-٠.٢٧١٧٠.٧٣١٦
	قسم ميت غمر	-٠.٤٤٨٩٣٠.٤٠٨
	مركز المطرية	-٠.٥٣١٢٣٩١٤٩
	مركز تمى الأمديد	-٠.٦٠٨٠.٣٩٩٨٣
	مركز الجمالية	-٠.٦٩١٠.٦٢٩٥٤
	مركز بنى عبيد	-٠.٧٧٠.٢٨٧٣٤٣
	مركز محلة دمنة	-٠.٨٥٨٥١٥٦٦٧
	مركز ميت سلسيل	-٠.٩٦٥٤٧٥٣٦٢
	قسم الجنائين	-٠.٥٣٠٠.٥٨٤٧١
السويس	قسم السويس	-٠.٦٨٨٩٠.٤١٠.١
	مدينة عتاقة	-٠.٩٣٠.٢٦٠.٢٢

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الشرقية	قسم ثان الزقازيق	-٠.١١٣١٧٨٥٣٦
	مركز ههيا	-٠.٢٢٨٢٠٠٧١٣
	قسم أول الزقازيق	-٠.٢٧٧٢٠٧٦٣٤
	مركز كفر صقر	-٠.٣٢٤٠٣٤٨٨٢
	مركز مشتول السوق	-٠.٤٠٥٠١٣٣٠٨
	مركز الإبراهيمية	-٠.٥٦٧٢٠٠٥٥٢
	مركز أولاد صقر	-٠.٦١٨٣٢٣٤١٥
	قسم القرين	-٠.٦٥١٢٨٠٦٦٧
	قسم فاقوس	-٠.٧٣٦٤٤٩٠٤٨
	قسم القنايات	-٠.٨٢٦٧٤٥٧
	قسم ثان مدينة العاشر من رمضان	-٠.٨٩١٠٢٦٤٠٢
	قسم أول مدينة عشرة رمضان	-٠.٩٢٢٩٩٨٣٠٨
قسم الصالحية الجديدة	-٠.٩٢٨٣٢٥٥٢١	
الغربية	مركز قطور	-٠.٠٥٢٠٦٠٢٤٦
	مركز بسيون	-٠.٠٦٨٦١٠٤٠٦
	مركز إيشواى	-٠.٠٦٥٥٦٢٤٨١
الفيوم	مركز طامية	-٠.٢٦٦٢٥٣٦٧٥
	مركز يوسف الصديق	-٠.٣١١٥٩٣٦٧٧
	قسم مصر الجديدة	-٠.١١١٦١٤٨٤١
القاهرة	قسم بولاق	-٠.٣٥٨٣٤٥٨٧٦
	قسم شبرا	-٠.٣٩٧٦١٦٣٧
	قسم الوايلي	-٠.٤٤٠٤٦٠٢٢٩
	قسم التبين	-٠.٥٠٤١٢٥٠٦٩
	قسم الدرب الاحمر	-٠.٥٤٠٠٧٦٠٢٣
	قسم طره	-٠.٥٥٤٥٤٧٣٧
	قسم المعادي	-٠.٥٥٨٢٦٠٢١
	قسم ثان مدينة نصر	-٠.٥٥٨٧٥٩٥٨
	قسم الجمالية	-٠.٦١٩٩٤٣٨٢٧
	قسم ثالث القاهرة الجديدة	-٠.٦٢٣٦٠٩٤٥٧
	قسم باب الشعرية	-٠.٦٣٤٠٧٥٩٧٧
	قسم ١٥ مايو	-٠.٦٦٢٤٩٢٥٨٧

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	قسم الظاهر	-٠.٦٦٧٦٧٨٨.٢
	قسم الشروق	-٠.٧١٠٠٠٣١٣٥
	قسم ثان القاهرة الجديدة	-٠.٧٢٩٧٧١١١٧
	قسم أول القاهرة الجديدة	-٠.٧٦٣٩٩٨٩٧٤
	قسم عابدين	-٠.٨٣٦٥٥٩١٩١
	قسم مدينة بدر	-٠.٨٤٨٨٧٥٢٤٦
	قسم الموسيقى	-٠.٩٤٢٠٤٨٣١٥
	قسم الأزبكية	-٠.٩٥٨١٧٦٦٣٨
	قسم بنها	-٠.١١٨٢٩٢٨٨٦
القليوبية	مركز كفر شكر	-٠.٣٥٠٤١١٥٣٥
	قسم قليوب	-٠.٤٥٢٩٣٩٦٨١
	قسم قها	-٠.٨٧١٨١٥٤٩٦
	قسم العبور	-٠.٩٤٢٠٧٣٥٥١
المنوفية	قسم شبين الكوم	-٠.٠١٠٥٦٥١١١
	مركز الشهداء	-٠.٠٥٤٥٥٠١٢١
	مركز مدينة السادات	-٠.٤٣٤٨٣٥٥٩٢
	قسم مدينة منوف	-٠.٥٩٢٧٢٥١٢٧
	قسم سرس الليان	-٠.٩٣٠٦٠٩٣٨٣
	مركز ديرمواس	-٠.٢٠٨٤١٩١٤٥
المنيا	قسم ملوى	-٠.٢٩٩٣٢٣٦١٩
	مركز مطاي	-٠.٣٦٠٩٩٨٨٠٧
	مركز العدوة	-٠.٥٧٥٧٥٩٦٨٢
	مركز شرطة الداخلة	-٠.٣٨٢٩٧٩٢٤٩
الوادى الجديد	مركز الفرازة	-٠.٦٣١٢٣٩١٤٦
	قسم شرطة الخارجة	-٠.٦٤٨٤٣٨١٨١
	مركز شرطة باريس	-٠.٧٩٩٩٤٥٩٥٨
أسوان	مركز كوم أمبو	-٠.٢٥٨٧٨٧٥٢١
	مركز أسوان	-٠.٥٥٤١٢٠٦٤
	مركز دراو	-٠.٦٦٠٧٨٧٠٥٤
	مركز نصر	-٠.٧٣٦٢٣٨٩٣
	مركز أبو سمبل	-٠.٩٠٨٧١٦٠٤٢

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
أسيوط	مركز منفوط	-٠.٠٠٢١٦١٦٨٦
	قسم ثان أسيوط	-٠.١٢٤١٠٣٠٩٦
	مركز القوصية	-٠.١٤٥٦٧٤٥٢٤
	مركز أبنوب	-٠.٢١٥٦٨٧٠٣٥
	مركز الفتح	-٠.٣٠٤٥٢٣٧٧٦
	مركز البدارى	-٠.٣١٦٧١٣٣١٢
	مركز صدفا	-٠.٤٦٥٢٥٨٦٦٢
	مركز ساحل سليم	-٠.٥٦٠٨٧٧١٧٩
	مركز الغنايم	-٠.٥٧٠٣٨٣٥٦٦
	مدينة أسيوط الجديدة	-٠.٦٣٢٠٢٢٢٦٨
بنى سويف	مركز الفشن	-٠.٠٣٠٧٣٤٣٤٥
	مركز ناصر - بوش سابقاً	-٠.٠٩٧٩٩٢٢٠٤
	مركز أهناسيا	-٠.١٥٢٩٨٨١١٧
	مركز سمسطا	-٠.٤٠٦٧٣٤١٩٨
	قسم مدينة بنى سويف الجديدة	-٠.٩٣١٠٢٠٧٤
بورسعيد	قسم المناخ	-٠.٢٨١٣٣٣٣٧٥
	قسم مبارك - شرق التفريعة	-٠.٤٨٦٧٧٦٢٦
	قسم الضواحي	-٠.٤٩٢٢٠٨٣٧٢
	قسم بورفؤاد	-٠.٦١٨٩٥٩٥٣٣
	قسم جنوب ثان	-٠.٦٤٦٣٢٣٢٠١
	قسم الجنوب	-٠.٦٥١٨٠٨٣٦٤
	قسم العرب	-٠.٧٣٦٧٧٩٢١
	قسم الشرق	-٠.٩٦٥١٥٠٠٠٣
جنوب سيناء	قسم شرطة طابا	-٠.٤٧٧٩١٣٤٨٥
	قسم سانت كاترين	-٠.٦٧٦٥٨٣٨٢٦
	قسم رأس سدر	-٠.٨٤٩٩٧٠٨٧٩
	قسم نويبع	-٠.٨٦٤٧٤١٢٢
	قسم شرم الشيخ	-٠.٨٧٥٣٦٦٩٢٧
	قسم الطور	-٠.٨٩٧٢٣٤٢٢٦
	قسم دهب	-٠.٩٤٣٧٨٩٤٤٣
دمياط	مركز فارسكور	-٠.١٤٥٥٧٢١٨٧

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
سوهاج	مركز الزرقا	-٠.٦٢٢٩٠٥٧٩٨
	قسم ثان دمياط	-٠.٧٢٨٩٨٥١٧
	قسم أول دمياط	-٠.٧٦٠٥٩٨٩٦٦
	مركز المنشأة	-٠.٠٢٤٥٣٦٩١١
	مركز جرجا	-٠.٢٢٨٥١٥٥٨
	مركز طهطا	-٠.٣١١٣٩٨٥٩٣
	مركز جهينة الغربية	-٠.٣٢٠٦٧٧٣٣٩
	مركز العسيرات	-٠.٣٢٦٥٤٠٥٧
	مدينة دار السلام - أولاد طوق شرق سابقاً	-٠.٣٣٣٢٣٢٨٨٦
	قسم أول سوهاج	-٠.٣٥٩٩٠٢٤٤٧
	مركز ساقلته	-٠.٤٠٢٣٥٠٣٠٣
	قسم طهطا	-٠.٤٢٣٣٧٠٦١٧
	قسم مدينة جرجا	-٠.٤٢٦٣٩٢١٠٣
	مدينة سوهاج الجديدة	-٠.٤٣٧٤١٥٥٣٩
شمال سيناء	قسم ثان سوهاج	-٠.٧٨٣٥٠٩٩٠٩
	قسم الكوثر	-٠.٨١٠١٩٣١٤٦
	قسم بئر العبد	-٠.٣٩٧٩٥٧٧
	قسم الحسنة	-٠.٤١٥٣٢٠٦٤١
	قسم الشيخ زويد	-٠.٤٥٨١٠١٢١٦
	قسم رفح	-٠.٤٦٠٠٥٢٩٦٥
	قسم شرطة رمانة	-٠.٥١٧٢١٦٤٦٩
	قسم نخل	-٠.٥٦٨٦٥٢٢٩٧
	قسم شرطة القسيمة	-٠.٥٧٥١٠٦٣٧
	قسم رابع العريش	-٠.٧٥٧٢٩٨٣٧٨
	قسم ثان العريش	-٠.٧٦٨٠٩٤٢٤١
	قسم ثالث العريش	-٠.٨٣٩٠٠٤١٣
	قسم أول العريش	-٠.٨٥٥٥٢٣٥٩٣
	قنا	مركز قنا
قسم قنا		-٠.٠٤٨٥٧٧٩
مركز أبو طشت		-٠.٠٦٣٤٩٨٩٨
مركز فرشوط		-٠.٥٠٩٤٩٢٦٤٣

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	مركز أرمنت	-٠.٥١٣٢٩٣٥١٧
	مركز نقادة	-٠.٥١٩٤٨٤٣١١
	مركز قفط	-٠.٥٦٢٥٥٦٨.١
	مركز الوقف	-٠.٦٢٥٩١١٥٦٨
كفر الشيخ	مركز دسوق	-٠.٠٠٥٥١٥٤.٧
	مركز كفر الشيخ	-٠.٠٢٢٣٤٤٥٥٦
	مركز مطوبس	-٠.٢٣٦٩٧٨٥٥٩
	مركز بيلا	-٠.٢٩٠٥٣١٣٧٢
	مركز قلين	-٠.٢٩٤٧٨١٥٥٦
	قسم كفر الشيخ	-٠.٢٩٦٣٣٥٣٣١
	مركز البرلس	-٠.٣١٧٦٤٣.٨٣
	قسم دسوق	-٠.٤٤٢٧٨٧١٦١
	مركز الحامول	-٠.٤٥٢٥٩٣٥٦٨
	مركز فوه	-٠.٥١٣٦٢٨٧.٣
	مركز الرياض	-٠.٧٤٦٠٣٩٨٢
	قسم مرسى مطروح	-٠.٠١٠٦٨١٦٦٦٩
	قسم سيدى برانى	-٠.٣٨٦٣٦٥٢٣٢
	قسم السلوم	-٠.٤٢٠٤٨٠١٦٨
قسم الضبعة	-٠.٤٨٦٧٥٨٨٢٧	
مركز سيوة	-٠.٤٩٩٦٩.٩١٣	
قسم الحمام	-٠.٦٦٨٤٢٧١٢١	
قسم مارينا العلمين السياحية	-٠.٧٢٣٤٢٣٦٨٩	
الساحل الشمالي	-٠.٧٣٩٨٨٢١٩٤	
مرسى مطروح		

المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-١٥)

التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة المتأخرة تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية

المحافظة	عدد المراكز الإجمالي	عدد المراكز ذات الفئة المتأخرة تنموياً	النسبة المئوية (%)
الأسكندرية	١٧	٧	٤١.١٨
الإسماعيلية	٨	٦	٧٥.٠٠
الأقصر	٣	٢	٦٦.٦٧
البحر الأحمر	٨	٨	١٠٠.٠٠
البحيرة	١٨	١١	٦١.١١
الجيزة	٢٢	٧	٣١.٨٢
الدقهلية	٢١	٩	٤٢.٨٦
السويس	٥	٣	٦٠.٠٠
الشرقية	٢١	١٣	٦١.٩٠
الغربية	١٢	٢	١٦.٦٧
الفيوم	٧	٣	٤٢.٨٦
القاهرة	٤١	٢١	٥١.٢٢
القليوبية	١٤	٥	٣٥.٧١
المنوفية	١٢	٥	٤١.٦٧
المنيا	١٢	٤	٣٣.٣٣
الوادي الجديد	٤	٤	١٠٠.٠٠
أسوان	٧	٥	٧١.٤٣
أسيوط	١٤	١٠	٧١.٤٣
بني سويف	٩	٥	٥٥.٥٦
بورسعيد	١١	٨	٧٢.٧٣
جنوب سيناء	٨	٧	٨٧.٥٠
دمياط	٨	٤	٥٠.٠٠
سوهاج	١٨	١٣	٧٢.٢٢
شمال سيناء	١١	١١	١٠٠.٠٠
قنا	١٢	٨	٦٦.٦٧
كفر الشيخ	١٢	١١	٩١.٦٧
مرسي مطروح	٨	٨	١٠٠.٠٠
الإجمالي	٣٤٣	٢٠٠	٥٨.٣١
إجمالي المراكز الكلي	٣٤٣	٢٠٠	٥٨.٣١

المصدر: الباحث

٧-٢-٤-٦ الفئة السادسة: المراكز الأكثر تأخراً تنموياً

وتتضمن ١٠ مراكز وأقسام تقع ضمن ٧ محافظات من محافظات الجمهورية، وقد حصلت هذه المراكز على معامل ثقل تنموي يتراوح بين (-١.٠٠٣) حتى (-١.٣٣٣). ويمثل عدد هذه المراكز نسبة حوالي ٢.٩٢% من مجموع مراكز الجمهورية، وكان أعلى هذه المراكز والأقسام هو قسم أبو رديس (محافظة جنوب سيناء) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (-١.٠٠٣). وكان أقل هذه المراكز هو قسم الزمالك (محافظة القاهرة) وحصل على معامل ثقل تنموي قدره (-١.٣٣٣).

- يبلغ نصيب محافظة الأسكندرية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي قسم واحد بنسبة حوالي ١٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة الدقهلية من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي مركز واحد بنسبة حوالي ١٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة القاهرة من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٢ قسم بنسبة حوالي ٢٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة المنيا من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي واحد بنسبة حوالي ١٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة بورسعيد من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٢ قسم بنسبة حوالي ٢٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة جنوب سيناء من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي قسم واحد بنسبة حوالي ١٠% من إجمالي عدد المراكز بها.
- يبلغ نصيب محافظة دمياط من عدد هذه المراكز والأقسام حوالي ٢ مركز بنسبة حوالي ٢٠% من إجمالي عدد المراكز بها. ويوضح الجدول التالي رقم (٧-١٦) المراكز الواقعة بالفئة الأكثر تأخراً تنموياً. كما يوضح الجدول رقم (٧-١٧) التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأكثر تأخراً تنموياً مقارنة بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية. كما يوضح الشكل رقم (٧-٢) تصنيف المراكز والأقسام الإدارية في مصر إلى فئات تنموية طبقاً للعامل الأول.

جدول رقم (٧-١٦) المراكز الواقعة بالفئة الأكثر تأخراً تنموياً

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الأسكندرية	قسم برج العرب	-١.١٤٦٠٣٢٦٦٣
الدقهلية	مركز جمسة	-١.١٢٦٥٩٧٥٣
القاهرة	قسم قصر النيل	-١.٢٨٧٥١٥٤٧٢
	قسم الزمالك	-١.٣٣٣٢٣٨٦٩
المنيا	مدينة المنيا الجديدة	-١.٢٢٤٩٥٧٣٢٥
بورسعيد	قسم المناصرة - عزب بورسعيد	-١.١١٢٩٨٤٩٩٢
	قسم بورفؤاد ثان	-١.٢٤٠١٦٠٤١
جنوب سيناء	قسم أبو رديس	-١.٠٠٣٥٦٧١٧٢
دمياط	قسم رأس البر	-١.٢٠١٩١٠٤٠٦
	قسم مدينة دمياط الجديدة	-١.٢٣٤٣٨٥٥٩٩

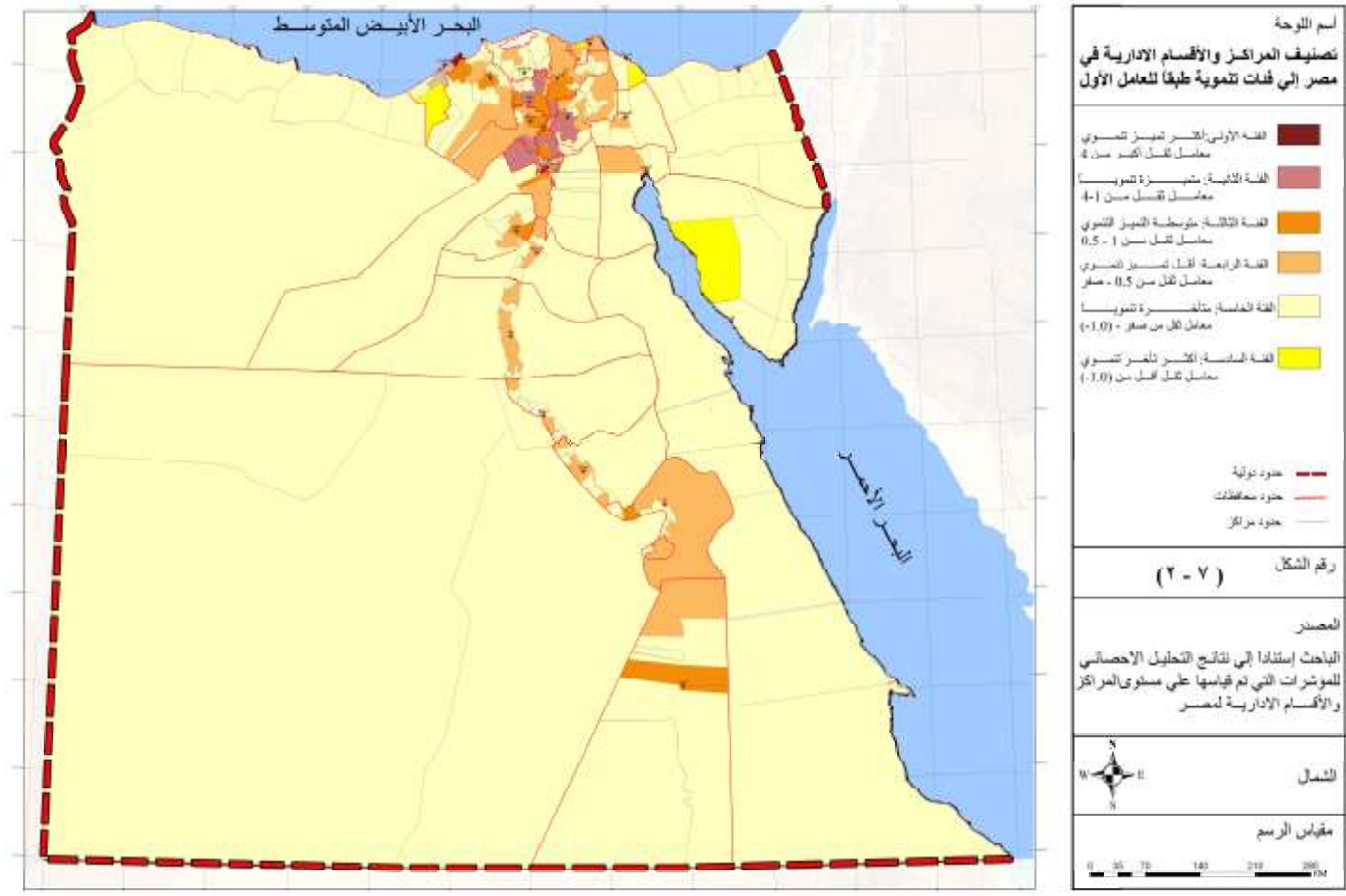
المصدر: الباحث

جدول رقم (٧-١٧)

التوزيع النسبي للمراكز ذات الفئة الأكثر تأخر تنموياً مقارنةً بإجمالي مراكز وأقسام الجمهورية

المحافظة	عدد المراكز الاجمالي	عدد المراكز ذات الفئة الأكثر تأخر تنموياً	النسبة المئوية (%)
الأسكندرية	١٧	١	٥.٨٨
الدقهلية	٢١	١	٤.٧٦
القاهرة	٤١	٢	٤.٨٨
المنيا	١٢	١	٨.٣٣
بورسعيد	١١	٢	١٨.١٨
جنوب سيناء	٨	١	١٢.٥٠
دمياط	٨	٢	٢٥.٠٠
الإجمالي	١١٨	١٠	٨.٤٧
إجمالي المراكز الكلي	٣٤٣	١٠	٢.٩٢

المصدر: الباحث



٧-٣ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تحديد العامل التنموي لجميع المراكز والأقسام على مستوى مصر. ويمكن إستعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- إختار الباحث حوالي ٧٠ مؤشراً في المجالات المختلفة (سكانية إجتماعية - سكانية إقتصادية في مجال قوة العمل - سكانية خدمية - إقتصادية) لتحديد معامل النقل التنموي لجميع المراكز والأقسام الإدارية لمحافظة الجمهورية.

- ثم تم تطبيق أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis)، وأسلوب التحليل التجميعي (Cluster Analysis) للمؤشرات وتم الخلوص منها بأن هناك ١٥ عاملاً تؤثر في التغيير بين الحالات وأن الثلاثة عوامل الأولي منها أكثر العوامل تعبيراً عن التغيير بين الحالات بنسب شرح للتغيير مقدارها ٢٠.٧٥% و ١٠.٩٨% و ٧.٨٢% على الترتيب. وأكبرهم علي الإطلاق هو العامل الأول والذي يتكون من ١٩ مؤشراً منهم ٣ مؤشرات تدخل ضمن الخصائص السكانية الإجتماعية، وال ١٦ مؤشر الباقية تدخل ضمن الخصائص السكانية الإقتصادية (قوة العمل).

- بناءً علي العامل الأول تم تصنيف جميع المراكز والأقسام الإدارية بمحافظات الجمهورية طبقاً لتميزها التنموي إلى ٦ فئات. يبلغ من يقع منهم داخل الفئات الأكثر تميزاً والتميزة والمتوسطة التميز والأقل تميزاً حوالي ١٣٣ مركز وقسم تمثل ٣٨.٨% من العدد الإجمالي. ويبلغ عدد من يقع منهم داخل الفئتين المتأخرة والأكثر تأخراً حوالي ٢١٠ مركز وقسم تمثل ٦١.٢% من العدد الإجمالي.

- تقع المراكز الأكثر تميزاً بمحافظتي الأسكندرية والجيزة (٣ مراكز)، وتقع المراكز المتميزة بـ ٨ محافظات هي القاهرة والجيزة والقليوبية والأسكندرية والمنوفية والغربية والشرقية والدقهلية (٣٠مركز)، أما المراكز المتوسطة والأقل تميزاً تنموياً فتنشر علي معظم المحافظات (١٠٠مركز).

- تنتشر المراكز المتأخرة بجميع المحافظات (٢٠٠مركز)، في حين تقع المراكز الأكثر تأخراً في ٧ محافظات هي الأسكندرية والدقهلية والقاهرة والمنيا وبورسعيد وجنوب سيناء ودمياط.

الفصل الثامن

تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة لمصر

الفصل الثامن: تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر

يهدف هذا الفصل إلى تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف نستعرض ما يلي:-

- الموارد الإقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر وتصنيف المراكز طبقاً لها.
- الربط بين التميز التنموي والموارد الإقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الإدارية بمصر.
- أهداف وأسس ومعايير تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة
- التشكيل المقترح للوحدات التنموية الإقليمية لمصر

٨-١ الربط بين التميز التنموي والموارد الإقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الإدارية بمصر

بعد أن توصلنا في الفصل السابق إلى تحديد العامل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر. وتحديد معامل الثقل التنموي لها. فضلاً عن تصنيفها إلى ستة فئات تنموية. كان لا بد أن نقوم بالتعرف علي الموارد المكانية المتوفرة بهذه المراكز والأقسام الإدارية بهدف ربط معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه بالإمكانات الإقتصادية المتوفرة بها لتكوين فكرة عن كافة فرص التنمية الممكنة بها بشكل دقيق ليسهل تقسيم مصر لوحدات تنموية إقليمية وتحديد أولويات التنمية لها.

٨-١-١ الموارد الإقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر

إعتمد الباحث في تحديد الموارد الإقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر علي البيانات المتاحة في دراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر حتي عام ٢٠١٧م وقام بإعداد خريطة رقمية بواسطة أحد برامج نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S) تتضمن قاعدة معلومات مكانية عن كافة الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة وتشمل الآتي^١:-

- أراضي مخصصة لأنشطة الإستصلاح الزراعي.
- أراضي مخصصة لوزارة السياحة.
- أراضي مخصصة للأنشطة التعدينية.

^١المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - خريطة التنمية والتعمير لمصر حتى عام ٢٠١٧م - عام ١٩٩٨م.

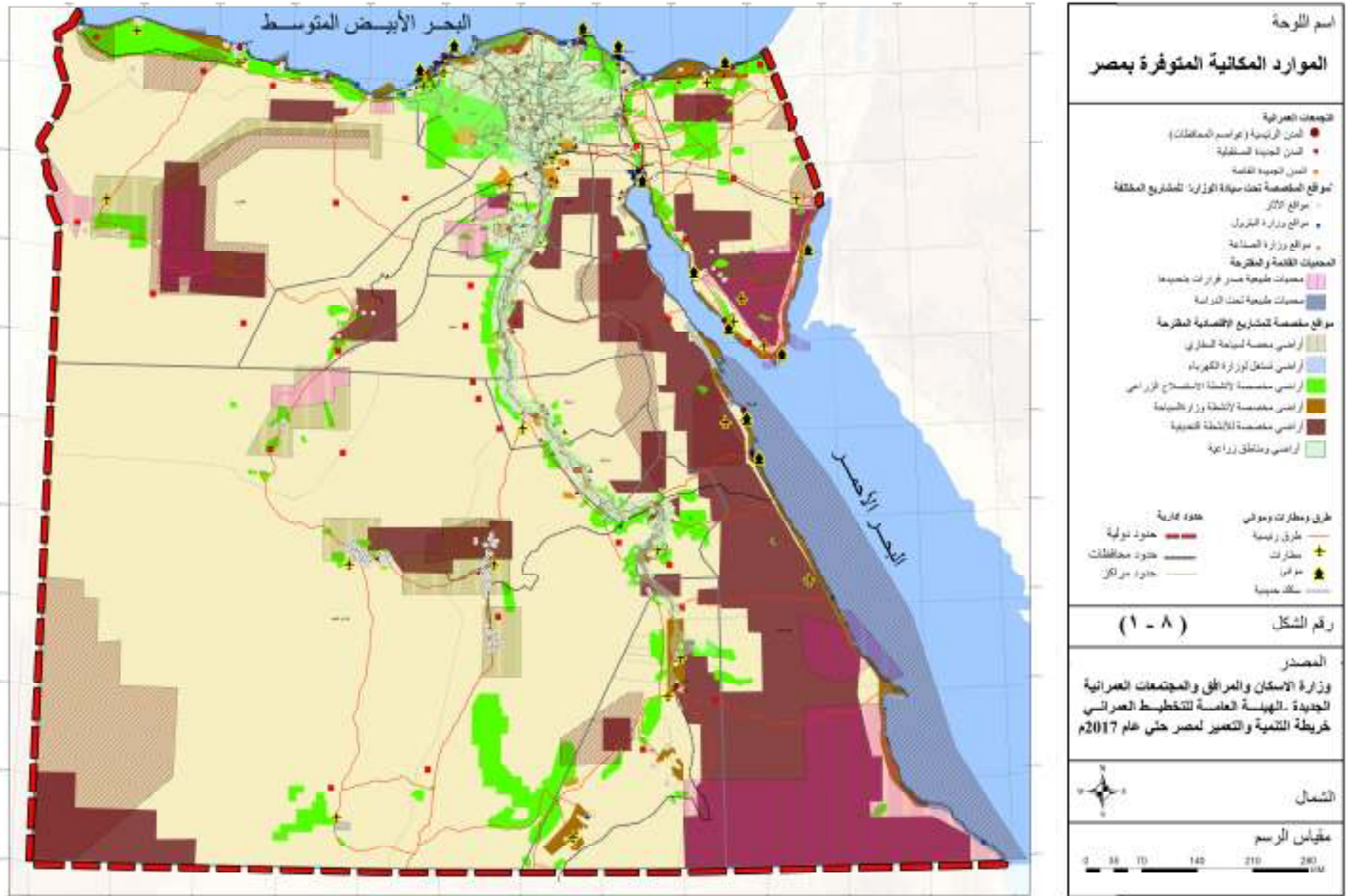
- محميات طبيعية صادر لها قرار رسمي.
- أراضي زراعية.
- أماكن مخصصة لسياحة السفاري.
- مواقع الآثار.
- مواقع وزارة البترول.
- مواقع وزارة الصناعة.
- أراضي تستغل لوزارة الكهرباء.

وبناء على قاعدة المعلومات التي تم إعدادها أمكن تحديد نصيب المراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر من الموارد المكانية المتوفرة. ويوضح الشكل رقم (٨-١) الموارد المكانية المتوفرة للمراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر.

٨-١-٢ تصنيف المراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر إلى فئات تنموية طبقاً للموارد الاقتصادية المكانية المتاحة

بعد التوصل إلى تحديد كافة الموارد المكانية المتوفرة بالمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر وتحديد نصيب كل مركز وقسم منها. سوف يقوم الباحث بتصنيف هذه المراكز والأقسام إلى فئات أو رتب (طبقاً للموارد المتوفرة بكل مركز). ونظراً لصعوبة الجمع بين هذه الموارد أو المقارنة بينها لتحديد أفضلية المراكز في توفر الموارد. ولكي يسهل التوحيد القياسي فقد تم تحديد وزن نسبي لكل مورد حسب الأهمية التنموية له وهو نظام يتم الإعتماد عليه للمقارنة بين عناصر أو متغيرات يصعب الجمع بينها.

ويتوقف الوزن النسبي على أهمية المورد ويتحدد وفقاً لرؤية الباحث. ولا يوجد في هذا الإطار مقياس واحد لتحديد درجة وأهمية الوزن النسبي لكل مورد. ولكن المهم توحيد المسطرة التي يمكن من خلالها توزيع الأوزان النسبية على المراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر وفقاً لكل مورد لتحديد أهمية كل مركز أو قسم إداري في التنمية بناءً على الوزن النسبي الإجمالي الذي حصل عليه. وفيما يلي توضيح للأوزان النسبية التي حصل عليها كل مورد من الموارد والتي تم حصرها بالمراكز والأقسام الإدارية في جميع محافظات مصر:-



شكل رقم (٨-١) الموارد المكانية المتوفرة للمراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر

- أراضي مخصصة لأشطة الإستصلاح الزراعي وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.
- أراضي مخصصة لوزارة السياحة وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.
- أراضي مخصصة للأنشطة التعدينية وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.
- محميات طبيعية صادر لها قرار رسمي وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.
- أراضي زراعية وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.
- أماكن مخصصة لسياحة السفاري وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.
- مواقع الآثار وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ٥ درجات عن كل موقع يتوفر بها.
- مواقع وزارة البترول وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ٥ درجات عن كل موقع يتوفر بها.
- مواقع وزارة الصناعة وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ٥ درجات عن كل موقع يتوفر بها.
- أراضي تستغل لوزارة الكهرباء وحصلت المراكز التي تشملها على وزن نسبي مقداره ١ درجة عن كل كم ٢ يتوفر بها.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٨-١) الذي يوضح تصنيف المراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر طبقاً للأهمية النسبية لتوافر الإمكانيات الاقتصادية بها نجد أن معظم الموارد المكانية تتركز في المناطق والمحافظات الواعدة البكر مثل محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد وأسوان ومرسي مطروح وشمال وجنوب سيناء. والعكس حيث نجد أن المحافظات الحضرية (القاهرة- الأسكندرية-السويس-بورسعيد) أو المدن عواصم المحافظات لا تتوفر بها أي موارد مكانية. ويمكن تصنيف المراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر طبقاً للأهمية النسبية لتوافر الأمكانيات الاقتصادية بها إلى ٧ فئات يمكن توضيحها فيما يلي:-

- الفئة الأولى: وحصلت علي أعلى وزن نسبي أكثر من (٥٠ ألف درجة) وشملت هذه الفئة ثلاثة مراكز تتوزع في محافظات البحر الأحمر ومرسى مطروح والوادي الجديد.
- الفئة الثانية: وحصلت علي وزن نسبي يتراوح بين (١٠ - ٥٠ ألف درجة) وشملت هذه الفئة ٧ مراكز تتوزع في محافظات البحر الأحمر وأسوان والوادي الجديد.
- الفئة الثالثة: وحصلت علي وزن نسبي يتراوح بين (٥ - ١٠ آلاف درجة) وشملت هذه الفئة ٨ مراكز تتوزع في محافظات البحر الأحمر وأسوان والجيزة وجنوب سيناء ومرسى مطروح.
- الفئة الرابعة: وحصلت علي وزن نسبي يتراوح بين (ألف - ٥ آلاف درجة) وشملت هذه الفئة ٣٠ مركز تتوزع في محافظات جنوب سيناء ومرسى مطروح والفيوم وشمال سيناء وسوهاج وأسيوط والسويس وأسوان والبحيرة والمنيا والمنوفية والأسكندرية والشرقية والجيزة وبني سويف.
- الفئة الخامسة: وحصلت علي وزن نسبي يتراوح بين (٥٠٠ - ألف درجة) وشملت هذه الفئة ١٥ مركز تتوزع في محافظات شمال سيناء والدقهلية والجيزة وبني سويف وأسوان والأسماعيلية والبحيرة.
- الفئة السادسة: وحصلت علي وزن نسبي يتراوح بين (١٠٠ - ٥٠٠ درجة) وشملت هذه الفئة ٨٩ مركز تتوزع في محافظات أسيوط و الأسكندرية و الإسماعيلية و البحيرة والأقصر والجيزة والدقهلية والسويس والشرقية والفيوم والقاهرة والمنوفية والقليوبية والمنيا وبني سويف وبورسعيد ودمياط وسوهاج وشمال سيناء.
- الفئة السابعة: وحصلت علي وزن نسبي يتراوح بين (أقل من ١٠٠) وشملت هذه الفئة ١٩١مركز موزعة في جميع محافظات الجمهورية وهي مراكز لا توجد بها أي موارد مكانية إلا نادراً. ويوضح الجدول رقم (٨-١) والشكل رقم (٨-٢) تصنيف المراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر طبقاً للأهمية النسبية لتوافر الإمكانيات الإقتصادية بها.

جدول رقم (٨-١) تصنيف المراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر طبقاً للأهمية النسبية لتوافر الامكانات الاقتصادية بها

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لمساحة السفارى كم ٢	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء كم ٢	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى كم ٢	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة كم ٢	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للتشغلة التعدينية كم ٢	الأهمية النسبية (المساحة*١)	حمايات طبيعية محددة كم ٢	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	الأهمية النسبية (المواقع*٥)	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الإجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
البحر الأحمر	الثلاثين																					رتبة أولى	٧٨٨٤١
الوادي الجديد	الداخلية	٥٧٧٣	٥٧٧٣	١٦٢	١٦٢	٣٦٤٤	٣٦٤٤	١٨٣٦٤	١٨٣٦٤	٩٨٩	٩٨٩	٣٤٤٤٨	٣٤٤٤٨	٣٩	١٩٥	٤١٨٩٩	٤١٨٩٩	١				رتبة أولى	٧٠٠٤٢
مطروح	سيوة	١٥٦٩٨	١٥٦٩٨	٠		١٩٦٣	١٩٦٣	٩٩٩١	٩٩٩١	٢٥	٠	٢٤٧٨٠	٢٤٧٨٠	٥	٢٥	٢٤٧٨٠	٢٤٧٨٠					رتبة أولى	٥٢٤٥٧
الوادي الجديد	الخارجة	١١٥٤٦	١١٥٤٦	٠		١٠٤٥٨	#####	٧٢	٧٢	٣٩٥	٧٩	٣٥٣٤	٣٥٣٤	١	٣٩٥	٣٩٥	٠	٠				رتبة ثانية	٣٠٦٢٦
البحر الأحمر	رأس غارب			٤٤٣	٤٤٣	١٢٥	١٢٥	٦٣٤	٦٣٤	٠		٨٦١٢	٨٦١٢		١	٠	٠					رتبة ثانية	٢٤٢٠٢
البحر الأحمر	مرسى علم					٦٦٤	٦٦٤	٨٨٧	٨٨٧	٠		٥٧٤١	٥٧٤١		١	٠	٠					رتبة ثانية	٢٢٦٣٤
أسوان	نصر					٨٣٠	٨٣٠	٣٨٣	٣٨٣	٠		٧٢٨٤	٧٢٨٤	١	٠	٠	٠					رتبة ثانية	١٦٧٢٧
الوادي الجديد	الفرافرة	٩٦٢٢	٩٦٢٢			١٧٤٣	١٧٤٣	٣٨٣	٣٨٣	٠		٥٠٤٨	٥٠٤٨	٣	١٥	٠	٠					رتبة ثانية	١٦٤٢٨
البحر الأحمر	القصير			٤	٤	٧٩٢	٧٩٢	١٣٤٢٤	١٣٤٢٤	٠		١٣٤٢٤	١٣٤٢٤		١	٠	٠					رتبة ثانية	١٤٢٢٥
البحر الأحمر	الغردقة			٨٩	٨٩	٣١٧	٣١٧	٥٧٥٣	٥٧٥٣	٠		٥١٦٧	٥١٦٧		١	٠	٠					رتبة ثانية	١١٣٢٦
البحر الأحمر	سفاجا					٦٥٨	٦٥٨	٣٨٣٥	٣٨٣٥	٠		٣٤٤٥	٣٤٤٥		١	٠	٠					رتبة ثالثة	٧٩٤٣
الجيزة	الواحات البحرية	٢٣٢٧	٢٣٢٧			١١٧٢	١١٧٢	٣٥٩١	٣٥٩١	٠		٦١٥	٦١٥	٤	٢٠	٠	٠					رتبة ثالثة	٧٧٢٥
أسوان	أبو سمبل					٩٣٧	٩٣٧	١٥٣٣	١٥٣٣	٠		٣١٢٢	٣١٢٢	٥	٢٥	٠	٠					رتبة ثالثة	٧٢٦٧
جنوب سيناء	كاترين					٣٤	٣٤	٤٦٢١	٤٦٢١	٠		٢٢٤٠	٢٢٤٠		٠	٠	٠					رتبة ثالثة	٦٨٩٦
مرسى مطروح	مرسى مطروح					٢١٢٣	٢١٢٣	٣٨١٢	٣٨١٢	٠		٣٨١٢	٣٨١٢	٨	٤٠	١	٠	١				رتبة ثالثة	٦٦٢٤
مرسى مطروح	سیدی برانى					٢٣٣٥	٢٣٣٥	٣٠٥٠	٣٠٥٠	٠		٣٠٥٠	٣٠٥٠	٣	١٥	٠	٠					رتبة ثالثة	٥٧١٩
مرسى مطروح	السلوم					١٩١٠	١٩١٠	٣٤٣١	٣٤٣١	٠		٣٤٣١	٣٤٣١	١	٥	١	٠					رتبة ثالثة	٥٦٣٩
مرسى مطروح	الضبعة					٨٤٩	٨٤٩	٤٣٩٠	٤٣٩٠	٠		٤٣٩٠	٤٣٩٠	١	٥	١	٠					رتبة ثالثة	٥٦١١
جنوب سيناء	نويبع					٢٧٥	٢٧٥	٢١٠١	٢١٠١	٠		١٦٣٧	١٦٣٧		٠	٠	٠					رتبة رابعة	٤٤٨٦
جنوب سيناء	أبو رديس					٤١٢	٤١٢	٢٨٠١	٢٨٠١	٠		١٠٣٤	١٠٣٤	٨	٤٠	٠	٠					رتبة رابعة	٤٤١٩

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	التصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	
مرسى مطروح	مارينا العلمين	٨٤٤	٨٤٤			١٠٦١	١٠٦١			٧٥٧	٧٥٧	١٧١٦	١	٥	١				٤٣٨٨	رتبة رابعة	
الفيوم	طامية	٧٢٧	٧٢٧			٥٧٠	٥٧٠			٤٢١	٢٣٣٩	٢٣٣٩					٢	١٠	٢٧٨	٤٣٤٤	رتبة رابعة
شمال سيناء	القسيمة					١١٩٦	١١٩٦			١٥٧٧	١١٩١	١١٩١								٣٩٦٤	رتبة رابعة
سوهاج	طهطا					٠				١٦١٠	٢١١٦	٢١١٦	١	٥	١			١٥	١٤٥	٣٨٩١	رتبة رابعة
أسيوط	أسيوط					٢٦٨	٢٦٨				٢٩٠٦	٢٩٠٦	٢	١٠			٤	٢٠	١٩٥	٣٣٩٩	رتبة رابعة
السويس	عتاقة					٢٢٨	٢٢٨			٢٥١٢			٢	١٠	٢		٤	٢٠		٣١٢٣	رتبة رابعة
أسوان	كوم أمبو					٨٥٢	٨٥٢			١٠٩٧			٣	١٥					٣٤٤	٣٠٧٤	رتبة رابعة
جنوب سيناء	الطور					١١٢	١١٢			١١٢٠	١٢٠٦	١١٢٠								٢٨٩٢	رتبة رابعة
جنوب سيناء	شرم الشيخ					٢٦	٢٦			١٠٥٠	١٣٧٨	١٣٧٨								٢٨٧١	رتبة رابعة
البحيرة	كوم حمادة					١٤٣٦	١٤٣٦											١٤٢٥	١٤٢٥	٢٨٦١	رتبة رابعة
المنيا	المنيا	١٦٩	١٦٩			١٤٣٣	١٤٣٣			٧٨٢	١١٧	١١٧	١	٥					٢٩٨	٢٨٠٤	رتبة رابعة
المنيا	المنيا الجديدة					٩٦	٩٦			١٥٨٨	١٠٥٢	١٠٥٢	٧	٣٥			١	٥		٢٧٧٦	رتبة رابعة
البحيرة	ابو المطامير					١٤٨٧	١٤٨٧										١	٥	١١٩٣	٢٦٨٥	رتبة رابعة
أسوان	أسوان					٧٢٤	٧٢٤			٦١٣	١٢٣٤	١٢٣٤	٢	١٠			١	٥	١٥	٢٦٠١	رتبة رابعة
أسوان	أدفو					٣٦٢	٣٦٢			١٥٠٨			١	٥					٢٢١	٢٤٤١	رتبة رابعة
المنوفية	مدينة منوف					٢٠٤١	٢٠٤١							٢٠	٤		٢	١٠	٣٦١	٢٤٣٢	رتبة رابعة
شمال سيناء	بئر العبد					٣٦٤	٣٦٤	٣٢٧	٣٢٧	٧٨٩	٣٤٠	٣٤٠	٣	١٥			١	٥		٢٤١٩	رتبة رابعة
جنوب سيناء	دهب					٠				٣٧٩	١١٢٠	١١٢٠								٢٤٠٩	رتبة رابعة
جنوب سيناء	رأس سدر					٨٥٩	٨٥٩			٣٨			١	٥						٢٣٠٢	رتبة رابعة
مرسى مطروح	الحمام	٢٣٨	٢٣٨			٣٧١	٣٧١				١٣٣٤	١٣٣٤	١	٥	١					٢٠٥٣	رتبة رابعة
الأسكندرية	برج العرب الجديدة					١٠٥٥	١٠٥٥			٢٠			٢	١٠	٢		٣	١٥	٦٠٣	١٧١٣	رتبة رابعة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
شمال سيناء	رمانة		٢٠٧	٢٠٧	٧٨٠	٧٨٠	٢٨٧	٢٨٧	٣٤٢	٣٤٢		١٠	٣	١٥	١	٥			١٦٣٦	رتبة رابعة	
شمال سيناء	نخل				٢٠٨	٢٠٨			١٣٦١	١٣٦١				٠					١٥٦٩	رتبة رابعة	
الشرقية	الحسينية				٢٧٣	٢٧٣							٢	١٠			١	١٢٣٩	١٢٣٩	رتبة رابعة	
الجيزة	الصف				١٥٧	١٥٧			١١٩٧	١١٩٧			١	٥			١	٧٤	٧٤	رتبة رابعة	
بنى سويف	بنى سويف الجديدة			٤١	٤١				٣٤٣	٣٤٣	١٠٠٠	١٠٠٠	٣	١٥		١			١٤٠٤	رتبة رابعة	
شمال سيناء	رابع العريش		١٦٤	١٦٤	٣١٢	٣١٢	٣٥٨	٣٥٨	١٣١	١٣١			١	٥	١	٥			١١٥١	رتبة رابعة	
البحيرة	غرب النوبارية				١٠٢٦	١٠٢٦														١٠٢٦	رتبة رابعة
شمال سيناء	الشيخ زويد		١٣١	١٣١	٦٧٦	٦٧٦	٩٠	٩٠												٨٩٧	رتبة خامسة
الدقهلية	بلقاس			٢٩	٢٩			١٠٠	١٠٠				٢	١٠	١	٥		٦٨٠	٦٨٠	٨٢٤	رتبة خامسة
الجيزة	اطفيح			٥٧	٥٧				٦٩٠	٦٩٠										٨٠٢	رتبة خامسة
بنى سويف	أهناسيا	٦	٦		٥٠٩	٥٠٩			٦٠	٦٠			٤	٢٠				١٩٦	١٩٦	٧٩٢	رتبة خامسة
أسوان	دراو			٥٥٤	٥٥٤			١٩٢	١٩٢											٧٩١	رتبة خامسة
شمال سيناء	ثالث العريش			٥٢٠	٥٢٠			٢٦٩	٢٦٩											٧٨٩	رتبة خامسة
الأسماعيلية	القططرة شرق			٧٣٥	٧٣٥								٢	١٠		٢		١٠		٧٥٥	رتبة خامسة
الجيزة	امبابه			٤١٧	٤١٧								٧	٣٥			١	٢٥٧	٢٥٧	٧١٤	رتبة خامسة
الجيزة	مركز امبابه			٤١٧	٤١٧								٧	٣٥			١	٢٥٧	٢٥٧	٧١٤	رتبة خامسة
البحيرة	كفر النوار			٠	٠			١١٤	١١٤											٦٥٧	رتبة خامسة
شمال سيناء	قسم رفح		١٧٥	١٧٥	٤٦٨	٤٦٨														٦٤٣	رتبة خامسة
البحيرة	وادي النطرون			٦١٥	٦١٥															٦١٥	رتبة خامسة
البحيرة	ابو حمص				٠	٠		٨٩	٨٩					٤	٢٠			٤٩٤	٤٩٤	٦٠٣	رتبة خامسة
البحيرة	الدلتجات			٢٠٥	٢٠٥									٢	١٠			٣٦٥	٣٦٥	٥٨٠	رتبة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الاهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
																				خامسة
البحيرة	حوش عيسى					٣١٣	٣١٣										٢٦٦	٢٦٦	٥٧٩	رتبة خامسة
الفيوم	ابشواى					٣٦	٣٦			٩٨	٩٨						٣٣٨	٣٣٨	٤٧٣	رتبة سادسة
بورسعيد	الضواحي					٣٣١	٣٣١			١٢٦	١٢٦					١	٥	٤٦٢	رتبة سادسة	
الأقصر	الأقصر					٨٦	٨٦	١٤٥	١٤٥			٣						١٩٨	٤٤٤	رتبة سادسة
الأسكندرية	العامرية					٢٦٤	٢٦٤	٧٤	٧٤							١	٥	٩٤	٤٣٦	رتبة سادسة
الجيزة	العياط					٢٨١	٢٨١			١٥	٣							١٣٢	٤٢٨	رتبة سادسة
شمال سيناء	الحسنة					٤١٦	٤١٦												٤١٦	رتبة سادسة
الشرقية	فاقوس					٠	٠												٣٩٥	رتبة سادسة
البحيرة	دمهور					٠	٠			٥	١							٣٧٢	٣٧٧	رتبة سادسة
الفيوم	أطسا					٠	٠			٥	١							٣٦٧	٣٧٢	رتبة سادسة
الدقهلية	ميت سلسيل					٤٣	٤٣			٥	١					١	٥	٣٠٨	٣٦١	رتبة سادسة
المنيا	سمالوط					٤٠	٤٠			٥	١							٣٠٩	٣٥٤	رتبة سادسة
شمال سيناء	أول العريش					٢٦٠	٢٦٠	٨٧	٨٧						١				٣٥٢	رتبة سادسة
بورسعيد	المنامخ					٢٩٨	٢٩٨	١٠	١٠	٣٢	٣٢								٣٤٥	رتبة سادسة
بورسعيد	بورفؤاد					٣٣	٣٣	٩٣	٩٣			٣			١٥	١	٥		٣٣٦	رتبة سادسة
دمياط	ثان دمياط					٢٢١	٢٢١	٤٢	٤٢						٥	١	٥	٥٨	٣٢٦	رتبة سادسة
الشرقية	بلييس					١٧	١٧										١٠	٢٨٧	٣١٣	رتبة سادسة
الدقهلية	المنصورة																	٣١٠	٣١٠	رتبة سادسة
الدقهلية	دكرنس																	٣٠٥	٣٠٥	رتبة سادسة
الفيوم	الفيوم														١٠	١	٥	٢٨٩	٣٠٤	رتبة سادسة
المنوفية	اشمون														٥	١		٢٩٦	٣٠١	رتبة سادسة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الإجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
البحيرة	إيتاى البارود												١	٥				٢٩٦	٢٩٦	٣٠١	رتبة سادسة
الشرقية	الزقازيق												٢	١٠				٢٨٩	٢٨٩	٢٩٩	رتبة سادسة
المنيا	ملوى												٢	١٠				٢٨٨	٢٨٨	٢٩٨	رتبة سادسة
الدقهلية	السنبلاوين												١	٥				٢٩٢	٢٩٢	٢٩٧	رتبة سادسة
الشرقية	ابو حماد				٤٥	٤٥							١	٥				٢٤٦	٢٤٦	٢٩٥	رتبة سادسة
القاهرة	١٥ مايو						٢٧٦	٢٧٦									٣	١٥	٢٩١	٢٩١	رتبة سادسة
الدقهلية	طلخا																	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	رتبة سادسة
الشرقية	منيا القمح																	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	رتبة سادسة
الدقهلية	المنزلة				٢٥٣	٢٥٣												٢٣	٢٣	٢٧٦	رتبة سادسة
البحيرة	رشيد				٧٣	٧٣							١	٥	١			١٦٠	١٦٠	٢٦٤	رتبة سادسة
البحيرة	ادكو				١٣٠	١٣٠							١	٥	١			١٠٢	١٠٢	٢٦٢	رتبة سادسة
المنيا	بنى مزار																	٢٥٣	٢٥٣	٢٦١	رتبة سادسة
دمياط	كفر سعد														١	٥		٢٤٦	٢٤٦	٢٥٦	رتبة سادسة
الشرقية	اولاد صقر																	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	رتبة سادسة
المنيا	ابوقرقاص																	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	رتبة سادسة
الفيوم	سنورس						٢٥	٢٥										٢١٥	٢١٥	٢٣٩	رتبة سادسة
الجيزة	البنرشين												٣	١٥				٢١٩	٢١٩	٢٣٤	رتبة سادسة
الدقهلية	ميت غمر																	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	رتبة سادسة
الدقهلية	اجا												١	٥				٢٢١	٢٢١	٢٢٦	رتبة سادسة
الدقهلية	شربين												١	٥				٢١٦	٢١٦	٢٢١	رتبة سادسة
بنى سويف	القطن																	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	رتبة سادسة
البحيرة	شبراخيت																	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	رتبة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسباحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
																					سادسة
بنى سويف	الواسطى					١٧	١٧							٢٠	٤			١٨٢	١٨٢	٢٢٠	رتبة سادسة
القليوبية	طوخ													٥	١			٢٠٦	٢١١	٢١١	رتبة سادسة
الشرقية	دير ب نجم													١٠	٢			١٩٧	٢٠٧	٢٠٧	رتبة سادسة
المنيا	مغاغة																	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	رتبة سادسة
أسيوط	ديروط													٥	١			١٩٢	١٩٧	١٩٧	رتبة سادسة
المنوفية	قويسنا														١		١	١٨٥	١٩٠	١٩٠	رتبة سادسة
سوهاج	دار السلام					٢٥	٢٥							٥	١			١٥٧	١٨٨	١٨٨	رتبة سادسة
الدقهلية	منية النصر													١٠	٢			١٧٧	١٨٧	١٨٧	رتبة سادسة
الأسماعيلية	فايد					١٨٤	١٨٤												١٨٤	١٨٤	رتبة سادسة
المنوفية	تلا													٥	١			١٧٧	١٨٢	١٨٢	رتبة سادسة
أسيوط	منفلوط														١		١	١٧٦	١٨١	١٨١	رتبة سادسة
أسيوط	القوصية													٥	١			١٧٦	١٨١	١٨١	رتبة سادسة
الشرقية	ابو كبير																	١٧٧	١٧٧	١٧٧	رتبة سادسة
المنوفية	شبين الكوم													٥	١			١٧١	١٧٦	١٧٦	رتبة سادسة
سوهاج	أول سوهاج													١٠	٢			١٦٤	١٧٤	١٧٤	رتبة سادسة
الشرقية	اول مدينة عشرة رمضان					١٦٧	١٦٧										١		١٧٢	١٧٢	رتبة سادسة
البحيرة	المحمودية																١	١	١٦٦	١٧١	رتبة سادسة
سوهاج	المنشأة													٥	١			١٦٣	١٦٨	١٦٨	رتبة سادسة
الشرقية	كفر صقر																	١٦٨	١٦٨	١٦٨	رتبة سادسة
بنى سويف	ناصر					١٢	١٢											١٥٦	١٦٧	١٦٧	رتبة سادسة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسفاري ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الاجمالية	المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف الرتبة
المنيا	مطاي					١٢	١٢											١٥٥	١٥٥	١٦٧	رتبة سادسة	
بنى سويف	ببا																	١٦٦	١٦٦	١٦٦	رتبة سادسة	
المنيا	ديرمواص												١	٥				١٦١	١٦١	١٦٦	رتبة سادسة	
الاسماعيلية	الاسماعيلية					١٥٩	١٥٩								١	٥				١٦٤	رتبة سادسة	
المنوفية	الباجور																	١٥٩	١٥٩	١٥٩	رتبة سادسة	
أسيوط	أبنوب					١٣	١٣								١	٥		١٤١	١٥٩	١٥٩	رتبة سادسة	
أسيوط	أبو تيج																	١٥٨	١٥٨	١٥٨	رتبة سادسة	
القليوبية	بنها																	١٥٥	١٥٥	١٥٥	رتبة سادسة	
سوهاج	البلينا													١	٥			١٤٨	١٥٣	١٥٣	رتبة سادسة	
الاسماعيلية	الثل الكبير					١٤٧	١٤٧												١٥٢	١٥٢	رتبة سادسة	
سوهاج	جرجا					٨	٨											١٣٨	١٥١	١٥١	رتبة سادسة	
بنى سويف	بنى سويف					٠												١٥٠	١٥٠	١٥٠	رتبة سادسة	
المنيا	العدوة					١٦	١٦											١٢٢	١٤٨	١٤٨	رتبة سادسة	
المنوفية	الشهداء																	١٤٦	١٤٦	١٤٦	رتبة سادسة	
سوهاج	سوهاج					١٧	١٧											١١٧	١٣٩	١٣٩	رتبة سادسة	
القاهرة	التبين									١٣٨	١٣٨								١٣٨	١٣٨	رتبة سادسة	
القليوبية	شبين القناطر																١	١٣١	١٣٦	١٣٦	رتبة سادسة	
الشرقية	هيا																	١٢٢	١٢٧	١٢٧	رتبة سادسة	
سوهاج	جبهة الغربية					٥١	٥١											٧٣	١٢٤	١٢٤	رتبة سادسة	
بنى سويف	سمسطا																	١٢٢	١٢٢	١٢٢	رتبة سادسة	
القليوبية	قليوب																	١١٤	١١٤	١١٤	رتبة سادسة	
السويس	السويس					١٠٧	١٠٧											١١٢	١١٢	١١٢	رتبة	

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الاهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
																					سادسة
المنوفية	بركة السبع																	١١١	١١١	١١١	رتبة سادسة
أسيوط	البدارى													١				٨٧	٨٧	١١٠	رتبة سادسة
الدقهلية	تمى الامديد																	١١٠	١١٠	١١٠	رتبة سادسة
القليوبية	الخانكة																	٩٨	٩٨	١٠٦	رتبة سادسة
القليوبية	العبور																	٩٨	٩٨	١٠٦	رتبة سادسة
أسيوط	الفتح																	١٠٠	١٠٠	١٠٠	رتبة سابعة
دمياط	فارسكور																	٩٨	٩٨	٩٨	رتبة سابعة
القليوبية	القناطر الخيرية																	٩٠	٩٠	٩٠	رتبة سابعة
الجيزة	الجيزة																	٩٠	٩٠	٩٠	رتبة سابعة
البحيرة	الرحمانية																	٨٦	٨٦	٨٦	رتبة سابعة
الدقهلية	الجمالية																	٨٤	٤٨	٤٨	رتبة سابعة
المويس	فيصل																	٨٠	٤٨	٤٨	رتبة سابعة
أسيوط	صدفا																	٧٧	٧٧	٧٧	رتبة سابعة
سوهاج	اخميم																	٧٧	٧٢	٧٢	رتبة سابعة
أسيوط	ساحل سليم																	٧٥	٦٠	٦٠	رتبة سابعة
سوهاج	ساقنته																	٧٤	٦٩	٦٩	رتبة سابعة
الجيزة	اول ٦ أكتوبر																	٧٣	٦٠	٦٠	رتبة سابعة
الشرقية	الابر اهيمية																	٦٨	٦٨	٦٨	رتبة سابعة
القاهرة	مدينة بدر																	٦٧	٦٨	٦٨	رتبة سابعة
دمياط	الزرقا																	٦٥	٦٥	٦٥	رتبة سابعة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
الشرقية	مشتول السوق																		٦٤	٦٤	٦٤	رتبة سابعة
الشرقية	ثان مدينة العاشر من رمضان					٥٦	٥٦														٦١	رتبة سابعة
القليوبية	كفر شكر																				٥٩	رتبة سابعة
الجيزة	اوسيم												١	٥							٤٩	رتبة سابعة
السويس	الجنابين					٥٤	٥٤														٥٤	رتبة سابعة
دمياط	مدينة دمياط الجديدة																				٣٦	رتبة سابعة
الأسكندرية	المنتزه																				٣٦	رتبة سابعة
أسيوط	الغنايم																				٤٠	رتبة سابعة
الدقهلية	بنى عبيد																				٣٩	رتبة سابعة
الدقهلية	المطرية																				٣١	رتبة سابعة
الأسكندرية	الرمل																				١٤	رتبة سابعة
الأسماعيلية	القططرة																				٢٥	رتبة سابعة
الشرقية	الصالحية الجديدة																				٢٤	رتبة سابعة
الجيزة	الوراق																				٢٢	رتبة سابعة
الشرقية	القرين																				١٩	رتبة سابعة
الجيزة	الحوامدية																				١٨	رتبة سابعة
الشرقية	القنابات																				١٧	رتبة سابعة
الجيزة	الاهرام																				١١	رتبة سابعة
الجيزة	العمرائية																				١٥	رتبة سابعة
الجيزة	كرداسة																				١٤	رتبة سابعة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٠)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٠)	مواقع وزارة الصناعة	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٠)	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	الأهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
المنوفية	سرس اللبان																		١٤	١٤	رتبة سابعة	
القليوبية	قها																		١٢	١٢	رتبة سابعة	
الدقهلية	محلة دمنة																		١١	١١	رتبة سابعة	
الدقهلية	نبروة																		٩	٩	رتبة سابعة	
دمياط	رأس البر			٥	٥	٤	٤												٨	٠	رتبة سابعة	
الجيزة	الجيزة																		٨	٨	رتبة سابعة	
القليوبية	ثان شبرا الخيمة																		٨	٨	رتبة سابعة	
المنوفية	مدينة السادات																		٧	٧	رتبة سابعة	
الأسكندرية	سبدي جابر																		٦	١	رتبة سابعة	
السويس	الاربعين																		٥	٥	رتبة سابعة	
الجيزة	بولاق الدكرور																		٤	٤	رتبة سابعة	
القليوبية	الخصوص																		٢	٢	رتبة سابعة	
القليوبية	اول شبرا الخيمة																		٢	٢	رتبة سابعة	
الجيزة	العجوزة																		٢	٢	رتبة سابعة	
الجيزة	الدقى																		٢	٢	رتبة سابعة	
القاهرة	حلوان																		٠	٠	رتبة سابعة	
القاهرة	عين شمس																		٠	٠	رتبة سابعة	
القاهرة	المطرية																				رتبة سابعة	
القاهرة	السلام																				رتبة سابعة	
القاهرة	مدينة نصر اول																				رتبة سابعة	
القاهرة	الساحل																				رتبة سابعة	

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	مواقع وزارة البترول	مواقع وزارة الصناعة	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	الأهمية النسبية الإجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
																					سابعة
القاهرة	الزيتون																				رتبة سابعة
الأسكندرية	محرم بك																				رتبة سابعة
الجيزة	كرداسة																				رتبة سابعة
الأسكندرية	ميناء البصل																				رتبة سابعة
القاهرة	المرج																				رتبة سابعة
القاهرة	الزاوية الحمراء																				رتبة سابعة
القاهرة	حدائق القبة																				رتبة سابعة
الغربية	طنطا																				رتبة سابعة
الغربية	الحلوة الكبرى																				رتبة سابعة
الأسكندرية	الدخيلة																				رتبة سابعة
القاهرة	الشرابية																				رتبة سابعة
الغربية	زفتى																				رتبة سابعة
الفيوم	الفيوم																				رتبة سابعة
القاهرة	منشأة ناصر																				رتبة سابعة
القاهرة	مصر القديمة																				رتبة سابعة
البحيرة	دمنهور																				رتبة سابعة
القليوبية	قليوب																				رتبة سابعة
القاهرة	قسم الخليفة																				رتبة سابعة
الغربية	السنطة																				رتبة سابعة
قنا	نجع حمادى																				رتبة سابعة
الغربية	كفر الزيات																				رتبة سابعة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	اماكن مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لانتشحة الاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانتشحة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الإجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
																						سابعة
البحيرة	كفر الدوار																					رتبة سابعة
الشرقية	فاقوس																					رتبة سابعة
القاهرة	البيستين																					رتبة سابعة
دمياط	دمياط																					رتبة سابعة
الأسماعيلية	ثان الاسماعيلية																					رتبة سابعة
الدقهلية	أول المنصورة																					رتبة سابعة
الأسكندرية	باب شرقى																					رتبة سابعة
القاهرة	روض الفرج																					رتبة سابعة
الغربية	سموند																					رتبة سابعة
الغربية	أول طنطا																					رتبة سابعة
الغربية	ثان طنطا																					رتبة سابعة
القاهرة	المنزهة																					رتبة سابعة
الغربية	ثان المحلة الكبرى																					رتبة سابعة
المنيا	المنيا																					رتبة سابعة
الأسكندرية	كرموز																					رتبة سابعة
الغربية	أول المحلة الكبرى																					رتبة سابعة
المنوفية	منوف																					رتبة سابعة
أسيوط	أول أسيوط																					رتبة سابعة
الأقصر	الأقصر																					رتبة سابعة
الدقهلية	ثان المنصورة																					رتبة سابعة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع وزارة البترول	مواقع وزارة الصناعة	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف
بورسعيد	الزهور																			رتبة	
القاهرة	السيدة زينب																			رتبة	
قنا	قوص																			رتبة	
بنى سويف	بنى سويف																			رتبة	
سوهاج	طما																			رتبة	
قنا	اسنا																			رتبة	
كفر الشيخ	سيدى سالم																			رتبة	
قنا	دشنا																			رتبة	
سوهاج	المراعة																			رتبة	
قنا	قنا																			رتبة	
كفر الشيخ	دسوق																			رتبة	
المنوفية	ثببين الكوم																			رتبة	
كفر الشيخ	كفر الشيخ																			رتبة	
قنا	قنا																			رتبة	
الغربية	قطور																			رتبة	
قنا	ابوطشت																			رتبة	
الغربية	بسيون																			رتبة	
القاهرة	مصر الجديدة																			رتبة	
الشرقية	ثان الزقازيق																			رتبة	
القليوبية	بناها																			رتبة	
اسيوط	ثان اسيوط																			رتبة	

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسفاري ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٥)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٥)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعي ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٥)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٥)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٥)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١٥)	المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف
الإسماعيلية	ثالث الإسماعيلية																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	مطويس																				رتبة سابعة
الشرقية	الزقازيق أول																				رتبة سابعة
الأسكندرية	الجمرك																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	بيلا																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	قلين																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	كفر الشيخ																				رتبة سابعة
المنيا	ملوى																				رتبة سابعة
الفيوم	يوسف الصديق																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	البرلس																				رتبة سابعة
سوهاج	العسيرات																				رتبة سابعة
الجيزة	ثان ٦ اكتوبر																				رتبة سابعة
القاهرة	بولاق																				رتبة سابعة
القاهرة	شبرا																				رتبة سابعة
البحيرة	بدر																				رتبة سابعة
الأسكندرية	ثان الرمل																				رتبة سابعة
سوهاج	طهطا																				رتبة سابعة
الأسكندرية	الساحل الشمالي																				رتبة سابعة
سوهاج	مدينة جرجا																				رتبة سابعة
سوهاج	سوهاج الجديدة																				رتبة سابعة
القاهرة	الوايلي																				رتبة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

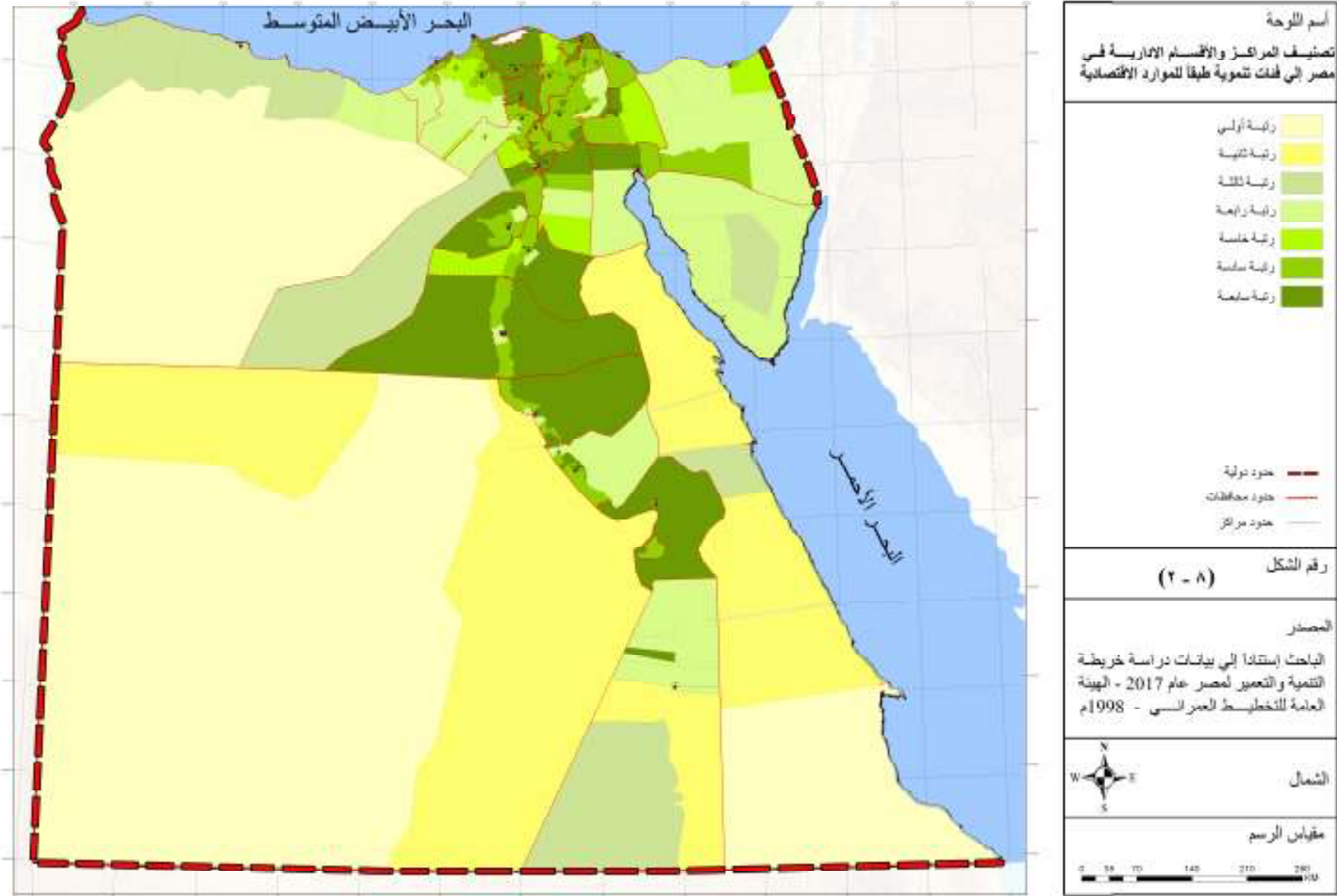
المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف
																					سابعة
كفر الشيخ	دسوق																				رتبة سابعة
الدقهلية	ميت غمر																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	الحامول																				رتبة سابعة
جنوب سيناء	شرطة طابا																				رتبة سابعة
بورسعيد	مبارك																				رتبة سابعة
قنا	فرشوط																				رتبة سابعة
قنا	أرمنت																				رتبة سابعة
كفر الشيخ	فوه																				رتبة سابعة
قنا	نقادة																				رتبة سابعة
القاهرة	الدرج الأحمر																				رتبة سابعة
أسوان	أسوان																				رتبة سابعة
القاهرة	طره																				رتبة سابعة
القاهرة	المعادي																				رتبة سابعة
القاهرة	ثان مدينة نصر																				رتبة سابعة
قنا	ققط																				رتبة سابعة
الجيزة	الشيخ زايد																				رتبة سابعة
البحر الأحمر	ثان الغردقة																				رتبة سابعة
القاهرة	الجمالية																				رتبة سابعة
القاهرة	ثالث القاهرة الجديدة																				رتبة سابعة
قنا	الوقف																				رتبة سابعة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

المحافظة	المركز/القسم	امكان مخصصة لسياحة السفارى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة للاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	اراضى مخصصة للانشطة التعدينية ٢ كم	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٠)	مواقع وزارة البترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥٠)	مواقع وزارة الصناعة	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١٠)	المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف
أسبوط	أسبوط الجديدة																			رتبة سابعة	
القاهرة	باب الشعرية																			رتبة سابعة	
بورسعيد	جنوب ثان																			رتبة سابعة	
بورسعيد	الجنوب																			رتبة سابعة	
القاهرة	الظاهر																			رتبة سابعة	
القاهرة	الشروق																			رتبة سابعة	
الأسكندرية	اللبان																			رتبة سابعة	
القاهرة	ثان القاهرة الجديدة																			رتبة سابعة	
بورسعيد	العرب																			رتبة سابعة	
مرسى مطروح	الساحل الشمالي																			رتبة سابعة	
الأسكندرية	العطارين																			رتبة سابعة	
كفر الشيخ	الرياض																			رتبة سابعة	
دمياط	اول دمياط																			رتبة سابعة	
القاهرة	اول القاهرة الجديدة																			رتبة سابعة	
الأسماعيلية	أول الاسماعيلية																			رتبة سابعة	
شمال سيناء	ثان العريش																			رتبة سابعة	
البحر الأحمر	حلايب																			رتبة سابعة	
سوهاج	ثان سوهاج																			رتبة سابعة	
الأقصر	شرطة طيبة																			رتبة سابعة	
الوادى الجديد	شرطة باريس																			رتبة سابعة	
سوهاج	الكوتز																			رتبة	

المحافظة	المركز/القسم	اماكن مخصصة لسياحة السفاري ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى تستغل لوزارة الكهرباء ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لاشغلة الاستصلاح الزراعى ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	اراضى مخصصة لوزارة السياحة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	محميات طبيعية محددة ٢ كم	الأهمية النسبية (المساحة*١)	مواقع الآثار	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة البتترول	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مواقع وزارة الصناعة	الأهمية النسبية (عدد المواقع*٥)	مناطق زراعية	الأهمية النسبية (المساحة*١)	الأهمية النسبية الاجمالية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
																					سابعة
القاهرة	عابدين																				رتبة سابعة
الأسكندرية	المنشية																				رتبة سابعة
القاهرة	الموسكى																				رتبة سابعة
القاهرة	الازبكية																				رتبة سابعة
بورسعيد	الشرق																				رتبة سابعة
بورسعيد	المناصرة																				رتبة سابعة
الدقهلية	جمسة																				رتبة سابعة
الأسكندرية	برج العرب																				رتبة سابعة
بورسعيد	بورفؤاد ثان																				رتبة سابعة
القاهرة	قصر النيل																				رتبة سابعة
القاهرة	الزمالك																				رتبة سابعة

المصدر: الباحث استناداً علي تحليل بيانات دراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر حتي عام ٢٠١٧م - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - عام ١٩٩٨م.



٨-١-٣ الربط بين التميز التنموي والموارد الاقتصادية المكانية للمراكز والأقسام الإدارية بمصر بعد التعرف علي الإمكانات الاقتصادية (الموارد المكانية) المتوفرة بالمراكز والأقسام الإدارية وتصنيفها إلى فئات أو رتب (طبقاً لمدى توافر الموارد بكل مركز). كان لابد من ربط هذه الإمكانات بمعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه هذه المراكز ليسهل تقسيم مصر لوحداث تنموية إقليمية وتحديد أولويات التنمية لها.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (٨-٢) الذي يوضح تصنيف المراكز والأقسام الإدارية لمصر طبقاً لكلاً من الأهمية النسبية لتوفر الموارد بها ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه نجد ما يلي:-
- العلاقة بين رتب المراكز والأقسام الادارية لمصر طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية، وبين رتبها طبقاً لمعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه علاقة عكسية. حيث نلاحظ أن معظم المراكز والأقسام التي حصلت علي المراتب المتقدمة (الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة) في توافر الموارد الاقتصادية حصلت علي مراتب متأخرة في معامل الثقل التنموي. والعكس حيث نجد أن المراكز التي حصلت علي معامل ثقل تنموي متميز أو أكثر تميزاً قد حصلت علي مراتب متأخرة في توافر الموارد الاقتصادية.

- العلاقة العكسية السابق الإشارة إليها تعطي فكرة عامة عن التنمية في مصر وإتجاهاتها التي لا تعتمد علي بيانات دقيقة عن توافر الموارد المكانية الاقتصادية وتوضح إغفال أهميه الجانب المكاني في التنمية. وهذا يؤكد علي وجود ظاهرة المركزية الشديدة المتمثلة في تركيز الإستثمارات والمشاريع في المحافظات الحضرية والمدن عواصم المحافظات بغض النظر عن توافر الموارد بها أم لا. كما يلفت الأنظار لأهمية التوجه إلي المناطق والمحافظات الواعدة البكر ولاسيما المحافظات الإستراتيجية الحدودية ولاسيما محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد وأسوان ومرسي مطروح وشمال وجنوب سيناء والتي يتوفر بها موارد هائلة ولكنها غير مستغلة ولا يوجد إهتمام بها. ويوضح الجدول رقم (٨-٢) تصنيف المراكز والأقسام الإدارية لمصر طبقاً لكلاً من الأهمية النسبية لتوفر الموارد بها ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه.

جدول رقم (٨-٢) تصنيف المراكز والأقسام الإدارية لمصر طبقاً لكتلاً من الأهمية النسبية لتوفر الموارد بها ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
البحر الأحمر	قسم الشلاتين	-٠.٢٥	متأخرة تنموياً	٧٨٨٤٠.٨٢	رتبة أولى
الوادي الجديد	مركز شرطة الداخلة	-٠.٣٨	متأخرة تنموياً	٧٠٠٤١.٩٣	رتبة أولى
مرسى مطروح	مركز سيوة	-٠.٥٠	متأخرة تنموياً	٥٢٤٥٦.٩٧	رتبة أولى
الوادي الجديد	قسم شرطة الخارجة	-٠.٦٥	متأخرة تنموياً	٣٠٦٢٦.٠٥	رتبة ثانية
البحر الأحمر	قسم رأس غارب	-٠.٧٢	متأخرة تنموياً	٢٤٢٠١.٥٥	رتبة ثانية
البحر الأحمر	قسم مرسى علم	-٠.٩٤	متأخرة تنموياً	٢٢٦٣٣.٩١	رتبة ثانية
أسوان	مركز نصر	-٠.٧٤	متأخرة تنموياً	١٦٧٢٧.٠٨	رتبة ثانية
الوادي الجديد	مركز الفرافرة	-٠.٦٣	متأخرة تنموياً	١٦٤٢٧.٨٥	رتبة ثانية
البحر الأحمر	قسم القصير	-٠.٩٨	متأخرة تنموياً	١٤٢٢٥.١١	رتبة ثانية
البحر الأحمر	قسم أول الغردقة	-٠.٠٥	متأخرة تنموياً	١١٣٢٥.٦٦	رتبة ثانية
البحر الأحمر	قسم سفاجا	-٠.٧٩	متأخرة تنموياً	٧٩٤٣.١٨	رتبة ثالثة
الجزيرة	قسم الواحات البحرية	-٠.٩٣	متأخرة تنموياً	٧٧٢٥.٢٤	رتبة ثالثة
أسوان	مركز أبو سمبل	-٠.٩١	متأخرة تنموياً	٧٢٦٦.٨٣	رتبة ثالثة
جنوب سيناء	قسم سانت كاترين	-٠.٦٨	متأخرة تنموياً	٦٨٩٥.٧٩	رتبة ثالثة
مرسى مطروح	قسم مرسى مطروح	-٠.٠١	متأخرة تنموياً	٦٦٢٣.٨٧	رتبة ثالثة
مرسى مطروح	قسم سيدى برانى	-٠.٣٩	متأخرة تنموياً	٥٧١٩.٢١	رتبة ثالثة
مرسى مطروح	قسم السلوم	-٠.٤٢	متأخرة تنموياً	٥٦٣٨.٩٥	رتبة ثالثة
مرسى مطروح	قسم الضبعة	-٠.٤٩	متأخرة تنموياً	٥٦١١.٢٤	رتبة ثالثة
جنوب سيناء	قسم نوبيع	-٠.٨٦	متأخرة تنموياً	٤٤٨٥.٦٧	رتبة رابعة
جنوب سيناء	قسم أبو رديس	-١.٠٠	أكثر تأخرًا تنموياً	٤٤١٩.٥٠	رتبة رابعة
مرسى مطروح	قسم مارينا العلمين السياحية	-٠.٧٢	متأخرة تنموياً	٤٣٨٧.٧١	رتبة رابعة
الفيوم	مركز طامية	-٠.٢٧	متأخرة تنموياً	٤٣٤٣.٩٨	رتبة رابعة
شمال سيناء	قسم شرطة القسيمة	-٠.٥٨	متأخرة تنموياً	٣٩٦٤.٢٧	رتبة رابعة
سوهاج	مركز طهطا	-٠.٣١	متأخرة تنموياً	٣٨٩٠.٩٣	رتبة رابعة
أسيوط	مركز أسيوط	٠.١٠	أقل تميزاً تنموياً	٣٣٩٩.١٨	رتبة رابعة
السويس	مدينة عتاقة	-٠.٩٣	متأخرة تنموياً	٣١٢٣.٠٣	رتبة رابعة
أسوان	مركز كوم أمبو	-٠.٢٦	متأخرة تنموياً	٣٠٧٤.٢٦	رتبة رابعة
جنوب سيناء	قسم الطور	-٠.٩٠	متأخرة تنموياً	٢٨٩٢.٤٧	رتبة رابعة
جنوب سيناء	قسم شرم الشيخ	-٠.٨٨	متأخرة تنموياً	٢٨٧١.٠١	رتبة رابعة
البحيرة	مركز كوم حمادة	٠.٣١	أقل تميزاً تنموياً	٢٨٦١.٠١	رتبة رابعة
المنيا	مركز المنيا	٠.٢٦	أقل تميزاً تنموياً	٢٨٠٣.٧٤	رتبة رابعة
المنيا	مدينة المنيا الجديدة	-١.٢٢	أكثر تأخرًا تنموياً	٢٧٧٥.٩٣	رتبة رابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
البحيرة	مركز ابو المطامير	-٠.١٥	متأخرة تنموياً	٢٦٨٥.٠٢	رتبة رابعة
أسوان	قسم أسوان	٠.٧٧	متوسطة التميز التنموي	٢٦٠١.٠٩	رتبة رابعة
أسوان	مركز إدفو	٠.١٥	أقل تميزاً تنموياً	٢٤٤١.٠٢	رتبة رابعة
المنوفية	قسم مدينة منوف	-٠.٥٩	متأخرة تنموياً	٢٤٣١.٥٧	رتبة رابعة
شمال سيناء	قسم بئر العبد	-٠.٤٠	متأخرة تنموياً	٢٤١٨.٥٠	رتبة رابعة
جنوب سيناء	قسم دهب	-٠.٩٤	متأخرة تنموياً	٢٤٠٨.٨٨	رتبة رابعة
جنوب سيناء	قسم رأس سدر	-٠.٨٥	متأخرة تنموياً	٢٣٠٢.٢٠	رتبة رابعة
مرسى مطروح	قسم الحمام	-٠.٦٧	متأخرة تنموياً	٢٠٥٣.٣٥	رتبة رابعة
الأسكندرية	مدينة برج العرب الجديدة	-٠.٧٢	متأخرة تنموياً	١٧١٣.٣٢	رتبة رابعة
شمال سيناء	قسم شرطة رمانة	-٠.٥٢	متأخرة تنموياً	١٦٣٦.٠٠	رتبة رابعة
شمال سيناء	قسم نخل	-٠.٥٧	متأخرة تنموياً	١٥٦٩.١١	رتبة رابعة
الشرقية	مركز الحسينية	٠.٠٧	أقل تميزاً تنموياً	١٥٢٧.٢٢	رتبة رابعة
الجيزة	مركز الصف	٠.١٣	أقل تميزاً تنموياً	١٤٣٧.١٦	رتبة رابعة
بنى سويف	قسم مدينة بنى سويف الجديدة	-٠.٩٣	متأخرة تنموياً	١٤٠٣.٥٩	رتبة رابعة
شمال سيناء	قسم رابع العريش	-٠.٧٦	متأخرة تنموياً	١١٥٠.٧٥	رتبة رابعة
البحيرة	مركز غرب النوبارية	-٠.٨٥	متأخرة تنموياً	١٠٢٥.٥٧	رتبة رابعة
شمال سيناء	قسم الشيخ زويد	-٠.٤٦	متأخرة تنموياً	٨٩٦.٧٧	رتبة خامسة
الدقهلية	مركز بلقاس	٠.٣٣	أقل تميزاً تنموياً	٨٢٤.١١	رتبة خامسة
الجيزة	مركز اطفح	-٠.١٤	متأخرة تنموياً	٨٠١.٦٨	رتبة خامسة
بنى سويف	مركز أهناسيا	-٠.١٥	متأخرة تنموياً	٧٩٢.٠٣	رتبة خامسة
أسوان	مركز دراو	-٠.٦٦	متأخرة تنموياً	٧٩١.٣٤	رتبة خامسة
شمال سيناء	قسم ثالث العريش	-٠.٨٤	متأخرة تنموياً	٧٨٨.٩٩	رتبة خامسة
الأسماعيلية	مدينة القنطرة شرق	-٠.٧٠	متأخرة تنموياً	٧٥٤.٦٠	رتبة خامسة
الجيزة	قسم إمبابة	٣.٤٥	متميزة تنموياً	٧١٣.٩٨	رتبة خامسة
الجيزة	مركز إمبابة	٠.٣٣	أقل تميزاً تنموياً	٧١٣.٩٨	رتبة خامسة
البحيرة	مركز كفر الدوار	٠.٥٣	متوسطة التميز التنموي	٦٥٦.٧١	رتبة خامسة
شمال سيناء	قسم رفح	-٠.٤٦	متأخرة تنموياً	٦٤٢.٧٤	رتبة خامسة
البحيرة	مركز وادى النطرون	-٠.٦٦	متأخرة تنموياً	٦١٥.٣٤	رتبة خامسة
البحيرة	مركز ابو حمص	٠.٠٨	أقل تميزاً تنموياً	٦٠٣.٤٥	رتبة خامسة
البحيرة	مركز الدلنجات	-٠.٢٦	متأخرة تنموياً	٥٨٠.١٣	رتبة خامسة
البحيرة	مركز حوش عيسى	-٠.٤٨	متأخرة تنموياً	٥٧٨.٦١	رتبة خامسة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
الفيوم	مركز إيشواى	-٠.٠٧	متأخرة تنموياً	٤٧٣.١٩	رتبة سادسة
بورسعيد	قسم الضواحي	-٠.٤٩	متأخرة تنموياً	٤٦٢.٣٠	رتبة سادسة
الأقصر	مركز الأقصر	-٠.٢٧	متأخرة تنموياً	٤٤٤.٤٥	رتبة سادسة
الأسكندرية	قسم العامرية	١.٠٢	متميزة تنموياً	٤٣٦.٤٢	رتبة سادسة
الجيزة	مركز العياط	٠.١١	أقل تميزاً تنموياً	٤٢٨.٤٥	رتبة سادسة
شمال سيناء	قسم الحسنة	-٠.٤٢	متأخرة تنموياً	٤١٦.١٤	رتبة سادسة
الشرقية	قسم فاقوس	-٠.٧٤	متأخرة تنموياً	٣٩٤.٥٤	رتبة سادسة
البحيرة	قسم دمنهور	٠.٦٤	متوسطة التميز التنموي	٣٧٧.٣٠	رتبة سادسة
الفيوم	مركز أطسا	٠.٢٠	أقل تميزاً تنموياً	٣٧٢.٠٣	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز ميت سلسيل	-٠.٩٧	متأخرة تنموياً	٣٦١.١٥	رتبة سادسة
المنيا	مركز سمالوط	٠.٣٣	أقل تميزاً تنموياً	٣٥٤.٠٦	رتبة سادسة
شمال سيناء	قسم أول العريش	-٠.٨٦	متأخرة تنموياً	٣٥٢.٣٨	رتبة سادسة
بورسعيد	قسم المناخ	-٠.٢٨	متأخرة تنموياً	٣٤٤.٧١	رتبة سادسة
بورسعيد	قسم بوفؤاد	-٠.٦٢	متأخرة تنموياً	٣٣٥.٧٤	رتبة سادسة
دمياط	قسم ثان دمياط	-٠.٧٣	متأخرة تنموياً	٣٢٦.٣٤	رتبة سادسة
الشرقية	مركز بلبيس	١.٢٦	متميزة تنموياً	٣١٣.٥٠	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز المنصورة	٠.٩٧	متوسطة التميز التنموي	٣٠٩.٨١	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز دكرنس	٠.٠٧	أقل تميزاً تنموياً	٣٠٤.٦٣	رتبة سادسة
الفيوم	مركز الفيوم	٠.٠٥	أقل تميزاً تنموياً	٣٠٤.٢٩	رتبة سادسة
المنوفية	مركز اشمون	١.٤٣	متميزة تنموياً	٣٠٠.٦٧	رتبة سادسة
البحيرة	مركز إيتاى البارود	٠.٢٩	أقل تميزاً تنموياً	٣٠٠.٥٤	رتبة سادسة
الشرقية	مركز الزقازيق	١.٦٨	متميزة تنموياً	٢٩٨.٧٨	رتبة سادسة
المنيا	مركز ملوى	٠.٠٦	أقل تميزاً تنموياً	٢٩٧.٨١	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز السنبلوين	٠.٦٩	متوسطة التميز التنموي	٢٩٧.٠١	رتبة سادسة
الشرقية	مركز أبو حماد	٠.٣٧	أقل تميزاً تنموياً	٢٩٥.٢٦	رتبة سادسة
القاهرة	قسم ١٥ مايو	-٠.٦٦	متأخرة تنموياً	٢٩١.١٦	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز طلخا	٠.٥٠	أقل تميزاً تنموياً	٢٧٩.٤٧	رتبة سادسة
الشرقية	مركز منيا القمح	١.٢١	متميزة تنموياً	٢٧٦.٨٣	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز المنزلة	٠.٠٧	أقل تميزاً تنموياً	٢٧٦.٣٦	رتبة سادسة
البحيرة	مركز رشيد	-٠.٢٤	متأخرة تنموياً	٢٦٣.٦٢	رتبة سادسة
البحيرة	مركز إنكو	-٠.٤٠	متأخرة تنموياً	٢٦١.٩٣	رتبة سادسة
المنيا	مركز بنى مزار	٠.٢٨	أقل تميزاً تنموياً	٢٦١.٣٨	رتبة سادسة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
دمياط	مركز كفر سعد	٠.١٧	أقل تميزاً تنموياً	٢٥٦.٠٠	رتبة سادسة
الشرقية	مركز أولاد صقر	-٠.٦٢	متأخرة تنموياً	٢٤٨.٨٩	رتبة سادسة
المنيا	مركز ابوقرقاص	٠.١٧	أقل تميزاً تنموياً	٢٤٧.٨٧	رتبة سادسة
الفيوم	مركز سنورس	٠.٣٨	أقل تميزاً تنموياً	٢٣٩.٤٥	رتبة سادسة
الجيزة	مركز البدرشين	٠.٤٦	أقل تميزاً تنموياً	٢٣٤.١٨	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز ميت عمر	١.١٣	متميزة تنموياً	٢٢٨.٥٣	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز أجا	٠.٧٣	متوسطة التميز التنموي	٢٢٦.٣١	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز شربين	٠.٤٥	أقل تميزاً تنموياً	٢٢١.٤١	رتبة سادسة
بنى سويف	مركز الفشن	-٠.٠٣	متأخرة تنموياً	٢٢٠.٤٠	رتبة سادسة
البحيرة	مركز شبراخيت	-٠.٢١	متأخرة تنموياً	٢٢٠.٣٠	رتبة سادسة
بنى سويف	مركز الواسطى	٠.١٩	أقل تميزاً تنموياً	٢١٩.٧٥	رتبة سادسة
القليوبية	مركز طوخ	١.٠٢	متميزة تنموياً	٢١٠.٦٧	رتبة سادسة
الشرقية	مدينة ديرب نجم	٠.٢٢	أقل تميزاً تنموياً	٢٠٧.٢٠	رتبة سادسة
المنيا	مركز مغاغة	٠.٢٤	أقل تميزاً تنموياً	٢٠٠.٢٤	رتبة سادسة
أسيوط	مركز ديروط	٠.٢٧	أقل تميزاً تنموياً	١٩٧.٠٥	رتبة سادسة
المنوفية	مركز قويسنا	٠.٦٤	متوسطة التميز التنموي	١٩٠.٤٧	رتبة سادسة
سوهاج	مدينة دار السلام - أولاد طوق شرق سابقاً	-٠.٣٣	متأخرة تنموياً	١٨٧.٧٤	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز منية النصر	-٠.٢٠	متأخرة تنموياً	١٨٧.٣٠	رتبة سادسة
الأسماعيلية	مركز فايد	-٠.٣٩	متأخرة تنموياً	١٨٣.٦٥	رتبة سادسة
المنوفية	مركز تلا	٠.١٦	أقل تميزاً تنموياً	١٨١.٧٨	رتبة سادسة
أسيوط	مركز منفلوط	٠.٠٠	متأخرة تنموياً	١٨١.٢٠	رتبة سادسة
أسيوط	مركز القوصية	-٠.١٥	متأخرة تنموياً	١٨٠.٥٨	رتبة سادسة
الشرقية	مركز ابو كبير	٠.١٤	أقل تميزاً تنموياً	١٧٦.٩١	رتبة سادسة
المنوفية	مركز شبين الكوم	٠.٦٢	متوسطة التميز التنموي	١٧٦.٤٥	رتبة سادسة
سوهاج	قسم أول سوهاج	-٠.٣٦	متأخرة تنموياً	١٧٣.٩٠	رتبة سادسة
الشرقية	قسم أول مدينة عشرة رمضان	-٠.٩٢	متأخرة تنموياً	١٧٢.١٩	رتبة سادسة
البحيرة	مركز المحمودية	-٠.١٠	متأخرة تنموياً	١٧١.٠٩	رتبة سادسة
سوهاج	مركز المنشأة	-٠.٠٢	متأخرة تنموياً	١٦٨.١٧	رتبة سادسة
الشرقية	مركز كفر صقر	-٠.٣٢	متأخرة تنموياً	١٦٧.٧٣	رتبة سادسة
بنى سويف	مركز ناصر - بوش سابقاً	-٠.١٠	متأخرة تنموياً	١٦٧.٣٥	رتبة سادسة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
المنيا	مركز مطاى	-٠.٣٦	متأخرة تنموياً	١٦٧.٢٠	رتبة سادسة
بنى سويف	مركز ببا	٠.٠٧	أقل تميزاً تنموياً	١٦٥.٨٨	رتبة سادسة
المنيا	مركز ديرمواس	-٠.٢١	متأخرة تنموياً	١٦٥.٦٧	رتبة سادسة
الأسماعيلية	مركز الاسماعيلية	٠.٣٣	أقل تميزاً تنموياً	١٦٤.١٦	رتبة سادسة
المنوفية	مركز الباجور	٠.٤١	أقل تميزاً تنموياً	١٥٨.٩٧	رتبة سادسة
أسيوط	مركز أبنوب	-٠.٢٢	متأخرة تنموياً	١٥٨.٦٦	رتبة سادسة
أسيوط	مركز أبو تيج	٠.٠١	أقل تميزاً تنموياً	١٥٨.٣٤	رتبة سادسة
القليوبية	مركز بنها	٠.٥٩	متوسطة التميز التنموي	١٥٥.٢٨	رتبة سادسة
سوهاج	مركز البلينا	٠.٢٤	أقل تميزاً تنموياً	١٥٢.٧٠	رتبة سادسة
الأسماعيلية	مركز التل الكبير	-٠.٣١	متأخرة تنموياً	١٥١.٩٢	رتبة سادسة
سوهاج	مركز جرجا	-٠.٢٣	متأخرة تنموياً	١٥١.٤٩	رتبة سادسة
بنى سويف	مركز بنى سويف	٠.٠٩	أقل تميزاً تنموياً	١٥٠.٤٦	رتبة سادسة
المنيا	مركز العدوة	-٠.٥٨	متأخرة تنموياً	١٤٧.٥٩	رتبة سادسة
المنوفية	مركز الشهداء	-٠.٠٥	متأخرة تنموياً	١٤٦.٠٦	رتبة سادسة
سوهاج	مركز سوهاج	٠.٢٣	أقل تميزاً تنموياً	١٣٩.٢٦	رتبة سادسة
القاهرة	قسم التبين	-٠.٥٠	متأخرة تنموياً	١٣٨.٠٨	رتبة سادسة
القليوبية	مدينة شبين القناطر	١.١٥	متميزة تنموياً	١٣٥.٧٧	رتبة سادسة
الشرقية	مركز ههيا	-٠.٢٣	متأخرة تنموياً	١٢٦.٥٣	رتبة سادسة
سوهاج	مركز جهينة الغربية	-٠.٣٢	متأخرة تنموياً	١٢٤.٠٦	رتبة سادسة
بنى سويف	مركز سمسطا	-٠.٤١	متأخرة تنموياً	١٢٢.٤٦	رتبة سادسة
القليوبية	قسم قليوب	-٠.٤٥	متأخرة تنموياً	١١٣.٩٠	رتبة سادسة
السويس	قسم السويس	-٠.٦٩	متأخرة تنموياً	١١٢.٣١	رتبة سادسة
المنوفية	مركز بركة السبع	٠.٠٥	أقل تميزاً تنموياً	١١٠.٨٨	رتبة سادسة
أسيوط	مركز البدارى	-٠.٣٢	متأخرة تنموياً	١١٠.٤٨	رتبة سادسة
الدقهلية	مركز تمى الاميد	-٠.٦١	متأخرة تنموياً	١٠٩.٥٤	رتبة سادسة
القليوبية	مركز الخانكة	١.٣٤	متميزة تنموياً	١٠٥.٧١	رتبة سادسة
القليوبية	قسم العبور	-٠.٩٤	متأخرة تنموياً	١٠١.٠٧	رتبة سادسة
أسيوط	مركز الفتاح	-٠.٣٠	متأخرة تنموياً	١٠٠.٢٨	رتبة سابعة
دمياط	مركز فارسكور	-٠.١٥	متأخرة تنموياً	٩٨.٤٠	رتبة سابعة
القليوبية	مركز القناطر الخيرية	٠.٨٤	متوسطة التميز التنموي	٩٠.٢١	رتبة سابعة
الجيزة	قسم الجيزة	٠.٧٢	متوسطة التميز التنموي	٨٨.٥٣	رتبة سابعة
البحيرة	مركز الرحمانية	-٠.٥٩	متأخرة تنموياً	٨٦.١١	رتبة سابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
الدقهلية	مركز الجمالية	-٠.٦٩	متأخرة تنموياً	٨٣.٧٣	رتبة سابعة
السويس	قسم فيصل	٠.٠٤	أقل تميزاً تنموياً	٨٠.٢٣	رتبة سابعة
أسيوط	مركز صدفا	-٠.٤٧	متأخرة تنموياً	٧٧.٠٩	رتبة سابعة
سوهاج	مركز اخميم	٠.١٩	أقل تميزاً تنموياً	٧٦.٨٩	رتبة سابعة
أسيوط	مركز ساحل سليم	-٠.٥٦	متأخرة تنموياً	٧٥.٤٢	رتبة سابعة
سوهاج	مركز ساقلته	-٠.٤٠	متأخرة تنموياً	٧٣.٨٠	رتبة سابعة
الجيزة	قسم أول ٦ أكتوبر	-٠.٩٢	متأخرة تنموياً	٧٢.٥١	رتبة سابعة
الشرقية	مركز الابراهيمية	-٠.٥٧	متأخرة تنموياً	٦٧.٨٤	رتبة سابعة
الفاخرة	قسم مدينة بدر	-٠.٨٥	متأخرة تنموياً	٦٧.٠٣	رتبة سابعة
دمياط	مركز الزرقا	-٠.٦٢	متأخرة تنموياً	٦٤.٧١	رتبة سابعة
الشرقية	مركز مشنول السوق	-٠.٤١	متأخرة تنموياً	٦٤.٢٣	رتبة سابعة
الشرقية	قسم ثان مدينة العاشر من رمضان	-٠.٨٩	متأخرة تنموياً	٦٠.٧٣	رتبة سابعة
القليوبية	مركز كفر شكر	-٠.٣٥	متأخرة تنموياً	٥٩.١٨	رتبة سابعة
الجيزة	مركز اوسيم	٠.٤١	أقل تميزاً تنموياً	٥٣.٩٩	رتبة سابعة
السويس	قسم الجنابين	-٠.٥٣	متأخرة تنموياً	٥٣.٦٥	رتبة سابعة
دمياط	قسم مدينة دمياط الجديدة	-١.٢٣	أكثر تاخراً تنموياً	٥١.٧٢	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم المنزه	٧.٧٠	أكثر تاخراً تنموياً	٤٠.٥٤	رتبة سابعة
أسيوط	مركز الغنايم	-٠.٥٧	متأخرة تنموياً	٤٠.٣٩	رتبة سابعة
الدقهلية	مركز بنى عبيد	-٠.٧٧	متأخرة تنموياً	٣٨.٩٣	رتبة سابعة
الدقهلية	مركز المطرية	-٠.٥٣	متأخرة تنموياً	٣١.٣٩	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم الرمل	٤.٧٠	أكثر تاخراً تنموياً	٢٦.٨٩	رتبة سابعة
الأسماعيلية	مركز القنطرة	-٠.٤٣	متأخرة تنموياً	٢٥.٠٠	رتبة سابعة
الشرقية	قسم الصالحية الجديدة	-٠.٩٣	متأخرة تنموياً	٢٣.٧١	رتبة سابعة
الجيزة	قسم الوراق	٢.٠٧	متميزة تنموياً	٢٢.١٦	رتبة سابعة
الشرقية	قسم القرين	-٠.٦٥	متأخرة تنموياً	١٩.١٣	رتبة سابعة
الجيزة	قسم الحوامدية	-٠.٤١	متأخرة تنموياً	١٨.١٥	رتبة سابعة
الشرقية	قسم القنايات	-٠.٨٣	متأخرة تنموياً	١٦.٦٥	رتبة سابعة
الجيزة	قسم الاهرام	٠.٦٥	متوسطة التميز التنموي	١٥.٦٦	رتبة سابعة
الجيزة	قسم العمرانية	٤.٠١	أكثر تاخراً تنموياً	١٤.٧٨	رتبة سابعة
الجيزة	مركز كرداسة	١.٤٨	متميزة تنموياً	١٤.٣٢	رتبة سابعة
المنوفية	قسم سرس اللبان	-٠.٩٣	متأخرة تنموياً	١٣.٦٤	رتبة سابعة
القليوبية	قسم قها	-٠.٨٧	متأخرة تنموياً	١٢.١٤	رتبة سابعة
الدقهلية	مركز محلة دمنة	-٠.٨٦	متأخرة تنموياً	١١.٣٧	رتبة سابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
الدقهلية	مركز نبروة	-٠.٢٧	متأخرة تنموياً	٨.٦٩	رتبة سابعة
دمياط	قسم رأس البر	-١.٢٠	أكثر تأخرًا تنموياً	٨.٣٩	رتبة سابعة
الجيزة	مركز الجيزة	٠.١٩	أقل تميزاً تنموياً	٨.٢٠	رتبة سابعة
القليوبية	قسم ثان شبرا الخيمة	٢.٦١	متميزة تنموياً	٧.٥٩	رتبة سابعة
المنوفية	مركز مدينة السادات	-٠.٤٣	متأخرة تنموياً	٧.١٣	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم سيدى جابر	٠.٦٩	متوسطة التميز التنموي	٥.٥٨	رتبة سابعة
السويس	قسم الاربعين	٠.٧٢	متوسطة التميز التنموي	٥.٠٠	رتبة سابعة
الجيزة	قسم بولاق الدكرور	٣.٠٦	متميزة تنموياً	٤.٤٠	رتبة سابعة
القليوبية	قسم الخصوص	٠.٦٠	متوسطة التميز التنموي	٢.٤٣	رتبة سابعة
القليوبية	قسم أول شبرا الخيمة	٢.٤١	متميزة تنموياً	٢.٢١	رتبة سابعة
الجيزة	قسم العجوزة	٠.٤١	أقل تميزاً تنموياً	١.٩١	رتبة سابعة
الجيزة	قسم الدقى	-٠.٣٧	متأخرة تنموياً	١.٧٢	رتبة سابعة
القاهرة	قسم حلوان	٣.٢٠	متميزة تنموياً	٠.٢١	رتبة سابعة
القاهرة	قسم عين شمس	٣.٣٥	متميزة تنموياً	٠.١١	رتبة سابعة
القاهرة	قسم المطرية	٣.١٧	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم السلام	٢.٣٥	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم مدينة نصر اول	٢.١٥	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الساحل	١.٨٥	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الزيتون	١.٧٩	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم محرم بك	١.٦٧	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الجيزة	مركز كرداسة	١.٦١	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم ميناء البصل	١.٦٠	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم المرج	١.٥١	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الزاوية الحمراء	١.٥٠	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم حدائق القبة	١.٤٦	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز طنطا	١.٤١	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز المحلة الكبرى	١.٢٢	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم الدخيلة	١.١٢	متميزة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الشرايبية	٠.٩٤	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز زفتى	٠.٩١	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠	رتبة سابعة
الفيوم	قسم الفيوم	٠.٧٩	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠	رتبة سابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
			التنموي		
القاهرة	قسم منشأة ناصر	٠.٧٧	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم مصر القديمة	٠.٧١	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
البحيرة	مركز دمنهور	٠.٦٧	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
القليوبية	مركز قلوب	٠.٥٨	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الخليفة	٠.٥٦	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز السنطة	٠.٥٦	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز نجع حمادى	٠.٥٥	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز كفر الزيات	٠.٥٤	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
البحيرة	قسم كفر الدوار	٠.٥٣	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الشرقية	مركز فاقوس	٠.٥١	متوسطة التميز التنموي	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم البساتين	٠.٥٠	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
دمياط	مركز دمياط	٠.٥٠	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الأسماعيلية	قسم ثان الاسماعيلية	٠.٤٨	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الدقهلية	قسم أول المنصورة	٠.٤٦	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم باب شرقى	٠.٣٩	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم روض الفرج	٠.٣٨	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز سمند	٠.٣٦	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	قسم أول طنطا	٠.٣٤	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	قسم ثان طنطا	٠.٣٣	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم النزهة	٠.٣٣	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	قسم ثان المحلة الكبرى	٠.٣١	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
المنيا	قسم المنيا	٠.٣١	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم كرموز	٠.٢٧	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
الغربية	قسم أول المحلة الكبرى	٠.٢٦	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة
المنوفية	مركز منوف	٠.٢٢	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠٠	رتبة سابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
أسيوط	قسم أول أسيوط	٠.٢٢	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأقصر	قسم الأقصر	٠.٢١	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الدقهلية	قسم ثان المنصورة	٠.٢٠	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم الزهور	٠.١٩	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الفاخرة	قسم السيدة زينب	٠.١٢	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مدينة قوص	٠.١١	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بنى سويف	قسم بنى سويف	٠.١٠	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	مركز طما	٠.٠٦	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز اسنا	٠.٠٥	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز سيدى سالم	٠.٠٤	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز دشنا	٠.٠٢	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	مركز المراغة	٠.٠١	أقل تميزاً تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز قنا	٠.٠٠	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز دسوق	-٠.٠١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
المنوفية	قسم شبين الكوم	-٠.٠١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز كفر الشيخ	-٠.٠٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	قسم قنا	-٠.٠٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز قطور	-٠.٠٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز ابو طشت	-٠.٠٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الغربية	مركز بسيون	-٠.٠٧	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الفاخرة	قسم مصر الجديدة	-٠.١١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الشرقية	قسم ثان الزقازيق	-٠.١١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القليوبية	قسم بنها	-٠.١٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
أسيوط	قسم ثان أسيوط	-٠.١٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسماعيلية	قسم ثالث الاسماعيلية	-٠.١٨	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز مطوبس	-٠.٢٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الشرقية	قسم اول الزقازيق	-٠.٢٨	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم الجمرك	-٠.٢٨	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز بيلا	-٠.٢٩	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز قلين	-٠.٢٩	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	قسم كفر الشيخ	-٠.٣٠	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
المنيا	قسم ملوى	-٠.٣٠	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الفيوم	مركز يوسف الصديق	-٠.٣١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز البرلس	-٠.٣٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	مركز العسيرات	-٠.٣٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
الجيزة	قسم ثان ٦ اكتوبر	-٠.٣٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم بولاق	-٠.٣٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم شبرا	-٠.٤٠	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
البحيرة	مركز بدر	-٠.٤٠	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم ثان الرمل	-٠.٤١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	قسم طهطا	-٠.٤٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	الساحل الشمالي - جزء	-٠.٤٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	قسم مدينة جرجا	-٠.٤٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	مدينة سوهاج الجديدة	-٠.٤٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الوايلي	-٠.٤٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	قسم دسوق	-٠.٤٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الدقهلية	قسم ميت غمر	-٠.٤٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز الحامول	-٠.٤٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
جنوب سيناء	قسم شرطة طابا	-٠.٤٨	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم مبارك - شرق التفريعة	-٠.٤٩	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز فرشوط	-٠.٥١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز أرمنت	-٠.٥١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز فوه	-٠.٥١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز نقادة	-٠.٥٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الدرب الاحمر	-٠.٥٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
أسوان	مركز أسوان	-٠.٥٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم طره	-٠.٥٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم المعادي	-٠.٥٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم ثان مدينة نصر	-٠.٥٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز قفط	-٠.٥٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الجيزة	قسم الشيخ زايد	-٠.٥٧	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
البحر الأحمر	قسم ثان الغردقة	-٠.٥٩	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الجمالية	-٠.٦٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم ثالث القاهرة الجديدة	-٠.٦٢	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
قنا	مركز الوقف	-٠.٦٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
أسيوط	مدينة أسيوط الجديدة	-٠.٦٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم باب الشعرية	-٠.٦٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم جنوب ثان	-٠.٦٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم الجنوب	-٠.٦٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي	تصنيف المراكز طبقاً لمعامل الثقل التنموي	الأهمية النسبية الإجمالية للمراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية	تصنيف المراكز طبقاً لتوافر الموارد الاقتصادية
القاهرة	قسم الظاهر	-٠.٦٧	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الشروق	-٠.٧١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم اللبان	-٠.٧١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم ثان القاهرة الجديدة	-٠.٧٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم العرب	-٠.٧٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
مرسى مطروح	الساحل الشمالي	-٠.٧٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم العطارين	-٠.٧٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
كفر الشيخ	مركز الرياض	-٠.٧٥	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
دمياط	قسم اول دمياط	-٠.٧٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم أول القاهرة الجديدة	-٠.٧٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسماعيلية	قسم أول الاسماعيلية	-٠.٧٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
شمال سيناء	قسم ثان العريش	-٠.٧٧	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
البحر الأحمر	قسم حلايب	-٠.٧٧	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	قسم ثان سوهاج	-٠.٧٨	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأقصر	مركز شرطة طيبة	-٠.٧٩	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الوادى الجديد	مركز شرطة باريس	-٠.٨٠	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
سوهاج	قسم الكوثر	-٠.٨١	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم عابدين	-٠.٨٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم المنشية	-٠.٩٣	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الموسكى	-٠.٩٤	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الازبكية	-٠.٩٦	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم الشرق	-٠.٩٧	متأخرة تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم المناصرة-عزب بورسعيد	-١.١١	أكثر تأخرًا تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الدقهلية	مركز جمسة	-١.١٣	أكثر تأخرًا تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
الأسكندرية	قسم برج العرب	-١.١٥	أكثر تأخرًا تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
بورسعيد	قسم بورفؤاد ثان	-١.٢٤	أكثر تأخرًا تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم قصر النيل	-١.٢٩	أكثر تأخرًا تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة
القاهرة	قسم الزمالك	-١.٣٣	أكثر تأخرًا تنموياً	٠.٠٠	رتبة سابعة

المصدر: الباحث

٨-٢ تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

فيما سبق تعرفنا علي أهم الموارد المكانية المتوفرة ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه المراكز والأقسام الادارية بجميع محافظات الجمهورية. حيث تم الربط بينهما لتكوين فكرة دقيقة عن كافة فرص التنمية الممكنة بها. وبحيث تمثل الخطوة الأساسية والقاعدة العلمية التي سيتم تقسيم مصر إلى وحدات تنموية إقليمية بناءً عليها. وفي هذا الإطار وكما سبق توضيحه في جزء سابق من الرسالة (الباب الأول - بالفصل الرابع) بأن هناك العديد من الجهود السابقة التي قامت بها الجهات ذات الصلة أو التي قام بها الباحثين والمختصين في مجال التنمية لتقسيم الحيز المكاني لمصر والتي تهدف لتحقيق التكامل بين البعد المكاني والبعد القطاعي في التنمية. ولكن هذه الجهود أخذ عليها إغفال الموارد المكانية المتاحة ولاسيما بالمناطق البكر الواعدة والمليئة بالإمكانات والموارد. كما لم تعالج هذه الجهود ظاهرة المركزية الشديدة التي تحكم النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي في مصر والتي تتعارض مع هدف الانتشار والذي يسعى إليه البعد الإقليمي.

وفي هذه الجزئية سوف يحاول الباحث تقسيم الحيز المكاني لمصر إلى وحدات تنموية إقليمية بحيث يتم تلافي السلبيات التي ظهرت في الجهود السابقة وذلك من خلال محاولة إستغلال الموارد المكانية المتاحة بالحيز المكاني الوطني لمصر مع ربط هذا بتحقيق التوازن في معامل الثقل التنموي بين الوحدات المقترحة.

٨-٢-١ أهداف إعادة تشكيل وتقسيم مصر إلى وحدات تنموية إقليمية

تتقسم أهداف إعادة تشكيل وتقسيم مصر لوحداث تنموية إقليمية إلى قسمين رئيسيين هما: أولاً هدف رئيسي يمثل الغرض الرئيسي لهذا البحث، ثانياً أهداف ثانوية.

٨-٢-١-١ الهدف الرئيسي

يتلخص الهدف والغرض الرئيسي لهذا البحث في "محاولة تحقيق التوازن الإقليمي المفقود في مصر من خلال عملية إعادة صياغة وتشكيل الحيز المكاني الوطني لمصر وتقسيمه إلى وحدات تنموية إقليمية إستناداً علي تحقيق التكامل بينها والإستفادة من الموارد المكانية الإقتصادية المتوفرة بها والتميز التنموي الذي حصلت عليه.

٨-٢-١-٢ الأهداف الثانوية

لتحقيق الهدف الرئيسي من البحث لابد من تحقيق بعض الأهداف الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- الإستغلال الأمثل للموارد المكانية الإقتصادية المتاحة في مصر.
- نشر التنمية علي كامل الحيز المكاني الوطني لمصر وتخفيف التركيز السكاني بالوادي والدلتا.
- التخفيف من حدة المركزية السياسية و الإقتصادية الشديدة المسيطرة علي التنمية في مصر.
- تحقيق التكامل وتنويع القاعدة الإقتصادية بين جميع الوحدات المكونة للحيز المكاني الوطني لمصر.
- التوجيه الأمثل للإستثمارات والمشاريع التي تخصصها الدولة بحيث توطن في الأماكن المثلى لها.
- تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع السكان. بحيث يتم تلبية إحتياجاتهم من فرص عمل وسكن وخدمات مناسبة لهم في جميع مناطق الدولة.

٨-٢-٢ معايير وأسس إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

في إطار تحقيق الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية للبحث فقد حاول الباحث وضع مجموعة من الأسس والمعايير لتقسيم الحيز المكاني الوطني لمصر إلى وحدات تنموية إقليمية تحقق هذه الأهداف. وفيما يلي نستعرض هذه المعايير والأسس:-

- توفير جميع فرص التنمية بالوحدات التنموية الإقليمية المقترحة قدر الإمكان بحيث يتوفر بكل منها ظهير صحراوي وموارد مكانية إقتصادية وإتصال بالخارج (سواء طرق رئيسية - سواحل-سكك حديدية - مطارت-.....إلخ). وكذا إتصال بواجهه مائية سواءً بحاراً (الأحمر-الأبيض المتوسط) أو نهر النيل.
- أن يتوفر بالوحدات التنموية الإقليمية المقترحة موارد مكانية وعوامل إقتصادية (زراعية-تعدينية-سياحية-صناعية--.....إلخ). ترفع من مستواها الإقتصادي وتقيم قاعدة إقتصادية قوية لها.
- تنويع القاعدة الإقتصادية للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة بحيث يكون هناك إمكانية لتحقيق التكامل الإقتصادي بينهم.
- أن يتحقق الترابط الجغرافي (مراعاة عامل الجوار المكاني) بين المراكز والأقسام الإدارية المكونة للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة. حيث لا يمكن تشكيل وحدة تنموية مكونة من مراكز إدارية تقع في جنوب مصر وأخرى تقع شمال مصر علي سبيل المثال.
- تحقيق التكامل والتوازن بين الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة ومعامل النقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة بحيث يتوفر علي الأقل بكل وحدة إما موارد مكانية إقتصادية أو تكون حصلت علي معامل نقل تنموي مرتفع أو كلا العنصرين معاً لتحقيق التنمية بهذه الوحدة.

- مراعاة التجانس في السمات والخصائص الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية،..... إلخ في معظم المراكز الإدارية المكونة للوحدة التنموية الإقليمية المقترحة.
- تحقيق التوازن بين الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة قدر الامكان في المساحة الجغرافية وعدد السكان والموارد المتاحة.
- مراعاة علي قدر الإمكان الحفاظ علي الحدود الإدارية للدولة (حدود محافظات أو مراكز أو أقسام) وعدم المساس بها ليسهل تطبيق وتنفيذ التشكيل المقترح في المستقبل.

٨-٢-٣ تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة للحيز المكاني الوطني لمصر

بالرجوع إلى التصنيف الذي قام به الباحث للمراكز والأقسام الادارية بجميع محافظات مصر طبقاً لتوافر الموارد الإقتصادية بها (٧ فئات). وربطه بالتصنيف الذي يعتمد علي معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه هذه المراكز (٦ فئات). وعلي إعتبار أن هذه الفئات تمثل الأساس الذي سيقوم عليه تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة. ومع محاولة تطبيق الأسس والمعايير التي تم وضعها كشرط للتشكيل يتضح لنا أن تقسيم جمهورية مصر لوحدة تنموية أصبح له بدائل وسيناريوهات محدودة جداً^١. وبناءً علي ما سبق فقد تم التوصل إلى تشكيل الحيز المكاني الوطني لمصر لوحدة تنموية إقليمية والذي يتكون من ١٢ وحدة تنموية.

٨-٢-٤ السمات والخصائص العامة للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

بالنظر إلى الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة والتي تم التوصل إليها نجد أن هناك سمات عديدة رئيسية لكل منها تميزها عن بعضها البعض يمكن تلخيص أهمها فيما يلي^٢:

- **الوحدة التنموية الأولى:** تتكون من ٥ مراكز إدارية تتوزع بين محافظتي البحر الأحمر وأسوان، ويبلغ عدد السكان بها حوالي ٣١٠ ألف نسمة. وحصلت علي المرتبة الأولى في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة

^١ هناك عدة أساليب إحصائية حاول الباحث الاستفادة منها في هذه المرحلة ولكنها ظهر بها بعض العيوب والتي أدت إلى إستبعادها: حيث يمكن إستخدام أحد وسائل بحوث العمليات الإحصائية (البرمجة الخطية) والتي تتميز بإمكانية التعامل مع البيانات الكثيرة ومعالجتها بشكل دقيق وإستخراج نتائج صحيحة ليس بها مجال للخطأ، ولكن تم إستبعاد هذه الوسيلة نظراً لأن البرنامج لا يستطيع التعامل مع هذا العدد الكبير من العناصر (٣٤٣ مركز إداري وقسم). كما كان من الممكن إستخدام أحد وسائل التحليل الإحصائية المتقدمة (برنامج الـ SPSS) الذي يستطيع من خلال تطبيق أسلوب التحليل التجميعي (Cluster analysis) أن ينتج مناطق متجانسة الصفات والخصائص ولكنها لا تحقق جميع الأسس التي وضعها الباحث ولذلك تم إستبعاد هذه الوسيلة أيضاً لهذا السبب.

^٢ سوف نعرض في هذه السمات ملخص لبعض وأهم الخصائص الإقتصادية والاجتماعية للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.

للعديد من الأنشطة مثل الإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة البترولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-1.1). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١٦٨ ألف عامل (إحتلت المرتبة التاسعة بين بقية الوحدات). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٤٣% ونسبة من يقرأ ويكتب ١١%. وبلغ نسبة عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٣.٦%.

- **الوحدة التنموية الثانية:** تتكون من ٨ مراكز إدارية تتوزع بين محافظتي الوادي الجديد وأسوان، ويبلغ عدد السكان بها حوالي ٥٦٦ ألف نسمة. وحصلت علي المرتبة الثانية في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الاقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبترولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-3.1). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٢٩٥ ألف عامل (إحتلت المرتبة الثامنة بين بقية الوحدات). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ١٣% ونسبة من يقرأ ويكتب ٩%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٣.٦%.

- **الوحدة التنموية الثالثة:** تتكون من مركزين بمحافظة الوادي الجديد، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٦٣ ألف نسمة. وحصلت علي المرتبة الثامنة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الاقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبترولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-0.5). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٤٠ ألف عامل (إحتلت المرتبة الحادية عشر). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٨% ونسبة من يقرأ ويكتب ٥%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٣.٢%.

- **الوحدة التنموية الرابعة:** تتكون من ١٩ مركز تتوزع بين محافظات البحر الأحمر والأقصر وقنا وأسوان، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٣.٥ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة الثالثة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل الإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-٥.٩). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ١.٧ مليون عامل (إحتلت المرتبة السادسة). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٣٢% ونسبة من يقرأ ويكتب ١٥%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٣.٣%.

- **الوحدة التنموية الخامسة:** تتكون من مركزين بمحافظة الوادي الجديد ، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٤٧ ألف نسمة. وحصلت علي المرتبة السابعة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والاستصلاح الزراعي والتعدين. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع الأثرية. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-٠.٨). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ٢٣ ألف عامل (إحتلت المرتبة الثانية عشر والأخيرة). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ١٧% ونسبة من يقرأ ويكتب ١٢%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٢.٦%.

- **الوحدة التنموية السادسة:** تتكون من ٣٥ مركز تتوزع بين محافظات البحر الأحمر وقنا وسوهاج وأسيوط، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٧.٧ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة التاسعة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل الإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-٨.٣). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ٤.١ مليون عامل (إحتلت المرتبة الرابعة). وبالنسبة للخصائص

السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٣٢% ونسبة من يقرأ ويكتب ١٠%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٣.٦%.

- **الوحدة التنموية السابعة:** تتكون من ٤ مراكز بمحافظة مرسى مطروح، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ١٣٥ ألف نسمة. وحصلت علي المرتبة السادسة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-١.١). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ٦٩ ألف عامل (إحتلت المرتبة العاشرة). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٣٢% ونسبة من يقرأ ويكتب ١١%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ١.٥%.

- **الوحدة التنموية الثامنة:** تتكون من ٢٢ مركز تتوزع بين محافظتي الأسكندرية ومرسى مطروح، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٤.٢ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة الخامسة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. وحصلت علي معامل ثقل تنموي عالي ايجابي قدره (١٠.٩). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ٢.٧ مليون عامل (إحتلت المرتبة الخامسة). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ١٧% ونسبة من يقرأ ويكتب ١٩%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٦.٥%.

- **الوحدة التنموية التاسعة:** تتكون من ٢٩ مركز تتوزع بين محافظات الفيوم والمنيا وبني سويف، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٨.٩ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة العاشرة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية

والبتروولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-1.8). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٥ مليون عامل (حتلت المرتبة الثالثة). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ١١% ونسبة من يقرأ ويكتب ٣٥%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٣.١%.

- **الوحدة التنموية العاشرة:** تتكون من ٤٢ مركز تتوزع بين محافظات الإسماعيلية والسويس وبورسعيد وشمال وجنوب سيناء، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٢.٣ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة الرابعة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الاقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل الإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-٢٣.٦). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١.٤ مليون عامل (احتلت المرتبة السابعة). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٢٢% ونسبة من يقرأ ويكتب ٢٢%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٧.٥%.

- **الوحدة التنموية الحادية عشر:** تتكون من ١٠١ مركز تتوزع بين محافظات البحيرة والدقهلية والشرقية والغربية والمنوفية ودمياط وكفر الشيخ، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ٢٦.١ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة الحادية عشر في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الاقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل الإستصلاح الزراعي والسياحة والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. ولكنها حصلت علي معامل ثقل تنموي قدره (-٤.٢). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١٦ مليون عامل (احتلت المرتبة الأولى). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٣٠% ونسبة من يقرأ ويكتب ١٥%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ٦.٤%.

- **الوحدة التنموية الثانية عشر:** تتكون من ٧٤ مركز تتوزع بين محافظات الجيزة والقاهرة والقليوبية، ويبلغ عدد السكان بهذه الوحدة حوالي ١٧.٨ مليون نسمة. وحصلت علي المرتبة الثانية

عشر والأخيرة في الأهمية النسبية في توفر الموارد بها حيث تشتمل علي العديد والمقومات الإقتصادية تتمثل في الأراضي المخصصة للعديد من الأنشطة مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والآثار. وحصلت علي معامل ثقل تنموي إيجابي عالي قدره (٣٤.٨). ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ١١.٧ مليون عامل (إحتلت المرتبة الثانية). وبالنسبة للخصائص السكانية الإجتماعية فبلغ متوسط نسبة الأمية بها حوالي ٢٢% ونسبة من يقرأ ويكتب ١٤%. وبلغ عدد السكان الحاصلين علي مؤهل ثانوي أو أعلى حوالي ١٠.٥%. ويوضح الشكل رقم (٣-٨) الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر. كما يوضح الجدول رقم (٣-٨) أهم السمات والخصائص المميزة للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.

جدول رقم (٨-٣) السمات والخصائص العامة للوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

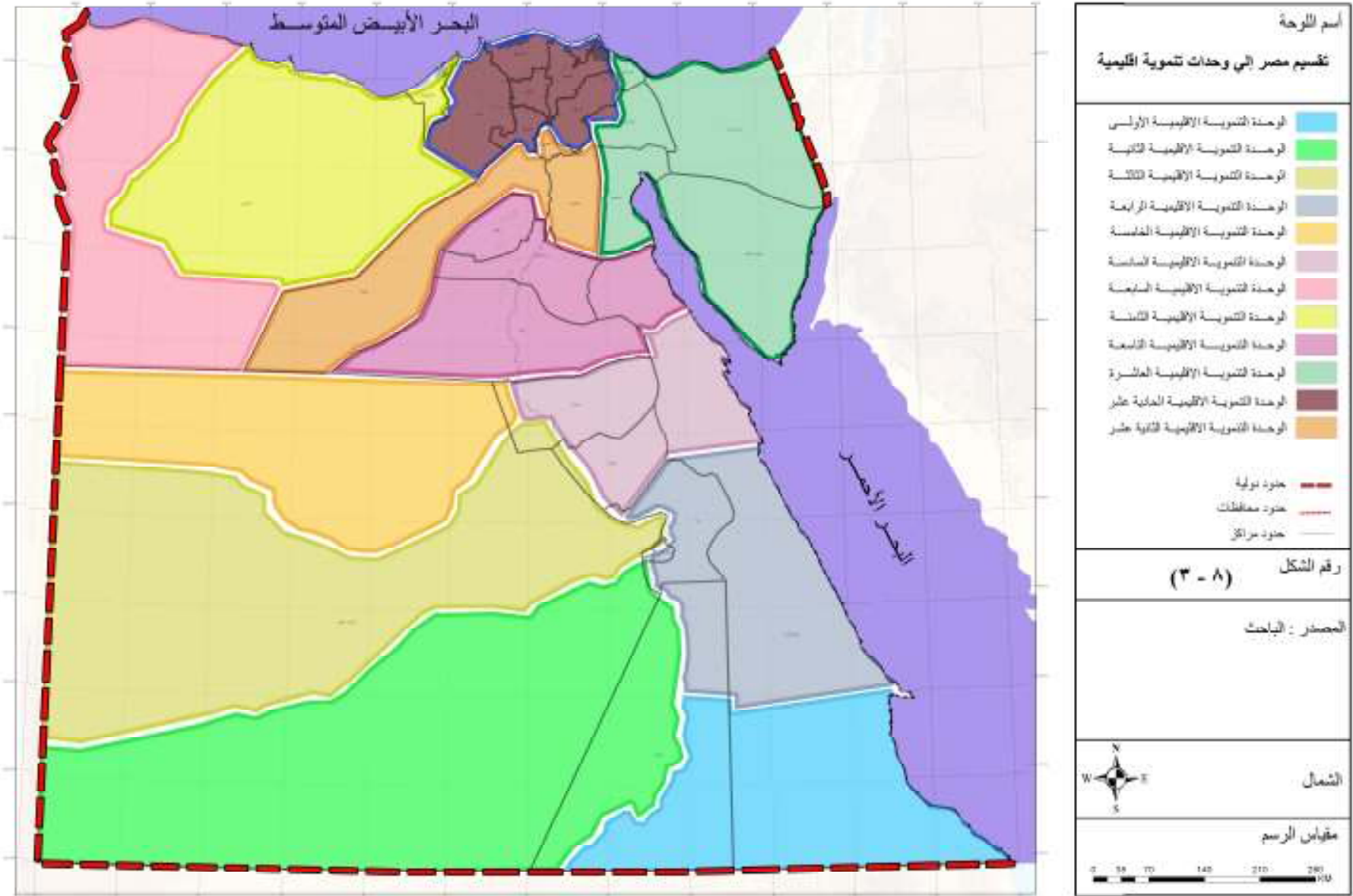
الوحدة الثانية عشر	الوحدة الحادية عشر	الوحدة العاشرة	الوحدة التاسعة	الوحدة الثامنة	الوحدة السابعة	الوحدة السادسة	الوحدة الخامسة	الوحدة الرابعة	الوحدة الثالثة	الوحدة الثانية	الوحدة الأولى	الخصائص والسمات	
١٧٨٩٦٨٨٥	٢٦١٣١١٣٥	٢٣٤٥١٦٢	٨٩٣١٧٢٥	٤٢٨٣٣٦٧	١٣٥٨٧٩	٧٧٢٠٨٢٨	٤٧٨٠١	٣٥١٠٥٧٩	٦٢٥٧٩	٥٦٦٩٨٩	٣١٠٢٩٧	إجمالي عدد السكان	سكانية إجتماعية
٤٥٧١٠٠٤	٦٢٨٣٤٥٢	٥٩٠١٦١	١٩٧٢٥٢٥	١١٠٧٢٤٢	٢٤٣٧١	١٦٥٧٦٦٨	١١١٤٥	٧٥٧٧٨٤	١٤٧١١	١٣١٨٧٦	٧٨١١٤	إجمالي عدد الأسر	
٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٣	٤	٢	٣	٤	متوسط حجم الأسرة	
٢٤٤٦١٥٤	٧٩٥٦١٨	٧٧٥٦٧٩	٩٦٩١٩	٣٠٦٦٨٥	١٤٩٢٩	١٢٢٧٤٢	١٤٦٩٢	٧٣٠٩٢	٧٤٠٢	٢١٧١١	٢٣٦٧٥	معدل الهجرة الصافي	
٢	١	٣	١	٣	١	١	١	١	٠	١	١	معدل التكوين الأسري (معدل نمو الأسر السنوي)	
١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	معدل التزام	
١١٦٤٣٩	١٨٥٠٢٧	١٨٧٧١	٧٠٢٦٤	٣٢٣٩٣	٣٠٢٥	٥٩٥٧٤	٣١٥	١١٢٠٨١	٨٦	١٣٤١٠٢	٧٣١٣٦	الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي (التسرب)	
٤٣٠٨٠٢٥	٨٠٦١٦٦٦	٥٠٢٦٣٧	٣٥٦٢٥٤٣	٨٣٩١٣٨	٤٠٧٩١	٢٩٨٥٠٢١	٨٨٧٥	١٢٠٠٠٧١	١٢٢٥٥	١٤٧٥٠٦	٦٣٢٩٤	الأميون (ذكور-إناث)	
٢٢	٣٠	٢٢	٣٥	١٩	٣٢	٣٢	١٧	٣٢	٨	١٣	٤٣	نسبة الأمية الإجمالية (%)	
٢٦٨٤٦٧٦	٥٠٢٨٣١٧	٣١٦٨٠٩	٢١٩٨٤٧٢	٥١٨١٢١	٢٤٧٦٥	١٨٦٥٥٦٢	٥٦٣٣	٧٦٨١٥٥	٨٠١٨	٩٨٢٥٦	٤٠٩٦٧	الأميات من الإناث	
٢٨	٣٧	٢٩	٤٤	٢٤	٣٧	٤٠	٢٣	٤١	١٠	١٧	٤٧	نسبة الأمية بين الإناث (%)	
١٤	١٥	١٥	١١	١٧	١١	١٠	١٢	١٥	٥	٩	١١	نسبة من يقرأ ويكتب (ذكور-إناث) (%)	
١٢	١٢	١٢	٦	١٥	٨	٧	١٠	١٣	٤	٨	٩	نسبة من تقرأ وتكتب من الإناث (%)	
١١	٦	٨	٣	٦	١	٤	٣	٣	٣	٢	٤	نسبة السكان الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى (ذكور-إناث) (%)	
٩	٥	٥	٢	٥	١	٢	١	٢	٢	٢	٢	نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل عالي -جامعي (بين الإناث) (%)	
٣١١	٢٣٨	١٠٥	٢٩	٥٢	٠	٣٩	١	١٦	٢	٦	٥	نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل عالي -جامعي (بين الفئتين) (%)	
٣	١٠	٧	١٢	٤	١١	٩	١٢	٨	٢	٤	١٦	نسبة العاملين في الزراعة (%)	سكانية إقتصادية (قوة العمل)
٤٩٢٦٤٧	٢٨٩٢٢٠٢	١٣٤٨٥٠	١٢٢٨٥٨٧	١٠٣٥٨١	١٣٤٢٩	٨٩٢٧١٩	٤٣٨٦	٢٨٤١٩٦	٣٧٣٤	٤٦٩١٢	٨٦٩٢	العاملين في الزراعة	
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	نسبة العاملين في التعدين (%)	
٢٢٢١٨	١٣٦٤١	٥١٤٢	٦٠١٥	٨١٩٦	٢١٠	٥١٥٤	٢٥	٩٩٧٥	١٠٢٠	٢٣٨٧	٤٣١	العاملين في التعدين	
٥	٤	٢	٢	٦	٠	١	٠	٢	١	١	١	نسبة العاملين في الصناعة (%)	
١٠٦٧٩٦٤	٨٣٧٣٧٩	٧٤٥٤٢	١٣٤٠٦٣	٢٩٠٦٣٤	٧٦٧	١٠٠٢٠٦	٣٠١	٦٥٣٠٥	٩٨٩	١٢٣٤٦	٨٠٧٩	العاملين في الصناعة	
٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	نسبة العاملين في الكهرباء (%)	
٥٥٦٧١	٦٢٤٥٢	١٢٢٠١	١١٨٨٤	١٩٩٤٧	٤٢٨	٩٥١٥	٦٣	٨٠١٩	٢٥٢	٣٠٦١	٤٣٣٨	العاملين في الكهرباء	
٣	٢	٢	٣	٢	١	١	١	٠	١	١	٢	نسبة العاملين في البناء والتشييد (%)	
٦١٧٣٤٥	٣٨١٦٣٣	٥٦٠٤٣	١١٤٨٠٤	١٤٨٠٦٩	٢٠٩٣	١٢٦٩٠٦	٤٢٧	٨٧٨٧٩	١٣٤٣	٨٢٦١	٨٣٣٢	العاملين في البناء والتشييد	
١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	نسبة العاملين في السياحة (%)	
١٠٩٠٦١	٥١٤٤٢	١١٣٩١	١٠٠٧١	٢٢٨٣٥	٤٥٢	١٨٠٥٢	٣٢	١٠١٨٤	٦٧	١٠٤١	٢٤٨٦	العاملين في السياحة	
٢	١	٣	١	٢	١	١	٠	١	١	١	١	نسبة العاملين في النقل (%)	

الوحدة الثانية عشر	الوحدة الحادية عشر	الوحدة العاشرة	الوحدة التاسعة	الوحدة الثامنة	الوحدة السابعة	الوحدة السادسة	الوحدة الخامسة	الوحدة الرابعة	الوحدة الثالثة	الوحدة الثانية	الوحدة الأولى	الخصائص والسمات
٤١.٥٥٩	٣١٣٧.٢	٧٥٢٥٥	٧١.٩٧	١.٩١٣٧	١٧٠.٨	٥٦١٧٥	٣٤٧	٣٥٩١٣	٨٥٨	٦٢١١	٦٤٩١	العاملين في النقل
٢	١	١	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١	نسبة العاملين في خدمات الأعمال (%)
٣١٩٢٧٢	٢٧.٩٢٤	١٧٤٢٣	٥٨٨٩٠	٥٩٥٥٢	٦٤٣	٥٧.٤٢	٢٤٦	٢٢٨٢٧	٧٤٥	٥٢٥٧	٤١٩٥	العاملين في خدمات الأعمال
١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	نسبة العاملين في الخدمات العامة (%)
١٧٧١٧٧	١١٣٢٦٩	١٧١٢٩	٢٩٨٢٨	٢٩٣١١	٢٤٩	٢٧٣٣٩	٢٠٥	١١٤٧٥	٤٩٤	٢٣٣٤	١٧١٥	العاملين في الخدمات العامة
٤	٢	٣	١	٤	٣	١	٠	١	٠	١	٢	نسبة العاملين في التجارة (%)
٧١.٨٠٩	٤٥.٩٩٣	٧٢٨٣٠	١١٥٣٦٠	١٧٥٢٧٩	٤٠.٨١	٩٩٣٣٧	٢١٦	٣٦٤٤٤	٤٦٨	٦٨٨٩	٨٠٣٥	العاملين في التجارة
١٠	٩	١٣	٨	٨	٣	٦	٧	٨	٩	٧	٨	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال (%)
١٨٦٦٩١٩	٢٢١٦٥٥٨	٣٠٣٩١٦	٥٢٣٤١٨	٤٦٨٤٣٣	٦٤٧٢	٤٤٢٤٠١	٤٩١١	٢٤٨٦٨٣	١٤٩٥٢	٥٧٩٨٥	٣٩٦٤٢	العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال
١٧	١٩	١٨	١٧	١٦	١٦	١٥	١٣	١٣	٤	٧	٢٢	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي (%)
٣١٩١٦٤٧	٤٨٢١٧.٨	٣٨١١٤٧	١٦٧٨٤٧٤	٧٢٣٥٥٤	٢٢٤٦٤	١٣٠٥٤١٩	٥٤٩٥	٤٩٥٠٦٧	٦١٣٦	٧٥٠٢٧	٣٦٩٦٣	العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي
٨	٦	٦	٥	٥	١	٥	٤	٥	٥	٥	٦	نسبة العاملين في المهن العلمية والفنية (%)
٩.٣٥٣٨	٩٢٦٣٥٦	١.٠٧١٨٣	٢.٠١٢٢٢	١٩٧٤٤٩	٢٦٨٥	٢.٠٨٦.٩	٢٢٤٤	١.٥٨٥٢	٤٨٧٦	١٩٢٦٢	١٣٨٧٦	العاملين في المهن العلمية والفنية
٧	٧	٥	٦	٧	٢	٧	١	٥	١	٢	٣	نسبة العاملين في الأنشطة الحرفية (%)
١٠١.٨٦١	١٠٧٤٨٧٧	٨٩٤٨٢	٣٧٣٥٥٣	٢٢.٣٦٦	٣٨١٩	٣٠.١٥٤	٧٩١	١٣٩٤٢١	١٢٨١	١٤٠٤٢	١٣٨٤١	العاملين في الأنشطة الحرفية
٤	٦	٧	٥	٤	٨	٥	١٠	٥	٢	٣	١١	نسبة العاملين في القطاعات غير الرسمية (%)
٧٧٦١٢٩	١٦٦٤٢٥٢	١٣١٩٦٦	٤٥٣٧.٥	١٩٢٦٤٣	٩٧٢١	٤٩٦٥٣٩	٣٨٠.٣	١٧٩٨٣٠	٢٩٩٧	٣٤٦٤٥	١١٨٥٧	العاملين في القطاعات غير الرسمية
٢٨	٣١	٣٢	٢٨	٢٦	٢٠	٢٣	٢١	٢٥	١٥	١٥	٣١	نسبة من داخل قوة العمل الى إجمالي عدد السكان (%)
٥٣٨٩٢٤٢	٧٨٤٩٣٦٥	٧٣٩١٥٢	٢٣٩٧.٠٤	١٢٦٨٩٦٩	٢٩٦٦٥	١٩٤٤.٩٨	١١٣٩٩	٨٣٧٦٥١	٢٣٧٢٣	١٥٣٦٨٤	٨٨٧٣٣	عدد السكان داخل قوة العمل
٦	٧	٨	٣	٤	١	٣	٢	٣	٣	٧	١٠	نسبة الإناث داخل قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان (%)
٨٥.٢١١	١٢٥٦٣.٦	١٤١٥٦٣	٢٨٦٩٨١	٢١٥٩٦٢	١٨٩٠	٢١٨١٩٧	١٣٨٤	٧٢٠.٨٨	٥٧١٣	٢١٥١٧	١٨٩٢٦	عدد الإناث داخل قوة العمل
٣٥٣١٦٩	٨١٤٢٦٦	٥٧٢٨٤	١٩٩٨٢٨	١٢٢٢٨٣٦	٨٣٩	١٨٤٧٤٩	١٠.٩	٥٧٧٦٣	٢٦٦٢	٢١٤٤٣	١٢٣٦٣	إجمالي عدد المتطلون
٩٦٩٦٧	٣٣٧٦٩٥	٢١٥٩٧	٦.٦٣٧	٢٧٣٣٤	١٢٩	٥١٤٤٧	٣٩٨	١٩٣٨٤	١٢٤٤	٧٦٧٧	٥٥٤٤	إجمالي عدد الإناث المتطلون
٢١	١٨	٢١	١٨	١٧	٩	١٤	٩	١٦	١١	١٠	١٧	نسبة العاملين باجر (%)
١٠	١٠	٩	٧	٨	٣	٩	٢	١٤	٥	١٠	٨	نسبة البطالة (%)
١٥	٢٣	١٧	١٤	١٤	٤	٢٢	٨	٣٣	٨	١٩	١٥	نسبة بطالة الإناث (%)

الخصائص والسمات												
الوحدة الثانية عشر	الوحدة الحادية عشر	الوحدة العاشرة	الوحدة التاسعة	الوحدة الثامنة	الوحدة السابعة	الوحدة السادسة	الوحدة الخامسة	الوحدة الرابعة	الوحدة الثالثة	الوحدة الثانية	الوحدة الأولى	
٨	٧	٨	٥	٦	٣	٧	١	١١	٤	٨	٧	نسبة بطالة الذكور (%)
٩٨	٩٩	٩٠	٨٩	٩٠	٤٦	٨٨	٥٥	٨٦	٣٤	٥٦	٨٠	نسبة المساكن الموصلة بالكهرباء (%)
٩٦	٩١	٧٤	٧٧	٨٧	٤١	٧٩	٥٦	٧٩	٣٥	٥٧	٧٩	نسبة المساكن الموصلة بالمياه (%)
٧٧	٤٦	٦٢٢٣٣	٢٠	٦٣	٣	١٦	١٥	١٣	٢١	١٦	٢٤	نسبة المساكن الموصلة بالصرف الصحي (%)
٢١	٤	١٠	٣	١١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	نسبة المساكن الموصلة بالغاز الطبيعي (%)
٢٣٢٧	٠	٠	٩٠٣	٩٠٣١	٧٨٤٩	٠	٩٦٢٢	٠	٥٧٧٣	٥٧٧٣	٠	أماكن مخصصة لسياحة السفاري كم
٠	٢٧١	١٤٢٢	٠	١١	٠	٨٩	٥٤	٠	٥٤	٥٤	٠	أراضي تستغل لوزارة الكهرباء كم
٢٢٥٧	٨٢٠٢	٨٦١٢	١٤٠٨	٤٥٨٩	٦٢٨٨	٥٥٧	٢٩٥٨	١٣٧٣	١٢١٥	٣٦٢١	١١٣٤	أراضي مخصصة لأنشطة الإستصلاح الزراعي كم
٠	١٢٢٣	٢٧٦٥	٣١٧	٧٧٣	٦٣٩	٦٣٤	٠	٣٢٧٨	٣٦	١٧٤٢	٩٥٨	أراضي مخصصة لوزارة السياحة كم
٥٧٥٥	٠	١٨٢٣٤	٩٣٩٥	٥٧٥٢	٤٩٩٥	١٤٧٤٢	٦١٢١	٣٤٢٨٤	٨٤١٧	١٤٧٢٢	٤٩٣٥	أراضي مخصصة للأنشطة التعدينية كم
٦١٥	٣٨٧	٩٤٤١	٦٩٤٥	١٧٣٤٦	٢٠٧٧٧	١٤٤٩٦	٥٠٤٨	٦٢٥٤	١٧٦٧	٦٩٦٩	٣٩٦٥١	محميات طبيعية محددة كم
٢٤	٤٤	٢٦	١٩	١٢	١١	١٨	١٦	٢٤	١٣	١٩	٣	مواقع الآثار
٠	٧	١٠	١	٧	٢	١	٠	٢	١	١	٢	مواقع وزارة البترول
١٣	١٦	١٣	٥	٧	١	٨	٠	٢	٣	٣	٠	مواقع وزارة الصناعة
١٨١٨	١٩٦٠١	٠	٤٧٢٤	٧٤٨	٠	٢٩٧٥	٠	١٧١٩	٠	٣٣٦	٠	مناطق زراعية

المصدر: الباحث إستناداً علي كلاً من:-

- بيانات دراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر لعام ٢٠١٧م - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - عام ١٩٩٨م.
- تحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٦م - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.



٨-٣ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر. ويمكن إستعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- قام الباحث بإعداد قاعدة معلومات جغرافية دقيقة عن كافة الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة بالمراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر وبناء عليها أمكن تحديد نصيب كل مركز وقسم منها. ومن ثم تم تصنيفها إلى فئات طبقاً لتوفر الموارد بها.
- ومن خلال ربط الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة ومعامل النقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر ونتج عن ذلك وجود علاقة تقريبية عكسية بين كل منهما بحيث نجد أن المراكز والأقسام التي حصلت علي المراتب المتقدمة (الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة) في توافر الموارد الإقتصادية حصلت علي مراتب متأخرة في معامل النقل التنموي. وهذا يؤكد علي وجود ظاهرة المركزية الشديدة المتمثلة في تركيز الإستثمارات والمشاريع في المحافظات الحضرية والمدن عواصم المحافظات بغض النظر عن توافر الموارد بها أم لا. كما يلفت الأنظار لأهمية التوجه إلى المناطق والمحافظات الواعدة البكر ولاسيما المحافظات الإستراتيجية الحدودية ولاسيما محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد وأسوان ومرسي مطروح وشمال وجنوب سيناء والتي يتوفر بها موارد هائلة ولكنها غير مستغلة ولا يوجد إهتمام بها.
- من خلال المعايير والأسس التي تم تحديدها لتشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة، وبربطها بالفئات التنموية المستخلصة من ربط الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة ومعامل النقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر والتي تعتبر الأساس في عملية التشكيل. وجد الباحث أن البدائل محدودة جداً. وخُص منها إلى تشكيل مصر لـ ١٢ وحدة تتسم كل منها بسمات وخصائص إقتصادية وإجتماعية و..... إلخ تؤهلها لقيام وحدة تنموية مستقلة تستطيع الإعتماد علي مواردها الذاتية. وتتكامل مع بقية الوحدات الأخرى وتحقق الهدف الرئيسي للبحث وهو وجود توازن بين كافة مناطق الحيز المكاني الوطني لمصر.

الفصل التاسع

أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الاقليمية المقترحة

الفصل التاسع: أولويات وتوجهات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

يهدف هذا الفصل إلى تحديد أولويات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة ووضع مجموعة من التوجهات والرؤى لتنمية هذه الوحدات. وللوصول إلى هذا الهدف فسوف نستعرض ما يلي:-

- مراجعة الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة بكل وحده تنموية مقترحة وبناءً عليها يتم وضع أولويات لتنمية هذه الوحدات لتحديد أي منها بحاجة إلى تنمية بشكل ضروري.
- مقارنة التشكيل المقترح من الباحث بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية وتحديد أوجه الاتفاق والإختلاف بينهما لتحديد إمكانية الإستفادة من التشكيل المقترح ومدى إمكانية تطبيقه.
- وبناءً علي ما سبق يتم وضع مجموعة من التوجهات والرؤى العامة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة.

٩-١ أولويات تنمية الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

يهدف وضع أولويات لتنمية الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة إلى تحديد أي منها بحاجة إلى تنمية بشكل ضروري وملح وأي منها التي يمكن تأجيل تنميتها وأي منها لا تحتاج إلى تنمية خلال هذه المرحلة الزمنية ولكن يمكن وضع ضوابط وسياسات لتنميتها في المستقبل. ويتم ذلك من خلال ترتيب الوحدات التنموية المستنتجة إستناداً إلى مراجعة كافة القياسات التي قام بها الباحث للمراكز والأقسام الإدارية المكونة لجميع الوحدات التنموية وتقييمها بناء علي ما حققته هذه الوحدات من قيم نهائية في المجالات المختلفة " إقتصادية-سكانية إجتماعية-سكانية خدمية-سكانية إقتصادية تخص قوة العمل". وبناء علي ذلك سوف يتم وضع هذه الأولويات. وبالنظر إلي الوحدات التنموية الإقليمية التي تم إقتراحها لترتيبها بشكل منطقي ومتوازن نجد أنه يمكن ترتيبها كالتالي:-

- **الوحدة التنموية الأولى:** حصلت علي أولوية أولى في التنمية نظراً لأنها حصلت علي أعلى قيمة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق الإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة البترولية والآثار. وبالرغم من ذلك فهي منطقة هامشية مهملة ولم تبذل أي جهود تنموية سابقة لرفع مستواها العمراني والإقتصادي حيث تقع جنوب محافظة البحر الأحمر علي الحدود مع دولة السودان الشقيقة.

- **الوحدة التنموية الثانية:** حصلت علي أولوية ثانية في التنمية نظراً لأنها حصلت علي نفس المرتبة من حيث في الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. كما أنها تعتبر أيضاً منطقة هامشية مهمة ولم تبذل أي جهود تنموية سابقة لرفع مستواها العمراني والإقتصادي حيث تقع جنوب محافظة الوادي الجديد علي الحدود مع دولة السودان الشقيقة.

- **الوحدة التنموية الثالثة:** حصلت علي أولوية ثالثة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق الإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. كما أنها تعتبر منطقة هامشية مهمة وتقع في محافظة البحر الأحمر.

- **الوحدة التنموية الرابعة:** وهذه الوحدة التنموية تشمل محافظات قناة السويس الثلاثة (السويس-الإسماعيلية-بورسعيد) بالإضافة إلى محافظتي شمال وجنوب سيناء. وحصلت علي المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية تتمثل في مناطق الإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار

- **الوحدة التنموية الخامسة:** حصلت علي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. كما أنها تعتبر منطقة هامشية مهمة وتقع في محافظة مرسى مطروح.

- **الوحدة التنموية السادسة:** حصلت علي المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة

للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. كما أنها تعتبر منطقة هامشية مهمة وتقع في محافظة مرسى مطروح.

- **الوحدة التنموية السابعة:** حصلت علي المرتبة السابعة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والتعدين. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع الأثرية. كما أنها تعتبر منطقة هامشية مهمة وتقع في محافظة الوادي الجديد.

- **الوحدة التنموية الثامنة:** حصلت علي المرتبة الثامنة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والتعدين والسياحة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. كما أنها تعتبر منطقة هامشية مهمة وتقع في محافظة الوادي الجديد.

- **الوحدة التنموية التاسعة:** حصلت علي أولوية تاسعة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق الإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. كما أنها تعتبر منطقة هامشية مهمة وتقع في محافظة البحر الأحمر.

- **الوحدة التنموية العاشرة:** حصلت علي أولوية عاشرة من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية مثل مناطق سياحة السفاري والإستصلاح الزراعي والسياحة والتعدين والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار. وهذه الوحدة التنموية تشمل محافظات شمال الصعيد وهي المنيا والفيوم وبني سويف.

- **الوحدة التنموية الحادية عشر:** وهذه الوحدة التنموية تشمل محافظات الدلتا بالإضافة إلى محافظتي الشرقية والبحيرة. وحصلت علي المرتبة الحادية عشر من حيث الأهمية النسبية لتوفر الموارد المكانية الإقتصادية، وتشتمل علي العديد من فرص التنمية تتمثل في مناطق الإستصلاح الزراعي والسياحة

والزراعة. كما يوجد بها مناطق محميات طبيعية والعديد من المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية والبتروولية والآثار.

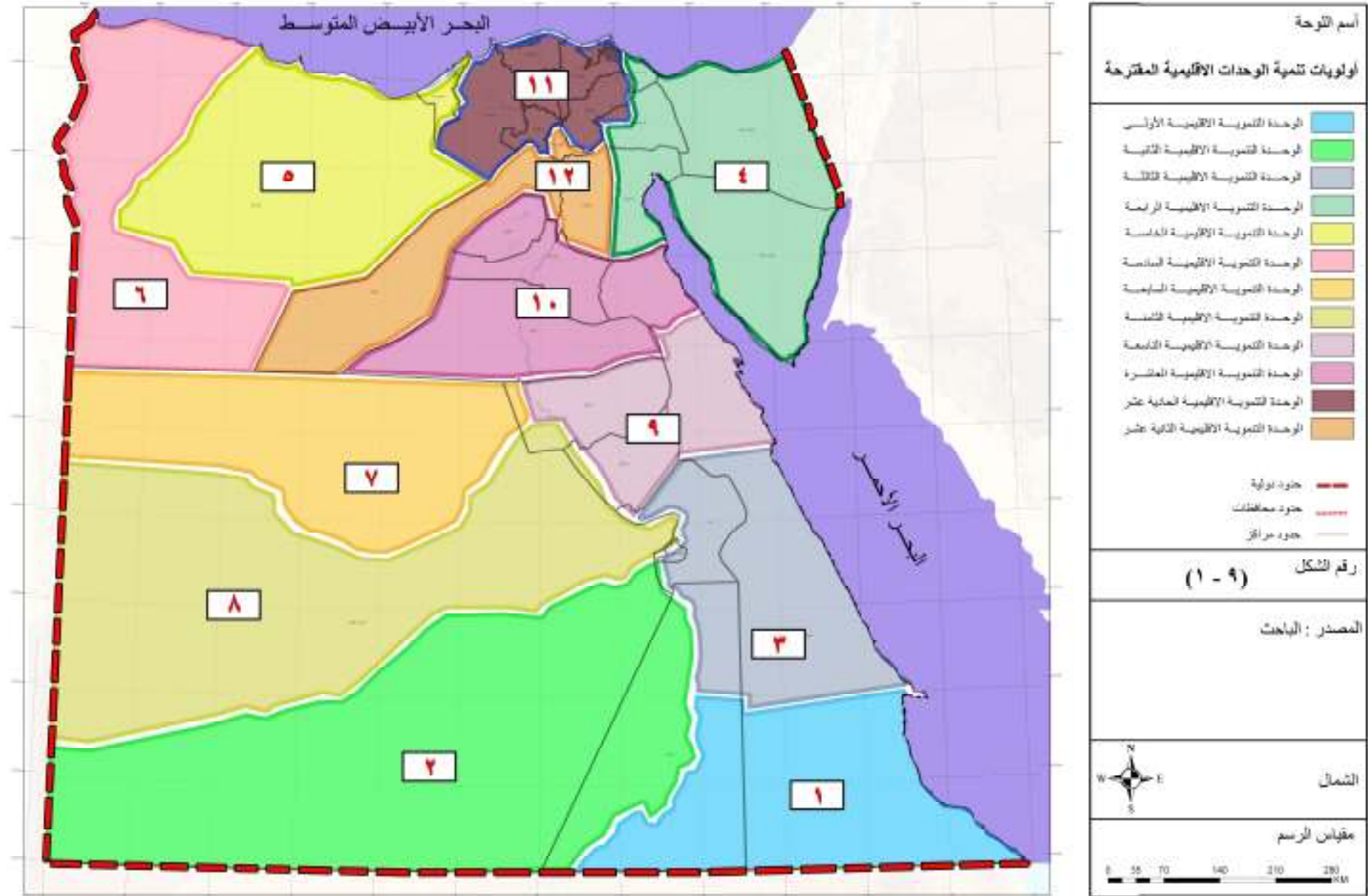
- الوحدة التنموية الثانية عشر: وهذه الوحدة التنموية تشمل محافظات إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) وحصلت علي المرتبة الثانية عشر والأخيرة في التنمية نظراً لأنها محافظات لا يوجد بها فرص جديدة للتنمية. وغير مفضل تنميتها لتقليل حدة المركزية ولدعم نشر التنمية في المناطق الصحراوية الواعدة. ويوضح الجدول رقم (٩-١) والشكل رقم (٩-١) أولويات التنمية للوحدات الإقليمية المقترحة.

جدول رقم (٩-١) أولويات التنمية للوحدات الإقليمية المقترحة

أولويات تنمية الوحدات	إجمالي عدد السكان	الترتيب	معامل الثقل التنموي	الترتيب	الأهمية النسبية لتوفر الموارد	الترتيب
١	٣١٠٢٩٧	٩	-١.١	٦	٩٣٤٣٩	١
٢	٥٦٦٩٨٩	٨	-٣.١	٨	٥٤٢٠٦	٢
٣	٣٥١٠٥٧٩	٦	-٥.٩	١٠	٤٨٠٠٤	٣
٤	٢٣٤٥١٦٢	٧	-٢٣.٦	١٢	٤٥٩٠٧	٤
٥	٤٢٨٣٣٦٧	٥	١٠.٩	٢	٤٣٨١٥	٥
٦	١٣٥٨٧٩	١٠	-١.١	٥	٤٠٨٩٩	٦
٧	٤٧٨٠١	١٢	-٠.٨	٤	٣٩٧٧٥	٧
٨	٦٢٥٧٩	١١	-٠.٥	٣	٣٨٦٦٠	٨
٩	٧٧٢٠٨٢٨	٤	-٨.٣	١١	٣٣٢٤٤	٩
١٠	٨٩٣١٧٢٥	٣	-١.٨	٧	٢٨٤٩٧	١٠
١١	٢٦١٣١١٣٥	١	-٤.٢	٩	٢٤٠٦٧	١١
١٢	١٧٨٩٦٨٨٥	٢	٣٤.٨	١	١٣٨٦٤	١٢

المصدر: الباحث إستناداً على كلاً من:-

- تحليل بيانات دراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر لعام ٢٠١٧م - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - عام ١٩٩٨م.
- تحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٦م - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.



شكل رقم (٩-١) أولويات التنمية للوحدات الاقليمية المقترحة

٩-٢ مقارنة بين تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة والتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية

فيما سبق تم التوصل إلى تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر، وتم شرح وتوضيح أهم السمات والخصائص التي تتميز بها هذه الوحدات. وهنا تبرز أهمية تحديد هل هناك إمكانية للاستفادة من المقترح الذي أعده البحث لتشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة لمصر وهل يمكن تطبيقه أم لا. وللإجابة على هذا التساؤل لابد من مقارنة هذا التشكيل المقترح بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية من الجوانب المختلفة (اجتماعية-اقتصادية-عمرانية-بيئية...إلخ). لتحديد أوجه الاتفاق والإختلاف بينهما وتقييم ذلك وتحديد ما هي الإضافة العائدة من وراء تنفيذ هذا التشكيل.

٩-٢-١ مقارنة بين التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية

- التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية: تم تقسيم مصر إلى سبعة أقاليم تخطيطية هي:-



- القاهرة الكبرى (القاهرة-الجيزة-القليوبية).
- الإسكندرية (الإسكندرية-البحيرة-مطروح).
- قناة السويس (بورسعيد-الشرقية-الإسماعيلية-السويس-شمال سيناء-جنوب سيناء).
- الدلتا (الدقهلية-دمياط-كفر الشيخ-الغربية-المنوفية).
- شمال الصعيد (الفيوم-المنيا-بنى سويف وجزء من محافظة البحر الأحمر).

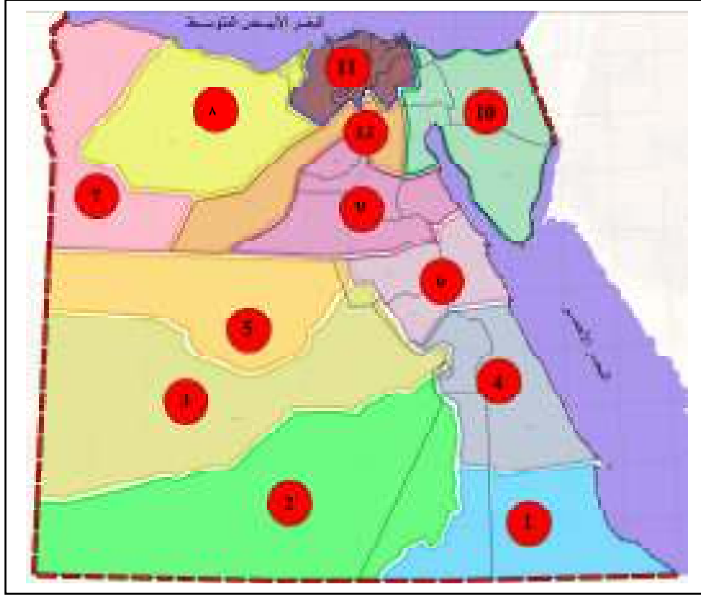
المصدر: إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر - ٢٠٠٦م.

شكل رقم (٩-٢) التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية

- أسيوط (أسيوط-الوادي الجديد).
- جنوب الصعيد (سوهاج-قنا-أسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).

- التشكيل المقترح من الباحث (الوحدات التنموية الإقليمية)

قام الباحث بالتوصل إلى تقسيم الجمهورية إلى ١٢ وحدات تنموية يمكن إستعراضها فيما يلي:-



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-٣) التشكيل المقترح من الباحث

- الوحدة التنموية الأولى: تتكون من ٥ مراكز إدارية تتوزع بين محافظتي البحر الأحمر وأسوان.
- الوحدة التنموية الثانية: تتكون من ٨ مراكز إدارية تتوزع بين محافظتي الوادي الجديد وأسوان.
- الوحدة التنموية الثالثة: تتكون من مركزين بمحافظة الوادي الجديد.
- الوحدة التنموية الرابعة: تتكون من ١٩ مركز تتوزع بين محافظات البحر الأحمر والأقصر وقنا وأسوان.
- الوحدة التنموية الخامسة: تتكون من مركزين بمحافظة الوادي الجديد.
- الوحدة التنموية السادسة: تتكون من ٣٥ مركز تتوزع بين محافظات البحر الأحمر وقنا وسوهاج وأسيوط.
- الوحدة التنموية السابعة: تتكون من ٤ مراكز بمحافظة مرسى مطروح.
- الوحدة التنموية الثامنة: تتكون من ٢٢ مركز تتوزع بين محافظتي الإسكندرية ومرسى مطروح.
- الوحدة التنموية التاسعة: تتكون من ٢٩ مركز تتوزع بين محافظات الفيوم والمنيا وبني سويف.
- الوحدة التنموية العاشرة: تتكون من ٤٢ مركز تتوزع بين محافظات الإسماعيلية والسويس وبورسعيد وشمال وجنوب سيناء.
- الوحدة التنموية الحادية عشر: تتكون من ١٠١ مركز تتوزع بين محافظات البحيرة والدقهلية والشرقية والغربية والمنوفية ودمياط وكفر الشيخ.
- الوحدة التنموية الثانية عشر: تتكون من ٧٤ مركز تتوزع بين محافظات الجيزة والقاهرة والقليوبية.

٢-٢-٩ مدي التوافق بين التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية بمقارنة التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية والتشكيل المقترح من الباحث نجد أن هناك أوجه اختلاف وأوجه اتفاق بينهما يمكن توضيحها فيما يلي:-

- أوجه الاختلاف

- التقسيم المعتمد لمصر إستند بشكل أساسي علي مراعاة الحدود الإدارية للمحافظات، كما إعتد علي تجانس الخصائص البيئية والعمرانية والإقتصادية بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم. بينما التقسيم المقترح من الباحث إستند بشكل أساسي علي توفير جميع فرص ومقومات التنمية بالوحدات المقترحة قدر الإمكان بحيث يتوفر بها ظهير صحراوي وموارد مكانية إقتصادية وإتصال بالخارج (سواءً طرق رئيسية-سواحل-سكك حديدية - مطارات-.....إلخ). مع الأخذ في الإعتبار إحترام الحدود الإدارية القائمة للمراكز والأقسام ، وكذلك مراعاة التجانس البيئي والعمراني والإقتصادي بين المراكز والأقسام الإدارية المكونة للوحدات التنموية. وتحقيق الترابط الجغرافي بينهم
- كما أن هناك بعض الإختلافات الأخرى الثانوية بين هذين التقسيمين تتمثل في تباين عدد الوحدات المكونة لكلاً منهما والتي ترتب عليها تباين في مساحة وعدد سكان الوحدات المكونة لهما.

- أوجه التوافق

- إحترم كلا التقسيمين للحدود الإدارية القائمة للمراكز والأقسام الإدارية.
- راعي كلا التقسيمين التجانس البيئي والعمراني والإقتصادي بين المراكز والأقسام الإدارية المكونة للوحدات التنموية.
- هناك بعض الوحدات المكونة للتشكيل المقترح من البحث موجودة بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية مثل: إقليم قناة السويس بمحافظاته الخمسة (شمال وجنوب سيناء - السويس - الإسماعيلية - بورسعيد) - إقليم القاهرة الكبرى بمحافظاته الثلاثة (القاهرة - الجيزة - القليوبية) - إقليم الدلتا ولكن أضاف عليه التشكيل المقترح من البحث محافظتي الشرقية والبحيرة للمحافظة علي الوحدة الوظيفية لجميع محافظات الإقليم. ويوضح الجدول التالي رقم (٢-٩) مقارنة بين التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر وبين التشكيل المقترح من الباحث.

جدول رقم (٩-١) أولويات التنمية للوحدات الإقليمية المقترحة

أولويات تنمية الوحدات	إجمالي عدد السكان	الترتيب	معامل الثقل التنموي	الترتيب	الأهمية النسبية لتوفر الموارد	الترتيب	إجمالي عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية	الترتيب	نسبة السكان الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى (ذكور-إناث)	الترتيب	نسبة الامية الإجمالية	الترتيب	نسبة من يقرأ ويكتب (ذكور-إناث)	الترتيب
١	٣١٠٢٩٧	٩	-١.١	٦	٩٣٤٣٩	١	١٦٨٩٦٩	٩	٣.٦	٦	٤٣	١٢	١١	٨
٢	٥٦٦٩٨٩	٨	-٣.١	٨	٥٤٢٠٦	٢	٢٩٥٦٥٧	٨	٢.٣	١١.٠	١٣	٢	٩	١١
٣	٣٥١٠٥٧٩	٦	-٥.٩	١٠	٤٨٠٠٤	٣	١٧٤١٠٦٨	٦	٣.٣	٧.٠	٣٢	١٠	١٥	٢
٤	٢٣٤٥١٦٢	٧	-٢٣.٦	١٢	٤٥٩٠٧	٤	١٤٩٠٥٠٠	٧	٧.٥	٢.٠	٢٢	٦	١٥	٣
٥	٤٢٨٣٣٦٧	٥	١.٩	٢	٤٣٨١٥	٥	٢٧٦٨٩٨١	٥	٦.٥	٣.٠	١٩	٤	١٧	١
٦	١٣٥٨٧٩	١٠	-١.١	٥	٤٠٨٩٩	٦	٦٩٢١٦	١٠	١.٥	١٢.٠	٣٢	٩	١١	٩
٧	٤٧٨٠١	١٢	-٠.٨	٤	٣٩٧٧٥	٧	٢٣٤٩١	١٢	٢.٦	١٠.٠	١٧	٣	١٢	٦
٨	٦٢٥٧٩	١١	-٠.٥	٣	٣٨٦٦٠	٨	٤٠٢١١	١١	٣.٢	٨.٠	٨	١	٥	١٢
٩	٧٧٢٠٨٢٨	٤	-٨.٣	١١	٣٣٢٤٤	٩	٤١٤٥٥٦٢	٤	٣.٦	٥.٠	٣٢	٨	١٠	١٠
١٠	٨٩٣١٧٢٥	٣	-١.٨	٧	٢٨٤٩٧	١٠	٥٠١٠٩٦٦	٣	٣.١	٩.٠	٣٥	١١	١١	٧
١١	٢٦١٣١١٣٥	١	-٤.٢	٩	٢٤٠٦٧	١١	١٦٠٩٢٣٨٨	١	٦.٤	٤.٠	٣٠	٧	١٥	٤
١٢	١٧٨٩٦٨٨٥	٢	٣٤.٨	١	١٣٨٦٤	١٢	١١٧٣١٨١٧	٢	١٠.٥	١.٠	٢٢	٥	١٤	٥

المصدر: الباحث استناداً على كلاً من:-

- تحليل بيانات دراسة خريطة التنمية والتعمير لمصر لعام ٢٠١٧م - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - عام ١٩٩٨م.
- تحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٦م - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

٩-٢-٣ أهمية التشكيل المقترح من الباحث ومدى إمكانية تطبيقه

- تتبع الأهمية الرئيسية للتقسيم المقترح من الباحث عن كلاً من التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية وبقية المحاولات السابقة في تقسيم الأقاليم التخطيطية في أنه اعتمد في عملية التقسيم علي توفير جميع فرص ومقومات التنمية بالوحدات المقترحة بحيث يتوفر بها ظهير صحروي وموارد مكانية إقتصادية وإتصال بالخارج (سواءً طرق رئيسية - سواحل - سكك حديدية - مطارت -.....إلخ) وإتصال بواجهه مائية سواء بحار (الأحمر - الأبيض) أو نهر النيل.
- كما أن هذا التقسيم اعتمد على مراعاة الوحدة الوظيفية بين المراكز والأقسام والمحافظات المكونة للوحدات المقترحة (حيث تم ضم محافظتي البحيرة والشرقية لإقليم الدلتا ليكونوا مع بقية محافظات الإقليم كيان وظيفي واحد)
- اشترك هذا التقسيم مع بقية الجهود السابقة في إحترام الحدود الإدارية ومراعاة التجانس البيئي والإقتصادي والعمراني بين المراكز والأقسام الادارية المكونة للوحدات المقترحة.

مما سبق يمكن القول بأن التقسيم الذي توصل اليه الباحث يجمع بين معظم الجوانب الإيجابية في التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية بالقرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م، وبقية المحاولات السابقة لتقسيم الأقاليم التخطيطية، كما أنه يضم جانب إيجابي آخر فضلا عما سبق في أنه اعتمد بشكل كبير علي تحقيق التكامل والتوازن بين الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة ومعامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة بحيث يتوفر علي الأقل بكل وحدة إما موارد مكانية إقتصادية أو تكون حصلت علي معامل ثقل تنموي مرتفع أو كلا العنصرين معاً لتحقيق التنمية بهذه الوحدة. وعليه فإن هذا التقسيم يمكن تطبيقه لأنه يحقق بشكل كبير التوازن التنموي المفقود على المستوى الإقليمي في مصر.

٩-٣ التوجهات والرؤى العامة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

تعتمد التوجهات والرؤى العامة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة لمصر علي عدة أسس هامة نوجزها فيما يلي:-

- الإستفادة من إستراتيجيات التنمية التي وضعتها الدولة علي المستوى الوطني أو الإقليمي وإعتمدت لتنفيذها لتكون إطاراً عاماً حاكماً لنا^١.
- الإمكانيات والموارد المكانية الإقتصادية المتاحة علي مستوى الحيز المكاني لمصر. والتي لا بد من الإستفادة منها في وضع الرؤية التنموية المقترحة.
- الخبرات المكتسبة لدى الباحث في هذا المجال.

وفي هذا الإطار سوف نضع مجموعة من الرؤى والتوجهات التنموية علي مستوى مصر بشكل عام وعلى مستوى الوحدات الإقليمية المقترحة بشكل خاص وسوف تعتمد التوجهات الخاصة بالوحدات التنموية الإقليمية علي السمات والخصائص العامة لها والموارد الامكانية الإقتصادية المتاحة بها والتي تم حصرها بشكل كمي ودقيق بناء علي قاعدة المعلومات الجغرافية التي أعدها الباحث للمراكز والأقسام الإدارية بجميع محافظات مصر في الفصل الثامن.

٩-٣-١ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية مصر

تعتمد صياغة ووضع التوجهات العامة والرؤية المقترحة في إطار الموارد المكانية الإقتصادية المتاحة بها التي تم إستعراضها من قبل (وتحليل مواطن الضعف والقوة الحالية لكافة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية الحالية لمصر) علي تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إستعراضها فيما يلي:-

^١ قامت وزارة الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالعديد من الدراسات الهامة التي يمكن الإستفادة منها في هذه المرحلة من البحث سواء علي المستوى الوطني أو علي المستوى الإقليمي ونعرض منها علي المستوى الوطني الدراسات التالية:-

- إستراتيجية التنمية لمحافظات وأقاليم الجمهورية والتي أعدت في عام ٢٠٠٨م.
- خريطة التنمية والتعمير لمصر حتي عام ٢٠١٧م والتي أعدت في عام ١٩٩٨م.
- وعلي المستوى الإقليمي يمكن عرض الدراسات التالية:-
- المخطط الإستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية جنوب مصر والذي أعد في عام ٢٠٠٠م.
- المخطط الإقليمي لتنمية الساحل الشمالي الغربي والذي أعد في عام ٢٠٠٢م.

٩-٣-١-١ الأهداف العامة للرؤية المقترحة لتنمية مصر

يتمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه الرؤية المقترحة للتنمية في تخفيف وتقليل حدة التفاوتات الإقليمية في مصر. والحد من المركزية الشديدة في توزيع الإستثمارات علي المدن الكبرى وعواصم المحافظات والإتجاه نحو المحافظات الهامشية مثل البحر الأحمر ومرسى مطروح والوادي الجديد وأسوان وسيناء (شمالها وجنوبها). ولتحقيق هذا الهدف يجب تحقيق مجموعة من الأهداف الثانوية المتمثلة فيما يلي:-

- الإستغلال الأمثل للموارد المكانية الإقتصادية المتاحة في مصر.
- تحقيق التكامل وتنويع القاعدة الإقتصادية بين كافة المناطق على مستوى الحيز المكاني الوطني لمصر.
- التوجيه الأمثل للإستثمارات والمشاريع التي تخصصها الدولة بحيث توطن في الأماكن المثلى.
- تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع السكان. بحيث يتم تلبية إحتياجاتهم من فرص عمل وسكن وخدمات مناسبة لهم في جميع مناطق الدولة.
- الحفاظ على الأراضى الزراعية بالدلتا وتوجيه التنمية العمرانية نحو المناطق الصحراوية.
- التعبئة الكاملة للطاقات الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد القومية لتحقيق التنمية الشاملة.
- تدعيم القدرة التنافسية للإقتصاد الوطنى تجاه الأسواق الخارجية بتعزيز المراكز الإنتاجية والتجارية ذات المزايا النسبية والتنافسية فى مختلف أقاليم الجمهورية.

٩-٣-١-٢ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية مصر

يمكن بناء الرؤية العامة لتنمية مصر إستناداً علي مجموعة من التوجهات في كافة القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والتي لا بد من مراعاتها حتي تتحقق هذه الرؤية. ويمكن تلخيص أهم هذه التوجهات فيما يلي:-

- التوجهات العمرانية

- خلق مجموعة من المحاور التنموية الجديدة التي تربط العمران القديم (وادي النيل والدلتا) بالمناطق الجديدة الواعدة (المناطق الهامشية) بهدف جذب العمران القائم إليها وتخفيف حدة التركيز بالوادي والدلتا. وفي هذا الصدد فقد اقترح الباحث الإعتماد علي ٥ محاور تنموية رئيسية (شكل رقم ٩-٤) بعض منها قائم بالفعل (المحور الأوسط الذي يمر بمحازاة نهر النيل ويربط جميع المدن والقرى بوادي ودلتا النيل - المحور الساحلي الشمالي الذي يربط جميع

المدن الساحلية على البحر المتوسط). وبعض منها مقترح مثل المحور الشرقي الذي يمر بمحاذاة البحر الأحمر وقناة السويس ويربط جميع التجمعات عليهما. والمحور الغربي الذي يمر بالصحراء الغربية ويربط التجمعات البدوية في الوادي الجديد ومرسى مطروح. والمحور التنموي "ممر التعمير" المقترح من العالم الدكتور فاروق الباز الذي يمر بالصحراء الغربية بمحاذاة نهر النيل وتتفرع منه مجموعة من المحاور العرضية التي تربط بالوادي القديم. كما إقترح الباحث مجموعة من المحاور الثانوية العرضية التي تربط بين المحاور التنموية الرئيسية وتكمل شبكة المحاور العرضية علي مستوى الحيز المكاني لمصر.

- تهيئة النسق العمراني القائم (شبكة التجمعات العمرانية الموزعة علي الحيز المكاني الوطني لمصر) وإنتقاء بعض التجمعات منه التي يمكن أن تقوم بأدوار وظيفية تحقق أهداف التنمية المنشودة وأهمها خلق مراكز نمو رئيسية وثانوية تجذب السكان إليها. ويتم ذلك من خلال توفير الخدمات والبنية الأساسية بها. كما أنه لابد من الإهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة الحجم ولاسيما ذات الكثافات المنخفضة لكي تستوعب الزيادات السكانية المتزايدة بالمدن الكبرى.
- لابد من دعم ورفع كفاءة المدن الجديدة القائمة لكي تستطيع القيام بدورها في جذب السكان من المدن القائمة ويتم تدعيم ورفع كفاءة هذه المدن من خلال توفير المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات بها.
- تنمية القرى المصرية والرجوع بها إلى دورها السابق في التنمية بإعتبار أنها وحدة إنتاجية زراعية توفر السلع والمنتجات الزراعية التي يحتاجها القطاع الحضري.
- يتطلب تهيئة ودعم شبكة التجمعات العمرانية سواء القائمة أو الجديدة ورفع كفاءتها وتعزيز شبكات النقل والمواصلات سواء بتحسين الطرق القائمة ودعمها بطرق جديدة - تطوير المطارات القائمة وتدعيمها بمطارات جديدة في مناطق التنمية العمرانية المقترحة- تطوير شامل لشبكة السكك الحديدية القائمة وتوسعتها لتغطي كافة مناطق الجمهورية - تطوير منظومة النقل البحري والنهري-.....إلخ.
- كما لابد من مواكبة ذلك تطوير شبكات المرافق العامة من اتصالات وكهرباء ومياه شرب وصرف صحي في مناطق التنمية لتهيئة فرص النمو السريع والمتواصل لهذه المناطق.

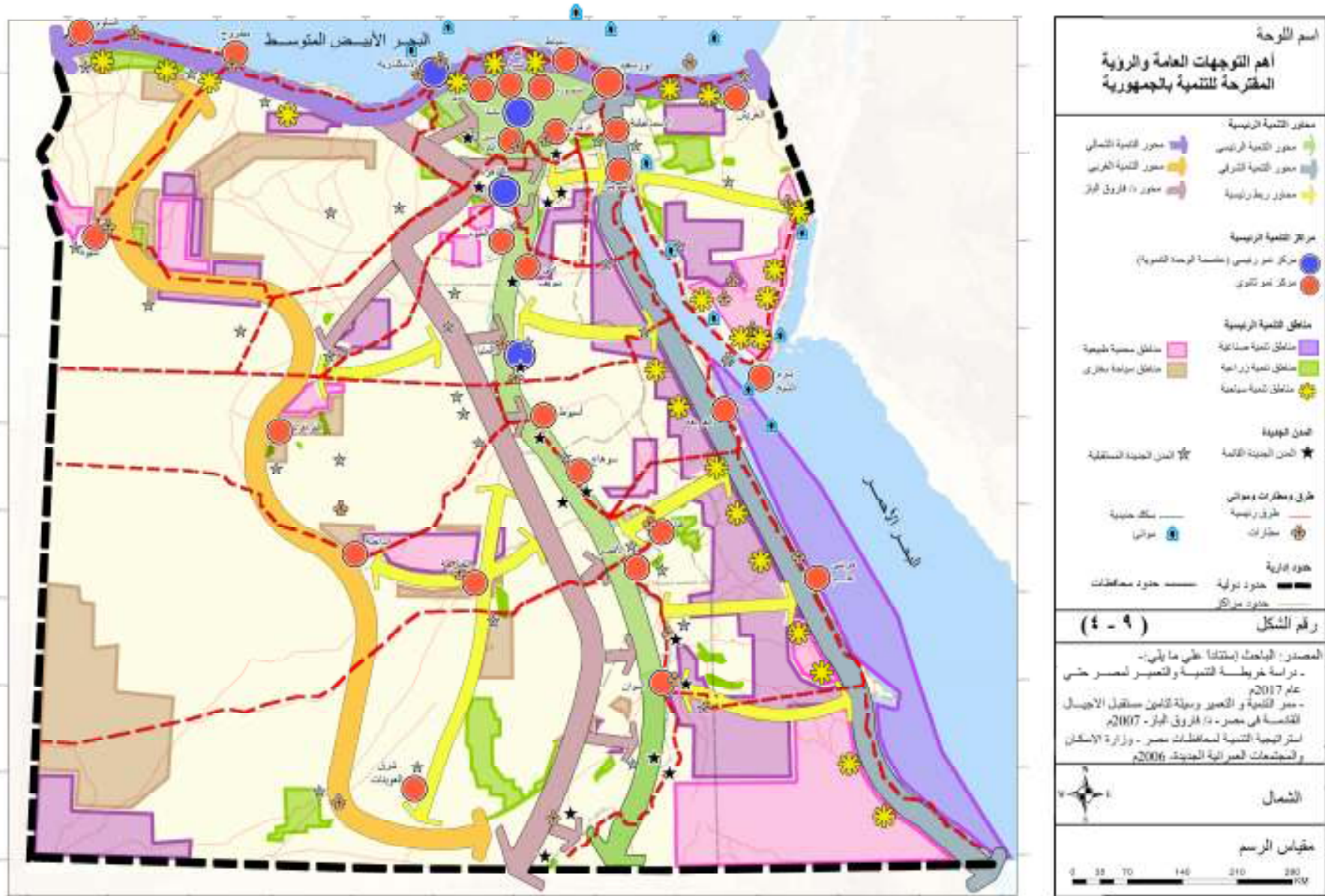
- التوجهات السكانية والإجتماعية

- ضرورة مواجهة مشكلة الزيادة السكانية المستمرة وإتباع سياسات توعوية تثقيفية للسكان للتقليل من معدلات النمو السكانية ولاسيما وأن هذه المشكلة لا يقابلها زيادة في التنمية لتخفف من حدة هذ المشكلة.

- الحد من اتجاهات الهجرة من المناطق الهامشية والريفية إلى المناطق الحضرية ولاسيما عواصم المحافظات وهذا يتم برفع كفاءة المناطق الريفية والهامشية وتوفير الخدمات اللازمة للسكان لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من توفير فرص عمل وإسكان وخلافه وتطوير المناطق العشوائية والعمرانية المتدهوره.

- التوجهات الإقتصادية

- إقامة مجموعة من المشروعات الإقتصادية الكبرى في كافة القطاعات (صناعة-إستصلاح زراعي-تعديين-.....إلخ) والمعتمدة علي الموارد المكانية الإقتصادية القائمة ولاسيما بالمناطق الهامشية بهدف توفير فرص عمل جديدة للشباب لتوطينهم في هذه المناطق ولزيادة الدخل القومي نذكر منها علي سبيل المثال ما يلي:-
- مجمعات تعدينية كبري في جنوب مصر وعلي الساحل الشرقي لمصر علي البحر الأحمر وفي سيناء. والتوسع في إقامة مناطق صناعية وحرّة في جنوب مصر وشبه جزيرة سيناء ومطروح ومنطقة القناة، وتدعيم الركائز الصناعية بالمدن الجديدة كل ذلك بهدف تخفيف التركيز الصناعي بمحافظات القاهرة والدلتا عامة وتحقيق الإنتشار المكاني في المناطق الصحراوية التي تتوفر بها مقومات التنمية الصناعية.
- إستكمال اقامة مشاريع إستصلاح الأراضي في وتوشكى وشرق العوينات والساحل الشمالي الغربي والسوئل الشمالية لسيناء. لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- تنمية الثروة الحيوانية والداجنة بشكل متوازن مع الإلتجاه نحو تنمية وزيادة المشاريع المرتبطة بمناطق الإستصلاح الزراعي.
- تنمية الثروة السمكية ولاسيما مع طول الشواطئ المصرية سواء الممتده علي البحر المتوسط أو البحر الأحمر.
- دعم ورفع كفاءة المناطق السياحية والأثرية الهامة الموزعة في جميع مناطق الدولة ولاسيما (المناطق الأثرية بالأقصر وأسوان- والمراكز السياحية المنتشرة علي ساحل البحر الأحمر وسيناء والساحل الشمالي الغربي علي البحر المتوسط). ويوضح الشكل رقم (٩-٤) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة للتنمية بالجمهورية.



٩-٣-٢ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

تعتمد التوجهات التنموية للوحدات الإقليمية المقترحة بشكل أساسي على الإمكانيات والمقومات وفرص التنمية المتاحة بها (الموارد المكانية الحالية المتوفرة بها والتي تم حصرها بشكل كمي ودقيق وبناء قاعدة معلومات جغرافية لها).

٩-٣-١ الأهداف العامة للرؤية المقترحة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

- لابد أن تقوم الرؤية التنموية للوحدات الإقليمية المقترحة من أهداف تسعى لتحقيقها نوجزها فيما يلي:-
- نشر التنمية علي كامل الحيز المكاني الوطني لمصر وتخفيف التركيز السكاني بالوادي والدلتا.
 - التخفيف من حدة المركزية السياسية والإقتصادية الشديدة المسيطره على التنمية في مصر.
 - الإستغلال الأمثل للموارد المكانية الإقتصادية المتاحة في مصر.
 - تحقيق التكامل وتنويع القاعدة الإقتصادية بين كافة المناطق على مستوى الحيز المكاني لمصر.
 - التوجيه الأمثل للإستثمارات والمشاريع التي تخصصها الدولة بحيث توطن في الأماكن المثلى.
 - تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع السكان. بحيث يتم تلبية إحتياجاتهم من فرص عمل وسكن وخدمات مناسبة لهم في جميع مناطق الدولة.
 - التعبئة الكاملة للطاقات الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد القومية لتحقيق التنمية الشاملة.
 - تدعيم القدرة التنافسية للإقتصاد الوطنى تجاه الأسواق الخارجية بتعزيز المراكز الإنتاجية والتجارية ذات المزايا النسبية والتنافسية فى مختلف أقاليم الجمهورية.

٩-٣-٢ التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة

يمكن بناء الرؤية العامة لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة إستناداً علي مجموعة من التوجهات والتي لابد من مراعاتها حتي تتحقق هذه الرؤية. ويمكن تلخيص هذه التوجهات فيما يلي:-

أ- الوحدة التنموية الأولى

تقع هذه الوحدة التنموية في أقصى جنوب مصر علي الحدود مع دولة السودان الشقيقة وتتكون من ٥ مراكز إدارية تتوزع بين محافظتي البحر الأحمر وأسوان. ويبلغ عدد سكانها ٣١٠ ألف نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة الأولى في الأهمية النسبية فى توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الإقتصادية حوالي ١٦٨ ألف عامل. وتعاني هذه

الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية ٣ محاور منهم محورين رئيسيين رأسيين هما: الأول المحور الساحلي الشرقي المار موازياً لساحل البحر الأحمر. الثاني المحور الغربي المار موازياً لنهر النيل. والمحور الثالث عرضي ثانوي يربط التجمعات الواقعة محاذية لنهر النيل بالتجمعات الواقعة علي ساحل البحر الأحمر. وتعتبر هذ المحاور التنموية هي عنصر الربط الرئيسي الذي يربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- لابد من تحقيق توازن في النسق العمراني القائم بهذه الوحدة التنموية وخلق تدرج هرمي وظيفي لها. حيث من المقترح أن تقوم مدية أسوان بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥٢ ألف نسمة. وتقوم بدور المدن الثانوية شلاتين ونصر النوبة وتقوم بدور المدن الفرعية حلايب وأبو سمبل.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما طريق القاهرة/أسوان الذي يربط جميع التجمعات الواقعة علي نهر النيل. وتطوير المطارين القائمين بها وهما أبو سمبل وأسوان. تطوير شامل للسكة الحديد القائمة وتحسين مستواها - تطوير شبكة النقل النهري- إحياء وتطوير المواني المهملة بهذه الوحدة التنموية ممثلة في موانيء رأس بيناس وحلايب وشلاتين.....إلخ.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض إتجاهات الهجرة منها إلى العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الإستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من مناطق المحميات الطبيعية ومناطق الثروات التعدينية ومناطق الإستصلاح الزراعي والمناطق الساحلية

الصالحة للنشاط السياحي وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الإمكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجتمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- إقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- تنمية الثروة السمكية.
- دعم المراكز السياحية المنتشرة علي ساحل البحر الأحمر.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية. ويوضح الشكل رقم (٩-٥) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الأولى.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-٥) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الأولى

ب- الوحدة التنموية الثانية

تقع هذه الوحدة التنموية في أقصى جنوب مصر علي الحدود مع دولة السودان الشقيقة وتتكون من ٨ مراكز إدارية تتوزع بين محافظتي البحر الأحمر وأسوان. ويبلغ عدد سكانها ٥٦٦ ألف نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة الثانية في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٢٩٥ ألف عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية ٣ محاور منهم محورين رئيسيين هما: الأول المحور الغربي الذي يمر بشرق العوينات وتوشكي ومنها الى بقية التجمعات بالوادي الجديد مثل الداخلة. الثاني المحور الشرقي الموازي لنهر النيل. الثالث محور ثانوي يربط المحورين الغربي والشرقي ببعضهما البعض. وتعتبر هذ المحاور التنموية هي عنصر الربط الرئيسي الذي يربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- لابد من تحقيق توازن في النسق العمراني القائم بهذه الوحدة التنموية وخلق تدرج هرمي وظيفي لها. حيث من المقترح أن تقوم مدينة إدفو بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ١٧٦ ألف نسمة. وتقوم بدور المدن الثانوية دراو وكوم أمبو وتقوم بدور المدن الفرعية واحة باريس
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما طريق سوهاج/الداخلة وخلق محور جديد يربط شرق العوينات وتوشكي بمدينة أسوان من جهة ومن جهة أخرى يربطهما بمدينة الداخلة ثم يمتد إلي الفرافرة ومنه إلى سيوة. وتطوير المطارين القائمين بها وهما شرق العوينات وتوشكي. تطوير شامل للسكة الحديد القائمة التي تربط بين مدينة قنا والخارجة وواحة باريس وتحسين مستواها - تطوير شبكة النقل النهري.

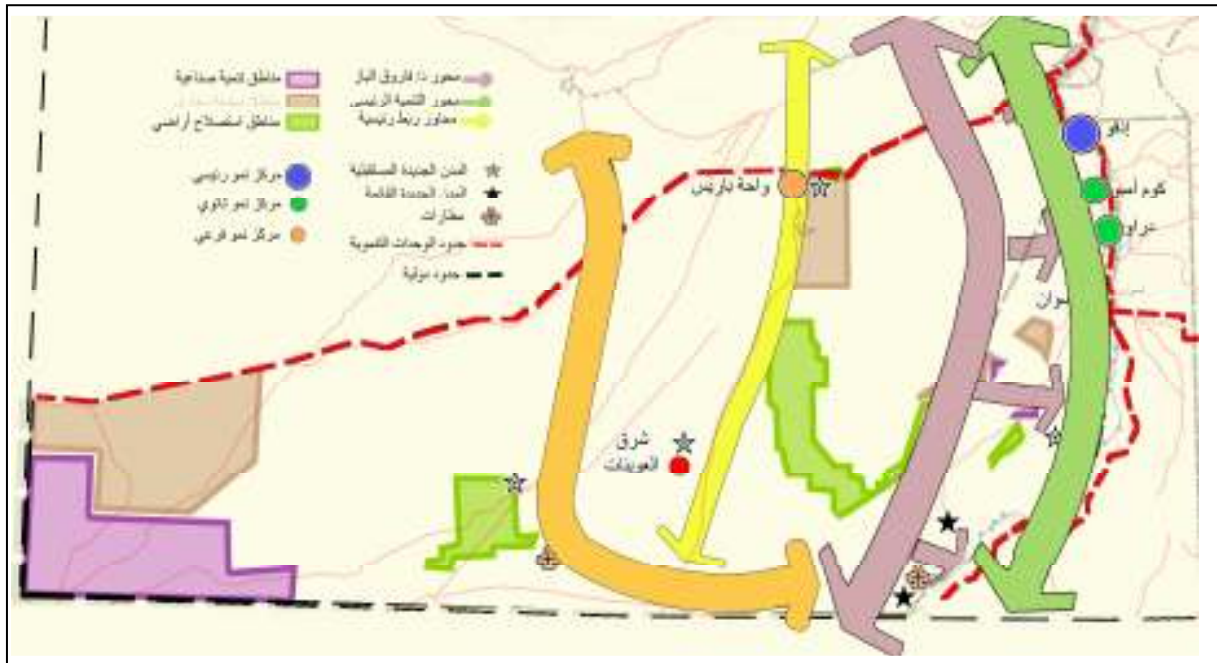
- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض اتجاهات الهجرة منها إلى العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من رفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من المناطق المخصصة لسياحة السفاري ومناطق الإستصلاح الزراعي ومناطق الثروات التعدينية والمناطق السياحية والمناطق الزراعية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الإمكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجتمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- إقامة مشاريع إستصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية وسياحة السفاري. ويوضح الشكل رقم (٩-٦) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثانية.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-٦) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثانية

ج- الوحدة التنموية الثالثة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظة الوادي الجديد وتتكون من مركزيين إداريين. ويبلغ عدد سكانها ٦٣ ألف نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة الثامنة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٤٠ ألف عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية ٤ محاور منهم محورين رئيسيين هما: الأول المحور الغربي الذي يمر بالداخلة ومنها إلى شرق العوينات وتوشكي جنوباً وشمالاً إلى الفرافرة. الثاني المحور الشرقي الموازي لنهر النيل. الثالث والرابع محورين ثانويين يربطان المحورين الغربي والشرقي ببعضهما البعض. وتعتبر هذ المحاور التنموية هي عنصر الربط الرئيسي الذي يربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- هناك ضعف في النسق العمراني بهذه الوحدة ولابد من خلق تدرج هرمي وظيفي به يحقق بعض من التوازن. حيث من المقترح أن تقوم مدينة الخارجة بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٦ ألف نسمة. وتقوم بدور المدن الثانوية الداخلة.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما طريق سوهاج/الداخلة وخلق محور جديد يربط شرق العوينات وتوشكي بمدينة أسوان من جهة ومن جهة أخرى يربطهما بمدينة الداخلة ثم يمتد إلى الفرافرة ومنه إلى سيوة. وتطوير المطار القائم بها في الداخلة. تطوير شامل للسكة الحديد القائمة التي تربط بين مدينة قنا والخارجة وتحسين مستواها.

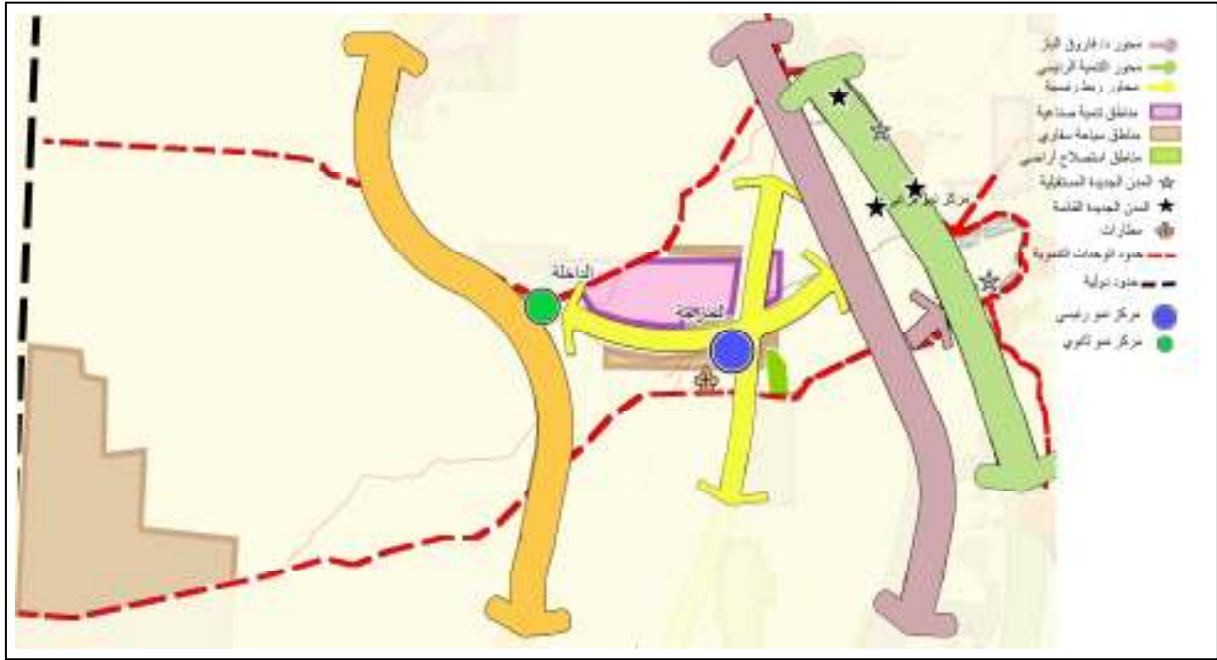
- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض إتجاهات الهجرة منها إلى العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الإستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل على مساحات كبيرة من المناطق المخصصة لسياحة السفاري ومناطق الإستصلاح الزراعي ومناطق الثروات التعدينية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الإمكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- إقامة مشاريع إستصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية وسياحة السفاري. ويوضح الشكل رقم (٧-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثالثة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٧-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثالثة

د- الوحدة التنموية الرابعة

تقع هذه الوحدة التنموية علي ساحل البحر الأحمر وتتكون من ١٩ مركز إداري تتوزع بين محافظات البحر الأحمر وقنا والأقصر. ويبلغ عدد سكانها ٣.٥ مليون نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة الثالثة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١.٧ مليون عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية ٤ محاور منهم محورين رئيسيين رأسيين هما: الأول المحور الساحلي الشرقي المار موازياً لساحل البحر الأحمر. الثاني المحور الغربي المار موازياً لنهر النيل. والمحورين الثالث والرابع عرضيين ثانويين يربطان التجمعات الواقعة محاذية لنهر النيل بالتجمعات الواقعة علي ساحل البحر الأحمر. وتعتبر هذ المحاور التنموية هي عنصر الربط الرئيسي الذي يربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- لابد من تحقيق توازن في النسق العمراني القائم بهذه الوحدة التنموية وخلق تدرج وظيفي لها. حيث من المقترح أن تقوم مدينة نجع حمادي بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٥١ ألف نسمة. وتقوم بدور المدن الثانوية قنا وقوص وإسنا ودشنا والأقصر وأرمنت وتقوم بدور المدن الفرعية القصير وسفاجا ومرسى علم.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما طريق القاهرة/أسوان الذي يربط جميع التجمعات الواقعة علي نهر النيل. وتطوير المطارين القائمين بها وهما مرسى علم والأقصر. تطوير شامل للسكة الحديد القائمة وتحسين مستواها - تطوير شبكة النقل النهري- إحياء وتطوير المواني المهمة بهذه الوحدة التنموية ممثلة في موانيء سفاجا والقصير ومرسى علم.....إلخ.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض إتجاهات الهجرة منها إلي العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من مناطق المحميات الطبيعية ومناطق الثروات التعدينية والمناطق الزراعية ومناطق الاستصلاح الزراعي والمناطق الساحلية الصالحة للنشاط السياحي وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- اقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- تنمية الثروة السمكية.
- دعم المراكز السياحية المنتشرة علي ساحل البحر الأحمر.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية. ويوضح الشكل رقم (٩-٨) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الرابعة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-٨) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الرابعة

هـ - الوحدة التنموية الخامسة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظة الوادي الجديد وتتكون من مركزيين إداريين. ويبلغ عدد سكانها ٤٧ ألف نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة السابعة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٢٣ ألف عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول المحور الغربي الذي يمر بالفرازة ومنها الي الداخلة جنوباً وشمالاً الي سيوة. الثاني المحور الشرقي الموازي لنهر النيل. وتعتبر هذ المحاور التنموية هي عنصر الربط الرئيسي الذي يربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- هناك ضعف في النسق العمراني بهذه الوحدة ولا بد من خلق تدرج هرمي وظيفي به يحقق بعض من التوازن. حيث من المقترح أن تقوم مدينة الفرازة بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٢١ ألف نسمة.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما طريق الفرازة/الداخلة/سيوة.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض إتجاهات الهجرة منها إلي العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من المناطق المخصصة لسياحة السفاري ومناطق الاستصلاح الزراعي ومناطق الثروات التعدينية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجتمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- اقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية و السياحة السفاري. ويوضح الشكل رقم (٩-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الخامسة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-٩) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الخامسة

و- الوحدة التنموية السادسة

تقع هذه الوحدة التنموية علي ساحل البحر الأحمر وتتكون من ٣٥ مركز اداري تتوزع بين محافظات البحر الأحمر وقنا وسوهاج وأسيوط. ويبلغ عدد سكانها ٧.٧ مليون نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة التاسعة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٤.١ مليون عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول المحور الساحلي الشرقي المار موازياً لساحل البحر الأحمر. الثاني المحور الغربي المار موازياً لنهر النيل. وتعتبر هذ المحاور التنموية هي عنصر الربط الرئيسي الذي يربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- لابد من تحقيق توازن في النسق العمراني القائم بهذه الوحدة التنموية وخلق تدرج هرمي وظيفي لها. حيث من المقترح أن تقوم مدينة أسبوط بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٠٦ ألف نسمة. وتقوم بدور المدن الثانوية سوهاج الغردقة وديروط وتقوم بدور المدن الفرعية القوصية والبلينا.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما طريق القاهرة/أسوان الذي يربط جميع التجمعات الواقعة علي نهر النيل. وتطوير المطارين القائمين بها وهما أسبوط والغردقة. تطوير شامل للسكة الحديد القائمة وتحسين مستواها - تطوير شبكة النقل النهري-إحياء وتطوير المواني المهمة بهذه الوحدة التنموية ممثلة في موانيء الغردقة.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض إتجاهات الهجرة منها إلي العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من مناطق الثروات التعدينية ومناطق المحميات الطبيعية ومناطق الاستصلاح الزراعي والمناطق الساحلية الصالحة للنشاط السياحي وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجتمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- اقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- تنمية الثروة السمكية.

- دعم المراكز السياحية المنتشرة علي ساحل البحر الأحمر.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية. ويوضح الشكل رقم (٩-١٠) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة السادسة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-١٠) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة السادسة

ز- الوحدة التنموية السابعة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظة مرسى مطروح وتتكون من ٤ مراكز إدارية. ويبلغ عدد سكانها ١٣٥ ألف نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة السادسة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٦٩ ألف عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول المحور الشمالي المحازي للبحر الأبيض المتوسط. الثاني المحور الشرقي. ويعتبر هذين المحورين هما عنصري الربط الرئيسيين الذين يربطان هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.

- هناك ضعف في النسق العمراني بهذه الوحدة ولا بد من خلق تدرج هرمي وظيفي به يحقق بعض من التوازن. حيث من المقترح أن تقوم مدينة مرسى مطروح بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٧٩ ألف نسمة. وتقوم بدور المدينة الثانوية مدينة سيدي براني التي يبلغ عدد سكانها ٣٣ ألف نسمة.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة ولاسيما الطريق الساحلي.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض اتجاهات الهجرة منها إلى العاصمة والمدن الكبرى الحضرية وتحقيق ذلك لا بد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من المناطق المخصصة لسياحة السفاري ومناطق الاستصلاح الزراعي ومناطق الثروات التعدينية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- اقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية وسياحة السفاري. ويوضح الشكل رقم (٩-١١) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة السابعة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-١١) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة السابعة

ح- الوحدة التنموية الثامنة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظة الإسكندرية ومرسى مطروح وتتكون من ٢٢ مركز إداري. ويبلغ عدد سكانها ٤.٢ مليون نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة الخامسة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٢.٧ مليون عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول المحور الشمالي المحازي للبحر الأبيض المتوسط. الثاني المحور الشرقي. ويعتبر هذين المحورين هما عنصري الربط الرئيسيين الذين يربطان هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- هناك ضعف في النسق العمراني بهذه الوحدة ولا بد من خلق تدرج هرمي وظيفي به يحقق بعض من التوازن. حيث من المقترح أن تقوم مدينة الإسكندرية بدور عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٤ مليون نسمة. وتقوم بدور المدينة الثانوية مدينة برج العرب التي يبلغ عدد سكانها ٥١ ألف نسمة.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة. ولاسيما الطريق الساحلي.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض اتجاهات الهجرة منها إلي العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من المناطق المخصصة لسياحة السفاري ومناطق الاستصلاح الزراعي ومناطق الثروات التعدينية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- اقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية وسياحة السفاري. ويوضح الشكل رقم (٩-١٢) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثامنة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-١٢) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثامنة

ط- الوحدة التنموية التاسعة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظات المنيا وبني سويف والفيوم وتتكون من ٢٩ مركز إداري. ويبلغ عدد سكانها ٨.٩ مليون نسمة. وتتمتع بالعديد من موارد ومقومات التنمية حيث حصلت علي المرتبة العاشرة في الأهمية النسبية في توفر الموارد. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ٥ مليون عامل. وتعاني هذه الوحدة التنموية مثل بقية المناطق الهامشية من الإهمال وعدم توجيه التنمية لها وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول محور وادي النيل الذي يربط جميع المدن الواقعة بمحاذاة نهر النيل. الثاني المحور الساحلي بمحاذاة ساحل البحر الأحمر كما يوجد محورين ثانويين وتعتبر هذه المحاور هي عناصر الربط الرئيسيين التي تربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- هناك ضعف في النسق العمراني بهذه الوحدة ولا بد من خلق تدرج هرمي وظيفي به يحقق بعض من التوازن. حيث من المقترح أن تقوم مدينة سمالوط بدور عاصمة هذه الوحدة أو

المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٧٢ نسمة. وتقوم بدور المدينة الثانوية كلاً من مدينة ملوي والمنيا وسنورس والفيوم .

- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة. ولاسيما الدلتا القديم.

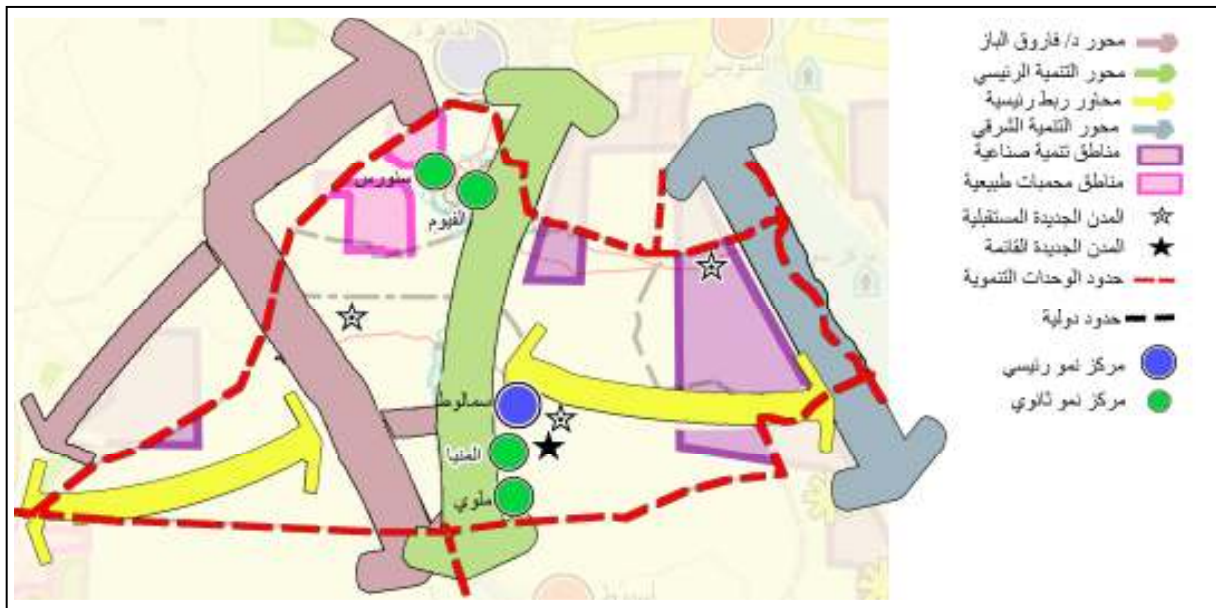
- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض اتجاهات الهجرة منها إلى العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من المناطق المخصصة لسياحة السفاري ومناطق الاستصلاح الزراعي والمناطق الزراعية ومناطق الثروات التعدينية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجتمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.
- اقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة. ويوضح الشكل رقم (٩-١٣) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة التاسعة.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-١٣) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة التاسعة

ي- الوحدة التنموية العاشرة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظات اقليم قناة السويس (شمال جنوب سيناء - الاسماعيلية-السويس- بورسعيد) وتتكون من ٤٢ مركز إداري. ويبلغ عدد سكانها ٢.٣ مليون نسمة. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١.٤ مليون عامل. وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول المحور الساحلي الشمالي الذي يربط جميع مدن سيناء. الثاني المحور الساحلي بمحازاة ساحل خليج السويس كما يوجد محورين ثانويين وتعتبر هذه المحاور هي عناصر الربط الرئيسيين التي تربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- لابد من خلق تدرج هرمي وظيفي بالنسق العمراني بهذه الوحدة يحقق بعض من التوازن بها. حيث من المقترح أن تقوم مدينة بورسعيد عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٥٩ نسمة. وتقوم بدور المدينة الثانوية كلاً من مدينة الاسماعيلية والسويس والعريش
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة. ولاسيما الدلتا القديم.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تخفيض إتجاهات الهجرة منها إلي العاصمة والمدن الكبرى الحضرية ولتحقيق ذلك لابد من برفع كفاءة مستوى الخدمات اللازمة للسكان بها لتشجيعهم علي الاستقرار وتلبية إحتياجاتهم الأخرى من فرص عمل وإسكان.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من مناطق الاستصلاح الزراعي ومناطق الثروات التعدينية ومناطق محميات طبيعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-
- مجمعات تعدينية يقوم عليها مناطق صناعية.

- إقامة مشاريع استصلاح الأراضي.
- مشاريع ثروات حيوانية وداجنة.
- دعم السياحة البيئية المستدامة القائمة علي المحميات الطبيعية. ويوضح الشكل رقم (٩-١٤) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة العاشرة.



شكل رقم (٩-١٤) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة العاشرة

ك- الوحدة التنموية الحادية عشرة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظات الدلتا وتتكون من ١٠١ مركز إداري. ويبلغ عدد سكانها ٢٦.١ مليون نسمة. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١٦ مليون عامل. وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

- يمر بهذه الوحدات التنموية محورين رئيسيين هما: الأول المحور الساحلي الشمالي الذي يربط جميع مدن الدلتا. الثاني محور وادي النيل ويعتبر هذين المحورين هما عناصر الربط الرئيسية التي تربط هذه الوحدة التنموية ببقية مناطق الجمهورية.
- لابد من خلق تدرج هرمي وظيفي بالنسق العمراني بهذه الوحدة يحقق بعض من التوازن بها. حيث من المقترح أن تقوم مدينة طنطا عاصمة هذه الوحدة أو المدينة الأم (مركز نمو رئيسي) حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٣٠ نسمة. وتقوم بدور المدينة الثانوية كلاً من مدينة المنصورة والمحلة الكبرى والزقازيق ومنوف.
- يتطلب رفع مستوى شبكة التجمعات العمرانية الواقعة بهذه الوحدة التنموية تعزيز شبكات النقل والمواصلات بها سواء بتحسين شبكة الطرق القائمة. ولاسيما الدلتا القديم.

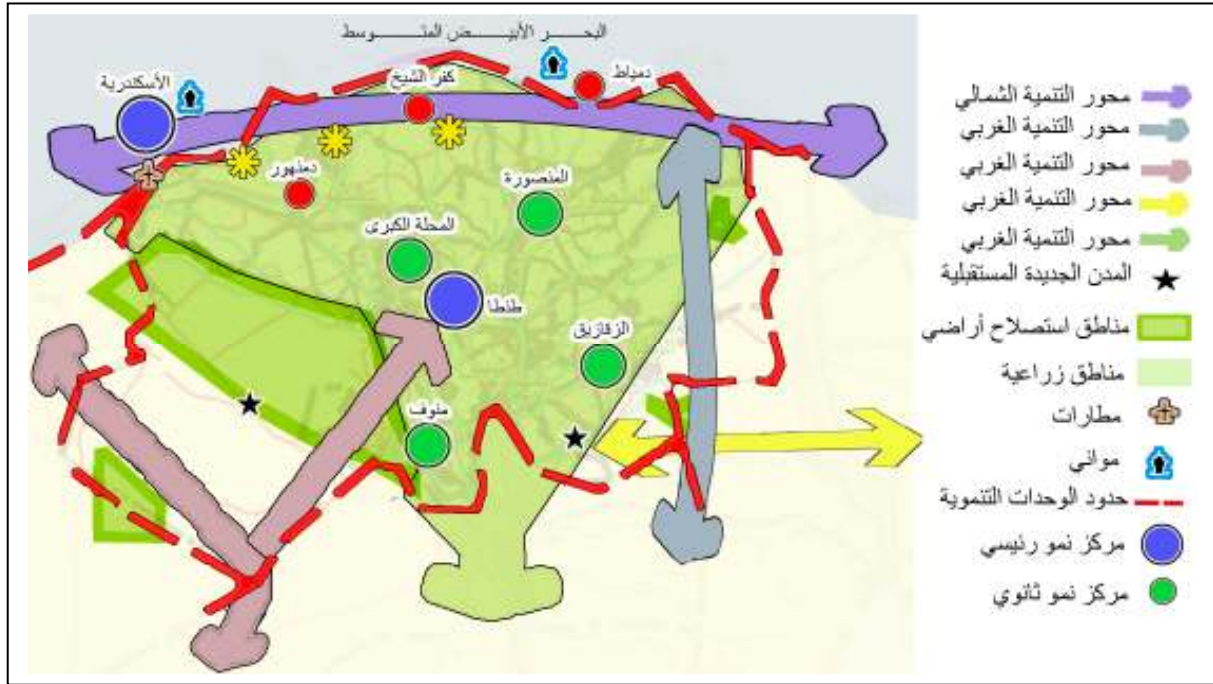
- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تشجيع الهجرة العكسية منها للحد من الامتدادات العمرانية علي الاراضي الزراعية.

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتنوع الموارد المكانية الاقتصادية بها حيث تشتمل علي مساحات كبيرة من مناطق الاستصلاح الزراعي والمناطق الزراعية وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة علي الامكانيات والموارد المتاحة بها وتتمثل فيما يلي:-

- مجمعات صناعية قائمة علي المنتجات الزراعية.
- مجمعات صناعية قائمة علي التغليف والتعبئة. ويوضح الشكل رقم (٩-١٥) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الحادية عشر.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-١٥) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الحادية عشر

ل- الوحدة التنموية الثانية عشرة

تقع هذه الوحدة التنموية بمحافظة اقليم الكبرى وتتكون من ٧٤ مركز إداري. ويبلغ عدد سكانها ١٧.٨ مليون نسمة. ويبلغ جملة عدد العاملين بها في الأنشطة الاقتصادية حوالي ١١.٧ مليون عامل. وتعتمد الرؤية التنموية المقترحة لهذه الوحدة علي عدة توجهات نوجزها فيما يلي:

- التوجهات العمرانية

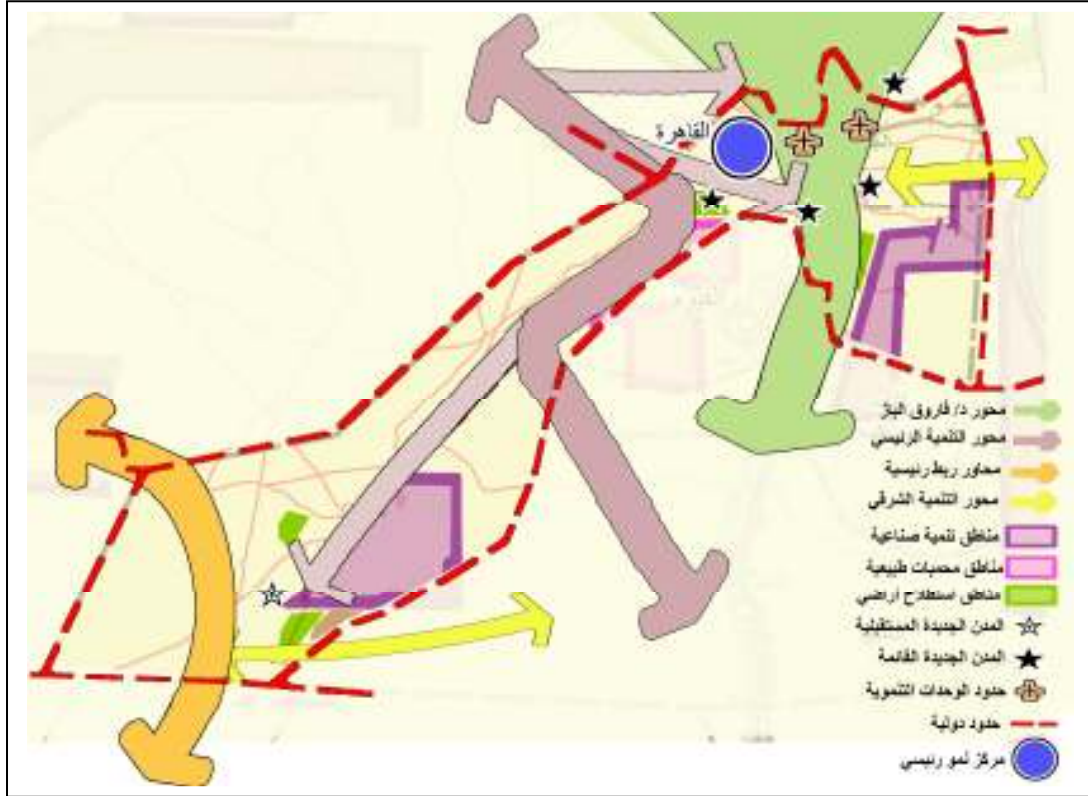
- لابد من تحسين الهيكل العمراني القائم وتطوير المناطق العشوائية وتحسين البيئة العمرانية.
- تطوير الخدمات والمرافق لاستيعاب الزيادات السكانية المستمرة.

- التوجهات السكانية والاجتماعية

من أهم التوجهات السكانية والاجتماعية بهذه الوحدة تشجيع الهجرة العكسية منها الي المدن الجديدة للحد من ظهور العشوائيات والمناطق المتدهورة

- التوجهات الاقتصادية

تتميز هذه الوحدة التنموية بتوفر الأيدي العاملة الماهرة ومراكز الأبحاث والدراسات وغيرها وسوف تعتمد التوجهات الاقتصادية لهذه الوحدة على إقامة المشاريع التكنولوجية والعلمية والصناعات الدقيقة. ويوضح الشكل رقم (٩-١٦) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثانية عشر.



المصدر: الباحث

شكل رقم (٩-١٦) أهم التوجهات العامة والرؤية المقترحة لتنمية الوحدة الثانية عشر

٩-٤ خلاصة ونتائج الفصل

خُص هذا الفصل إلى تحديد أولويات تنمية الوحدات الإقليمية المقترحة ووضع مجموعة من التوجهات والرؤى لتنمية هذه الوحدات. ويمكن استعراض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلي:-

- هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين كلاً من التشكيل المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية لمصر. ولكن تنبع أهمية التشكيل المقترح في بأنه استند في عملية التقسيم علي توفير جميع فرص ومقومات التنمية بالوحدات المقترحة بحيث يتوفر بها ظهير صحراوي وموارد مكانية اقتصادية واتصال بالخارج (سواء طرق رئيسية - سواحل - سكك حديدية - مطارت -إلخ) واتصال بواجهه مائية سواء بحار (الأحمر - الأبيض) أو نهر النيل. كما أخذ في الإعتبار الوحدة الوظيفية بين المراكز والأقسام والمحافظات المكونة للوحدات المقترحة (فعلي سبيل المثال تم ضم محافظتي البحيرة والشرقية لإقليم الدلتا ليكونوا مع بقية محافظات الإقليم كيان وظيفي واحد).

- قام الباحث بوضع مجموعة من الرؤى والتوجهات لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة تهدف لتخفيف وتقليل حدة التفاوتات الإقليمية في مصر. والحد من المركزية الشديدة في توزيع الإستثمارات علي المدن الكبرى وعواصم المحافظات والإتجاه نحو المحافظات الهامشية مثل البحر الأحمر ومرسى مطروح والوادي الجديد وأسوان وسيناء (شمالها وجنوبها). وتناولت هذه التوجهات كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والتي لابد من مراعاتها حتي تتحقق هذه الرؤية.

نتائج الباب الثالث

تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة في مصر

نتائج الباب الثالث

تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة في مصر

خُص الباب الثالث من البحث إلي مجموعة من النتائج في المجالات التالية:-

أ- تصنيف جميع المراكز والأقسام الادارية بمحافظات الجمهورية طبقاً لتمييزها إلي ٦ فئات. يبلغ من يقع منهم داخل الفئات الأكثر تميزاً والتميزية والمتوسطة التميز والأقل تميزاً حوالي ١٣٣ مركز وقسم تمثل ٣٨.٨% من العدد الاجمالي وتنتشر هذه الفئة في المراكز والأقسام الادارية الواقعة حول نهر النيل والدلتا. ويبلغ عدد من يقع منهم داخل الفئتين المتأخرة والأكثر تأخراً حوالي ٢١٠ مركز وقسم تمثل ٦١.٢% من العدد الاجمالي. وتنتشر هذه الفئة في المحافظات الحدودية الهامشية والبعيدة عن التنمية والتي تتمثل في كلاً من البحر الأحمر وأسوان ومرسى مطروح والوادي الجديد. وهذا يؤكد علي وجود ظاهرة المركزية الشديدة في التنمية والتي تبني علي تركيز التنمية في المحافظات الحضرية والمدن الرئيسية والمدن عواصم المحافظات. والتي نتج وجود التفاوت الاقليمي الذي يعاني منه المعمور المصري.

ب- التوصل إلي التشكيل المقترح للوحدات الإقليمية من خلال ما يلي:-

- تحديد مجموعة من المعايير والأسس لتشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.
- اعتبار الفئات التنموية التي استنتاجها من خلال الموارد المكانية الاقتصادية المتاحة ومعامل النقل التنموي للمراكز والأقسام الادارية لجميع محافظات مصر هي الأساس في عملية التشكيل.
- تم الخُوص إلي تشكيل مصر لـ ١٢ وحدة تتسم كل منها بسمات وخصائص اقتصادية واجتماعية و..... إلخ تؤهلها لقيام وحدة تنموية مستقلة تستطيع الاعتماد علي مواردها الذاتية.
ج- تتبع أهمية التشكيل المقترح في استناده في عملية التقسيم علي توفير جميع فرص ومقومات التنمية بالوحدات المقترحة بحيث يتوفر بها ظهير صحروي وموارد مكانية اقتصادية واتصال بالخارج (سواء طرق رئيسية - سواحل - سكك حديدية - مطارات -..... إلخ) واتصال بواجهه مائية سواء بحار (الأحمر - الأبيض) أو نهر النيل. كما تم الأخذ في الإعتبار الوحدة الوظيفية بين المراكز والأقسام والمحافظات المكونة للوحدات المقترحة.

د- تم وضع مجموعة من الرؤي والتوجهات لتنمية الوحدات الإقليمية المقترحة تهدف لتخفيف وتقليل حدة التفاوتات الإقليمية في مصر. والحد من المركزية الشديدة في توزيع الإستثمارات علي المدن الكبرى وعواصم المحافظات والإتجاه نحو المحافظات الهامشية مثل البحر الأحمر ومرسى مطروح والوادي الجديد وأسوان وسيناء (شمالها وجنوبها). وتناولت هذه التوجهات كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والتي لا بد من مراعاتها حتي تتحقق هذه الرؤية.

النتائج العامة للبحث

- النتائج العامة للبحث
- التوصيات
- مجالات البحوث المستقبلية

النتائج العامة للبحث والتوصيات ومجالات الدراسات المستقبلية

١ - النتائج العامة للبحث

تناول هذا البحث خلال الأبواب الثلاثة المكونة له وفصولها التسعة عدة موضوعات مختلفة ولكن كان محور اهتمامه الرئيسي هو دراسة وتحليل قضايا التخطيط الاقليمي في مصر وأهمها علي الاطلاق قضية التفاوتات بين المناطق المختلفة علي مستوى الحيز المكاني لها والناشئة عن المركزية الشديدة في كافة المجالات السياسية والعمرانية والاقتصادية. والتي ترتب عليها تركيز التنمية في مناطق معينة واغفال الطرف عن مناطق أخرى. ولهذا فقد اقترح الباحث إعادة تشكيل الحيز المكاني الوطني بمصر إلي مجموعة من الوحدات التنموية الاقليمية تعتبر الأساس في عملية التنمية المستقبلية والتي يجب أن تصب فيها جميع الجهود التنموية الحالية والمستقبلية. وفي هذا السياق يمكن عرض موجز لأهم النتائج التي توصل إليها:-

- تعتبر عملية التنمية ظاهرة مركبة تهدف لحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية للانتقال من المجتمع التقليدي أو الأقل تنمية الي مجتمع متقدم يحقق احتياجاته المختلفة وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد المتاحة به من موارد طبيعية وبشرية واقتصادية و..إلخ.
- لا بد عند التفكير في تنمية مجتمع ما من الأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المحيطة به سواء متغيرات محلية أو عالمية لأنها قد تغير من صياغة الفكر التنموي مما قد يؤثر بشكل كبير في اتجاهات التنمية المستقبلية المقترحة
- لا بد عند التفكير في تنمية مجتمع ما من الأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المحيطة به سواء متغيرات محلية أو عالمية لأنها قد تغير من صياغة الفكر التنموي مما قد يؤثر بشكل كبير في اتجاهات التنمية المستقبلية المقترحة.
- تتطلب عملية التنمية مراجعة التجارب المختلفة للدول الأخرى ولاسيما المماثلة للحال المصرية وكذا دراسة التجارب المتقدمة عنها لاستنباط مقومات نجاحها وتحديد كيف يمكن تطبيقها في الحالة المصرية
- من خلال تحليل التجربة المصرية في التنمية نجد أنها مرت بمراحل مختلفة. وبذلت فيها جهود متعددة بهدف مواجهة التحديات التي تعاني منها. ولكن معظم هذه الجهود لم تنجح بسبب المركزية الشديدة في المجالات المختلفة "سياسية-ادارية-اقتصادية-.....إلخ".

- من خلال دراسة التجربة المصرية وتحدياتها كان لا بد من التفكير من مدخل مختلف وهو كيف يمكن مواجهة هذه التحديات ومحاولة حلها وهذا ما فكر فيه الباحث واستدعي اتباع منهج مختلف عن ما سبق بحيث يمكن اعتبار أن تقسيم الحيز المكاني لمصر لمجموعة من الوحدات التنموية الاقليمية يمكن أن يكون هو اللبنة الأساسية للتنمية بحيث تصب في هذه الوحدات جميع الجهود التنموية لتحقيق التوازن المفقود في مصر. ولكي يتحقق ذلك بعد الوصول لتحديد هذه الوحدات أن يتم ادارتها من جهة حكومية مستقلة تكون هي المسؤولة عن من كافة الجوانب ولها الصلاحيات الكاملة لوضع الخطط والمشروعات التي تحتاج إليها بشرط وجود رقابة عليها من الدولة لتقييم نتائج وثمار التنمية المحققة.
- ولكي يتوصل الباحث للتشكيل المقترح للوحدات التنموية الاقليمية فقد درس كافة الموارد المكانية الاقتصادية المتاحة علي مستوى كامل الحيز الوطني. كما قام بتحديد مجموعة من المؤشرات التنموية في كافة المجالات " ٧٠ مؤشر " وقاسها علي مستوى المراكز والأقسام لجميع محافظات مصر ومن خلال ذلك استطاع تصنيف هذه المراكز لمجموعات تصح أن تكون أساس للوحدات التنموية المقترحة. ومن خلال مجموعة من الأسس والمعايير قام بعملية التشكيل والتي توصل منها الي تحديد عدد ١٢ وحدة تنموية يتوفر بكل منها الموارد المكانية الاقتصادية التي تساعد علي تحقيق الشخصية المستقلة بذاتها والتي تعتمد علي نفسها دون الحاجة للوحدات الأخرى.
- وبعد مقارنة التشكيل المقترح من الباحث بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية توصل الباحث إلي أهمية التشكيل المقترح الذي بُني علي توفير جميع فرص ومقومات التنمية بالوحدات المقترحة بحيث يتوفر بها ظهير صحراوي وموارد مكانية اقتصادية واتصال بالخارج (سواء طرق رئيسية - سواحل - سكك حديدية - مطارت -.....إلخ) واتصال بواجهه مائية سواء بحار (الأحمر- الأبيض) أو نهر النيل. كما أنه راعي الوحدة الوظيفية بين المراكز والأقسام والمحافظات المكونة للوحدات المقترحة.

٢ - التوصيات

- يُقترح دراسة التشكيل المقترح الذي أعده الباحث من قبل الجهات ذات الصلة في الدولة والمسئولة عن عملية التنمية وتحديد مدى امكانية تنفيذه ولاسيما وأنه تم التوصل إليه بناء علي أسس ومعايير علمية واستند علي مجموعة من القياسات في الجوانب المختلفة "اجتماعية - اقتصادية-.....إلخ".
- وإذا كان هناك صعوبة في تنفيذه يتم دراسة تشكيل آخر يتوازن في ما بين التقسيم الذي تم التوصل إليه والتقسيم المعتمد أو حتي التقسيمات السابقة ولاسيما وأن كل محاولة سابقة كان ورائها فكرة

محددة مثل فكرة الباحث وبالتالي يمكن أن تكون هناك حاجة لتقسيم جديد يجمع بين هذه الأفكار التي لم يتطرق إليها البحث.

- كما يقترح الباحث بإنشاء هيئة حكومية مستقلة تتولي شئون الوحدات التنموية التي تم التوصل إليها من الجوانب المختلفة بدلاً من تشتت الجهود التنموية في عدة جهات والتي ترتب عليها تخبط في سياسات التنمية وتعارضها وظهور هذا الخلل الواضح. حيث نجد أن الجهات المسؤولة عن عملية التنمية في مصر متعددة جداً فمنها علي سبيل المثال وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة "ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني" ووزارة التنمية المحلية ووزارة التخطيط. وكل منها تعمل في جزر منعزلة عن الأخرى.

٣- مجالات البحوث المستقبلية

نتعرض هنا الي مجالات البحوث المستقبلية والتي يفضل دراستها تلبية للقضايا والتحديات المستقبلية في مجال البحث. أو لتحليل بعض القضايا التي لم يتعرض لها البحث، ونذكر منها علي سبيل الموضوعات التالية:-

- دراسة اختيار مراكز التنمية الاقليمية في ظل القوى والمتغيرات العالمية ودراسة مجموعة من الأسس الجديدة التي يجب وضعها لتحديد دور ومستوى المراكز وأي من هذه المراكز أقدر علي التنافس العالمي أو الاقليمي المحلي.

- دراسة تحديد الأدوار الوظيفية والإدارية المقترحة للتجمعات العمرانية سواء الحضرية والريفية علي المستوى الوطني في ضوء التقسيم المقترح من الباحث للوحدات التنموية الاقليمية، وفي ضوء الموارد والامكانيات المتاحة بكل وحدة تنموية اقليمية مقترحة.

- إضافة بعض المؤشرات التنموية الخاصة بالإعتبرات البيئية إلي مجموعة المؤشرات التي قام بقياسها الباحث للمراكز والأقسام الإدارية للجمهورية لتحديد الثقل التنموي لهذه المراكز للأخذ في الاعتبار هذه الجوانب البيئية، وقياس مستوي الحساسية البيئية لهذه الوحدات المقترحة.

- ضرورة الأخذ في الإعتبار عنصر الموارد المكانية المتاحة وتحديد بها بشكل كمي دقيق بكل مركز إداري بالجمهورية (في حالة إمكانية ذلك) كأحد الأسس الهامة (بالإضافة الي قياس مستوي الثقل التنموي لهذه المراكز الذي قام به الباحث) في تشكيل الوحدات التنموية الاقليمية المقترحة وذلك لربط عامل الموارد المكانية المتاحة وعامل الثقل التنموي كمعيارين هاميين لتحديد وتشكيل وحدات التنمية الاقليمية المقترحة.

المراجع العلمية للبحث

المراجع العلمية للبحث

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب

- ١- د/ محمد خميس الزوكة - التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية - دار الجامعات المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٨٤م.
- ٢- د/ احمد المصري - الإدارة المحلية "دراسة حالة جمهورية مصر العربية" - مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٦م.
- ٣- د/ شريف دولار - قضايا التنمية والاقتصاد "تحديث مصر" - المكتبة المركزية - جامعة القاهرة - ٢٠٠٠م.
- ٤- د/ ابراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" - دار الشروق - الطبعة الأولى - ٢٠٠٠م.
- ٥- د/ فتحي مصيلحي - التخطيط الاقليمي "الاطار النظري وتطبيقات عربية" - دار الماجد للنشر والتوزيع - الطبعة الرابعة - ٢٠٠١م.
- ٦- د/ أحمد سيد مصطفى تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي - الطبعة الرابعة - ٢٠٠٣م.
- ٧- د/ زكي ابراهيم المنوفي - مشروعات مصر العملاقة لاقتحام القرن الواحد والعشرين - دار هبة النيل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - ٢٠٠٣م.
- ٨- د/ فاروق الباز - ممر التنمية والتعمير وسيلة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة في مصر - دار العين للنشر - الطبعة الأولى - ٢٠٠٧م.
- ٩- د/ صلاح زين الدين - تكنولوجيا المعلومات والتنمية "الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر" - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٩م.
- ١٠- د/ فتحي أبو الفضل - دورة الدورة والمؤسسات في ظل العولمة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٩م.

ب- الرسائل العلمية

- رسائل الماجستير

- ١- م/ نادية أنس محمد قناوي - الوحدة المحلية التخطيطية كمعيار للتنمية الإقليمية - رسالة ماجستير - قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٦ م .
- ٢- م/ سلوى توفيق رمضان - تأثير تقسيم مصر الي اقاليم تخطيطية علي التنمية العمرانية - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ م.
- ٣- م/ راندا جلال حسين - مناهج التنمية المحلية في مصر - رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ م.
- ٤- م/ محمد محمد حسني- تنمية الاقاليم الهامشية في مصر - رسالة ماجستير - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠١ م.
- ٥- م/ نورا محمد ريحان - نحو أجندة محلية للاستدامة - رسالة ماجستير - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠٤ م.
- ٦- م/ محمد على أحمد - تأثير التوطين الصناعي على توجيه التنمية العمرانية المتواصلة "دراسة تطبيقية لإقليم جنوب الصعيد" - رسالة ماجستير - جامعة الأزهر الشريف - ٢٠٠٥ م.

- رسائل الدكتوراة

- ١- م/ محمد عمر المنشاوى - العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠م - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر الشريف - ١٩٨٥ م.
- ٢- م/ علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٨٥ م.
- ٣- م/ سامى عامر - دور إقليم المدينة فى تحديد الإقليم التخطيى- رسالة دكتوراه - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٩ م.
- ٤- م/ محمد طاهر أحمد - المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية العمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية - رسالة دكتوراه - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠ م.
- ٥- م/ عبد المنعم السعيد - التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق - رسالة دكتوراة - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٩ م.
- ٦- م/ سعيد مصطفى كامل - منهج تطوير الفكر العمراني الإسلامي - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢ م.

- ٧- م/ ابتهاج أحمد عبد المعطى - العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢م.
- ٨- م/ عمرو الصبان - تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد- رسالة دكتوراه - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ٢٠٠٧م.

ج- الأوراق البحثية

- ١- د/ سامي عامر، د/ فيصل عبد المقصود - آفاق التنمية المستدامة كركيزة في صياغة إستراتيجية التنمية العمرانية علي المستوى الإقليمي - المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة" - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٠م.
- ٢- د. عصام الدين محمد علي - نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية - مؤتمر الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - القاهرة - ٢٠٠١م.
- ٣- د/ فيصل عبد المقصود - اتجاهات الاستقطاب العكسي - النشرة العلمية لبحوث العمران - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - العدد الثاني - ٢٠٠٢م .
- ٤- د/ مها سامي كامل - بحث التكوين الإقليمي في مصر- مؤتمر العمارة والعمران وما وراء العولمة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠٢م.
- ٥- د/ طارق أبو زكري - التحضر والمدن والتنمية في العالم العربي في عصر العولمة والتكنل وثورة المعلومات - النشرة العلمية لبحوث العمران - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - العدد الثالث - ٢٠٠٣م.
- ٦- م/ حسام قطب - تقييم كفاءة وفعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران- مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م.
- ٧- د/ نادية أنس قناوي - تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة - مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م.
- ٨- د/ محمد الرميحي - التنمية الشاملة والتنمية السياسية - ورقة بحثية مقدمة إلي المؤتمر الثالث لمؤسسة الفكر العربي- مراكش ٢٠٠٤م.

٩- د/ هناء محمود شكري - إنعكاس تغير نظريات التنمية الاقتصادية علي عمران القاهرة - مؤتمر العمارة والعمران في اطار التنمية المستدامة - المؤتمر الأول لقسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠٤م.

١٠- الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي - المؤتمر العربي الخامس "الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي" - الشارقة - الإمارات العربية المتحدة - ٢٠٠٧م.

١١- البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة - ندوة "دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية" - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ٢٠٠٧م.

١٢- د/ ناصر إبراهيم - الإدارة المحلية - الجذور التاريخية للإدارة -- كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - بحث منشور بموقع مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات والأبحاث علي الموقع التالي:

<http://www.darah.info/bohos/Data/١-٤/٥.html>

١٣- د. محمد قشوه - دور النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية - مؤتمر البيئة الصحراوية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية .

د- الدوريات

١- أ.د/ أحمد خالد علام - تاريخ التخطيط الاقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلي أقاليم - مجلة جمعية المهندسين المصرية - العدد الثالث- مجلد رقم ١٩ - ١٩٨٠م.

٢- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - العرب وعصر المعلومات - سلسلة عالم المعرفة - د. نبيل علي - العدد ٢٤٥ - مايو ١٩٩٥م - الكويت.

٣- معهد التخطيط القومي - تقسيم مصر الي أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية العدد رقم ١٦٢ - ٢٠٠٣م .

٤- معهد التخطيط القومي - العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - العدد رقم ١٦٨ - ٢٠٠٣م.

٥- معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" - اللامركزية من اجل الحكم الرشيد- تقرير التنمية البشرية لمصر - ٢٠٠٤م.

- ٦- د/ داليا حسين الدرديري - المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ١٩٧ - مايو ٢٠٠٤م.
- ٧- د/ حاتم المقدم - التنمية البشرية في مصر والعالم - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ١٩٩ - يوليو ٢٠٠٤م.
- ٨- معهد التخطيط القومي - الإدارة المحلية في مصر - مذكرة خارجية رقم ١٦٣٠ - ٢٠٠٥م.
- ٩- معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" - مستقبلنا المشترك نحو عقد اجتماعي جديد - تقرير التنمية البشرية لمصر - ٢٠٠٥م.
- ١٠- مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - التقسيم الإداري للمحافظات وتأثيره على التنمية المحلية - سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات - ٢٠٠٧م.
- ١١- معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" - العقد اجتماعي - دور المجتمع المدني - تقرير البشرية لمصر - ٢٠٠٨م.

هـ- تقارير ودراسات

- ١- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - استراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية "NUPS" - ١٩٨٢م.
- ٢- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مشروع تدقيق التجمع العمراني الجديد بتوشكي - ١٩٩٨م.
- ٣- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مشروع المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر - ١٩٩٨م.
- ٤- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مشروع خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م - ١٩٩٨م.
- ٥- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - المخطط الاقليمي للتنمية الريفية لمحافظة الشرقية - ٢٠٠٢م.
- ٦- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد - ٢٠٠٣م.
- ٧- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مشروع المخطط الاقليمي للتنمية الريفية لمحافظة الغربية - ٢٠٠٥م.

- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء -التعداد التفصيلي للسكان والمساكن لـ ج.م.ع - ٢٠٠٦ م .
- ٩- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر - ٢٠٠٦ م .
- ١٠- وزارة التنمية الاقتصادية - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر للفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧ م .
- ١١- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مشروع تقييم مشروع ممر التنمية والتعمير - ٢٠١٢ م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

أ- تقارير ودراسات

- ١- Regional Development in Variety Countries Published Study in Land, Transportation, Touristic, Infrastructure of Japan Location:
A:(http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/germany/index_e.html).
B:(http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/denmark/index_e.html)
C:(http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/china/index_e.html)
(http://www.mlit.go.jp/kokudokeikaku/international/spw/general/thailand/index_e.html)
- ٢- Urban Development Strategies Published Study in Transportation, Urban Development of Germany Location:
(<http://www.bmvbs.de/SharedDocs/EN/Artikel/SW/new-concepts-for-spatial-planning-in-germany.html?nn=٣٧٤١٦>)
- ٣-Spatial Planning in Denmark Published Study in ministry of Environment-Spatial Planning Department Location:
(<http://www.naturstyrelsen.dk/nr/ronlyres/c٠c٢٤d١٧-٤٦a٣-٤٩fc-٩٦٦٧-٠٩d٦٩a٣١ecee/٧٩٢٩٣/spatialplanning.pdf>)

- ٤- Urbanization and Spatial Structure Evolution of Urban System in China - Published Study in Studies of Developed Countries Organization – Japan (<http://www.ide.go.jp/English/Publish/Download/Vrf/pdf/٤٣٩.pdf>)

ب- الأوراق البحثية

- ١- The Planning Process in the US and Germany "A Comparative Analysis" Stephen Schmidt & Ralph Buhler - Published Paper in Virginia University Location: (http://www.spia.vt.edu/SPIA/docs/ralphbu/papers/lu_d_usa.pdf)
- ٢- Regional Planning in Germany - Dr. Gunter and Dra. Michaela Paal & Phillips Marburg Published Paper in Barcelona University Location: (<http://www.ub.edu/medame/PRMertins.pdf>)
- ٣- The Danish National Spatial Planning Framework - Daniel Galland & Stig Enemark - Published Paper in Aalborg University Location: (http://vbn.aau.dk/files/٧٠١٩٥٠٩٢/galland_enemark_the_danish_national_spatial_planning_framework.pdf)
- ٤- Urban trends and Policy in China-Lamia Kamal - Chaoui, Edward Lemman, Zhang Rufe. Published Paper in library of the Organization for Economic Cooperation and Development – OECD (<http://www.oecdilibrary.org/docserver/download/٥ksm٢qsv٧k٣٧.pdf?expires=١٣٧٠٩٣٨٨٣١&id=id&acname=guest&checksum=٦٨B٢١BFB٩BFDAD١٩٥٢٤٢ED٣E٢B٦E٩٢١٥>)
- ٥- guoli-Framework and Feature of Main-Function-Zone Planning in China - Published Paper in The Regional Studies Association-England (<http://www.regionalstudies.org/uploads/conferences/presentations/winter-conference-٢٠١٢/guoli.pdf>).
- ٦ -Thailand Management of Regional and Spatial Development-Nitya Kmonwatananisa- Published Study in Office of the National Economic and Social Development Board (NESDB) Location

(<http://www.nesdb.go.th/portals/0/news/research/MANAGEMENT%20OF%20REGIONAL%20AND%20SPATIAL%20DEVELOPMENT.pdf>)

- ٧ -The Regional Development Policy in Thailand and its Economic Cooperation with Neighboring Countries - Takao TSUNEISHI - Published Paper in The Institute of Developing Economies (IDE) Location(http://time.dufe.edu.cn/wencong/IDE-JETRO/032_tsuneishi.pdf)

ج- خرائط

- ١- <http://maps.google.com.sa/maps>
٢- <http://www.wikipedia.com/germany>
٣- http://en.wikipedia.org/wiki/Regions_of_Denmark

الملاحق

ملحق رقم (١): التحليل الإحصائي (بأسلوب التحليل التجميعي Cluster analysis) لبيانات المتغيرات المختارة علي مستوى المراكز والأقسام الإدارية لمصر

ملحق رقم (٢): التحليل الاحصائي (بأسلوب التحليل العاملي Factor Analysis) لبيانات المتغيرات المختارة علي مستوى المراكز والأقسام الإدارية لمصر

ملحق رقم (١)

التحليل الاحصائي (بأسلوب التحليل التجميعي Cluster analysis)
لبيانات المتغيرات المختارة علي مستوى المراكز والأقسام الإدارية
لمصر

التحليل الاحصائي (بأسلوب التحليل العاملي Factor Analysis) لبيانات المتغيرات المختارة علي

مستوى المراكز والأقسام الإدارية لمصر Notes

Input	Data	DataSet1
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	٣٤٣
Missing Value Handling	Definition of Missing	MISSING=EXCLUDE: User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	MEAN SUBSTITUTION: For each variable used, missing values are replaced with the variable mean.
Syntax	<pre> FACTOR /VARIABLES x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 x60 x61 x62 x63 x64 x65 x66 x67 x68 x69 x70 /MISSING MEANSUB /ANALYSIS x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 x60 x61 x62 x63 x64 x65 x66 x67 x68 x69 x70 /PRINT INITIAL KMO EXTRACTION ROTATION /FORMAT SORT BLANK(.00) /PLOT EIGEN /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(20) /EXTRACTION PC /CRITERIA ITERATE(20) /ROTATION VARIMAX /SAVE REG(ALL) /METHOD=CORRELATION . </pre>	
Resources	Elapsed Time	00:00:00
	Maximum Memory Required	586536 (572.789K) bytes
	Processor Time	00:00:00
Variables Created	FAC1_1	Component score 1
	FAC2_1	Component score 2
	FAC3_1	Component score 3
	FAC4_1	Component score 4
	FAC5_1	Component score 5
	FAC6_1	Component score 6

	FAC ^٧ _١	Component score ٧
	FAC ^٨ _١	Component score ٨
	FAC ^٩ _١	Component score ٩
	FAC ^{١٠} _١	Component score ١٠
	FAC ^{١١} _١	Component score ١١
	FAC ^{١٢} _١	Component score ١٢
	FAC ^{١٣} _١	Component score ١٣
	FAC ^{١٤} _١	Component score ١٤
	FAC ^{١٥} _١	Component score ١٥

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		٠.٧٧٩
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	٣٨,١٩١.١١٤
	df	٢,٤١٥
	Sig.	٠.٠٠٠

Communalities

	Initial	Extraction
X1	1.000	.958
X2	1.000	.953
X3	1.000	.790
X4	1.000	.746
X5	1.000	.758
X6	1.000	.720
X7	1.000	.773
X8	1.000	.947
X9	1.000	.916
X10	1.000	.945
X11	1.000	.927
X12	1.000	.830
X13	1.000	.762
X14	1.000	.916
X15	1.000	.902
X16	1.000	.907
X17	1.000	.915
X18	1.000	.952
X19	1.000	.860
X20	1.000	.775
X21	1.000	.769
X22	1.000	.876
X23	1.000	.582
X24	1.000	.816
X25	1.000	.820
X26	1.000	.901
X27	1.000	.781
X28	1.000	.756
X29	1.000	.771
X30	1.000	.936
X31	1.000	.821
X32	1.000	.924
X33	1.000	.596
X34	1.000	.877
X35	1.000	.775
X36	1.000	.941

	Initial	Extraction
X37	1.000	0.922
X38	1.000	0.956
X39	1.000	0.906
X40	1.000	0.977
X41	1.000	0.820
X42	1.000	0.850
X43	1.000	0.665
X44	1.000	0.860
X45	1.000	0.747
X46	1.000	0.846
X47	1.000	0.930
X48	1.000	0.992
X49	1.000	0.688
X50	1.000	0.858
X51	1.000	0.635
X52	1.000	0.773
X53	1.000	0.911
X54	1.000	0.944
X55	1.000	0.723
X56	1.000	0.898
X57	1.000	0.678
X58	1.000	0.752
X59	1.000	0.677
X60	1.000	0.504
X61	1.000	0.790
X62	1.000	0.603
X63	1.000	0.787
X64	1.000	0.650
X65	1.000	0.817
X66	1.000	0.674
X67	1.000	0.843
X68	1.000	0.630
X69	1.000	0.657
X70	1.000	0.640

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	17.297	23.281	23.281	17.297	23.281	23.281	14.029	20.756	20.756
2	12.170	17.380	40.666	12.170	17.380	40.666	7.790	10.987	31.742
3	4.829	6.899	47.565	4.829	6.899	47.565	0.481	0.682	39.071
4	3.740	5.201	52.766	3.740	5.201	52.766	4.410	6.307	45.878
5	3.471	4.944	57.709	3.471	4.944	57.709	3.773	5.390	51.268
6	2.785	3.837	61.545	2.785	3.837	61.545	3.209	4.507	55.924
7	2.041	2.917	64.462	2.041	2.917	64.462	2.814	4.019	59.943
8	1.874	2.677	67.139	1.874	2.677	67.139	2.133	3.047	62.990
9	1.569	2.242	69.381	1.569	2.242	69.381	2.056	2.938	65.928
10	1.533	2.190	71.571	1.533	2.190	71.571	1.968	2.811	68.739
11	1.464	2.091	73.662	1.464	2.091	73.662	1.888	2.697	71.436
12	1.287	1.839	75.501	1.287	1.839	75.501	1.809	2.567	74.092
13	1.249	1.780	77.287	1.249	1.780	77.287	1.746	2.452	76.544
14	1.126	1.609	78.895	1.126	1.609	78.895	1.442	2.060	78.604
15	1.078	1.527	80.422	1.078	1.527	80.422	1.342	1.917	80.522
16	0.988	1.411	81.833						
17	0.886	1.266	83.098						
18	0.838	1.198	84.296						
19	0.773	1.104	85.400						
20	0.718	1.026	86.426						
21	0.680	0.978	87.404						
22	0.677	0.967	88.371						
23	0.618	0.882	89.254						
24	0.577	0.820	90.078						
25	0.569	0.813	90.891						
26	0.509	0.727	91.619						
27	0.490	0.700	92.318						
28	0.449	0.642	92.960						
29	0.431	0.610	93.576						
30	0.414	0.591	94.167						
31	0.350	0.508	94.674						
32	0.340	0.493	95.167						
33	0.298	0.446	95.593						
34	0.280	0.407	96.000						
35	0.251	0.359	96.359						
36	0.220	0.321	96.680						
37	0.221	0.315	96.995						
38	0.214	0.305	97.300						
39	0.193	0.276	97.576						
40	0.180	0.265	97.841						
41	0.167	0.239	98.080						

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
٤٢	٠.١٥١	٠.٢١٦	٩٨.٢٩٦						
٤٣	٠.١٤٤	٠.٢٠٥	٩٨.٥٠٢						
٤٤	٠.١٢٤	٠.١٧٧	٩٨.٦٧٩						
٤٥	٠.١٢٠	٠.١٧١	٩٨.٨٥٠						
٤٦	٠.١١٤	٠.١٦٣	٩٩.٠١٣						
٤٧	٠.٠٩٨	٠.١٤١	٩٩.١٥٣						
٤٨	٠.٠٨٩	٠.١٢٧	٩٩.٢٨٠						
٤٩	٠.٠٨١	٠.١١٦	٩٩.٣٩٦						
٥٠	٠.٠٧٢	٠.١٠٣	٩٩.٤٩٩						
٥١	٠.٠٦٥	٠.٠٩٣	٩٩.٥٩٢						
٥٢	٠.٠٥٢	٠.٠٧٤	٩٩.٦٦٥						
٥٣	٠.٠٤٦	٠.٠٦٦	٩٩.٧٣٢						
٥٤	٠.٠٣٥	٠.٠٤٩	٩٩.٧٨١						
٥٥	٠.٠٢٧	٠.٠٣٩	٩٩.٨٢٠						
٥٦	٠.٠٢١	٠.٠٣٠	٩٩.٨٥٠						
٥٧	٠.٠١٩	٠.٠٢٧	٩٩.٨٧٦						
٥٨	٠.٠١٧	٠.٠٢٤	٩٩.٩٠٠						
٥٩	٠.٠١٥	٠.٠٢١	٩٩.٩٢١						
٦٠	٠.٠١٢	٠.٠١٧	٩٩.٩٣٨						
٦١	٠.٠١٠	٠.٠١٥	٩٩.٩٥٣						
٦٢	٠.٠٠٩	٠.٠١٣	٩٩.٩٦٦						
٦٣	٠.٠٠٨	٠.٠١٢	٩٩.٩٧٨						
٦٤	٠.٠٠٥	٠.٠٠٧	٩٩.٩٨٤						
٦٥	٠.٠٠٤	٠.٠٠٦	٩٩.٩٩٠						
٦٦	٠.٠٠٣	٠.٠٠٤	٩٩.٩٩٥						
٦٧	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣	٩٩.٩٩٨						
٦٨	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٩٩.٩٩٩						
٦٩	٠.٠٠١	٠.٠٠١	١٠٠.٠٠٠						
٧٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠						

Notes: Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Matrix(a)

	Component														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
X٣٨	٠.٩٥١														
X٤٨	٠.٩٢٢														
X٣٠	٠.٩٢١														
X٣٢	٠.٩٠٣														
X٣٦	٠.٨٩٧														
X٢	٠.٨٩٥														
X٢٦	٠.٨٧٢														
X٣٤	٠.٨٧٢														
X٥٠	٠.٨٦٩														
X٢٢	٠.٨٦٥														
X١	٠.٨٥٧														
X٤٠	٠.٨٣٥														
X٤٢	٠.٨٢٨														
X٢٤	٠.٨١٨														
X٤٤	٠.٨١٧														
X٢٨	٠.٧١٧														
X٤٦	٠.٦٤٨	-٠.٦٠٩													
X٥٢	٠.٦٣٠														
X٥١	٠.٥٣٢														
X٤															
X١٤		٠.٨٠٠													
X١٨		-٠.٧٨٦													
X١٥		٠.٧٧٩													
X١٦		٠.٧٧٦													
X١٧		-٠.٧٧٤													
X١١		-٠.٧٤٣													
X٩		-٠.٧٣٥													
X٤١		٠.٧٢٥													
X٣١		٠.٧٠٦													
X٨	٠.٦٠٨	-٠.٦٩٥													
X١٠	٠.٦١١	-٠.٦٩٣													
X٣٧		٠.٦٦٨													
X٣		-٠.٦٥٠													
X٥٣		٠.٦٢٩	٠.٥٠٦												
X٢٩		٠.٦٠٠													
X٣٥		٠.٥٨٥													
X٧٠		-٠.٥٦٧													
X٤٩		٠.٥٢٧													
X٦٠		٠.٥٢١													
X٢١															
X٣٣															
X٤٧			٠.٧٩٠												
X٣٩			٠.٧١٧												

	Component														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
X١٢			٠.٦٨٨												
X٤٥			٠.٥٧٨												
X١٣			٠.٥٤٦												
X٢٣															
X٥٧				-٠.٥٦٧											
X٢٠				٠.٥٣٦											
X٦٥				٠.٥٣٣											
X١٩															
X٦٤															
X٥٨															
X٦															
X٥٤					٠.٦٨٧										
X٥٦					٠.٦٢٨										
X٥٥					٠.٦١٥										
X٤٣															
X٦٩															
X٦٢															
X٦٣															
X٥															
X٥٩															
X٦٨															
X٦٦															
X٢٥															
X٢٧															
X٦٧															
X٦١															
X٧															٠.٧١٣

Notes: Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. ١٥ components extracted.

Rotated Component Matrix(a)

	Component														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
X٣٠	٠.٩٤٨														
X٣٦	٠.٩٣٢														
X٣٨	٠.٩٢٥														
X٢٦	٠.٩٢٤														
X٣٢	٠.٨٩٣														
X٣٤	٠.٨٨٨														
X٢٢	٠.٨٨٦														
X٤٨	٠.٨٦٦														
X٢	٠.٨٥٢														
X٢٤	٠.٨٢٧														
X٤٢	٠.٨٢٢														
X٥٠	٠.٨١٧														
X٤٤	٠.٨١٢														
X١	٠.٨٠٤		٠.٥١٩												
X٤٠	٠.٧٧٦		٠.٥٥٨												
X٢٨	٠.٧٧٤														
X٥١	٠.٥٩٤														
X٤	٠.٥٧١														
X٥٢	٠.٥١١		٠.٥٠٠												
X١٤		٠.٩١٨													
X١٦		٠.٩١٨													
X١٥		٠.٩١٤													
X٣١		٠.٨٤٣													
X٤١		٠.٦٩٤													
X٦٠		٠.٥٩٦													
X٣		-													
		٠.٥٩٠													
X٦		-													
		٠.٥٧٠													
X٣٥															
X٤٩															
X١٨			٠.٨٥٨												
X٧٠			٠.٧٣٦												
X١٠	٠.٥٢٧		٠.٧١٩												
X٨	٠.٥٢٥		٠.٧١٨												
X٤٦	٠.٥٨١		٠.٦٢٠												
X٣٩				٠.٨٧٢											
X٩				٠.٧٧٩											
X١١				٠.٧٦٩											
X٤٥				٠.٧٦٦											
X١٧				٠.٦٥٦											
X٢٥					٠.٨٢٥										
X١٢					٠.٧٧٧										
X٣٧					٠.٧٦١										

	Component														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
X٥٣					٠.٧٤٥										
X٤٧					٠.٦٩١										
X١٣															
X٥٤						٠.٩١٤									
X٥٦						٠.٨٧٤									
X٥٥						٠.٨٠٠									
X٥٨															
X١٩							٠.٨٩٦								
X٢٠							٠.٧١٧								
X٦٥							٠.٦٧٤			٠.٥٠٠					
X٦٤							٠.٥٦١								
X٥٧							- ٠.٥٣٧								
X٢٧								٠.٨٥٨							
X٣٣								٠.٦٧٤							
X٢٩															
X٤٣									٠.٦٨٤						
X٢١									٠.٥٧٦						
X٦٧										٠.٩٠١					
X٦٣										٠.٧٥٥					
X٦٨											٠.٧٠١				
X٦٩											٠.٦٩٥				
X٦٢											٠.٥٦٦				
X٢٣															
X٥٩												٠.٧٧٩			
X٥												٠.٦٧٢			
X٦١													٠.٨٦٩		
X٦٦													٠.٧٣٦		
X٧															٠.٨٣٢

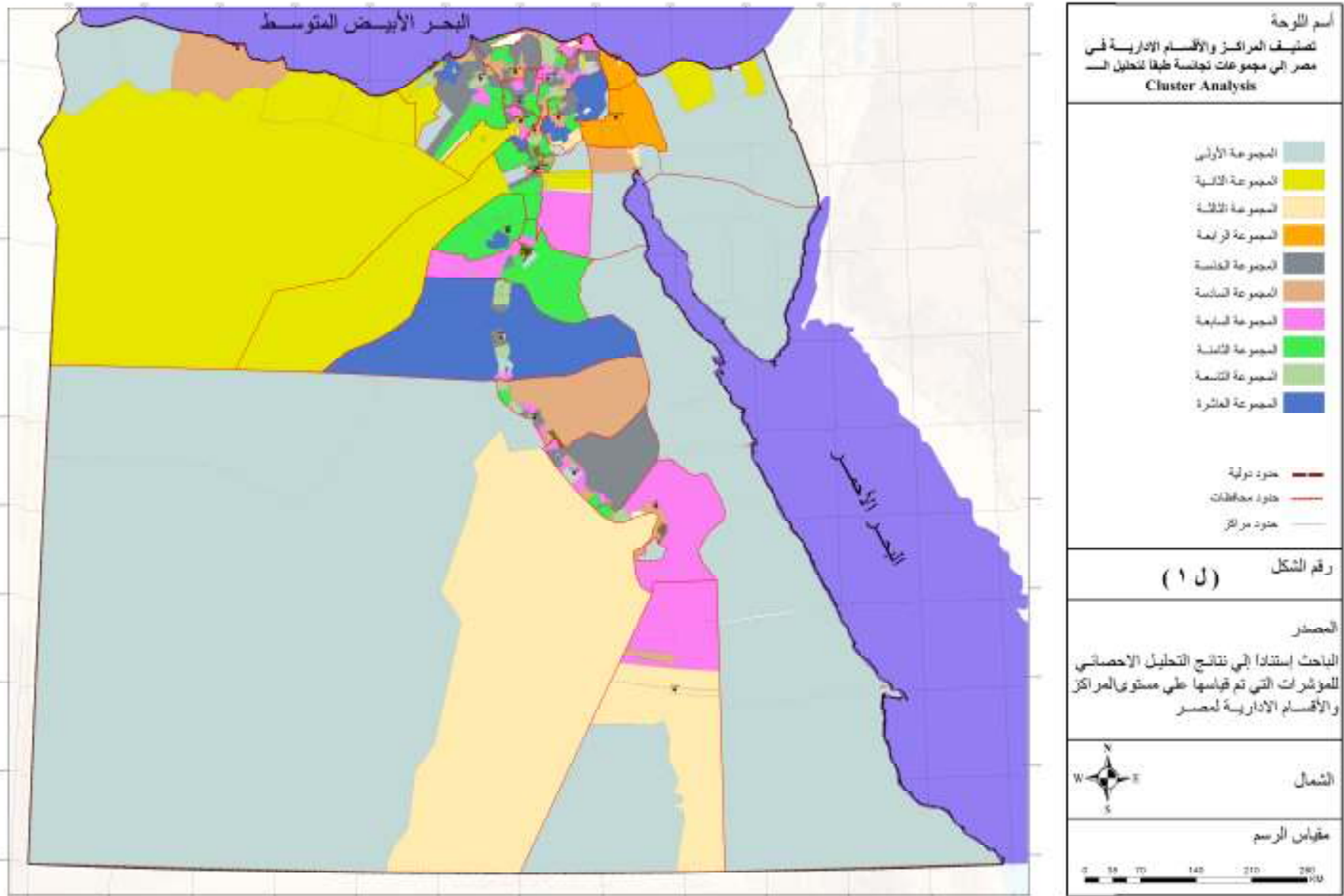
Notes: Extraction Method: Principal Component Analysis
iterations ١٣a. Rotation converged in

Component Transformation Matrix

Component	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١	٠.٩٢٨	٠.١٧٨	٠.٢٢٢	٠.٠٢٦	٠.١١٩	٠.١٥٠	-٠.٠٤٧	٠.٠٠٧	٠.٠٩٠	-٠.٠٦٢	-٠.٠٣٢	-٠.٠٠٤	-٠.٠٤٨	٠.٠٤٣	٠.٠١٨
٢	-٠.٠٧٥	٠.٦٩٤	-٠.٤٩٦	-٠.٣١٠	٠.٢٩٤	٠.١٣٠	٠.٠٣٨	٠.١٧٩	٠.٠٩٠	-٠.٠٤٠	٠.٠٧١	٠.١٢٩	٠.٠٠١	٠.٠٤٤	٠.٠٠٥
٣	-٠.٠٦٩	-٠.٠٤٤	٠.٠٢٥	٠.٦٧١	٠.٥٢٨	٠.٠٨٠	٠.٢٥٣	٠.٢١٩	٠.٠٤٦	٠.١٩٦	٠.٢١٣	٠.١١٢	٠.١٣٩	٠.١٠٦	٠.١٢٧
٤	٠.٢٧٥	-٠.٣٦١	-٠.٣٩٩	-٠.٢٩٧	-٠.٠٦٨	-٠.١٧١	٠.٥٩٢	٠.٠٣٠	٠.٠٠٩	٠.٢٢٦	٠.١٩٣	-٠.٠٣٧	٠.٢٠٠	-٠.١٤٩	٠.٠٩٤
٥	-٠.١٤٣	٠.٠١٢	٠.٣٠٥	-٠.٢٨٢	٠.٠٥٩	٠.٦٩٩	٠.٢٤٦	-٠.٢٥٠	-٠.٢٧٠	٠.١٣٦	٠.١٣٨	-٠.١٢١	٠.٠٥٠	٠.١٤٣	٠.٢٠٧
٦	٠.٠٠٥	٠.٥٠٧	٠.٣١٨	٠.٠٨٦	-٠.٢٣٤	-٠.٣٩٠	٠.٢٦٢	٠.٠٧٦	-٠.٤٥٩	٠.٢٦٤	-٠.٠٢٤	-٠.١٢٦	٠.٢٢١	-٠.٠١٦	-٠.٠٨٧
٧	-٠.٠٠٨	-٠.٠٣١	٠.١٢٥	-٠.٢٤٨	٠.٤٠٢	-٠.٢٨٠	-٠.٣٩٠	-٠.٢٦٤	٠.١١٨	٠.٣٠٨	٠.٤٤٣	-٠.٣٣٧	٠.١٥٤	٠.٠٠٩	-٠.١٣٥
٨	٠.١٠٩	٠.٠٦٧	-٠.٢٧٧	٠.٢١٤	-٠.٣٧٠	٠.١٣١	-٠.٣٢٤	-٠.٣٤٤	-٠.٠٨٠	٠.٤٠٥	٠.١٩٥	٠.٤٧٦	٠.١٨٨	٠.٠٦٩	٠.٠٩٠
٩	٠.٠١١	٠.٠٥١	-٠.٢٣٧	٠.٢٠١	-٠.٠٨٥	٠.٢٩٥	-٠.١٠٧	-٠.٠٠١	٠.١٨٦	٠.١٩١	-٠.٤٢٨	-٠.٥٤٢	٠.٤٤٧	-٠.١٨٦	-٠.١١١
١٠	-٠.٠٥٥	٠.١٣٤	٠.١١٧	٠.٠٤٥	-٠.٤٣٠	٠.٠٨٠	٠.٠٢٦	٠.٣٥٦	٠.٤٧٩	٠.٢٩٠	٠.٣٢٨	-٠.٢٥٥	-٠.٣٤١	٠.٠٧١	٠.١٩٣
١١	-٠.٠٧٢	٠.٢٣٢	٠.٠٩١	٠.١٨٥	-٠.١٢٧	-٠.٠٤١	٠.٣٦١	-٠.٥٦١	٠.٤٤٠	-٠.٣٧٤	٠.٢١١	٠.٠٠٤	٠.١٣٥	-٠.٠٧٧	-٠.١٧٩
١٢	٠.٠٢٥	٠.٠٦٤	-٠.٠٩٢	٠.١٦٩	٠.٠٥٧	٠.١٥١	-٠.٠٢٢	-٠.٠٨٢	-٠.٢٥٤	٠.٠٤٦	٠.١٩٨	-٠.٠٨١	-٠.٤٠٩	-٠.٧٩٥	-٠.١١٤
١٣	٠.٠٦٠	-٠.٠٢٩	-٠.١٤٤	٠.١٠٩	-٠.١٩٦	٠.٠٦٢	-٠.٢٠٥	٠.٢٣٥	-٠.٢٨٨	-٠.٥٤٢	٠.٤٨٩	-٠.٢٤١	٠.٣٣٤	٠.٠٢٧	٠.١٩٠
١٤	-٠.٠٧٦	-٠.٠٣٢	٠.٣٧٩	-٠.٢٢٨	-٠.٠١٦	٠.١٢٦	-٠.٠٧٢	٠.٣٥٤	٠.٢٤٧	٠.٠٠٧	٠.٠٦٣	٠.٤١٨	٠.٤٥٨	-٠.٤٣٣	-٠.١١٩
١٥	-٠.٠٣٨	٠.١٠٩	٠.٠٧٩	-٠.٠٢٩	٠.٠٩٦	-٠.٢٢٥	-٠.٠٧٣	-٠.١٨٣	٠.١٠٦	-٠.٠٤٣	-٠.١٩٦	-٠.٠١١	٠.٠٧٠	-٠.٢٦٧	٠.٨٦٨

Component Transformation Matrix

Component	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١	٠.٩٢٨	٠.١٧٨	٠.٢٢٢	٠.٠٢٦	٠.١١٩	٠.١٥٠	-٠.٠٤٧	٠.٠٠٧	٠.٠٩٠	-٠.٠٦٢	-٠.٠٣٢	-٠.٠٠٤	-٠.٠٤٨	٠.٠٤٣	٠.٠١٨
٢	-٠.٠٧٥	٠.٦٩٤	-٠.٤٩٦	-٠.٣١٠	٠.٢٩٤	٠.١٣٠	٠.٠٣٨	٠.١٧٩	٠.٠٩٠	-٠.٠٤٠	٠.٠٧١	٠.١٢٩	٠.٠٠١	٠.٠٤٤	٠.٠٠٥
٣	-٠.٠٦٩	-٠.٠٤٤	٠.٠٢٥	٠.٦٧١	٠.٥٢٨	٠.٠٨٠	٠.٢٥٣	٠.٢١٩	٠.٠٤٦	٠.١٩٦	٠.٢١٣	٠.١١٢	٠.١٣٩	٠.١٠٦	٠.١٢٧
٤	٠.٢٧٥	-٠.٣٦١	-٠.٣٩٩	-٠.٢٩٧	-٠.٠٦٨	-٠.١٧١	٠.٥٩٢	٠.٠٣٠	٠.٠٠٩	٠.٢٢٦	٠.١٩٣	-٠.٠٣٧	٠.٢٠٠	-٠.١٤٩	٠.٠٩٤
٥	-٠.١٤٣	٠.٠١٢	٠.٣٠٥	-٠.٢٨٢	٠.٠٥٩	٠.٦٩٩	٠.٢٤٦	-٠.٢٥٠	-٠.٢٧٠	٠.١٣٦	٠.١٣٨	-٠.١٢١	٠.٠٥٠	٠.١٤٣	٠.٢٠٧
٦	٠.٠٠٥	٠.٥٠٧	٠.٣١٨	٠.٠٨٦	-٠.٢٣٤	-٠.٣٩٠	٠.٢٦٢	٠.٠٧٦	-٠.٤٥٩	٠.٢٦٤	-٠.٠٢٤	-٠.١٢٦	٠.٢٢١	-٠.٠١٦	-٠.٠٨٧
٧	-٠.٠٠٨	-٠.٠٣١	٠.١٢٥	-٠.٢٤٨	٠.٤٠٢	-٠.٢٨٠	-٠.٣٩٠	-٠.٢٦٤	٠.١١٨	٠.٣٠٨	٠.٤٤٣	-٠.٣٣٧	٠.١٥٤	٠.٠٠٩	-٠.١٣٥
٨	٠.١٠٩	٠.٠٦٧	-٠.٢٧٧	٠.٢١٤	-٠.٣٧٠	٠.١٣١	-٠.٣٢٤	-٠.٣٤٤	-٠.٠٨٠	٠.٤٠٥	٠.١٩٥	٠.٤٧٦	٠.١٨٨	٠.٠٦٩	٠.٠٩٠
٩	٠.٠١١	٠.٠٥١	-٠.٢٣٧	٠.٢٠١	-٠.٠٨٥	٠.٢٩٥	-٠.١٠٧	-٠.٠٠١	٠.١٨٦	٠.١٩١	-٠.٤٢٨	-٠.٥٤٢	٠.٤٤٧	-٠.١٨٦	-٠.١١١
١٠	-٠.٠٥٥	٠.١٣٤	٠.١١٧	٠.٠٤٥	-٠.٤٣٠	٠.٠٨٠	٠.٠٢٦	٠.٣٥٦	٠.٤٧٩	٠.٢٩٠	٠.٣٢٨	-٠.٢٥٥	-٠.٣٤١	٠.٠٧١	٠.١٩٣
١١	-٠.٠٧٢	٠.٢٣٢	٠.٠٩١	٠.١٨٥	-٠.١٢٧	-٠.٠٤١	٠.٣٦١	-٠.٥٦١	٠.٤٤٠	-٠.٣٧٤	٠.٢١١	٠.٠٠٤	٠.١٣٥	-٠.٠٧٧	-٠.١٧٩
١٢	٠.٠٢٥	٠.٠٦٤	-٠.٠٩٢	٠.١٦٩	٠.٠٥٧	٠.١٥١	-٠.٠٢٢	-٠.٠٨٢	-٠.٢٥٤	٠.٠٤٦	٠.١٩٨	-٠.٠٨١	-٠.٤٠٩	-٠.٧٩٥	-٠.١١٤
١٣	٠.٠٦٠	-٠.٠٢٩	-٠.١٤٤	٠.١٠٩	-٠.١٩٦	٠.٠٦٢	-٠.٢٠٥	٠.٢٣٥	-٠.٢٨٨	-٠.٥٤٢	٠.٤٨٩	-٠.٢٤١	٠.٣٣٤	٠.٠٢٧	٠.١٩٠
١٤	-٠.٠٧٦	-٠.٠٣٢	٠.٣٧٩	-٠.٢٢٨	-٠.٠١٦	٠.١٢٦	-٠.٠٧٢	٠.٣٥٤	٠.٢٤٧	٠.٠٠٧	٠.٠٦٣	٠.٤١٨	٠.٤٥٨	-٠.٤٣٣	-٠.١١٩
١٥	-٠.٠٣٨	٠.١٠٩	٠.٠٧٩	-٠.٠٢٩	٠.٠٩٦	-٠.٢٢٥	-٠.٠٧٣	-٠.١٨٣	٠.١٠٦	-٠.٠٤٣	-٠.١٩٦	-٠.٠١١	٠.٠٧٠	-٠.٢٦٧	٠.٨٦٨



ملحق رقم (٢)

التحليل الاحصائي (بأسلوب التحليل العائلي Factor Analysis)
لبيانات المتغيرات المختارة علي مستوى المراكز والأقسام الإدارية
لمصر

التحليل الإحصائي (بأسلوب التحليل التجميعي Cluster analysis) لبيانات المتغيرات المختارة على مستوى المراكز والأقسام الإدارية لمصر

Notes

Input	Active Dataset	DataSet ¹
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	٣٤٤
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax	<pre> CLUSTER x1 x2 x3 x4 x5 x6 x7 x8 x9 x10 x11 x12 x13 x14 x15 x16 x17 x18 x19 x20 x21 x22 x23 x24 x25 x26 x27 x28 x29 x30 x31 x32 x33 x34 x35 x36 x37 x38 x39 x40 x41 x42 x43 x44 x45 x46 x47 x48 x49 x50 x51 x52 x53 x54 x55 x56 x57 x58 x59 x60 x61 x62 x63 x64 x65 x66 x67 x68 x69 x70 /METHOD WARD /MEASURE= SEUCLID /PRINT SCHEDULE /PLOT DENDROGRAM VICICLE. </pre>	
Resources	Elapsed Time	٠٠:٠٠:٠٣
	Processor Time	٠٠:٠٠:٠٣

Ward Linkage

Agglomeration Schedule

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
١	٢٧٤	٣٠٠	١٤٣,٨٠٣.٢٣٧	٠	٠	٢
٢	٢٧٤	٣٤٣	٣١٢,٤٢٥.٤٦٩	١	٠	٥
٣	٣٨	٢٩٨	٧١٩,٧٨١.٧٢٤	٠	٠	٦
٤	١١٧	٢٣٣	١,٧٩٣,٥٩٣.١٣٨	٠	٠	٥
٥	١١٧	٢٧٤	٣,٦٣٦,٠٠١.٥٦٢	٤	٢	٩
٦	٣٨	٥٦	٦,٠٨٢,٧٤٩.٧١٧	٣	٠	١٠

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٧	٢٦٨	٢٨٠	٩,٥٩٣,١١٦.٢٦٥	.	.	٢٣
٨	٢٧٢	٢٧٣	١٣,٤٨٤,٨٩٨.٠٧٩	.	.	١٤
٩	١١٧	٣٤٢	١٨,٢٩٣,٦١٣.٨١٠	٥	.	١٠
١٠	٣٨	١١٧	٢٦,٣٦٢,١٩٦.٨٩٣	٦	٩	١٢٨
١١	٣٠٦	٣١١	٣٤,٤٧٣,٤٣٢.٣٧٦	.	.	٣٥
١٢	١٦٩	١٩١	٤٢,٨٨٣,١٨٧.٩٨٨	.	.	٣٦
١٣	٢٦٩	٣١٠	٥١,٧٢٥,٦٩٢.٣٢٥	.	.	٢٥
١٤	٧	٢٧٢	٦٠,٩٤٣,٧٠٨.٢٦٦	.	٨	٤٤
١٥	٣٠٧	٣٣٨	٧٢,٢٢٩,٢٣٣.٢٠٩	.	.	٣٥
١٦	١٦٨	١٧١	٨٣,٦٠٤,٣١٤.٥٩١	.	.	٤٥
١٧	١٧٣	١٧٤	٩٥,٣١١,٩١٢.٥٠٤	.	.	٨٥
١٨	١٦٧	٣٠٢	١٠٨,٤١٨,٠٠٢.١٦٧	.	.	٥٥
١٩	١١٤	١٤٣	١٢٤,٣٢٠,٩٢٠.٩٨٨	.	.	٦٧
٢٠	١٣٠	٢٧١	١٤٠,٤٢٤,٩٦٥.٤٤٣	.	.	٣٨
٢١	٤٩	٣٠٩	١٥٧,٩٠٧,٢٥٩.٥٤٢	.	.	٦٧
٢٢	٢٠٣	٢٠٤	١٧٥,٧٦٨,١٠٤.١٠٦	.	.	٥٩
٢٣	٢٤٦	٢٦٨	١٩٥,٠٧٨,٧٣٤.١٦٦	.	٧	٤٤
٢٤	٢٩١	٢٩٧	٢١٤,٩٢٣,٩٤٥.٠١٦	.	.	٦١
٢٥	٢٦٩	٣٠٤	٢٣٥,١١٥,٢٩٣.١٠٧	١٣	.	٣٦
٢٦	٩٥	٢٧٩	٢٥٦,٦١٣,٣٤٩.٧٧٤	.	.	١٥٦
٢٧	٧٢	١٤٠	٢٧٨,٥٥٩,٧٤٣.٤٨٣	.	.	٥٧
٢٨	٢٣٥	٢٥٤	٣٠٤,٠٩١,٨١٥.٤٢٢	.	.	١٠٣
٢٩	١١٦	٢٢٨	٣٣٠,٠٨٨,٦٢١.٥٠١	.	.	٥٥
٣٠	٥٢	٣٠١	٣٥٦,١٥٥,٧٨٩.٣٥٧	.	.	٥٢
٣١	٩٣	٣٠٥	٣٨٤,٧٥١,٥٩٣.١٢٩	.	.	٣٣
٣٢	١٢٥	٢٠٥	٤١٥,٠٩٩,١٢٨.٩٨٠	.	.	١٠٩
٣٣	٩٣	٢١٨	٤٤٦,٣٥٤,٩٠٦.٢٠١	٣١	.	٤٥
٣٤	٦٣	١٣٦	٤٧٩,٨٦٣,٥٩٢.٥٣٧	.	.	٥٨

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٣٥	٣٠٦	٣٠٧	٥١٥,٧٤١,٢٠٨.٦٧٣	١١	١٥	١٣٨
٣٦	١٦٩	٢٦٩	٥٥٢,١٥٦,٥٢٩.٧٣٥	١٢	٢٥	٤٧
٣٧	١٣٤	١٧٥	٥٨٨,٩٨٦,٧٥٢.٢٦٦	.	.	٥٦
٣٨	١٢١	١٣٠	٦٢٦,٤٥٣,٤٠٩.٨٧٨	.	٢٠	٥٩
٣٩	٢٧	٣٠	٦٦٤,٧٦٢,٤٧٨.٨٢٠	.	.	١٣٢
٤٠	١٤	٣٢٠	٧٠٧,٤٤١,١٢٥.٩٩٩	.	.	٥٣
٤١	١٣٨	٣٣٢	٧٥١,٧٢٤,٣٥٤.٨٣٤	.	.	١٦٨
٤٢	١٧٢	١٧٧	٧٩٩,٠٧٦,٢١٠.٥٤٧	.	.	٤٣
٤٣	١٧٢	٢٣٠	٨٤٩,٧٢٣,٤٠٧.٣٠٣	٤٢	.	٨٣
٤٤	٧	٢٤٦	٩٠٠,٦٢٩,٧٨٢.٣٢٤	١٤	٢٣	٧٦
٤٥	٩٣	١٦٨	٩٥٥,٨٦٦,٧٨٤.٧٢٩	٣٣	١٦	٩٢
٤٦	١٤١	٣٠٨	١,٠١١,٨٤٦,٥٦١.٨٢٦	.	.	٨٩
٤٧	١٦٩	٣٠٣	١,٠٦٧,٩١٨,٤٩٣.٢٢٢	٣٦	.	٧٤
٤٨	١٨	٣١٥	١,١٢٦,١٨٩,٦٠٩.٩٩٩	.	.	٨١
٤٩	١٠	٢٨٥	١,١٨٧,٦٤٤,٢٤٤.٦٩٣	.	.	١٦٦
٥٠	٥١	٥٤	١,٢٤٩,١٠٢,٣٩٦.٤٣٨	.	.	١٤٧
٥١	١٠٩	٢١٣	١,٣١١,٠٤٥,٠٩٤.٠٨٨	.	.	٦٢
٥٢	٥٢	٢٠٠	١,٣٧٥,٠٨٣,٨٤٢.٣١٥	٣٠	.	١٠٨
٥٣	١٤	٣٢١	١,٤٤٧,٠٧٤,٣٤٢.٥٦٢	٤٠	.	١٦١
٥٤	١٤٩	١٥٠	١,٥١٩,٣٥٣,٧٤٩.٩٨٦	.	.	١٤١
٥٥	١١٦	١٦٧	١,٥٩٦,٦١٥,١٨٠.٠١٨	٢٩	١٨	١٤٤
٥٦	١٣٤	١٨٥	١,٦٧٤,٠٠١,٨٥٧.٥٣٩	٣٧	.	٨٢
٥٧	٧٢	١٠٣	١,٧٥٥,٤٩٦,٧٠٦.٧٥٢	٢٧	.	١٦١
٥٨	٦٣	٦٧	١,٨٣٧,١٧٦,٥٩٠.١٠٤	٣٤	.	١٠٥
٥٩	١٢١	٢٠٣	١,٩٢٦,٢٤٤,٣٩٦.٨١٩	٣٨	٢٢	٧٤
٦٠	٧٨	١٩٨	٢,٠١٨,٢٣٨,٧٠٤.٥٩٢	.	.	١٢٠
٦١	٢٩١	٣٢٨	٢,١١٠,٨٥٢,٣٧٩.٨٦١	٢٤	.	١٠٦
٦٢	١٠٩	٢٨١	٢,٢٠٥,٨١٠,٨٣٨.٥٣١	٥١	.	١١٨

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٦٣	٣٢٥	٣٢٩	٢,٣٠٣,٢٠٦,١٣٥.٩٧٥	.	.	١٢٥
٦٤	١٢	٢٥٥	٢,٤٠١,٦٦٠,٥٣٧.٤١٢	.	.	١٢٧
٦٥	٣٣٩	٣٤٠	٢,٥٠٩,٥١١,٩٣١.٦٨٩	.	.	٨٩
٦٦	١٤٨	٢٠٦	٢,٦١٩,٣٥٠,٥٠٤.٧٨٨	.	.	١٣١
٦٧	٤٩	١١٤	٢,٧٣٣,٦٨٠,١٥٦.٦٨٧	٢١	١٩	٧٧
٦٨	٧٤	٢٠١	٢,٨٤٨,٨٠٠,٢٦٤.٢٦٢	.	.	٨٧
٦٩	٨٦	٢٤١	٢,٩٦٥,٣٤٧,٢١١.٥٨٠	.	.	١٩٨
٧٠	٢٣٤	٢٣٦	٣,٠٨١,٨٩٧,٩٥١.٥٢٥	.	.	١٤٩
٧١	١٥	١١٥	٣,٢٠٠,٥١٦,٠٧٩.٦٣٥	.	.	١٧٦
٧٢	٢	٥	٣,٣٢١,٩٧٨,٦٥٩.١٥٠	.	.	١٨٥
٧٣	١٣٢	١٤٤	٣,٤٤٤,٠٥٢,٦٨٤.١٧٠	.	.	١٦٠
٧٤	١٢١	١٦٩	٣,٥٦٧,١٤٥,٩٣٣.٠٤٤	٥٩	٤٧	٩٣
٧٥	١٥٢	٣٢٧	٣,٦٩٠,٥٣١,٧٦٩.٩٦٦	.	.	١٣٥
٧٦	٧	٢٦٣	٣,٨١٥,١٢٨,٣٧٩.١٥٦	٤٤	.	٩١
٧٧	٤٩	٣٢٣	٣,٩٤١,٠٠٩,٣٦٥.٦١٧	٦٧	.	٢٠٠
٧٨	٢٠	٢٣٩	٤,٠٦٧,٩٩٥,٩٤٩.٩٦١	.	.	١٣٧
٧٩	١٠٢	٢١٢	٤,١٩٦,٠٤١,٩٣١.٤٩٢	.	.	٢٠٧
٨٠	١٤٥	١٤٦	٤,٣٢٥,٦١٩,٩٦٠.١٤٧	.	.	١٦٩
٨١	١٨	٢٩٤	٤,٤٥٧,٠٤٣,٩٢٨.١٧٥	٤٨	.	١٠٤
٨٢	١٣٤	٢٨٤	٤,٥٨٨,٨١٨,٨٧٨.١٠٥	٥٦	.	١٥١
٨٣	١٧٠	١٧٢	٤,٧٢٠,٨٤١,٧٠٦.٣٢٤	.	٤٣	٩٩
٨٤	٩٩	٢١٩	٤,٨٥٨,٧٢٤,٢٦٩.٥٣٣	.	.	٩٦
٨٥	١٧٣	١٩٥	٥,٠١٤,٠٥٠,٩٧٣.٨٦١	١٧	.	١١٦
٨٦	١٨٠	٢٨٣	٥,١٧١,٠٧٦,١٤٧.١٧٨	.	.	١٠٦
٨٧	٧٤	٢٠٢	٥,٣٣٥,٦٦١,٧٣٠.٨٥١	٦٨	.	١٥٦
٨٨	٥٨	٩٨	٥,٥٠٣,٥٢٤,٦٩٨.٨٩٨	.	.	١٤١
٨٩	١٤١	٣٣٩	٥,٦٧٣,١١١,٨٢٥.١٦٧	٤٦	٦٥	١٦٣
٩٠	١٢٤	٣٢٤	٥,٨٤٣,٣١١,٨٦٩.٠٧٢	.	.	١٣٦

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٩١	٧	٢٤٩	٦,٠١٥,٠٣٩,٥١٥.٥٩٩	٧٦	.	١١٣
٩٢	٢٨	٩٣	٦,١٩٠,٩٠٥,٧٢٣.٧٢٠	.	٤٥	١٦٣
٩٣	١٢١	٢٤٥	٦,٣٦٧,٩١٣,٧٨١.١٨٤	٧٤	.	١٣٨
٩٤	١٠٨	٢٢٢	٦,٥٥٢,٥١٥,٤٨٠.٦٧٠	.	.	١١٢
٩٥	١٢٧	١٣٣	٦,٧٣٧,٥٣٨,٠١٩.٠٥٣	.	.	١٤٨
٩٦	٩٩	٢٤٧	٦,٩٢٥,٦٨٢,٤٠٦.٨٣٢	٨٤	.	١٤٠
٩٧	١٣٩	٣٣١	٧,١١٦,٨٧٧,٩٩٥.٣٦٤	.	.	١١١
٩٨	٨٩	٢٨٦	٧,٣٠٨,٧٧٠,٥٨٣.٦١٠	.	.	١٤٣
٩٩	١٧٠	١٩٩	٧,٥٠٠,٨١٩,٤٥١.٩٧١	٨٣	.	١٣٩
١٠٠	١٨١	١٨٩	٧,٦٩٣,٧٨٣,٣٣٣.٦٥٧	.	.	٢٢١
١٠١	٤٨	٦٦	٧,٨٩٧,٤٨٩,٥٠١.٥٠٦	.	.	١٦٨
١٠٢	١١	٢٨٩	٨,١٠١,٨٠٨,١٣٥.٤٠٢	.	.	١٢٣
١٠٣	٦٥	٢٣٥	٨,٣٠٦,٨٥٢,٠٨٠.٢٦٥	.	٢٨	٢٢٦
١٠٤	١٨	٧٣	٨,٥١٥,٩٠٢,٧٤٦.٢٣٤	٨١	.	١٦٥
١٠٥	٦٣	١١٨	٨,٧٢٦,٤٠٣,٧٥٦.٤١٨	٥٨	.	٢٢٦
١٠٦	١٨٠	٢٩١	٨,٩٣٧,١٧١,١٦٩.٥٧٥	٨٦	٦١	١٧٣
١٠٧	١٠٤	٢٢٣	٩,١٤٨,٠٨٧,٢٧٥.٦٢٤	.	.	٢١٨
١٠٨	٥٢	٨٥	٩,٣٥٩,٩٦١,٣٥٢.٣٦٤	٥٢	.	١٣٣
١٠٩	٩	١٢٥	٩,٥٧٥,٨١٨,٢٤٤.٥٨٧	.	٣٢	٢٠٩
١١٠	١٦٣	٢٩٢	٩,٧٩٣,٠٩٧,٣٢٥.٠٧١	.	.	١٩٥
١١١	١٣٩	٢١٥	١٠,٠١٢,٩٦٦,١٧٢.٩١٥	٩٧	.	١٦٤
١١٢	١٠٨	٢٢٥	١٠,٢٣٧,٣٧٤,٧٥٢.٦٥١	٩٤	.	١٨٤
١١٣	٧	٥٣	١٠,٤٦٨,٥٤٩,٣٨٢.٤٧٦	٩١	.	١٢٨
١١٤	١٥٥	٢٤٨	١٠,٧٠١,٠١٩,٨٥٢.٨٨٨	.	.	١٨٩
١١٥	٣١٣	٣١٦	١٠,٩٣٦,٧٧٣,٢٠٨.٠٤٢	.	.	١٥٠
١١٦	١٧٣	٢٧٥	١١,١٧٤,٩٠٣,٧٤٣.٧٥٩	٨٥	.	١٨٥
١١٧	٨	٢٣١	١١,٤١٦,٦٨٤,٤٥٣.٧٩٥	.	.	١٦٩
١١٨	١٠٩	٣٢٢	١١,٦٦٠,١٨٣,٣٩٢.١٣٣	٦٢	.	١٧٣

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
١١٩	١١٠	١٤٧	١١,٩٠٥,٢٧١,٥٨٦.٤٩٥	.	.	٢٧٠
١٢٠	٧٨	١٩٧	١٢,١٥١,٣٥١,٩٤٦.٣١٩	٦٠	.	١٦٧
١٢١	١٠٦	١٥٤	١٢,٣٩٧,٨٤٠,١٦٤.٩٣٣	.	.	١٧٤
١٢٢	٥٥	٣٤١	١٢,٦٤٤,٨٧٦,١٠١.٤٥٨	.	.	٢٢٥
١٢٣	١١	٢٩٥	١٢,٨٩٣,١٧٦,٥١٦.٨٤٠	١٠٢	.	١٥٣
١٢٤	٧١	١٢٣	١٣,١٤٥,٤٦٠,٢٤٨.٠٧٦	.	.	١٩١
١٢٥	٢٥٣	٣٢٥	١٣,٤٠٣,٧٠٢,٥٦٤.٢٧٧	.	٦٣	١٤٢
١٢٦	٦٢	٢٣٧	١٣,٦٦٥,٥٢٥,٩٢٤.١٩٤	.	.	١٧٠
١٢٧	١٢	٩٠	١٣,٩٤٨,٥٧٦,٥٤٦.٥٤٣	٦٤	.	١٩٥
١٢٨	٧	٣٨	١٤,٢٣٤,١٨٧,٤٤٢.٠٠٢	١١٣	١٠	٢٣٢
١٢٩	١٥٨	٢٥١	١٤,٥٢٤,٢٤٣,٤٩٢.٩٧٩	.	.	١٤٥
١٣٠	٧٩	١٦٤	١٤,٨٢٢,٧٤٤,٩٦٣.١٠٣	.	.	١٦٢
١٣١	١٤٨	٢٢٦	١٥,١٢٣,٣٧٥,٥٩٠.٢٣٩	٦٦	.	١٥٩
١٣٢	٢٧	٣٦	١٥,٤٣٢,٦٤٦,٧١١.٥٩٧	٣٩	.	١٨٣
١٣٣	٥٠	٥٢	١٥,٧٤٦,٤٤٨,٤٠٢.٦٨٣	.	١٠٨	١٤٧
١٣٤	٥٩	١٠٥	١٦,٠٦١,٤١٧,٦١٤.٠٤٤	.	.	١٧٥
١٣٥	١١١	١٥٢	١٦,٣٨٥,٢٢٩,٣٩٤.٧٠١	.	٧٥	١٩٦
١٣٦	١٢٤	١٨٦	١٦,٧١٠,٩٧٨,٩١٨.٠٩٥	٩٠	.	١٩٨
١٣٧	٢٠	٣٣٣	١٧,٠٤٢,٥٨٧,٩٣١.٥٧٧	٧٨	.	١٥٨
١٣٨	١٢١	٣٠٦	١٧,٣٧٨,٨١١,٧٠٠.٤٩١	٩٣	٣٥	٢١٦
١٣٩	١١٢	١٧٠	١٧,٧٢٥,٧٠٨,٢٧٢.٤٦٤	.	٩٩	٢٠٣
١٤٠	٩٩	٣١٢	١٨,٠٧٨,٢٩٧,٣٤٠.٤٢١	٩٦	.	١٨٠
١٤١	٥٨	١٤٩	١٨,٤٣٤,٠٣٠,٧٥٥.٩٧٣	٨٨	٥٤	١٩٣
١٤٢	٩١	٢٥٣	١٨,٧٩٣,٦٣٦,٢٨٠.٧٩١	.	١٢٥	٢٠١
١٤٣	٨٩	٢٨٨	١٩,١٥٦,٥٧٤,٠٧٤.٥٧٥	٩٨	.	١٨٩
١٤٤	١١٦	١١٩	١٩,٥٢٦,٣١٨,١٩١.٢١١	٥٥	.	٢٠٠
١٤٥	١٦	١٥٨	١٩,٨٩٧,٢٩٧,٧٣٥.١٥٣	.	١٢٩	١٩٢
١٤٦	١٦٥	١٧٨	٢٠,٢٦٩,٠٢٧,٢٥٥.٥٠٣	.	.	١٨٠

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
١٤٧	٥٠	٥١	٢٠,٦٤٦,٨٥٣,٢١٠.٧٨٧	١٣٣	٥٠	٢٠٢
١٤٨	١٠٧	١٢٧	٢١,٠٢٨,٨٥٢,٧٤٢.٣٦٧	.	٩٥	٢٠٦
١٤٩	١٧	٢٣٤	٢١,٤٢١,٤٣٠,٢٩٥.٣٦٣	.	٧٠	٢٣٠
١٥٠	٣١٣	٣١٨	٢١,٨١٨,٨٩١,٥٣٩.٨٠٩	١١٥	.	٢٢٩
١٥١	١٣٤	٢٤٣	٢٢,٢١٧,٢١٨,٢٤٩.٤٣١	٨٢	.	١٦٧
١٥٢	١٧٩	١٨٢	٢٢,٦٢٣,٦٤٨,٣٥١.٨٠٩	.	.	٢٢١
١٥٣	١١	٣١٧	٢٣,٠٣٤,١٨٥,٧٩٩.٤٣٥	١٢٣	.	٢٠٤
١٥٤	٧٥	٣٣٦	٢٣,٤٥٠,٠٩٩,٢١٠.٩١٢	.	.	٢٢٤
١٥٥	٢٥٠	٣٣٠	٢٣,٨٧١,٥٥٢,٥٣٦.٤٨١	.	.	٢٠١
١٥٦	٧٤	٩٥	٢٤,٢٩٨,٥٩٠,٥٨٥.٣٢٧	٨٧	٢٦	٢٣٦
١٥٧	١٥٣	٢٠٩	٢٤,٧٢٦,٨٨٠,١١١.٨٤٨	.	.	١٧٨
١٥٨	٢٠	٢٩٦	٢٥,١٦٤,٣٩٥,٨٥٢.٠٧٢	١٣٧	.	١٧٩
١٥٩	١٤٨	٢٢٠	٢٥,٦١٤,٠٣٣,٩١٠.٧٢٠	١٣١	.	٢٣٤
١٦٠	٥٧	١٣٢	٢٦,٠٧١,٩٤٨,٩٨٦.٣٤٢	.	٧٣	١٩١
١٦١	١٤	٧٢	٢٦,٥٣١,٦٠٥,٧٥٩.١٨٥	٥٣	٥٧	٢١٤
١٦٢	٦٨	٧٩	٢٦,٩٩٧,٤٥٢,٧٨٠.٤٨٣	.	١٣٠	١٩٠
١٦٣	٢٨	١٤١	٢٧,٤٧٥,٦٠٩,٢٨١.٠٣٤	٩٢	٨٩	١٨٣
١٦٤	١١٣	١٣٩	٢٧,٩٦٢,٦٠٤,٧٥٤.٦٩٠	.	١١١	٢٢٢
١٦٥	١٨	٣٢٦	٢٨,٤٧٢,٢٨٢,٢٠٦.٥٦٧	١٠٤	.	٢٤٥
١٦٦	١٠	٢٨٧	٢٨,٩٩١,٨٢٢,١٥٠.٣٩٢	٤٩	.	٢١٧
١٦٧	٧٨	١٣٤	٢٩,٥١١,٩٠٦,٥٣٤.٦٧٠	١٢٠	١٥١	٢٠٨
١٦٨	٤٨	١٣٨	٣٠,٠٣٥,٢٣٩,٥٩٣.٢٠٥	١٠١	٤١	٢٤٢
١٦٩	٨	١٤٥	٣٠,٥٥٩,٥٨٢,١٤٣.٤٧٥	١١٧	٨٠	١٩٣
١٧٠	٦٢	٢٥٢	٣١,٠٩٥,٣٢٩,١٢٨.٩٨٨	١٢٦	.	٢١٣
١٧١	٢٣٨	٢٤٢	٣١,٦٣٤,٦٠٠,٩٨٤.٧٧٥	.	.	٢٤٠
١٧٢	٦٤	٧٠	٣٢,١٨٩,٥٣٦,٣٣٥.٦٧٤	.	.	١٧٧
١٧٣	١٠٩	١٨٠	٣٢,٧٤٥,٩٠٧,١٤٠.٧٧٨	١١٨	١٠٦	٢١٢
١٧٤	١٠٦	٢٧٨	٣٣,٣٠٦,١٤٢,٢١٣.٧٩٧	١٢١	.	١٨٤

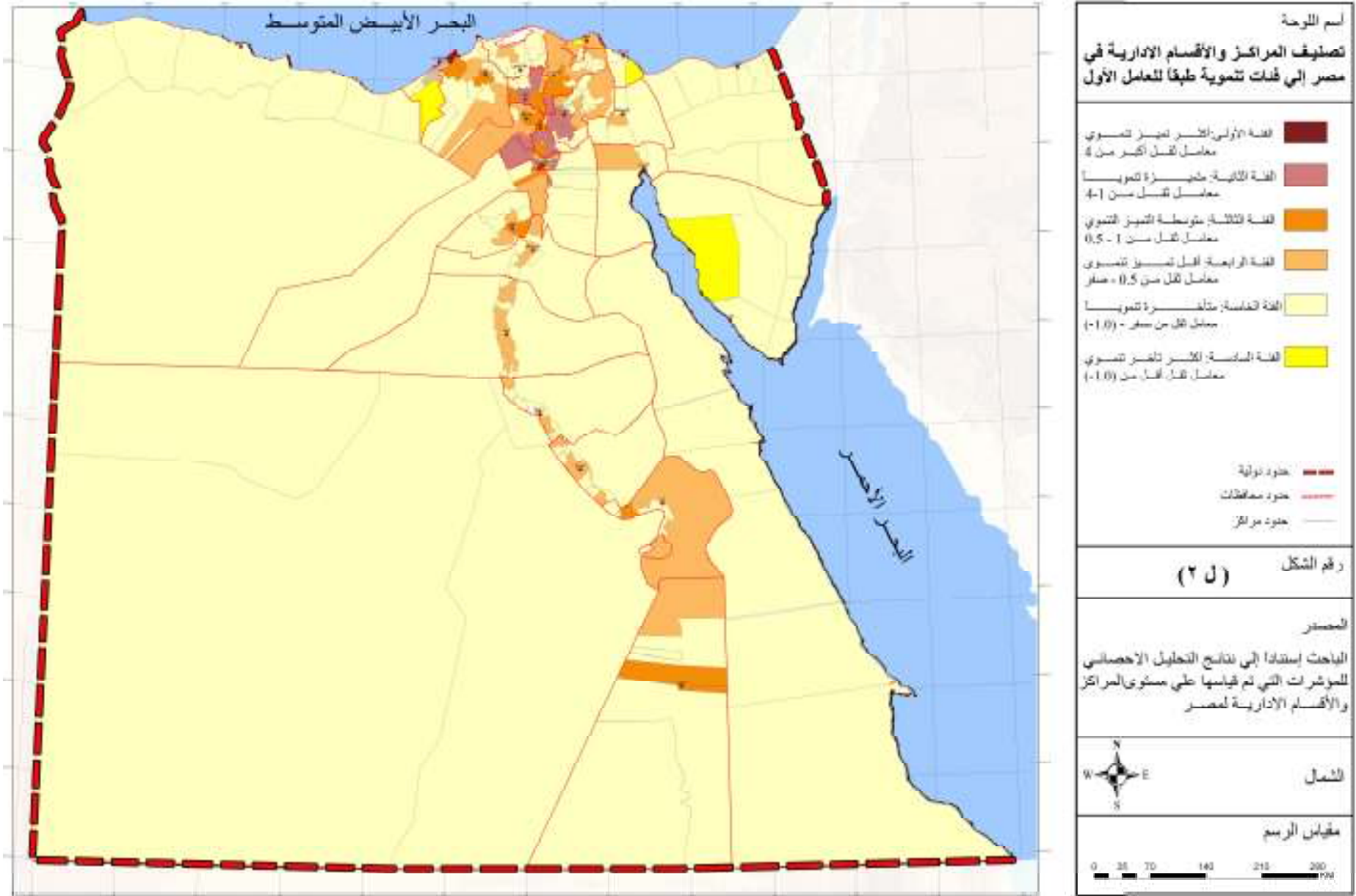
Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
١٧٥	٥٩	٢٤٠	٣٣,٨٨٩,٢٣٣,٠٧٥.٨٣٧	١٣٤	.	٢١٩
١٧٦	٦	١٥	٣٤,٤٨٨,٨٤٨,٦٣٨.٦٨٣	.	٧١	٢١٢
١٧٧	٦٤	١٥٦	٣٥,١٠١,٥٥١,٥٢١.٠٩٩	١٧٢	.	٢٥٠
١٧٨	١٠١	١٥٣	٣٥,٧٣٢,٣٥٢,٥١٧.٢٤٨	.	١٥٧	٢٥٠
١٧٩	٢٠	٣٣٤	٣٦,٣٦٧,٠٣١,٨٥٩.٢٩٢	١٥٨	.	٢٥٦
١٨٠	٩٩	١٦٥	٣٧,٠٠٦,٣٨٠,٧٣٧.٤٩٦	١٤٠	١٤٦	٢٤٧
١٨١	٨٨	٩٢	٣٧,٦٥٨,٧٩٥,٧٤٦.٦٤٨	.	.	٢٣٣
١٨٢	٨٧	٩٤	٣٨,٣٢٦,٧٦٧,٦٢٠.٢١٧	.	.	٢٢٨
١٨٣	٢٧	٢٨	٣٩,٠١٨,٩١٠,١٣١.٨١٧	١٣٢	١٦٣	٢٠٢
١٨٤	١٠٦	١٠٨	٣٩,٧١٨,٣٩٤,٠٨٧.٣٨٣	١٧٤	١١٢	٢٤٤
١٨٥	٢	١٧٣	٤٠,٤٣٩,٤٧٤,٤٢٧.٨٥٧	٧٢	١١٦	٢٠٨
١٨٦	٢٥٧	٢٥٨	٤١,١٦٠,٨٢٨,١٣٣.٧٠٢	.	.	٢٥٩
١٨٧	٧٧	١٨٧	٤١,٨٩١,١٧١,١٤٨.٥١٠	.	.	٢٠٩
١٨٨	١٦٦	٢٧٧	٤٢,٦٢٦,٩٦٢,٩٧١.٢٣٩	.	.	٢٢٣
١٨٩	٨٩	١٥٥	٤٣,٣٨٨,٢٦٧,٧٦٧.١٣١	١٤٣	١١٤	٢٣١
١٩٠	٦٨	١٧٦	٤٤,١٨٨,١٣٨,٣٢١.٧٥٩	١٦٢	.	٢٦٠
١٩١	٥٧	٧١	٤٤,٩٩٥,٥٤٣,٦٢١.٩٥٧	١٦٠	١٢٤	٢٦٤
١٩٢	١٦	٣١٤	٤٥,٨١١,٢١٣,٢٦٠.٥٣٤	١٤٥	.	٢١٧
١٩٣	٨	٥٨	٤٦,٦٤٦,٢٧٤,٤٩٩.٩٩٤	١٦٩	١٤١	٢٧١
١٩٤	١٢٢	٢٢٩	٤٧,٤٨٨,٢٤٩,٥٤٥.١٢٤	.	.	٢٢٤
١٩٥	١٢	١٦٣	٤٨,٣٦٠,٥٥٩,٠٠٧.٧٠٦	١٢٧	١١٠	٢٦٦
١٩٦	١١١	٢٢٤	٤٩,٢٤٢,٦٢٢,٥٦٩.٣٤٥	١٣٥	.	٢١٨
١٩٧	٨٠	١٨٨	٥٠,١٢٦,٠٩٩,٤٨٣.٣٧٦	.	.	٢٣٥
١٩٨	٨٦	١٢٤	٥١,٠٢٩,٤٠٨,٠٠٥.٣٣٣	٦٩	١٣٦	٢٤٨
١٩٩	٢٥٦	٢٦٥	٥١,٩٤٣,٢٣١,٧٧٩.٤٥٥	.	.	٢٤١
٢٠٠	٤٩	١١٦	٥٢,٩١٢,٢٨٠,٤٧٣.٩١٥	٧٧	١٤٤	٢٦٣
٢٠١	٩١	٢٥٠	٥٣,٩١٥,٩٩٨,٥٣١.٦٨١	١٤٢	١٥٥	٢٢٩
٢٠٢	٢٧	٥٠	٥٤,٩٥٠,٠٦٦,٦٨٩.٢١٨	١٨٣	١٤٧	٢٣٦

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٢٠٣	٣١	١١٢	٥٦,٠٠٠,٦٢٧,٥٢٧.٥٥٣	.	١٣٩	٢٣٩
٢٠٤	١١	٢٩٠	٥٧,٠٦٩,٠١٨,٩٠٧.٨٠٩	١٥٣	.	٢١٣
٢٠٥	١٣٥	١٦٠	٥٨,١٦٤,١٧٦,٤٧٦.٧٥٠	.	.	٢٣٠
٢٠٦	١٠٧	٢٠٨	٥٩,٢٧٠,١٧٧,٨٠٧.٢٦٩	١٤٨	.	٢٣٤
٢٠٧	١٠٠	١٠٢	٦٠,٣٩٣,٧٣٨,٠٢٣.٣٢٣	.	٧٩	٢٧٠
٢٠٨	٢	٧٨	٦١,٥٤٠,٠٢٦,٥٣١.٨٢٣	١٨٥	١٦٧	٢٣٩
٢٠٩	٩	٧٧	٦٢,٦٩٧,٣٧٠,٠١٤.٧٥٧	١٠٩	١٨٧	٢٤٧
٢١٠	٢٤	٢٥	٦٣,٨٦٢,٦١١,١٩٠.٤٥٨	.	.	٢٦٨
٢١١	١٣٧	١٥١	٦٥,٠٤٠,٢٤٥,٨٣٧.٦٤٤	.	.	٢٢٠
٢١٢	٦	١٠٩	٦٦,٢٣٥,٩٤٤,١٧٠.٦٧٥	١٧٦	١٧٣	٢٦٩
٢١٣	١١	٦٢	٦٧,٤٤١,٩٣١,٧٤٤.٣١٩	٢٠٤	١٧٠	٢٦٦
٢١٤	١٤	٢٩٩	٦٨,٦٦٠,٨٦٩,٤٦٨.٩٨٣	١٦١	.	٢٢٢
٢١٥	٢٦	٣٢	٦٩,٩٣٦,٧٥٥,٠١٣.٦٩٣	.	.	٢٦٧
٢١٦	١٢١	٢١٧	٧١,٢١٣,٦٤٠,٦٣٠.٥٤٣	١٣٨	.	٢٢٥
٢١٧	١٠	١٦	٧٢,٥٤٢,١٣٩,٦٧٨.٤٨٥	١٦٦	١٩٢	٢٣٣
٢١٨	١٠٤	١١١	٧٣,٨٩٦,٨٦٤,٨٩٩.٦٣٤	١٠٧	١٩٦	٢٢٨
٢١٩	١٩	٥٩	٧٥,٢٩٠,٦٦٢,٢١٨.٣٨٠	.	١٧٥	٢٤٣
٢٢٠	١٣١	١٣٧	٧٦,٧٨٥,٥٢١,٤٢٥.٣٤٣	.	٢١١	٢٧٣
٢٢١	١٧٩	١٨١	٧٨,٣٣١,٨٩٢,٥٠٥.١٢٧	١٥٢	١٠٠	٢٧٩
٢٢٢	١٤	١١٣	٧٩,٨٩٤,٩٤٨,٥٩٢.٧٢٨	٢١٤	١٦٤	٢٤٥
٢٢٣	١٦٦	١٩٢	٨١,٤٧٢,٧٩١,٦٤٧.٤٦٩	١٨٨	.	٢٤٢
٢٢٤	٧٥	١٢٢	٨٣,٢٢٠,٣٥٧,٨٢٧.٩٧٠	١٥٤	١٩٤	٢٤٨
٢٢٥	٥٥	١٢١	٨٤,٩٧٧,٧١٣,٤٨٥.٢٠٥	١٢٢	٢١٦	٢٣٢
٢٢٦	٦٣	٦٥	٨٦,٨٠٩,٤٨٥,٤٣٠.٧٢٦	١٠٥	١٠٣	٢٥٦
٢٢٧	٢٩	٨٤	٨٨,٦٨٠,٨٩٨,٣٦٩.٥٣٩	.	.	٢٥٨
٢٢٨	٨٧	١٠٤	٩٠,٦٠٢,٢١١,٧٦٦.٦٤٧	١٨٢	٢١٨	٢٧٢
٢٢٩	٩١	٣١٣	٩٢,٥٥٠,٦٢٧,٧٦٨.٠٥٦	٢٠١	١٥٠	٢٧٦
٢٣٠	١٧	١٣٥	٩٤,٥٢٣,٤١٤,٨٣١.٣٩٥	١٤٩	٢٠٥	٢٥٤

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٢٣١	٨٩	٢١٤	٩٦,٥٠٨,١٦٨,٩٤٥.٤٩١	١٨٩	.	٢٤٤
٢٣٢	٧	٥٥	٩٨,٥٢٠,٢٠٥,٧٩١.٧٢٠	١٢٨	٢٢٥	٢٩٣
٢٣٣	١٠	٨٨	١٠٠,٥٥٢,٠٧٢,٢٢٥.٨٥٢	٢١٧	١٨١	٢٧٦
٢٣٤	١٠.٧	١٤٨	١٠٢,٥٨٤,٦١٧,٦٢٢.٦٢١	٢٠٦	١٥٩	٢٧٨
٢٣٥	٨٠	١٨٣	١٠٤,٦٢٤,٦٣٦,٢٩٢.٦٨٣	١٩٧	.	٢٧٤
٢٣٦	٢٧	٧٤	١٠٦,٧١٤,٤٨٤,٨٦٦.٥٦٤	٢٠٢	١٥٦	٢٦٣
٢٣٧	١٢٦	٢٢١	١٠٨,٩٣٦,٣٣٥,٨٤٤.٦٥٣	.	.	٢٧٣
٢٣٨	٢١٠	٢١١	١١١,٢١٦,٥٠١,٤٤١.٩٠٨	.	.	٢٨٠
٢٣٩	٢	٣١	١١٣,٥١٦,١٨٠,٢١٣.٩٤٣	٢٠٨	٢٠٣	٢٧٧
٢٤٠	٦٩	٢٣٨	١١٥,٩١٢,٣١٧,٩٤١.٠٣٨	.	١٧١	٢٩٠
٢٤١	٢٥٦	٢٦٤	١١٨,٣١٨,٤٠٧,٨٥٩.٩٢٣	١٩٩	.	٢٨٢
٢٤٢	٤٨	١٦٦	١٢٠,٧٢٥,١٢٩,٠٥٦.٨١٦	١٦٨	٢٢٣	٢٨١
٢٤٣	١٩	٣١٩	١٢٣,١٦٠,٩٨٧,٨٤٨.٦٧٩	٢١٩	.	٢٧٥
٢٤٤	٨٩	١٠٦	١٢٥,٨٥٠,٧٦٣,٤٤٠.٧٠٦	٢٣١	١٨٤	٢٨٤
٢٤٥	١٤	١٨	١٢٨,٥٦١,١٦٣,٠٥١.٧٣٣	٢٢٢	١٦٥	٢٥٨
٢٤٦	٧٦	١٩٦	١٣١,٢٧٨,٥١٨,٠٥٤.٠٤٤	.	.	٢٧٤
٢٤٧	٩	٩٩	١٣٤,٠٢٩,٢٢٩,٤٥١.٨٦٩	٢٠٩	١٨٠	٢٦٨
٢٤٨	٧٥	٨٦	١٣٦,٧٩٢,٥٢١,٦٠٥.٦٠٦	٢٢٤	١٩٨	٢٦٩
٢٤٩	٨٣	٩٦	١٣٩,٥٦٢,٠٠٨,٣١٨.٩٣٠	.	.	٢٦٢
٢٥٠	٦٤	١٠١	١٤٢,٣٥٧,٩٨٨,٥٣٤.٠٣٩	١٧٧	١٧٨	٢٧٨
٢٥١	٢٥٩	٢٦٠	١٤٥,٢٠٣,٢٨٣,٢٦٧.٩٧٨	.	.	٢٨٢
٢٥٢	١٩٠	٢٠٧	١٤٨,٠٨٦,٦٨١,٥٥١.٥٣٦	.	.	٢٦٥
٢٥٣	٣	٤	١٥١,٠٧٨,٤١٥,٠٢٠.٣٤٩	.	.	٢٨٤
٢٥٤	١٧	١٢٩	١٥٤,١٧٠,٨٧٨,٢٧٦.٦٣٧	٢٣٠	.	٢٧٥
٢٥٥	٩٧	٢٨٢	١٥٧,٢٧٧,١٩٩,٠١٠.٠٥٧	.	.	٢٦٤
٢٥٦	٢٠	٦٣	١٦٠,٥١٨,٤٨٩,٠٧٢.١٩٦	١٧٩	٢٢٦	٢٧٢
٢٥٧	١	١٢٠	١٦٤,٣٩٠,٢٤٥,٠٥٠.٤٦٤	.	.	٢٦٠
٢٥٨	١٤	٢٩	١٦٨,٣٨٣,٩٥٣,٦٠٣.٩٧٠	٢٤٥	٢٢٧	٢٨٦

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٢٥٩	٢٥٧	٢٦٦	١٧٢,٤٠٠,٢١٠,٥٢١.٤٧٣	١٨٦	.	٢٩٥
٢٦٠	١	٦٨	١٧٦,٦٨١,٤٨٥,٥٢٢.٤٥٧	٢٥٧	١٩٠	٢٧١
٢٦١	١٨٤	١٩٤	١٨١,٠٣٩,٣٨٩,٦٥٦.٨٢٠	.	.	٢٨٣
٢٦٢	٨٣	٢٧٦	١٨٥,٥١٤,٧١٣,٢١٩.٧٣٠	٢٤٩	.	٢٩١
٢٦٣	٢٧	٤٩	١٩٠,٠٧٧,٧٦٠,٣٠٦.٢٦٥	٢٣٦	٢٠٠	٢٩٣
٢٦٤	٥٧	٩٧	١٩٤,٧٤٤,٤٤٣,٤٤٣.٣٥٩	١٩١	٢٥٥	٢٧٧
٢٦٥	٨١	١٩٠	١٩٩,٦٥٢,٧١٣,٦٩٠.٢٠٠	.	٢٥٢	٢٧٩
٢٦٦	١١	١٢	٢٠٥,٩٢٥,٧٤٨,٧٢٣.٨٦١	٢١٣	١٩٥	٢٨٨
٢٦٧	٢٦	٣٣	٢١٢,٢٠٢,٦٨٧,٧٧٦.١١٧	٢١٥	.	٢٩٦
٢٦٨	٩	٢٤	٢١٨,٩٢١,٧٠٩,٠٩٦.٦٧٢	٢٤٧	٢١٠	٢٨٧
٢٦٩	٦	٧٥	٢٢٥,٧٩٠,١٠٧,٦٦٧.١٩٤	٢١٢	٢٤٨	٢٨٦
٢٧٠	١٠٠	١١٠	٢٣٢,٧٠٥,٥٢٨,٤٠٠.٥٥٦	٢٠٧	١١٩	٢٨٩
٢٧١	١	٨	٢٤٠,٠٥٧,٩٩٣,٢٤٠.٨٨٦	٢٦٠	١٩٣	٢٩٧
٢٧٢	٢٠	٨٧	٢٤٧,٤٧٦,٠٣٩,٨٩٩.٣٧٢	٢٥٦	٢٢٨	٢٨١
٢٧٣	١٢٦	١٣١	٢٥٥,٥٩٩,٠٦٣,٢٦٣.٤٩٧	٢٣٧	٢٢٠	٢٩٠
٢٧٤	٧٦	٨٠	٢٦٣,٩٠٤,٢٩٨,١٠٠.٢٩٧	٢٤٦	٢٣٥	٢٩٤
٢٧٥	١٧	١٩	٢٧٢,٦٠٨,٤٣٦,٣٢٥.٥٤٩	٢٥٤	٢٤٣	٢٨٩
٢٧٦	١٠	٩١	٢٨١,٤٩٤,٢٩٠,٥٣٩.٠٤٤	٢٣٣	٢٢٩	٢٩٢
٢٧٧	٢	٥٧	٢٩١,٠٥٩,٩٦٣,٦٤٤.١١٣	٢٣٩	٢٦٤	٣٠٣
٢٧٨	٦٤	١٠٧	٣٠١,١٦١,١١٩,٣١٨.٢٩٢	٢٥٠	٢٣٤	٢٩٢
٢٧٩	٨١	١٧٩	٣١١,٣٠٨,٧٧١,٢٩٠.٣٧٥	٢٦٥	٢٢١	٢٨٣
٢٨٠	٣٤	٢١٠	٣٢٢,٣٨٨,٥١٩,٤٢٢.٧٥٣	.	٢٣٨	٢٩٤
٢٨١	٢٠	٤٨	٣٣٣,٨٢٥,٣٠٤,٧٣٦.٦٨٤	٢٧٢	٢٤٢	٢٩٧
٢٨٢	٢٥٦	٢٥٩	٣٤٦,٠٤٤,٨٢٥,٠٢٩.٦٧٠	٢٤١	٢٥١	٣٠٠
٢٨٣	٨١	١٨٤	٣٥٩,٥٩٨,٥٣٩,١٨٢.٨٦٦	٢٧٩	٢٦١	٢٩٨
٢٨٤	٣	٨٩	٣٧٣,٨٢٣,٣٦٠,٠٩٧.٩٢٧	٢٥٣	٢٤٤	٢٨٨
٢٨٥	٨٢	١٩٣	٣٨٨,٥٣٢,٣٤٩,٤٥١.٣٨١	.	.	٣٠١
٢٨٦	٦	١٤	٤٠٤,٢٨٤,٩٢٦,٠٥٧.٠٧٥	٢٦٩	٢٥٨	٢٩٩

Stage	Cluster Combined		Coefficients	Stage Cluster First Appears		Next Stage
	Cluster ١	Cluster ٢		Cluster ٢	Cluster ١	
٢٨٧	٩	٢١٦	٤٢٠,٦٩٠,٨٠٦,٧٩٦.٦٧٤	٢٦٨	.	٢٩٩
٢٨٨	٣	١١	٤٣٨,١٨٨,٨٦١,٤٨٥.٣٩٤	٢٨٤	٢٦٦	٢٩١
٢٨٩	١٧	١٠٠	٤٥٦,٢٤٧,٥٤٦,٢٨٣.٢٣٧	٢٧٥	٢٧٠	٣٠٦
٢٩٠	٦٩	١٢٦	٤٧٥,٠٤٣,٤١٤,٤٦٥.٥٧٧	٢٤٠	٢٧٣	٣٠٦
٢٩١	٣	٨٣	٤٩٤,١٨٤,٠١٥,٦٧٧.٤٦١	٢٨٨	٢٦٢	٣٠٧
٢٩٢	١٠	٦٤	٥١٧,٥٦٦,٩١٠,٣٨٦.٦٨٩	٢٧٦	٢٧٨	٣٠٥
٢٩٣	٧	٢٧	٥٤٠,٩٧٦,٦٩٤,١٦٢.٥٦٥	٢٣٢	٢٦٣	٣٠٣
٢٩٤	٣٤	٧٦	٥٦٤,٥٧٢,٥٤٤,٤٣٠.٥٥٥	٢٨٠	٢٧٤	٣٠١
٢٩٥	٢٥٧	٢٦٢	٥٨٨,٩٦٢,٨٦٨,٠٧٣.٨٢٤	٢٥٩	.	٣٠٠
٢٩٦	٢٦	٣٧	٦١٧,٠٤٥,٠٨٨,٠٣٣.٢٨١	٢٦٧	.	٢٩٨
٢٩٧	١	٢٠	٦٤٨,٤٠٣,٩٧٢,٢٥٧.٠٠١	٢٧١	٢٨١	٣٠٩
٢٩٨	٢٦	٨١	٦٨٢,٠٤٠,٤٦٠,٥٨٩.٣٣٠	٢٩٦	٢٨٣	٣٠٢
٢٩٩	٦	٩	٧٢٦,٠٣٤,٥٨٢,٧٣١.٠٠٢	٢٨٦	٢٨٧	٣٠٩
٣٠٠	٢٥٦	٢٥٧	٧٧١,٠٦٦,٠١٣,٢١١.٥٩٩	٢٨٢	٢٩٥	٣٠٤
٣٠١	٣٤	٨٢	٨٤٤,٣٧٣,٢٦٣,٨٧٠.٦١٥	٢٩٤	٢٨٥	٣٠٨
٣٠٢	٢٣	٢٦	٩٢٢,٠٣٩,٤٤٢,٠٢٨.٦٨١	.	٢٩٨	٣٠٥
٣٠٣	٢	٧	١,٠٠١,٦٢١,٧٣٠,٤٥٣.٥١٠	٢٧٧	٢٩٣	٣١١
٣٠٤	٢٥٦	٢٦١	١,٠٩٧,٨١٦,٠٣٢,٧٩٢.٢٥٠	٣٠٠	.	٣١١
٣٠٥	١٠	٢٣	١,١٩٧,١٤٤,٦٣٤,٨٤٥.٤٤٠	٢٩٢	٣٠٢	٣٠٧
٣٠٦	١٧	٦٩	١,٣٠٤,٢٧٠,٨٨٦,٧١٠.٦١٠	٢٨٩	٢٩٠	٣٠٨
٣٠٧	٣	١٠	١,٤١٣,١٩٥,٣٠٢,٦٩٣.٧٥٠	٢٩١	٣٠٥	٣١٣
٣٠٨	١٧	٣٤	١,٦٣٥,٨١٧,١٦٩,٣٦٦.٥٨٠	٣٠٦	٣٠١	٣١٠
٣٠٩	١	٦	١,٨٧٣,٩٧٠,٠٩٣,١٠٩.٥٠٠	٢٩٧	٢٩٩	٣١٢
٣١٠	١٧	٢٢	٢,٤٥٠,٥٩٦,٠٩٥,٤٦٤.٥٤٠	٣٠٨	.	٣١٣
٣١١	٢	٢٥٦	٣,٠٦٨,٨٢٨,٩٤٨,٩٧٥.٤٧٠	٣٠٣	٣٠٤	٣١٢
٣١٢	١	٢	٤,٤٤٣,١٦٢,٧٣٠,٧٩٢.٥٤٠	٣٠٩	٣١١	٣١٤
٣١٣	٣	١٧	٥,٨٤٤,٦٤٦,٩١٩,٠٥٠.١١٠	٣٠٧	٣١٠	٣١٤
٣١٤	١	٣	١٤,٣٧١,٣٤١,٩٨٨,٣٥٤.١٠٠	٣١٢	٣١٣	.



Abstract

This research deals studying and analyzing issues of regional development in Egypt, which its most important one absolutely is the issue of disparities between different areas at the level of spatial for Egypt. This issue arising from extreme centralization in all political, structural and economic fields. Which resulted in the concentration of development in some areas and the omission of the party on the other areas. The GOE has followed a lot of policies as a attempt to achieve required balancing development and treating this issue Such as: ١- the policy of constructing the new cities to attractive the population out of the narrow valley in the desert areas. ٢- the policy of establishing reclamation projects that aim to reclaim ٣.٤ million acres to reclaim the requirements of population for food (Toshka - Salam Canal - and Eastern Owaynat – Darab Al-Arbaieen...etc) ٣- The policy followed by the creation of new areas to attract in the desert areas through the establishment of major development projects provide new opportunities Hamel and achieve appropriate environment for settlement.

On the other hand, there were many efforts from relevant agencies and researchers for dividing Egypt into planning regions which they aimed essentially to highlight the element of place and to consider it upon drawing policies of development to realize lost balancing development. But, after reviewing these efforts we find that they don't have any efficiency In practice due to centralization policy which the state follows And incompatible with the object-proliferation and sought by dividing Egypt into planning regions.

Therefore, the researcher proposed to re-form national space to Egypt to a group of regional development units to be considered as the foundation of the future development process, that all future and present development efforts should be imbued. And in order to reach to this formation it has been studied all available economic spatial resources on the standard of centers and administrative departments for all governorates of Egypt. And also it has been tested a group of development indicators in all fields "٧٠ indicator" and it has measured all these centers and classified them to groups that they are valid to be the basis of proposed development units. And through a group of bases and standards which has been defined to form the proposed units the researcher has reached to divide Egypt into ١٢ development unit that resources and economic spatial possibilities that help it to achieve autonomous personality itself. And to know the importance of this division and the extent of the possibility of its application in reality, it has been compared it with the present division for planning regions. And this comparison to concluded to the importance of the proposed formation which it has been built on providing all opportunities and components of development with the proposed units and it takes into account t among centers, departments and the functional unit that are composed to the proposed units.

**Reforming the Regional Development Units As Approach
to Achievement the Regional Development Balance in
Egypt**

BY

MOHAMMAD MOHAMMAD SOLIMAN HASSAN

ATHESIS SUBMITTED TO
THE FACULTY OF ENGINEERING AT CAIRO UNIVERSITY IN PARTIAL
FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE DEGREE OF

**DOCTORAL OF PHILOSOPHY
IN
ARCHITECTURAL ENGINEERING
(URBAN PLANNING)**

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT

٢٠١٣

Reforming the Regional Development Units As Approach to Achievement the Regional Development Balance in Egypt

BY

MOHAMMAD MOHAMMAD SOLIMAN HASSAN

ATHESIS SUBMITTED TO

THE FACULTY OF ENGINEERING AT CAIRO UNIVERSITY IN PARTIAL

FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE DEGREE OF

**DOCTORAL OF PHILOSOPHY
IN
ARCHITECTURAL ENGINEERING
(URBAN PLANNING)**

UNDER SUPERVISION OF

Prof.Dr. TAREK A.ABOUL-ATTA	Prof.Dr. SAWSAN BAKR
PROFESSOR OF URBAN & REGIONAL PLANNING DEPARTEMENT OF ARCHITECURE FACULTY OF ENGINNERING CAIRO UNIVERSITY	PROFESSOR OF URBAN & REGIONAL PLANNING DEPARTEMENT OF ARCHITECURE FACULTY OF ENGINNERING CAIRO UNIVERSITY

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY

GIZA, EGYPT

٢٠١٣

Reforming the Regional Development Units As Approach to Achievement the Regional Development Balance in Egypt

BY

MOHAMMAD MOHAMMAD SOLIMAN HASSAN

ATHESIS SUBMITTED TO

THE FACULTY OF ENGINEERING AT CAIRO UNIVERSITY IN PARTIAL

FULFILLMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE DEGREE OF

**DOCTORAL OF PHILOSOPHY
IN
ARCHITECTURAL ENGINEERING
(URBAN PLANNING)**

APPROVED BY THE EXAMINING COMMITTEE

Prof. Dr. MUSTAFA MOHAMMAD ABDEL- HAFIZ AL-AHWAL	MEMBER
Prof. Dr. MOHAMMAD MOHAMMAD EL- BARMELGUI	MEMBER
Prof.Dr. TAREK A.ABOUL-ATTA	THESIS MAIN ADVISOR
Prof.Dr. SAWSAN BAKR	THESIS ADVISOR

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY

GIZA, EGYPT

٢٠١٣